مجلة الآفاق العلمية

Alafaq Scientific Journal

تصدر عن جمعية الافاق التعلمية

المجلد الأول – العدد الأول – مارس 2020

رابط الموقع الالكتروني لمجلة الآفاق العلمية

http://www.asme.ly

معا نحو نشر المعرفة

هيئة التحرير

أ.د محمد عبدالله أبو عون	رئيسا
أ.د لطفية علي الكميشي	مدير هيئة التحرير
أ.د مجمد شعبان أبو عين	منسق
أ.دمحمد الهادي الدرهوبي	عضوا
د حنان معمر العباني	عضوا
د.ناجي جمعة قاسم	عضوا
أ.عبدالمنعم عبدالله الغويل	عضوا
د.بشير محمد شليبك	عضوا
د.عياد جمعة عياد	عضوا

أ. بثينة محمد العنقودى	مراجع لغوي

الهيئة الاستشارية

أ.د . علي محمد منصور	عضوا
أ.د.سعد محمد أمبارك	عضوا
أ.د. خيري محمد العماري	عضوا
أ.عبد المولى جمعة المرغني	عضوا
أ . د. محمد فرج شقلوف	عضوا
أ .د محمد أحمد خلف الله	عضوا
أ .د. عياد علي المصراتي	عضوا
أ .د. أبو عجيلة علي ميرة	عضوا
أ .د. أحمد المبروك أبو لسين	عضوا

نبذة عن المجلة :-

تأسست جمعية الافاق التعلمية في 2012/03/1 م تحت شهادة تسجيل رقم(105)

اعتمدت ادارة الجمعية على السعي والبحث العلمي وعلى ان يكون الرائد في جميع المستويات المحلية والدولية بما يساهم في خدمة المجتمع الليبي واهدافه ويدفع نحو التنمية والتطوير للمؤسسات الليبية بوضع استراتيجية شاملة لتطوير الادارة وتحديثها في مختلف المستويات و جميع القطاعات وقد اتسمت هده الاستراتيجيات بالفاعلية والشمولية بحيث تمثل جسرا قويا يصل الماضي بالمستقبل عبرا بالحاضر ويركز الاتجاه العام في ليبيا المستقبل نحو تطوير الإدارة للدولة بهدف تحسين الاداء المؤسسي وتحقيق التنمية الادارية وقد أصبح الخيار الوحيد لتطوير دور المؤسسات والمجتمع المدني والقطاعات المختلفة على مستوى الادارات بالكفاءة والجودة والتميز من اجل خدمة متنوعة للمواطن وتنمية الموارد وتفعيل دورها لتحقيق الجديد ورسم سياسات واضحة المعالم تنير الطريق امام الليبيين

أ.د محمد عبد الله أبو عون

رئيس مجلس الإدارة و المدير العام

جمعية الأفاق العلمية

طرابلس 11– مارس 2020

كلمة رئيس هيئة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

في إطار الجهود التي نبذلها جميعا من أجل إرساء القواعد العلمية للبحوث والدراسات والواقع العلمي لتوطين نشر المعرفة والدراسات العلمية وذلك؛ لأهميتها وخاصة في مجلة الآفاق العلمية.تتجلى لكم الفرصة لنشر البحوث العلمية بصورة جيدة مع توسع في الآفاق العلمي وذلك ؛ لرفع كفاءة وفعالية التخصصات التقنية في الإدارة والاقتصاد التي تساهم في تطوير الكوادر والكفاءات الفنية المتخصصة في مختلف مجالات المعرفة. تشارك في خلق بيئة داعمة لتحسين نوعية الوظيفة المتخصصة علميا من خلال مهمة جمعية الآفاق العلمية والمشاركة والمبادرة و الإبداع و الابتكار على مستوى الإبداع الفكري. و هيئة تحرير مجلة الآفاق العلمية تسعى بكل جهد وإخلاص لتقديم أفضل البحوث والدوريات العلمية واللقاءات العلمية بكل الشكر و الوفاء إلى الذين بذلوا جهدهم المتواصل في سبيل نشر و إيصال الكلمة و المعرفة.من خلال هذه المجلة التي تساهم في إخراج هذا العدد بالشكل المناسب الذي بين أيديكم و الله الموفق لما فيه الخير ومصلحة هذا الوطن فالعالم يعيش الآن عصر المعلومات المتبادلة من خلال التقنيات ونشر المعلومات من واقع التطبيق العلمي و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتكنولوجيا المعلومات.نتشرف لنضع بين أيديكم العدد الأول لمجلة الآفاق العلمية للتوازن والتغير الفكري و التطور العلمي والمزيد من النشر و البحث العلمي ونشر الثقافة و العلوم في مختلف التخصصات العلمية ولجنة أعضاء هيئة التحرير يضعون هذا العدد الأول لمجلة الآفاق العلمية في شتى المجالات المختلفة. نقول لكم اليوم أمام تحدي كبير في نشر المعلومات من خلال هذه المجلة العلمية المحكمة وهي أهم العناصر المعلوماتية في الوقت الحاضر وفي الوقت الذي نتمنى فيه إلى القراء مزيدا من التقدم في سبيل نشر الكلمة العلمية والنهوض بهذه الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د.محمد عبدالله أبوعون

رئيس هيئة التحرير مجلة الأفاق العلمية

مجلة الآفاق العلمية

Alafaq Scientific Journal

حقوق الطبع والنشر محفوظة ولايسمح بإعادة طبع او نشر أي جزء من المجلة .

الابموافقة خطية من مجلة الآفاق العلمية

جميع المرسلات الخاصة بالمجلة عبر البريد الالكتروني

itcenter@asme.ly

رابط الموقع الرئيسي لمجلة الآفاق العلمية :

http//asme.ly

أهم شروط النشر في مجلة الآفاق العلمية

❖ **وقوع الموضوع ضمن اهتمامات المجلة العلمية المحكمة:** ينبغي أن يختار الباحث المجلة التي تناسب مجال تخصصه.

❖ **أهمية البحث أو الدراسة:** من المهم أن يكون البحث المُراد نشره ذا أهمية في مجال التخصص الذي يتبعه الباحث، وذلك في طليعة شروط النشر والهدف نشر بحوث تحقق قيمة معرفية للقُرَّاء والباحثين.

❖ **أصالة البحث أو الدراسة:** المقصود بلفظة الأصالة أن يكون البحث جديدًا، و لم يسبق لأحد نشره من قبل.

❖ **وجود أهداف من البحث:** تُعرف أهداف البحث على أنها الغايات التي يرجو الباحث بلوغها، ومن المهم أن تكون تلك الأهداف واضحة وقابلة للتحقيق.

❖ **اختصار الموضوع في صفحات محددة:** يلتزم الباحثين بعدد معين من الصفحات لكامل محتوى البحث، وفي ذلك يجب على الباحث أن يختار الدراسة فيما هو مُحدَّد.

❖ **استخدام الوسائل الإحصائية المُلائمة:** بالنسبة للبحوث العملية أو الميدانية فإنها تتطلب اختيار الباحث مجموعة من المفردات من بين مجتمع الدراسة، ويُطلق عليها عينة البحث.

❖ **الإطار النظري المُنضبط:** من المهم أن يصوغ الباحث لكل دراسة إطاراً نظريًّا مُترابطًا، وفقًا لموضوع البحث.

❖ **جودة الفرضيات المصاغة:** الفرضية عبارة عن توقُّع لحل إشكالية البحث، وتُصاغ في ضوء معلومات أولية الباحث.

❖ **استخدام مصادر مراجع مُلائمة وتوثيقها:** ينبغي على الباحثين الراغبين اختيار مصادر ومراجع تُلائم طبيعة الدراسة.

❖ **صـــــــــحة ومنطقية النتائج:** يُعتبر عنصر صحة ومنطقية النتائج التي يستنبطها الباحث من شروط النشر ذات الأهمية.

❖ **الاشتراطات المظهرية:** أن يرسل البحث الكترونيا ويشترط ان يكون مكتوبا على برنامج (MS.WORD) وأن يكون حجم الخط (**12**) ونوعه (SIMPLE FIELD ARAB) على أن يكون المسافة بين الاسطر بقياس سطر واحد وبالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل ومن اليمين (**2.5**) ومن جهة اليسار (**2**)

قائمة المحتويات

تسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
01	**المسؤولية الاجتماعية ومدى الإفصاح عنها في القائم المالية المنشورة** د.مصطفى البشير منيع –د. محمد فرج شقلوف	
02	**تحليل ظاهرة اقتصاديات الظل وعوامل معالجاته** د. محمد أحمد خلف الله	
03	**أثر تكنولوجيا على تبسي ط إجراءات العمل** د.حنان معمر العباني	
04	**نظم المعلومات التسويقية و أثرها على الإدارة الالكترونية** أ.خالد المناوي الحضيري – أ.امحمد علي اعقريب –أ. عبدالمنعم عبدالله الغويل—أ.فائق بشير التير	
05	**توظيف التقنية في العملية التعليمية** أ. د . لطفية علي الكميشي	
06	**مجتمع المعرفة ودوره في التنمية** أ.علي حسن السمير	
07	**النقد النسوي** د.فريدة الأمين المصري	
08	**الإنتاج والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي** د.مختار محمد العماري	
09	**زيادة مثانة الخرسانة باستخدام مواد المواد البديلة** أ.إبراهيم أحمد الحضيري	
10	**الخدمات المعلومات : التقليدية والالكترونية ومدى افادتها للمستفيدين** د. فائزة محمد شلابي	
11	**الضوابط الجغرافية للحوكمة المائية وانعكاسها على تحقيق التنمية المستدامة في المناطق شبه الصحراوية في ليبيا** د.عبد السلام محمد الحاج	
12	**التصنيفات العامة للمهن والوظائف الشائعة وانعكاساتها على المكانة الاجتماعية للعاملين** د. بشير محمد شليبك	

دور المدرسة في تنمية ورعاية الابداع لدى الطالب د.فتحية عبدالله الباروني	13
الوظيفة العامة في الإسلام د.عارف احمد التير	14
أهمية البحث العلمي د.خديجة محمد أبو منجل	15
الأستاذ الجامعي ودوره في تنمية وتعزيز قيم المواطنة أ.خالد عبد السلام الصابري	16
حق الانسحاب كضمانة للموظف بين الاعتراف القضائي والتجاهل التشريعي د.صالح محمد عبد السلام	17
الاستثمار الأجنبي المباشر أثره على المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا د.عمار سالم غريبة – د.علي يوسف اخميرة	18
دورالعوامل الموقعية في نمو مدينة بني وليد د.ضوأحمدالشندولي	19

المسؤولية الاجتماعية ومدى الافصاح عنهافي القوائم المالية المنشورة

"دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس "

إعداد د. مصطفى البشير منيع – استاذ مشارك/جامعة طرابلس

د. محمد فرج شقلوف – استاذ مساعد/جامعة طرابلس

الخلاصة

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من مدى قيام المصارف العاملة بمنطقة طرابلس بالمساهمة في الانشطة ذات المسؤولية الاجتماعية ومدى قيام هذه المصارف بالإفصاح عن هذه الانشطة في قوائمها المالية المنشورة. ولتحقيق اهداف هذه الدراسة قام الباحثان بإعداد استبانة تحتوي على ستة محاور لغرض استجواب عينة الدراسة حيث كانتالفئات المشمولة بالاستجواب ذات خبرة كبيرة بالإمكان ان تكون اراءها مفيدة لهذه الدراسة ، حيث شملت عينة الدراسة الفئات (المراجعون الداخليون، والمراجعون الخارجيون، والمدراء الماليون او من ينوب عنهم). فيما كان مجتمع الدراسة المصارف العاملة بمدينة طرابلس (الجمهورية، الصحارى، التجاري، الاجماع العربي، التجارة والتنمية، الوحدة، السريا للتجارة والتنمية). ولغرض اختبار الفرضيات، تم استخدام الاسلوب الاحصائي (One Sample T . test)وذلك لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط استجابة أفراد العينة ومتوسط القياس (3) في المقياس الخماسي، كما تم استخداماختبار كا^2 لتحديد معنوية الفروق في آراء المستجوبين فيما يتعلق بمساهمة المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالأنشطةذات المسؤولية الاجتماعية وفيما يتعلق بقيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن الانشطة الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة . ولقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها انخفاض مستوى مساهمة المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية المتعلقة بالمحافظة على البيئة. بينما اظهرت ارتفاعفي مستوى مساهمة هذه المصارف التجارية الليبية بأنشطة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها.كما توصلت الدراسة ايضاًإلىارتفاع مستوى مساهمة المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملاءها فيها. اما فيما يتعلق بتقديم خدمات للمجتمع المحلي فقد اظهرت الدراسة انخفاض مستوى مساهمتها بأنشطة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية في هذا الاطار. كذلك ايضا توصلت هذه الدراسة إلى ان هناك انخفاضفي مستوى إفصاح هذه المصارف عن أنشطتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة في القوائم المالية، وان هناك العديد من المعوقات التي تواجه المصارف العاملة في مدينة طرابلس في سبيل الافصاح عن هذه الانشطة في القوائم المالية المنشورة.

المقدمة:

صاحب تطور المجتمعات ظهور العديد من المؤسسات الحديثة التي تعمل في العديد من المجالات ، وما صاحب ذلك من تعاظم مسؤولية هذه المؤسسات والمنظمات تجاه المجتمعات التي تعمل فيها سواء كانت محلية (العاملين بالمصارف) او خارجية (البيئة المحيطة). ومن ضمن هذه المسؤوليات، المسؤولية الاجتماعية، فأصبحت هذه المنظمات مسؤولة مسؤولية

مباشرة عن تلوث البيئة الناشئ عن اعمالها، كما انها لها مسؤوليات اخرى من ضمنها المسؤولية عن رفاهية العاملين لديها. بالإضافة الى ذلك يجب على المؤسسة او المنظمة حماية زبائنها وذلك من خلال تحسين جودة المنتجات او الخدمات الي تقدمها لعملائها.حيث يرى (السليطي، 2009)، ان المجتمعات الحديثة والمتحضرة لا تسمح لهذه المؤسسات ان تعظم ارباحها او تحسين انتاجها على حساب صحة العاملين بها او على حساب تهيئة الظروف الملائمة للعاملين معها او على حساب العملاء من خلال رفع الاسعار.

وعليه و في الآونة الاخيرة ظهرت العديد من الدراسات الحديثة التي تسعى الى تحديد وسيلة او اداة لقياس الاداء الاجتماعي للمنظمات والمؤسسات من حيث التكلفة والمنفعة التي تقدم للأطراف المحليةالمتمثلة في العاملين بالمصارف والاطراف الخارجية والمتمثلة في البيئة المحيطة (Roy &Sarker., 2017). اضافة الى ذلك تسعى هذه الدراسات الى قياس الاثار الاجتماعية لتلك المنظمات والمؤسسات على اعداد التقارير والقوائم المالية ومدى افصاحها على تلك الاثار. ونتيجة لذلك ظهرت المحاسبة الاجتماعية بسبب اهمية المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وما صاحبها من الاهتمام المتزايد من قبل العديد من مستخدمي القوائم المالية المنشورة.وعلى اعتبار ان المحاسبة تعتبر اداة لخدمة المجتمع بحيث تطورت لتخرج عن اطارها التقليدي والمتعلق بقياس الدخل واعداد القوائم المالية وتوصيلها الى الاطراف المختلفة، الى اطار شامل ومتسع بحيث تعمل على قياس عمل ومشاركة المنظمات في تحقيق اهداف المجتمع.

عليه تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى قيام المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس بالالتزام بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية والتي تشمل الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والافصاح بشكل كافي عن الاداء الاجتماعي للمصارف الليبية في بياناتها المالية المنشورة، كما انه تسعى هذه الدراسة الى التعرف على مدى تفهم وادارك متخذي القرار في هذه المصارف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها من خلال التركيز على (البيئة، العاملين، جودة الخدمة، المجتمع والبيئة المحيطة). مع محاولة التعرف على اهم المعوقات التي قد تحول عن افصاح هذه المصارف عن انشطتها الاجتماعية في قوائمها المالية.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على المدى الذي وصلت اليه المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس في تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية في المحيط و البيئة التي تعمل بها. وعما اذا كان لذى هذه المصارف رؤية واضحة لمسؤوليتها الاجتماعية، بحيث تكون لديها صورة واضحة عن متطلبات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة في القوائم المالية.ومن خلال ما ذكر بالإمكان وضع المشكلة في شكل تساؤلات تسع هذه الدراسة الى الاجابة عليها وهي كالاتي:

السؤال الاول: هل تعمل المصارف الليبية بمنطقة طرابلسعلى المساهمة بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية؟

السؤال الثاني: هل تفصح المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلسعن انشطتها الاجتماعيةفي بياناتها المالية المنشورة في القوائم المالية؟

السؤال الثالث: هل هناك معوقات تحول دون قيام المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس بالإفصاح عن انشطها الاجتماعية في بيانتاها المالية المنشورة في القوائم المالية؟

السؤال الرابع: هل توجد اختلافات في الراي بين المستجوبين في ما يتعلق بمدى مساهمة المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس بأنشطة المسؤولية الاجتماعية؟

السؤال الخامس: هل توجد اختلافات في الراي بين المستجوبين في ما يتعلقبقيام المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس بالإفصاح عن الانشطة الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة في القوائم المالية؟

فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى اختبار الفرضيات العدمية الاتية وذلك لقبولها او رفضها، حيث انبثقت هذه الفرضيات من محاولة الاجابة على تساؤلات هذه الدراسة بحيث تم صياغة خمسة فرضيات رئيسية، فيما قسمت الفرضية الاولى الى اربعة فرضيات فرعية:

الفرضية الرئيسة الاولى H01:

"لا تساهم المصارف الليبية العاملةبمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية"

ولا اختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات العدمية الفرعية الاتية:

H01-1: "لا تساهم المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية للمحافظة على البيئة".

H01-2: لا تساهم المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها".

H01-3 : لا تساهم المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملاءها".

H01-4لا تساهم المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتقديم خدمات للمجتمع المحلي".

الفرضية الرئيسة الثانية H02 :

" لا تفصح المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس عن انشطتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة في القوائم المالية".

الفرضية الرئيسة الثالثةH03 :

"لا توجد معوقات تحول دون قيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن انشطها الاجتماعية في بيانتاها المالية المنشورة في القوائم المالية".

الفرضية الرئيسة الرابعة H04 :

"لا توجد اختلافات في الراي بين المستجوبين في ما يتعلق بمدى مساهمة المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة المسؤولية الاجتماعية".

الفرضية الرئيسة الخامسة H05 :

"لا توجد اختلافات في الراي بين المستجوبين في ما يتعلق بقيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن الانشطة الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة في القوائم المالية".

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى للمساهمة في البحث العلمي الممزوج بالتطبيق الميداني على ارض الواقع من اجل المزيد من الاثراء للدراسات المحاسبية المرتبطة بالواقع، كما تنبع اهمية هذه الدراسة في انها تسلط الضوء على موضوع يكتسب اهتماما متزايدا في عصرنا الحديث من قبل الفئات المتعددة من المجتمع بشكل عام ومن الهيئات والجمعيات المهتمة بالمحافظة على البيئة والنفع العام للمجتمع من جهة أخرى، وخاصة ان هناك ندرة واضحة في الدراسات التي تتناول هذا الموضوع في الدول النامية (Tran, et al.,2017)، وكذلك ندرة هذه الدراسات في البيئة الليبية (السويح والنعاس ، 2017).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة التوصل الى معرفة ما إذاكانت المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس ملتزمة بالإفصاح عن البيانات التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية. وتسعى الدراسة ايضاالى تحقيق ذلك من خلال التعرف على مدى مساهمة هذه المصارف بالأنشطة ذات الطابع الاجتماعي، مع التركيز على ما اذا كانت هناك معوقات قد تواجه ذلك العمل ، واخيرا التعرف على وجهات النظر المختلفة من حيث اختلاف او أتفاق اراء المستجوبين عن مدى مساهمة هذه المصارف بالأنشطة ذات المسؤولية الاجتماعية ومدى قيام هذه المصارف بالإفصاح عن هذه المعلومات في قوائمها المالية المنشورة.

منهجية الدراسة:

الجانب النظري:

ويتم هذا الجانب من خلال اتباع المنهج الاستقرائي والذي بدوره يعتمد على دراسة الادبيات والبحوث والدوريات والدراسات السابقة والمواقع الالكترونية التي تتعلق بالأنشطة الاجتماعية التي يجب ان تساهم بها المصارف في البيئة المحلية التي يعمل بها بالإضافة الى الانشطة التي تساهم بها هذه المصارف للمجتمع بصفة عامة ومدى الالتزام بالإفصاح عنها في بياناتها المالية المنشورة في القوائم المالية.

الجانب العملي:

يتناول هذا الجانب العمل على تحديد المعلومات التي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية والتي قد تساهم بها المصارف في محيطها وبالنسبة للمجتمع بصيفة عامة بالإضافة الى المعلومات الاجتماعية التي يجب على مجتمع الدراسة والمتمثل في المصارف الليبية العاملة في طرابلس الافصاح عنها في بياناتها المالية المنشورة في القوائم الماليةالجمهورية، الصحارى، التجاري، الاجماع العربي، التجارة والتنمية، الوحدة، السريا للتجارة والتنمية)، اضافة الى التعرف على اراء العديد من الفئات ذوي الخبرة في هذا المجال والمتمثلة في عينة الدراسة،(المراجعون الداخليون، والمراجعون الخارجيون، والمدراء الماليون او من ينوب عنهم)، وكل ذلك يتأتى من خلال تكوين صياغة صحيفة استبيانتحتوي على كافة البيانات الواجب الحصول عليها من المستجوبين، مع تقديم هذه الصحيفة لمجموعة من الاساتذة لغرض تحكيمها للوصول الى الصيغ المناسبة التي بالإمكان تحقيق الهدف منها. ومن تم ادخال هذه المعلومات في المنظومة الاحصائية (SPSS)، وذلك لغرض اجراء التحليل الاحصائي المناسب، حيث تم أستخام العديد من الاساليب الاحصائية ، كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T.Test).

حدود ونطاق الدراسة:

سيكون نطاق هذه الدراسة وحدودها اولاً في الحدود البشرية حيث تنحصر في الفئات المشمولة بالاستجواب وهي فئات ذات خبرة كبيرة بالإمكان ان تكون اراءها مفيدة لهذه الدراسة والفئات تشمل (المراجعون الداخليون، والمراجعون الخارجيون، والمدراء الماليون او من ينوب عنهم).ثانياً فيالحدود المكانية حيث تقتصر هذه الدراسة على مجتمع الدراسة و المتمثل في المصارف العاملة بمدينة طرابلس (الجمهورية، الصحارى، التجاري، الاجماع العربي، التجارة والتنمية، الوحدة، السريا للتجارة والتنمية).

محددات الدراسة:

لا تخلو اي دراسة او بحث من بعض الصعوبات التي تواجه الباحث خلال فترة اعداد الدراسة او البحث سواء عند تجميع البيانات أو عدم المبالاة عند الاجابة عن اسئلة الاستبانة(Denscombe, 2002, p.126)، ففي هذه الدراسة، كانت هناك العديد من المعوقات التي واجهت هذه الدراسة، من اهم هذه المعوقات الوضع الامني الذي كان العائق الاكبر في الوصول الى كافة المصارف بشكل سهل وسلس، إضافة الى ذلك ان هناك بعض مسؤولي هذه المصارف ليست لديهم الفكرة والدراية الكافية عن المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي على المصارف القيام بها و الافصاح عنها في القوائم المالية، مع وجود بعض الاسئلة التي لم يتم الاجابة عليها للأسباب سالفة الذكر. كما ان النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة سوف لن تعميم على باقي المصارف العاملة بمدينة طرابلس على اعتبار ان بعض المصارف لم نتمكن من الوصول اليها أو انها ليست من ضمن عينة الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ولكن من عدة اتجاهات مختلفة، كما ان هذه الدراسات جميعها تمت في العديد من البيئات المختلفة(الاردن ، الجزائر، سوريا، نيجيريا، مصر، تركيا، ملاوي، دول الخليج،

بوتسوانا، بولندا، السعودية، السودان)، باستثناء دراسة (السويح والنعاس، 2017)، والتي تم انجازها في البيئة الليبية حيثهدفت هذه الدراسة الى التعرف علىمدى ادراك اهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته.

والان سوف نتطرق لاهم الدراساتالسابقة وذلك لغرض الاستفادة منها من حيث التعرف على المنهجية المتبعة واسلوب جمع البيانات والاسلوب الاحصائي الذي تم اتباعه بالإضافةالى التعرف على أهم النتائج الرئيسية التي توصلت اليها كل هذه الدراسات، والاتي سرداً لأهم هذه الدراسات وفقا للتسلسل الزمني التي نشرت فيهمرتبة من الاحدث الى الاقدم:

أولاً / الدراسات العربية:

1/ دراسة (بوثقاب و لزهاري، 2019):

هدفت هده الدراسة الى التعرف على واقع تطبيق مبادي المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية بالجزائر(مجموعة البركة المصرفية)، ولتحقيق اهداف الدراسة قاما الباحثان باتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية ،بالإضافة الى ذلك استعان الباحثان بمنهج دراسة الحالة. ولقد توصلت هذه الدراسة الى ان المسؤولية الاجتماعية للمصرف الاسلامي هي التزام المصرف بتطبيق القيم والاخلاق التي جاء بها الاسلام الحنيف، كما توصلت الدراسة الى ان مجموعة البركة تلعب دور رائدا في مجال المسؤولية الاجتماعية ويظهر ذلك جليا في برامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة(2016-2020)، حيث استطاعت المجموعة من خلاله دفع المجتمعات التي تعمل فيها في شتى الميادين. اضافة الى ذلك هناك تقصير واضح في عملية الافصاح عن كل الانشطة الاجتماعية التي تقدمها هذه المجموعة سواء للمجتمعات الداخلية او الخارجية.

2/ دراسة(درحمون، 2018):

هدفت هذه الدراسة الى تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية في دول اسلامية مختلفة، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام العديد من المناهج العلمية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى منهج المسح بتحليل المحتوى اضافة الى المنهج المقارن ، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان المصارف الاسلامية عموما لا تول اهتماما كبيرا بالإفصاح عن انشطتها الاجتماعية في قوائمها المالية، كما توصلت ايضا الى ان هناك تقصير في التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، حيث يتطلب من هذه المصارف ضرورة تقويم افصاحها عن ممارساتها لمسؤوليتها الاجتماعية من خلال تقاريرها المالية السنوية، بما يسمح لها تحسين صورتها امام المجتمع وتعزيز مكانتها في السوق المصرفية في ظل التنافسية الشديدة التي تفرضها باقي المصارف الاسلامية الاخرى والمصارف التقليدية ايضا.

3/ دراسة (حنيني، 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية على تحقيق ميزة تنافسية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة التي بلغت (108) مستجيبا (30) موظفا من العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن من مختلف المستويات الادارية، و (78) عميلا من عملاء هذه المصارف .وقد تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وتحليل البيانات

باستخدام برنامج الحاسوب المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية المتعلق في مجال العاملين، ومجال حماية العميل، ومجال البيئة، ومجال المجتمع. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الصادرة يعمل على تحقيق ميزة تنافسية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة زيادة اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها وزيادة مخصصاتها المالية المتعلقة بذلك، وضرورة زيادة الاهتمام من قبل البنك المركزي بمتطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية وتشجيع كافة الشركات المساهمة العامة على ذلك.

4/ دراسة (النابلسي واخرون، 2018):.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية على تحقيق ميزة تنافسية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة التي بلغت (87) مستجيبا على النحو التالي: (30) موظفا من العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن من مختلف المستويات الادارية، و57 عميلا من عملاء هذه المصارف، وقد تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وتحليل البيانات باستخدام برنامج الحاسوب (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية المتعلق في (مجال العاملين، ومجال حماية العميل، ومجال البيئة، ومجال المجتمع) يعمل على تحقيق ميزة تنافسية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

5/ دراسة (السويح و النعاس، 2017):

هدفت هذه الدراسة الى ابراز مدى ادراك اهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية بكافة ابعادها تجاه (المجتمع، الموارد البشرية العاملة، تحسين جودة خدمة العملاء وحماية البيئة)، وذلك بتسليط الضور على المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته. ولتطبيق هذه الدراسة تم اعداد استبانة، حيث تم توزيع (50) استبانة على عينة الدراسة (مديري الفروع ورؤساء الاقسام). ولقد استخدامات هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والنسب المئوية واختبار كرو نباخ (Cronbach's Alpha)، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج (Minitab)، لأجراء التحليلات الاحصائية اللازمة. ولقد توصلت هذه الدراسة الى عدم وجود ادراك لدى المصارف التجارية لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة الى وجود تفاوت في اولويات الاداء الاجتماعي بين المصارف، وان اهمية المسؤولية الاجتماعية تجاه تحسين جودة خدمة العملاء في المرتبة الاولى في كل المصارف بينما باقي النشاطات لم يكن لها اهتمام بالمستوى المطلوب.

6/ دراسة (طرشي& يخلف2017):

يسعى الباحثان من خلال هذه الدراسة الى التعرف على اهمية المسؤولية الاجتماعية و الافصاح عنها في القوائم المالية الصادرة عن بعض المصارف والمؤسسات الجزائرية. ولغرض تحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة لاستقراء اراء عينة الدراسة.كما تم استخدام الاسلوب الاحصائي المناسب لأجل اختبار فرضيات الدراسة. حيث توصلت هذه الدراسة الى

ان قياس النفقات والمنافع ذات المسؤولية الاجتماعية و الافصاح عنها في القوائم المالية الصادرة عن المصارف والمؤسسات الجزائرية لها اثر ايجابي على تصرفات مستخدمي القوائم المالية و الاطراف الاجتماعية الاخرى بصفة عامة.

7/ دراسة (فريد، 2016):

هدفت هذه الدراسة الي التعريف بالمسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لمنظمات الاعمال من منظور محاسبي، ودراسة دوافع المنظمات للقيام بدورها في المسئولية الاجتماعية، كما يهدف لعرض اثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسئولية الاجتماعية والاستدامة علي دقة تنبؤات المحللين الماليين وأخيرا يعرض البحث نماذج لمنظمات رائدة في مجال المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. وقسمت الباحثة البحث قسمين: القسم الاول يعرض الاطار المفاهيمي للمسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، والقسم الثاني يعرض اثر الافصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسئولية الاجتماعية والاستدامة علي دقة تنبؤات المحللين الماليين .وقد توصل الباحث الي مجموعة من النتائج هي: تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ليشمل عدة جوانب وذلك لتحقيق المساءلة والشفافية، كذلك تقييم العلاقة بين الافصاح عن المعلومات غير المالية للمسئولية الاجتماعية والاستدامة و دقة تنبؤات المحللين الماليين.

8/ دراسة (الماحي، 2015):

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على اهمية قياس التكاليف والمنافع للمسئولية الاجتماعية للقطاع المصرفي في دولة السودان ونشر قوائم وتقارير ماليه عن المحاسبة الاجتماعية و التي تساعد على تقديم المعلومات إلى الأطراف المعنية بما يكفل أجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع والدولة لمستوى الأداء الاجتماعي الذي يحققه المصرف وتبين مدى تفاعل القطاع المصرفي مع المجتمع,ولتحقيق أهداف الدراسة،استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي في تحديد المشكلة وصياغة الفروض ، كما استخدم الباحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والتعرف على آراء ووجهات نظر الباحثين السابقين في هذا المجال ، بالإضافة الى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لغرض الدراسة الميدانية والوصول الى النتائج . وقد توصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج اهمها، ان قياس التكاليف والمنافع للمسئولية الاجتماعية والافصاح عنها يجعل التقارير المالية اكثر شمولا ، وان استخدام القوائم الاضافية الملحقة بالقوائم المالية هي الطريقة الاكثر ملائمة لعرض معلومات الاداء الاجتماعي ، كما توصلت الدراسة الى ان ليس هناك المام كافي لدى العاملين بالمصارف التجارية عن المسئولية الاجتماعية واساليب وطرق قياس التكاليف و العوائد للأنشطة الاجتماعية والافصاح عنها، كما استنتجت الدراسة الى ان قياس التكاليف والمنافع للمسئولية الاجتماعية يتصف بنوع من التعقيد والصعوبة وذلك بسبب وجود متغيرات عدة بعضها قابل للقياس النقدي واخرى غير.

9/ دراسة (اللاوي ،2015):

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى التزام مؤوسسة (بلاستي) بدولة الجزائر لأبعاد المسؤولية ذات الطابع الاجتماعي ومدى الالتزام بتطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية قوائمها المالية الصادرة ومعرفة أثره عن

الأداء المالي لها، ولمعالجة هذه الإشكالية قام الباحث بتجميع وتبويب تكاليف المسؤولية الاجتماعية ، ومن ثم الإفصاح عنها وفق نموذجين للإفصاح أحدهما يسمى بقائمة النشاط الاجتماعي و الاقتصادي، والأخر بقائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات الاجتماعية ومن ثم تحليلها إحصائيا ووصفيا وذلك باستخدام مؤشرات قياس الأداء المالي ، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن هذه الانشطة له أثر إيجابي على مستوى مجموعة من مؤشرات الأداء المالي كالاحتياج الى رأس المال العامل و الخزينة والمردودية الاقتصادية ونسبة الديون إلى إجمالي الأصول، في حين لوحظ بعض الآثار السلبية له على مستوى بعض المؤشرات الأخرى كرأس المال العامل و نسب دوران الأصول ونسبة الديون إلى حقوق الملكية.

10/ دراسة (العويدات ، 2014):

هدفتهذهالدراسة إلىبيانأثرالإفصاحعنالمسؤوليةالاجتماعيةعلىالقيمة السوقيةللمصارفالتجاريةالأردنية. كماتكونمجتمعالدراسةوعينتهامن للمصارفالتجاريةالأردنيةوالبالعددها(13)، مصرفا عنالفترةالواقعةمابين 2014-2009)،حيث تمالاعتمادعلىالتقاريرالماليةالسنويةللمصارفغرضالدراسة .ولتحقيقأهدافالدراسة تماستخدام المنهجالنوعي (تحليلالمضمون)،منخلالتطبيقمؤشرمعدخصيصاًللمصارفالتجاريةالأردنية

تضمن(28)فقرة،واستخدمالباحثالعديدمنالأساليبالإحصائيةالوصفيةمثلالمتوسطات الحسابية , الإنحرافاتالمعيارية،بالإضافةإلىاستخدامكلمنتحليلالانحدارالمتعدد والبسيط لاختبارفرضياتالدراسة , وبعداجراءعمليةالتحليللبياناتالدراسةواختبارفرضياتها ,كشفت الدراسةعنعددمنالنتائجأهمها انه لايوجدأثرذودلالةإحصائيةللإفصاحعنالمسؤوليةالاجتماعيةعلىالقيمةالسوقيةللمصارف التجاريةالأردنية .

11/ دراسة (بيطار و فرحات، 2014):

هدف هذا البحث بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وموقف معايير المحاسبية الإسلامية من هذا المجال، ومدى اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية، ومدى تقيدها بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية. توصل البحث إلى أن تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، بهدف مساعدة الشركات على الإسهام في التنمية المستدامة. كما توصلت الدراسة الى إن التزام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية نابع من التعاليم الإسلامية السامية. ايضا بينت المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كيفية إعداد قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض، لكنها أغفلت أهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية الأخرى. ذلك اظهرت الدراسة ان المصارف الإسلامية في سورية لم تفصح عن المسؤولية الاجتماعية.

12/ دراسة (القرني ، 2014):

تسعى هذه الدراسة الى التعرف على اهم المعوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال في السعودية (المصارف والشركات). ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بأجراء دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الحسابات وبعض مسؤولي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص واختبار عدد من الفروض باستخدام حزمة البرامج الاحصائية

للعلوم الاجتماعية(SPSS)، تم توزيع (210) استمارة استبيان على عينة الدراسة بلغ العائد منها والصالح للتحليل (100) استمارة تمثل (48%) من اجمالي ما تم توزيعه. اتضح من نتائج التحليل وجود عدد من المعوقات التنظيمية والعلمية والمهنية و الثقافية والاجتماعية والادارية والمالية التي تحول دون الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الصادرة عن هذه المنظمات.

ثانياً/ الدراسات الاجنبية:

1/ دراسة(Platonova, et al., 2018):

تهدف هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و الاداء المالي في القوائم المالي وعلاقته بالإفصاح في القوائم المالية ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون باختيار عينة الدراسة والمتمثلة في المصارف الاسلامية في دول الخليج العربي. حيث تم دراسة وتحليل المحتوى الخاصة بالقوائم المالية لهذه المصارف خلال الفترة من سنة 2000 الى 2014 . ولقد توصلت الدراسة الى ان اشرات الى ان هناك علاقة ايجابية بين الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاداء المالي للمصارف في الدول الخليجية. كما ان الدراسة اظهرت ان هناك علاقة ايجابية بين الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاداء المالي في المستقبل لهذه المصارف. ايضا الدراسة اوضحت ان الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية الحالي لهذه المصارف لها اثر ايجابي طويل المدى على الاداء المالي لهذه المصارف.

2/ دراسة (Oyewumi, et al., 2018):

قام الباحثون بدراسة وقياس مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المالية الصادرة عن المصارف في دولة نيجريا كدولة نامية و ذلك باستعمال طريقة (Panel data). حيث تم التركيز على اثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي لهذه المصارف. من خلال تحليل المحتويات المدرجة بالقوائم المالية والتي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية. وقد راء الباحثون ان الطريقة الملائمة لتحليل هذه القوائم هي اتباع طريقة:

(two-way random and fixed effects panel). ومن النتائج التي ظهرت من خلال هذه الدراسة ، ان الاستثمار في المسؤوليات الاجتماعية بدون الافصاح عنه سوف لن يكون له اثر ايجابي عن الاداء المالي لهذه المصارف. كما اظهرت الدراسة ان بإمكان المصارف الاستفادة ماليا او غير ماليا من الاستراتيجيات ذات المسؤولية الاجتماعية التي تتبع داخل هذه المصارف.

3 /دراسة (Osemudiamen, et al., 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية على كافة الودائع في المصارف العاملة في دولة نيجيريا. وقد استخدم الباحثون (historical research design)، لغرض الحصول على المعلومات المناسبة من التقارير المالية الصادرة عن هذه المصارف. وقد كان مجتمع الدراسة متكون من (21) مصارف ايداع الاموال، بالإضافة الى (8) مصارف تجارية تعمل في دولة نيجيريا، اختيرت عشوائيا باستعمال الطريقة المناسبة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاسلوب الاحصائي:

(ordinary least squares regression) ، وذلك لغرض تحليل البيانات الاولية، وقد اشارت هذه الدراسة الى وجود علاقة سالبة بين تعقيدات المصارف و الافصاح عن المواضيع ذات العلاقة بالبيئة، بالإضافة الى ذلك توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين الارباح التي تحققها هذه المصارف والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، في حين كانت هناك علاقة سالبة بين الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في هذه المصارف وحجمها.

4/ دراسة(El Moslemany&Etab,2017):

تهدف هذه الدراسة الى العلاقة بين الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية و الاداء المالية في قطاع المصارف في دول جمهورية مصر العربية. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان بإخضاع ثلاثة مصارف للدراسة في شكل دراسة حالة، على اعتبار ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعتبر من المفاهيم الجديدة التي بدء العمل بها داخل القطاع المصرفي المصري. حيث تم جمع البيانات الثانوية من خلال التقارير المالية الصادرة عن هذه المصارف خلال الفترة من 2008 الى 2011م، وذلك من خلال استعمال وتحليل محتويات التقارير المالية والتي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في البيئة ومجتمع العملاء بالإضافة التوظيف. وقد اعتمد الباحثان اسلوب (Descriptive analysis)، لغرض شرح البيانات من خلال استخدام:

(Pearson correlation method)، اضافة الى ذلك تم استعمال الاسلوب التحليلي الاحصائي: (regression analysis) ، وذلك لغرض تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والتابع. ولقد توصلت هذه الدراسة الى ان هناك ضعيفة بين العلاقة بين المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع والزبائن و التوظيف)، والمتغير التابع (الاداء المالي). الدراسة ايضا اكدت على غياب اي علاقة مهمة بين متغيرات الدراسة التابعة والمتغير المستقل كمجموعة. اخير توصلت الدراسة الى فشل المصارف عينة الدراسة في الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهذ بدوره حسب الدراسة سوف يؤدي الى التأثير السلبي على نشاط هذه المصارف.

5/ دراسة(Botshabelo, et al., 2017):

تحاول هذه الدراسة قياس مستويات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف في دولة بوتسوانا. لتحقيق اهداف هذه الدراسة قاما الباحثون بجمع البيانات الثانوية من خلال التقارير المالية الصادرة عن عينة الدراسة، حيث اتبع الباحثون طريقة تحليل محتوى هذه التقارير للتعرف وقياس مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث تركز التحليل على اربعة موضوعات لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية متمثلة في (الموارد البشرية، البيئة المحيطة، والبيئة المناسبة ،بالإضافة الى الامور الاخلاقية). لقد توصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها ان المصارف العاملة في هذه الدولة، قامت بالاهتمام بكافة المواضيع التي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية و الافصاح عنها ، حيث كان الاهتمام الاكبر انصب على الموارد البشرية والبيئة المحيطة. ايضا توصلت الدراسة الى ان حجم المصرف له علاقة ايجابية بمستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الصادرة عن هذه المصارف.

6/ دراسة (Niresh& Silva,2017):

تهدف هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية و الاداء المالية في قطاع المصارف في دول جمهورية مصر العربية. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان بإخضاع (33) في قطاعي المصارف والتامين في دولة سيرلانكا للدراسة، حيث تم جمع البيانات الاولية من خلال التقارير الصادرة عن هذه القطاعات. ولقد قاما الباحثان باستخدام الاسلوب الاحصائي الامثل لتحليل البيانات الخاصة بهذه الدراسة . ولقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة الى ان الافصاح بصفة عامة عن الانشطة ذات المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات كان عالياً، في حين كان الافصاح عن الانشطة ذات العلاقة بالبيئة كان قليلاً جداً.

7/ دراسة(Ghabayen, et al., 2016):

هدف هذه الدراسة هو قياس اثر خصائص لجنة الادارة على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطاع المصارف في دولة الاردن. ولتحقيق هدفهذه الدراسة تم اختيار عينة تشمل (147) تقرير مالي لمصرف تجاري في دولة الاردن لمدة عشرة سنوات، وذلك خلال الفترة المالية من 2004 الى 2013م، حيث تم تحليل المحتوى لهذه القوائم والذي يحتوي على مائة فقرة متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لقياس مستوى الافصاح ولاختبار فروض الدراسة تم اتباع الاسلوب الاحصائي (Multiple regression). حيث اظهرت هذه الدراسة ان مستوى الافصاح في هذه المصارف متدني جدا، كما ان مستوى الافصاح سلبي جدا عندما يكون رئيس مجلس الادارة من الجنس الاخر (انثى).

8/ دراسة (Akina& Yilmaz, 2015):

تحاول هذه الدراسة قياس مستويات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف في دولة تركيا. حيث ركز الباحثان على دراسة العلاقة بين مستوى الافصاح والعديد من العناصر التي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية (الحوكمة ، الموارد البشرية، البيئة المحيطة ، الاداء المالي). ولتحقيق اهداف هذه الدراسة، تم دراسة وتحليل المحتوى للقوائم المالية الصادرة عن هذه المصارف. ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ان نوعية المصارف لها اثر ايجابي على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

9/ دراسة (Krasodomska,2015):

تحاول هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية و قياس مستويات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف في دولة بولندا، حيث تم التركيز على جودة الافصاح بالإضافة الى الطرق المختلفة التي يتم اتباعها عند الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الصادرة عن هذه المصارف والتغيرات التي تطرا عنها من مدة الى اخرى. ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بصياغة ثلاثة فروض مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، مستخدما طريقة)(Disclosure Index ، حيث تم تحليل 12 قائمة مالية صادرة عن المصارف العاملة في دولة بولندا خلال الفترة من (2005-2011م). من نتائج هذه الدراسة ان المصارف العاملة في دولة بولندا تتجه للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ولكن بطرق مختلفة، حيث ركزت على العناصر التي لها علاقة بالبيئة. توصلت

الدراسة ايضا الى ان مستوى الافصاح في سنة (2011) كان اعلى من مستوى الافصاح في سنة (2005). من النتائج ايضا انه لا احد من المصارف استطاع ان ينتج تقرير متكامل.

10/ دراسة(Lipunga,2013):

هدف هذه الدراسة الى قياس كمية وجودة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لغرض تحسين الشفافية في المستقبل في دولة ملاوي. ولتحقيق هذا الهدف تم استعمال طريقة المحتوى لتحليل للقوائم المالية في المصارف التجارية في دولة ملاوي. النتائج اظهرت ان كل المصارف في دولة ملاوي افصحت على نوع معين من البنود التي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية، حيث اظهرت الدراسة ان المصارف في هذه الدولة تفصح (49%) من الانشطة التي لها علاقة بالأنشطة الاجتماعية، متبوع ذلك بالإفصاح عن انشطة الزبائن بنسبة (38%) بينما الافصاح عن الانشطة التي لها علاقة بالأنشطة ذات العلاقة بالموارد البشرية ، بلغت (2%) في حين تم الافصاح عن الانشطة البيئية بنسبة (8%) وفي العموم كان مستوى الافصاح قليل وبنسبة (3%) مقارنة بالمستوى المطلوب.

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تحاول هذه الدراسة التعرف على ما اذا كانت المصارف العاملة بمدينة طرابلس تساهم بشكل او اخر بأنشطة ذات مسؤولية اجتماعية، وما اذا كانت هذه المصارف تعمل على الافصاح على هذه الانشطة في قوائمها المالية المنشرة كذلك تحاول هذه الدراسة على التعرف على ما اذا كانت هناك معوقات قد تحول دون افصاح هذه المصارف عن انشطتها ذات المسؤولية اجتماعية في قوائمها المالية المنشورة. واخيرا وعلى اعتبار ان هناك ندرة في مثل هذه الدراسات في البيئة الليبية و ان اغلب الدراسات تمت في بيئات خارجية (السويح والنعاس ، 2017)، عليه تعتبرهذه الدراسة من الدراسات القليلة التي انجزت في البيئة الليبية والتي قد تفتح الباب لإنجاز دراسات اخرى تتطرق لهذا الموضوع من جوانب اخرى.

الدراسة الميدانية:

أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة :

استخدم الباحثان الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقاما بتصميم استمارة استبيان واشتملت على جزأين، حيث أستخدم الجزء الأول في جمع البيانات الشخصية عن المبحوثينوهي الوظيفة، العمر، المؤهل الدراسي، التخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة. أما الجزء الثاني من الاستمارة فتكون من (6) محاور للتعرف على المسؤولية الاجتماعية للمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة طرابلس، ومدى الافصاح عنها في القوائم المالية المنشورة والمعوقات التي تواجهها هذه المصارف.

- **المحور الأول:** مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية للمحافظة على البيئة، وتكون المحور من (7) فقرات.

- **المحور الثاني:** مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعيةالخاصة بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها، وتكون المحور من (7) فقرات.
- **المحور الثالث:** مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعيةالخاصة بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملاءها، وتكون المحور من (6) فقرات.
- **المحور الرابع:** مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعيةالخاصة بتقديم خدمات للمجتمع المحلي، وتكون المحور من (7) فقرات.
- **المحور الخامس:** مدى إفصاح المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس عن انشطتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة ، وتكون المحور من (8) فقرات.
- **المحور السادس:** المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن انشطها الاجتماعية في بيانتاها المالية المنشورة، وتكون المحور من (7) فقرات.

ولقد تم توزيع 100 استبانة على عينة الدراسة والاتي جدول يوضح ذلك:

جدول (1) يوضح توزيع الاستبانات على عينة الدراسة

الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستلمة	الاستبانات الغير صالحة	النسبة المئوية للاستبانات الصالحة
100	97	0	97%

التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات

بعد ترميز البيانات تم إدخالها إلى الحاسب الآلي لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ((Statistical Package for Social Sciences)) ومختصره SPSS النسخة الثانية والعشرون وتم استخدام مقياس ليكرتالخماسي في أسئلة الاستبيان، حيث كان متوسط القياس مساويا إلى (3) وهو متوسط القيم (1 ، 2 ، 3، 4، 5) للإجابات الخمسة.

جدول (2) ترميز بدائل الاجابة

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

أساليب التحليل الاحصائي للبيانات:

نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تتزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا. والاعتماد على العرض البياني وحدة لا يكفى، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية

التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وقد تم استخدام الآتي :

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- **المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل محور ، حول درجات المقياس، وذلك لمعرفة مدى توفر متغيرات كل محور من محاور الدراسة.
- **المتوسط الحسابي المرجح:** لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- **اختبار تي (One Sample T – test):** لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط استجابة أفراد العينة ومتوسط القياس (3) في المقياس الخماسي.
- **اختبار كا^2:** لتحديد معنوية الفروق في آراء المستجوبين في ما يتعلق بمساهمة المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وفيما يتعلق بقيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن الانشطة الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة.

صدق فقرات الاستبيان :

وتم ذلك من خلال صدق المحكمين، حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وان أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

الثبات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفـــراد نفســـهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ:

معامل (ألفا) للاتساق الداخلي:

وفقا ل (2003) ,Sekaran"معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى،وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) واقل من ذلك تكون منخفضة" (P,311) . ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (89) استمارة، وقد كانت قيمة معامل ألفا لثبات المحور " مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن

مسؤوليتها الاجتماعية للمحافظة على البيئة " (0.802) ولمحور " مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها " (0.61)، ولمحور "مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملاءها " (0.8)، ولمحور"مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتقديم خدمات للمجتمع المحلي " (0.721)، ولمحور "مدى إفصاح المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس عن انشطتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة " (0.859)، ولمحور "المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن انشطها الاجتماعية في بيانتاها المالية المنشورة " (0.961)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان بهذه الطريقة (0.783)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول رقم (3) يوضح معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	العبـــــــــــــارات	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية للمحافظة على البيئة	7	0.802
2	مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها	7	0.610
3	مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملاءها	6	0.800
4	مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتقديم خدمات للمجتمع المحلي	7	0.721
5	مدى إفصاح المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس عن انشطتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة	8	0.859
6	المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن انشطها الاجتماعية في بيانتاها المالية المنشورة	7	0.961
	إجمالي الاستبيان	42	0.783

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية

		مدير مالي	مراجع داخلي	مراجع خارجي	المجموع
الوظيفة	العدد	32	36	21	89
	النسبة%	%36.0	%40.4	%23.6	%100
		أقل من 30 سنة	30 إلى 40 سنة	41 إلى 50 سنة	أكثر من 50 سنة	المجموع
العمر	العدد	3	15	3	68	89
	النسبة%	%3.4	%16.9	%3.4	%76.4	%100
		بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	أخرى	المجموع
المؤهل الدراسي	العدد	43	38	7	1	89
	النسبة%	%48.3	%42.7	%7.9	%1.1	%100
		محاسبة	تمويل ومصارف	المجموع
التخصص العلمي	العدد	88	1	89
	النسبة%	%98.9	%1.1	%100
		1 إلى 5 سنوات	6 إلى 10 سنوات	11 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	المجموع
سنوات الخدمة	العدد	3	10	5	71	89
	النسبة%	%3.4	%11.2	%5.6	%79.8	%100

بينت النتائج في الجدول رقم (4) أن (32) مبحوثاً وما نسبته (36%) يشغلون وظيفة مدراء ماليين و(36) مبحوثاً وما نسبته (40.4%) من المراجعين الداخليين في المصرف و(21) مبحوثاً وما نسبته (23.6%) من المراجعين الخارجيين.

كما أظهرت النتائج أن أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت(76.4%) كانت أعمارهم أكثر من 50 سنة في حين أن (15) مبحوثاً وما نسبته (16.9%) كانت أعمارهم ما بين 30 سنة إلى 40 سنة و(3) مبحوثين وما نسبته (3.4%) تراوحت أعمارهم من 41 سنة إلى 50 سنة و(3) مبحوثين وبنفس النسبة كانت أعمارهم أقل من 30 سنة.

وفيما يتعلق بالمؤهل الدراسي فقد تبين أن (43) مبحوثاً وما نسبته (48.3%) من خريجي الجامعات و(38) مبحوثاً وما نسبته (42.7%) يحملون المؤهل العالي (الماجستير) و(7) مبحوثين وما نسبته (7.9%) من حملة المؤهل العالي (الدكتوراه) ومبحوثاً واحداً وما نسبته (1.1%) كان له مؤهل دراسي آخر غير الذي تم ذُكره.

وبالنسبة للتخصص العلمي فقد أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (98.9%) متخصصين في مجال المحاسبة ومبحوثاً واحداً وما نسبته (1.1%) متخصص في مجال التمويل والمصارف.أما فيما يخص عدد سنوات الخبرة فقد تبين أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (79.8%) كانت لهم خبرة (15) سنة فأكثر في مجال عملهم في حين أن (10) مبحوثين وما نسبته (11.2%) كانت لهم خبرة تتراوح ما بين (6) سنوات إلى (10) سنوات و(5) مبحوثين وما نسبته (5.6%) تراوحت خبرتهم ما بين (11) سنة إلى (15) سنة و(3) مبحوثين وما نسبته (3.4%) كانت خبرتهم تتراوح ما بين السنة إلى (5) سنوات.

استنتاجات الدراسة الميدانية وتوصياتها:

الوصف الإحصائي لإجابات أفراد عينة البحث حسب محاور البحث:

اختبار الفرضيات

للتحقق من فرضيات الدراسة، تم استخدام الاختبار (T-Test)، فإذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أكبر من قيمة متوسط القياس (3)، تكون درجة الموافقة مرتفعة وبالتالي يتم رفض الفرضية، وإذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من قيمة متوسط القياس (3)، تكون درجة الموافقة منخفضة وبالتالي يتم قبول الفرضية، و إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، فإن درجة الموافقة تكون متوسطة وبالتالي رفض الفرضية.

الفرضية الرئيسية الأولى:-

"لا تساهم المصارف الليبية العاملةبمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية"

وقد قسمت الفرضية الاولى إلى اربعة فرضيات فرعية كالتالي:-

الفرضية الفرعية الأولى:-

مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية للمحافظة على البيئة.

جدول رقم (5) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية للمحافظة على البيئة

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يساهم المصرف في الحملات الاعلانية الهادفة لمكافحة ثلوث البيئة وترشيد استهلاك الطاقة.	ك	0	82	0	5	2	2.18	0.632	0.000	منخفضة
		%	0	92.1	0	5.6	2.2				
2	يساهم المصرف في الانشطة الهادفة لتجميل البيئة	ك	15	67	5	2	0	1.93	0.560	0.000	منخفضة
		%	16.9	75.3	5.6	2.2	0				
3	يوفر المصرف مواقف مناسبة لانتظار سيارات العملاء	ك	9	50	29	1	0	2.25	0.645	0.000	منخفضة
		%	10.1	56.2	32.6	1.1	0				
4	يساهم المصرف في تمويل تعبيد الطرق المحيطة بفروعه	ك	19	59	11	0	0	1.91	0.577	0.000	منخفضة
		%	21.3	66.3	12.4	0	0				
5	يوفر المصرف مظلات انتظار الركاب الخاصة بالحافلات المنتشرة في الشوارع القريبة منه	ك	15	68	6	0	0	1.90	0.478	0.000	منخفضة
		%	16.9	76.4	6.7	0	0				
6	يساهم المصرف في انشاء جسور لعبور المنشاة	ك	19	60	10	0	0	1.90	0.565	0.000	منخفضة
		%	21.3	67.4	11.2	0	0				
7	يحرص المصرف على التخلص من المخلفات الخاصة به بطريقة مناسبة	ك	25	32	27	0	5	2.19	1.032	0.000	منخفضة
		%	28.1	36.0	30.3	0	5.6				
أجمالي المحور								2.04	0.448	0.000	منخفض

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (5) إن درجة الموافقة كانت منخفضة على جميع فقرات محور مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية للمحافظة على البيئة، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.04) وهو أقل من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.96)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية للمحافظة**

على البيئة كان منخفضاً، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الاولى " لا تساهم المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية للمحافظة على البيئة ".

الفرضية الفرعية الثانية:-

مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها.

جدول رقم (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يقوم المصرف بتدريب الموظفين العاملين فيه واكسابهم المهارات والمعارف اللازمة	ك	0	1	28	32	28	3.98	0.825	0.000	مرتفعة
		%	0	1.1	31.5	36.0	31.5				
2	يقوم المصرف بتوفير الرعاية الصحية للموظفين العاملين فيه والتأمين الصحي لأسرهم	ك	0	1	26	52	10	3.80	0.643	0.000	مرتفعة
		%	0	1.1	29.2	58.4	11.2				
3	يعمل المصرف على توفير سكن مناسب للموظفين العاملين فيه كلما امكن ذلك	ك	0	38	36	15	0	2.74	0.731	0.001	منخفضة
		%	0	42.7	40.4	16.9	0				
4	يعمل المصرف على توفير وسائل ترفيه للموظفين العاملين فيه واسرهم	ك	4	46	29	5	5	2.56	0.891	0.000	منخفضة
		%	4.5	51.7	32.6	5.6	5.6				
5	يوفر المصرف وسائل مواصلات وتنقل مريحة للموظفين العاملين فيه	ك	0	26	50	13	0	2.85	0.649	0.037	منخفضة
		%	0	29.2	56.2	14.6	0				
6	يوفر المصرف وسائل وادوات السلامة العامة لحماية الموظفين العاملين فيه	ك	0	22	44	23	0	3.01	0.715	0.882	متوسطة
		%	0	24.7	49.4	25.8	0				
7	يحرص المصرف على تنمية وتطوير المعارف العلمية للموظفين عن طريق البعثات والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية في الداخل والخارج	ك	0	10	60	15	4	3.15	0.667	0.042	مرتفعة
		%	0	11.2	67.4	16.9	4.5				
	أجمالي المحور							3.16	0.403	0.000	مرتفع

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (6) إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على (3) فقرات من فقرات محور مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها، في حين كانت درجة الاتفاق متوسطة على فقرة واحدة فقط ومنخفضة على باقي فقرات هذا المحور،وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.16) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.16)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية "لا تساهم المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها"، وقبول الفرضية البديلة .**

الفرضية الفرعية الثالثة:-

مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملاءها.

جدول رقم (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملاءها

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يقوم المصرف بتقديم الخدمات المصرفية ذات الجودة العالية	ك	0	17	17	50	5	3.48	0.867	0.000	مرتفعة
		%	0	19.1	19.1	56.2	5.6				
2	لا يهتم المصرف بتعظيم الارباح على حساب جودة الخدمات المصرفية	ك	0	17	32	39	1	3.27	0.780	0.002	مرتفعة
		%	0	19.1	36.0	43.8	1.1				
3	يلتزم المصرف بالضمانات والكفالات المقدمة للعملاء ويقدمها بالشكل المنصوص عليه في العقود	ك	0	1	29	55	4	3.70	0.572	0.000	مرتفعة
		%	0	1.1	32.6	61.8	4.5				
4	يتوقف المصرف عن تقديم ايه خدمة اذا تبين له ان هذه الخدمة تلحق اضرار بالأخرين	ك	0	17	21	46	5	3.44	0.865	0.000	مرتفعة
		%	0	19.1	23.6	51.7	5.6				
5	يحرص المصرف في تسعير	ك	0	7	27	55	0	3.54	0.641	0.000	مرتفعة

	خدماته المصرفية من حيث الموازنة بين سعر الخدمة وجودها	%	0	7.9	30.3	61.8	0				
6	يلتزم المصرف بسياسة سعرية مناسبة مع التكلفة وقدرات العملاء	ك	0	12	32	45	0	3.37	0.713	0.000	مرتفعة
		%	0	13.5	36.0	50.6	0				
	أجمالي المحور							3.47	0.529	0.000	مرتفع

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (7) إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات محور مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملاءها، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.47) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.47)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملاءها فيها كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة " لا تساهم المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملاءها""، وقبول الفرضية البديلة .**

الفرضية الفرعية الرابعة:-

مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتقديم خدمات للمجتمع المحلي.

جدول رقم (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتقديم خدمات للمجتمع المحلي

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يساهم المصرف بصورة فاعلة في اتاحة فرص التدريب لأفراد المجتمع (طلاب المعاهد والجامعات)	ك	0	43	41	5	0	2.57	0.601	0.000	منخفضة
		%	0	48.3	46.1	5.6	0				
2	يقوم المصرف بالتبرع لصالح الجمعيات الخيرية والمراكز التقنية والاندية الرياضية	ك	0	68	11	10	0	2.35	0.676	0.000	منخفضة
		%	0	76.4	12.4	11.2	0				
3	يقوم المصرف بتقديم	ك	4	0	79	6	0	2.02	0.336	0.000	منخفضة

	المساعدات والمنح التعلمية لأفراد المجتمع	%	4.5	0	88.8	6.7	0				
4	يساهم المصرف في انشاء المدارس والمراكز الصحية	ك	15	62	12	0	0	1.97	0.553	0.000	منخفضة
		%	16.9	69.7	13.5	0	0				
5	يقوم المصرف بدعم المؤسسات التعلمية والاجتماعية والرياضية الهادفة الى تحقيق رفاهية المجتمع واموه واطوره	ك	30	53	6	0	0	1.93	0.579	0.000	منخفضة
		%	33.7	59.6	6.7	0	0				
6	يقوم المصرف بدور فعال في مكافحة البطالة في المجتمع	ك	21	52	16	0	0	1.94	0.646	0.000	منخفضة
		%	23.6	58.4	18.0	0	0				
7	يساهم المصرف بقسط وافر من خلال ضريبة الدخل المدفوعة	ك	9	32	22	21	5	2.79	1.092	0.069	متوسطة
		%	10.1	36.0	24.7	23.6	5.6				
أجمالي المحور								2.20	0.412	0.000	منخفض

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (8) إن درجة الموافقة كانت متوسطة على فقرة واحدة فقط من فقرات محور مدى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتقديم خدمات للمجتمع المحلي، في حين كانت درجة الاتفاق منخفضة على باقي فقرات هذا المحور، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.2) وهو أقل من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.8)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى مساهمة المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتقديم خدمات للمجتمع المحلي كان منخفضاً، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة " لا تساهم المصارف الليبية بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتقديم خدمات للمجتمع المحلي ".**

الفرضية الرئيسة الاولى:

"لا تساهم المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية"

جدول رقم (9) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محورمدى مساهمة المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية

المحـــــــــــــــــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط العبارة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى المساهمة
مدى مساهمة المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية	2.69	0.31-	0.205	-14.474	0.000	معنوي	منخفض

ولتحديد مستوى مساهمة المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، فإن النتائج في الجدول رقم (9) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.69) وهو أقل من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.31)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى مساهمة المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة متعددة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية كان منخفضاً، لذا يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى.**

الفرضية الرئيسية الثانية:-

مدى إفصاح المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس عن أنشطتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة.

جدول رقم (10) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور مدى إفصاح المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس عن أنشطتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يقوم المصرف بالإفصاح في بياناته المالية المنشورة عن قيمة التبرعات والمساعدات المالية المقدمة للمنظمات الاجتماعية الهادفة للمحافظة على البيئة	ك	0	31	22	36	0	3.06	0.871	0.544	متوسطة
		%	0	34.8	24.7	40.4	0				
2	يقوم المصرف بالإفصاح في بياناته المالية المنشورة عن تكاليف التخلص من المخلفات المؤدية للأضرار بالبيئة	ك	0	32	56	1	0	2.65	0.502	0.000	منخفضة
		%	0	36.0	62.9	1.1	0				
3	يفصح المصرف في بياناته المالية المنشورة عن التكاليف التي يتحملها المصرف لتدريب الموظفين واكسابهم المهارات	ك	5	16	42	26	0	3.00	0.839	1.000	متوسطة
		%	5.6	18.0	47.2	29.2	0				

	اللازمة.									
4	يخصص المصرف في بياناته المالية المنشورة بندا خاصا بمجمل تكاليف الرعاية الصحية للموظفين	ك	7	20	61	1	0	2.63	0.646	0.000	منخفضة
		%	7.9	22.5	68.5	1.1	0				
5	يفصح المصرف في بياناته المنشورة عن مجمل تكاليف التي يتحملها لتوفير فرص التدريب لطلاب الجامعات والمعاهد بالبيئة المحيطة	ك	5	51	32	1	0	2.33	0.599	0.000	منخفضة
		%	5.6	57.3	36.0	1.1	0				
6	يفصح المصرف في بياناته المالية المنشورة عن قيمة التبرعات المقدمة للرعاية الصحية	ك	0	53	31	5	0	2.46	0.604	0.000	منخفضة
		%	0	59.6	34.8	5.6	0				
7	يوفر المصرف معلومات وصفية (كمية)، عن الانشطة الاجتماعية الاخرى(التكاليف والمنافع) والتي لا يمكن تمثيلها في قيم نقدية	ك	0	58	25	6	0	2.42	0.618	0.000	منخفضة
		%	0	65.2	28.1	6.7	0				
8	يفصح المصرف في بند خاص عن قيمة ضريبة الدخل المستحقة على الارباح السنوية	ك	0	31	29	8	21	3.21	1.163	0.087	متوسطة
		%	0	34.8	32.6	9.0	23.6				
	أجمالي المحور							2.72	0.537	0.000	منخفض

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (10) إن درجة الموافقة كانت متوسطة على (3) فقرات من فقرات محور مدى إفصاح المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس عن أنشطتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة، في حين كانت درجة الاتفاق منخفضة على باقي فقرات هذا المحور، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.72) وهو أقل من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.28)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى إفصاح المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس عن أنشطتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة كان منخفضاً، لذا يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية " لا تفصح المصارف الليبية العاملة بمنطقة طرابلس عن أنشطتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة ".**

الفرضية الرئيسية الثالثة:-

لا توجد معوقات تحول دون قيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن انشطها الاجتماعية في بيانتاها المالية المنشورة.

جدول رقم (11) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن أنشطها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة	الترتيب
1	عدم ادراك ادارة المصرف لأبعاد مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية	ك	0	1	13	59	16	4.01	0.612	0.000	مرتفعة	الأول
		%	0	1.1	14.6	66.3	18.0					
2	صعوبة قياس الكثير من بنود التكاليف والمنافع الاجتماعية	ك	0	6	31	47	5	3.57	0.705	0.000	مرتفعة	السابع
		%	0	6.7	34.8	52.8	5.6					
3	قلة البرامج التعلمية للتعريف بمتطلبات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية المنشورة	ك	0	6	13	65	5	3.78	0.653	0.000	مرتفعة	الرابع
		%	0	6.7	14.6	73.0	5.6					
4	عدم امتلاك المصرف لنظام محاسبي يفي بأغراض الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	ك	0	6	30	37	16	3.71	0.842	0.000	مرتفعة	السادس
		%	0	6.7	33.7	41.6	18.0					
5	عدم وجود تشريعات وقوانين ملزمة بالإفصاح عن انشطة المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية المنشورة	ك	0	6	17	50	16	3.85	0.791	0.000	مرتفعة	الثاني
		%	0	6.7	19.1	56.2	18.0					
6	تخوف ادارة المصرف من امكانية استغلال المصارف المنافسة	ك	0	6	27	40	16	3.74	0.833	0.000	مرتفعة	الخامس
		%	0	6.7	30.3	44.9	18.0					

	للمعلومات المفصح عنها حول المسؤولية الاجتماعية										
7	عدم وجود تشريعات حكومية مقننة وموحدة تحدد الانشطة الاجتماعية الواجب ممارستها من قبل المصارف للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية	ك	0	6	23	44	16	3.79	0.818	0.000	مرتفعة	الثالث
		%	0	6.7	25.8	49.4	18.0					
	أجمالي المحور							3.78	0.681	0.000	مرتفع	

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (11) إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات محور المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن أنشطها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.78) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.78)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن أنشطها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الرئيسية الثالثة " "لا توجد معوقات تحول دون قيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن أنشطها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة".**

الفرضية الرئيسية الرابعة:-

لا توجد اختلافات في الراي بين المستجوبين في ما يتعلق بمساهمة المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (12) نتائج اختبار كا^2 لمدى وجود اختلاف في الرأي بين المستجوبين في ما يتعلق بمساهمة المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة المسؤولية الاجتماعية

قيمة كا^2 المحسوبة	درجات الحرية	قيمة كا^2 الجدولية	قيمة الدلالة الإحصائية
45.281	16	26.296	0.000

من الجدول رقم (12) تبين إن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار كا^2 تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في رأي المستجوبين فيما يتعلق بمساهمة المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، وكانت قيمة الاختبار المحسوبة (45.281) والتي هي أكبر من القيمة الجدولية

(26.296) تؤكد معنوية هذه الفروق، **لذا يتم رفض الفرضية الرئيسية الرابعة " لا توجد اختلافات في الراي بين المستجوبين في ما يتعلق بمساهمة المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة المسؤولية الاجتماعية".**

الفرضية الرئيسية الخامسة:-

لا توجد اختلافات في الراي بين المستجوبين في ما يتعلق بقيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن الانشطة الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة.

جدول رقم (13) نتائج اختبار كا^2 لمدى وجود اختلاف في الرأي بين المستجوبين في ما يتعلق في ما يتعلق بقيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن الانشطة الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة.

قيمة كا^2 المحسوبة	درجات الحرية	قيمة كا^2 الجدولية	قيمة الدلالة الإحصائية
37.933	**10**	**18.307**	**0.000**

من الجدول رقم (13) تبين إن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار كا^2 تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في رأي المستجوبين فيما يتعلق بقيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن الانشطة الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة ، وكانت قيمة الاختبار المحسوبة (37.933) والتي هي أكبر من القيمة الجدولية (18.307) تؤكد معنوية هذه الفروق، **لذا يتم رفض الفرضية الرئيسية الخامسة " لا توجد اختلافات في الراي بين المستجوبين في ما يتعلق بقيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن الانشطة الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة ".**

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها فإن الدراسة توصلت إلى الآتي:

1. إنخفاض مستوى مساهمة المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس بأنشطة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية المتعلقة بالمحافظة على البيئة، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة (2.04) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض مساهمة المصرف في الحملات الاعلانية الهادفة لمكافحة ثلوث البيئة وترشيد استهلاك الطاقة، اضافة إلى انخفاض مستوى المساهمة في تجميل البيئة وفي تمويل تعبيد الطرق المحيطة بفروعه.
2. إرتفاع مستوى مساهمة المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلسبأنشطة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة (3.16) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام المصرف بتدريب الموظفين العاملين لديه واكسابهم المهارات والمعارف المطلوبة علاوة على توفيره الرعاية الصحية لهم والتأمين الصحي لأسرهم، إضافة إلى حرص المصرف على تنمية وتطوير المعارف العلمية للموظفين عن طريق البعثات والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية في الداخل والخارج.

3. إرتفاع مستوى مساهمة المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلسبأنشطة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملاءها فيها، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة (3.47) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام المصرف بتقديم الخدمات المصرفية ذات الجودة العالية مع عدم اهتمامه بتعظيم الارباح على حساب جودة الخدمات المصرفية علاوة على توقفه عن تقديم ايه خدمة اذا تبين له ان هذه الخدمة تلحق اضرار بالأخرين، إضافة إلى التزام المصرف بسياسة سعرية مناسبة مع التكلفة وقدرات العملاء.

4. إنخفاض مستوى مساهمة المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلسبأنشطة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية المتعلقة بتقديم خدمات للمجتمع المحلي ، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة (2.20) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض مساهمة المصرف بصورة فاعلة في اتاحة فرص التدريب لأفراد المجتمع (طلاب المعاهد والجامعات)، مع عدم قيام المصرف بالتبرع لصالح الجمعيات الخيرية والمراكز التقنية والاندية الرياضية، اضافة إلى انخفاض مستوى المساهمة في تقديم المساعدات والمنح التعلمية لأفراد المجتمع أو المساهمة في انشاء المدارس والمراكز الصحية، مع ما للمصرف من دور منخفض في مكافحة البطالة في المجتمع.

5. انخفاض مستوى إفصاح المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلسعن أنشطتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة (2.72) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعزى هذا الانخفاض إلى عدم قيام المصرف بالإفصاح في بياناته المالية المنشورة عن تكاليف التخلص من المخلفات المؤدية للأضرار بالبيئة، بالإضافة إلى عدم تخصيصه في بياناته المنشورة عن مجمل تكاليف التي يتحملها المصرف لتوفير فرص التدريب لطلاب الجامعات والمعاهد بالبيئة المحيطة، مع عدم إفصاحه في بياناته المالية المنشورة عن قيمة التبرعات المقدمة للرعاية الصحية.

6. ارتفاع مستوى المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الليبية العاملة بمدينة طرابلس بالإفصاح عن أنشطها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المعوقات (3.78) وفق مقياس التدرج الخماسي، وكانت أعلى هذه المعوقات عدم ادراك ادارة المصرف لأبعاد مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية يلي ذلك عدم وجود تشريعات وقوانين ملزمة بالإفصاح عن انشطة المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية المنشورة ثم عدم وجود تشريعات حكومية مقننة وموحدة تحدد الانشطة الاجتماعية الواجب ممارستها من قبل المصارف للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية وفي الترتيب الرابع قلة البرامج التعلمية للتعريف بمتطلبات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية المنشورة وفي الترتيب الخامس تخوف ادارة المصرف من امكانية استغلال المصارف المنافسة للمعلومات المفصح عنها حول المسؤولية الاجتماعية يلي ذلك عدم امتلاك المصرف لنظام محاسبي يفي بأغراض الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأخيراً صعوبة قياس الكثير من بنود التكاليف والمنافع الاجتماعية.

ثانياً: التوصيات

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. إقامة الندوات وحلقات النقاش لرفع مستوى الإدراك بأبعاد مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
2. وضع تشريعات قانونية ملزمة بالإفصاح عن انشطة المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية.
3. وضع تشريعات حكومية مقننة وموحدة تحدد الانشطة الاجتماعية الواجب ممارستها من قبل المصارف للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية.
4. توفير البرامج التعلمية للتعريف بمتطلبات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية.
5. عدم التخوف من امكانية استغلال المصارف المنافسة للمعلومات المفصح عنها حول المسؤولية الاجتماعية.
6. ضرورة امتلاك المصرف لنظام محاسبي يفي بأغراض الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

المراجع

أولاً / المراجع العربية:

1/ أيمان حنيني (2018) **"أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية على تحقيق ميزة تنافسية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن**، قسم العلوم المالية والمصرفية جامعة البلقاء التطبيقية –الاردن .

2/ أحمد بن عبد القادر القرني (2014)، **"معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال في السعودية(اراء المراجعين الخارجيين والشركات)"** ،المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 10، العدد 3، 2014.

3/ أنسإبراهيمسالمالعودات (2014)، **"أثرالإفصاحعنالمسؤوليةالاجتماعيةعلىالقيمةالسوقيةللبنوكالتجارية"**، "دراسةاختباريةعلىالبنوكالتجاريةالاردنية، 2009- 2014، **جامعة الشرق الاوسط/ الاردن ، رسالة ماجستير (2014).**

4/ طرشيمحمد، يخلفإيمان (2017)، **"الإفصاحعنالمسؤوليةالاجتماعيةمنمنظورمحاسبي"**، مجلةالريادةلاقتصادياتالأعمال –المجلد– 03 العدد(1).

5/ مختار بوثقاب و زواويدلزهاري(2019)، **" تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية** " دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية". المجلة الدولية للدراسات الاسلامية والاجتماعية، والاقتصادية العدد (1)،

6/ حنانمبروك درحمون (2018)، **"تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية"** ، دراسةتطبيقية على عينة من المصارف الاسلامية. ، مجلة جامعة القدس مجلد 2، عدد (43).

7/ علي حمد السويح، ،سليمان علي النعاس(2017)، **مدى ادراك اهمية محاسبة المسؤولية في المصارف الليبية**، مجلة دراسات الاقتصاد والعمال ، المجلد(5) عدد خاص، مارس 2017.

8/ منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات (2014)،"**الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية"، كلية الاقتصاد– جامعة تشرين – كلية الاقتصاد– جامعة دمشق**

9/ زينب حسان النابلسي، ايمان احمد الهنيني ، ديالا محمد الدبعي(2018)، "**الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، الميزة التنافسية، التقارير المالية السنوية، المصارف الاسلامية**" مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية مجلد (26)، العدد(3)، صص151-180.

10/ يحي عبداللاوي (2015)، "**أثر الإفصاح عن المسؤولةالاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**" دراسة حالة مؤسسة بلاستيأنابيب –الوادي–جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

11/ حنان هارون فريد (2016)، "**اثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسئولية الاجتماعية والاستدامة علي دقة تنبؤات المحللين الماليين**" ،مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال- العدد، 24مارس 2016.

12/ ذاكر عثمان محمد الماحي (2015)،"**اثر القياس والافصاح عن التكاليف والمنافع للمسئولية الاجتماعية على التقارير المالية**"،دراسة ميدانية على البنوك التجارية بولاية البحر الاحمر– السـودان، مجلة المحاسبة و الاقتصـاد والعلوم الادارية.

ثانياً/ المراجع الاجنبية

1/ Ahmet Akina, İlker Yilmaz, (2015), **Drivers of Corporate Social Responsibility Disclosures: Evidence from Turkish Banking Sector**, Istanbul Conference of Economics and Finance, ICEF 2015, 22–23 October 2015, Istanbul, Turkey

2/ Andrew MunthopaLipung Corporate , (2013) **' Social Responsibility Reporting by Commercial Banks in Annual Reports: Evidence from Malawi**, October 2013, 4.85, University of Malawi – The Polytechnic

3/ 11/ Denscombe, M. (2002), Ground Rules for Good Research. (Maidenhead; open university Press).

4/ Elena Platonova, Mehmet Asutay, Rob Dixon, Sabri Mohammad, (2018), " **The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance": Evidence from the GCC Islamic Banking Sector,** Journal of Business Ethics, August 2018, Volume 151, Issue 2, pp 451–471.

5/ Mohammad AhidGhabayen, Nor Raihan Mohamad, Norsia Ahmad, (2016), **Board Characteristics And Corporate, Social Responsibility Disclosure In TheJordanian Banks**,Corporate Board: Role, Duties & Composition / Volume 12, Issue1, Continued 1, 2016

6/ Racha El Moslemany, MenanEtab, (2017), "**The effect of corporate social responsibility disclosures on financial performance in the banking industry**": empirical study on Egyptian banking sector, International Journal of Business and Economic Development Vol. 5 Number 1 March 2017.

7/ J. AloyNiresh& W.H.E. Silva, (2017), "**The Extent of Corporate Social Responsibility Disclosure Practices: Evidence from the Banks**", **Finance and Insurance Sector in Sri Lanka**, Global Journal of Management and Business Research: CFinance ,Volume 17 Issue 2 Version 1.0 Year 2017

8/ Ishmael Botshabelo, Christian John Mbekomize, Percy mPhatshwane, (2017),**Corporate Social Responsibility Reporting in Banking Industry: An Analysis of Disclosure Levels in Botswana**, International Journal of Business and, Management 12(12): 224. November 2017.

9/ Joanna Krasodomska, (2015) "**CSR disclosures in the banking industry. Empirical evidence from Poland**", Social Responsibility Journal, Vol. 11 Issue: 3, pp.406-423,

10/ Obafemi R. OyewumiOluwabunmi A. OgunmeruCollins S.Oboh, (2018) "**Investment in corporate social responsibility, disclosure practices, and financial performance of banks in Nigeria** "**Future Business Journal,** Volume 4, Issue 2, December 2018, Pages 195-205.

11/ Ogbole Philip Osemudiamen&SaniyoPreye, (2018). "**Corporate Social Responsibility Disclosures in Nigerian Commercial Banks**," Business,

Management and Economics Research, Academic Research Publishing Group, Vol. 4(7), pages 96-105, 07-2018.

12/ Uma Sekaran : **Research Methods For Business, A Skill – Building Approach**, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale, 2003, p311

تحليل ظاهرة اقتصاديات الظل وعوامل معالجاته– نظرة نقدية

د/ محمد أحمد خلف الله

إستاذ مشارك / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / قسم الاقتصاد/ جامعة طرابلس

مدخل

تقوم الدراسة على أهمية إيجاد السبل والوسائل المناسبة والجذرية لمعالجة الاقتصاد الخفي أو مايطلق عليه عادةً باقتصاد الظل، وذلك من خلال نقد وتطوير المنظومات والثوابت في النظريات الاقتصادية الكلاسيكية على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي، الأمر الذي من شأنه إيجاد منظومات وتشريعات وقوانين جديدة متطورة ومناسبة للتطورات الجديدة على مستوى مفهوم الإنتاج والسوق والتبادل والمعاملات الاقتصادية،ولذلك فقد تناولت الدراسة أهمية تجديد القوانين والتشريعات المالية،منها المحرم والمحلل للسلع والخدمات وتبادلها، ففي اعتقادنا أن علاج ظاهرة الاقتصاديات الخفية!! وهي في الواقع لم تعد خفية ولا باقتصاديات الظل، يحتاج إلى حل جذري يكمن في الاعتراف بما لم يكن معترف به كضرورة فإذا فرضت الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية نفسها على مستوى الأخلاق والقيم الاجتماعية والاقتصادية، فمن المُعيب أن نبقى رهائن لثوابت وقيم جامدة طالما بقت عقبة في طريق إيجاد الحلول المناسبة للعديد من الممارسات والنشاطات الاقتصادية.

أهمية الدراسة

ترتبط بأهمية إيجاد علاقات وقوانين وتشريعات جديدة على مستوى الإنتاج والأسس الضريبية المناسبة لما تعارف عليه بالاقتصاد غير الرسمي، وإمكانية استيعاب مايمكن استيعابه في الاقتصاد الرسمي.

فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة أن معالجة قضايا الاقتصاديات الخفية تتطلب تطوير القوانين والتشريعات التي تجعلها غير رسمية، وأن التشدد في قوانين المراقبة ومحاربة الظاهرة قانونياُ والتصدي لها فقط لم يعد بالأمر المجدي.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة أساليب التحليل العلمي النظري للظاهرة من خلال النقد لوسائل التصدي للظاهرة،وأيضاً من خلال أهمية نقد المفاهيم الجامدة لنظرية الاقتصاد الجزئي على وجه الخصوص، كما اتبعت أسلوب المقاربة على مستوى الاقتصاد الليبي.

المشكلة البحثية

تكمن في التأثيرات السلبية لضعف المعالجات للمشكلات المترتبة على اقتصاديات الظل، أو الخفية في تطور الإنتاج وأساليبه من جهة وثبات وجمود القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة التحصيل الضريبي من جهة أخرى.

تمهيد

لقد أطلعت ودرست العديد من البحوث والدراسات المتعلقة بما تعارف عليه باقتصاد الظل، أو غير المقيد بسجلات الضرائب وحسابات الدخل، منها دراسات وبحوث لأساتذة جامعيين طالما كانوا زملاء طوال أكثر من عقد من الزمان ،وغيرهم حول الموضوع محل الدراسة. تكررت تعبيراتهم للموضوع حد التطابق، مما يمكن اعتبارها نسخ مكررة ومجترة بشكل غريب، لا تفيد قراءتها في شيء، ولكنني اعترف من جانب آخر... أنني لم استقر على إيجاد تعريف قطعي ومنفرد للممارسات والاقتصاديات المخفية أو غير الرسمية يخالف حزمة من التعريفات المكررة والمغلقة[1] تدور كلها في فلك دراسات نشرت في العالم 1977 و1979 لكل من (Gutimann)و(Fiege) على التوالي تشترك الدراستان في اعتبار الاقتصاد الخفي ذلك الذي لا يتم الكشف عنه للسلطات الضريبية أو الناتج القومي، فهو غير المقيد أو المحسوب ضمن قوائم الدخل القومي والناتج الإجمالي. كان هذا التكرار والاجترار أحد الأسباب التي دعتني إلى إدخال عنصر أساسي في دراسة الموضوع، فبدلاً من التركيز على التكرار للموضوع ان أعطى أهمية كبيرة لإمكانية ومبررات إدخال العديد من النشاطات الاقتصادية غير المعترف بها واعتبارها نشاطات مشروعة وإن كانت غير مقيدة في حسابات الدخل القومي و لم يتم تحصيل ضريبي عليها، لربما العيب يكمن في الأفق الضيق في حصر الأنشطة المعترف بها من قبل الدولة التي تتحدد هي الأخرى من خلال مصالح الحكام والسياسيين المستفيدين من الاستقطاعات الضريبية لا مصالح المجتمع والاقتصاد. وبذلك فقد كانت البداية في تحليل الموضوع محل الدراسة عند أهمية النقد للنظريات الاقتصادية تلك التي ولدت العديد من القوانين والمفاهيم الجامدة، بالرغم من أن كل من حولنا يتحرك ويجري، فالتغيير في كل شيء هو قانون سرمدي للحياة عدى الله وهو الثابت فقط وخالق كل شيء.

---

(1) للمزيد من الإطلاع والاستفادة يُنظر: سلمان اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي، د.عمر الساعدي، و أ. انور البصير، الاقتصاد الخفي في ليبيا، أسبابه، آثاره الاقتصادية، أ. أسامة الجيلاني، الأبعاد المترتبة على ظاهرة الاقتصاد الخفي الليبي، الأستاذة ربيعة عاشور المبسوط، الاقتصاد الخفي، ماهيته– طرق تقديره –آثاره، د.أحمدأبولسين ، وغيرهم.

وبالتالي فقد رأت الدراسة أن المبحث الأول يتمحور حول نقد النظريات الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت الأساس في ظهور القوانين والمفاهيم، والتي ساهمت في ترسيخ وثبات اقتصاديات الظل. أما المبحث الثاني، فقد تركز حول تحليل مظاهر اقتصاديات الظل وأهم عوامل تطورها وإمكانيات معالجتها، مع دراسة بعض الموارد الطبيعة غير المستخدمة في ليبيا.

المبحث الأول: نظرة نقدية لأهم النظريات الاقتصادية الكلاسيكية

الهدف الأساسي من هذا المبحث هو تحليل المسائل والقضايا النظرية المرتبطة بأسباب نشوء اقتصاديات الظل، وهذا يعني محاولة تقديم دراسة أكثر عمقاً عن جذور الاقتصاد الخفي وأسباب نموه وتأثيره في الاقتصاد الوطني، ليس بقصد التغلب عليه فقط، بل تطويع ما وجب تطويعه في الاقتصاد الوطني، ولعل أهم هذه المسائل النظرية ما يتعلق بنظرية الاقتصاد الجزئي، فلم أعد أعتقد بأن نظرية الاقتصاد الجزئي والتي تمثل صلب الموضوع الاقتصادي برمته. بمبادئها وفرضياتها صالحة لكل الأزمنة وغير قابلة للتطور، بل وفي صلب وعمق جوهرها (الطلب والعرض) والذي يحدد تقاطعها ما يطلق عليه بنقطة التوازن بين المشتري والبائع.

وإذا ما سلمنا بذلك كما هو فإننا نكون ألغينا مطلب التطور والتقدم للاقتصاد الوطني أو العالمي بصفة عامة، والذي لا يتأتى إلا من خلال تبدل وتطور المفاهيم والنظريات الاقتصادية الكلاسيكية، الأمر الذي من شأنه أن يقودنا كاقتصاد عالمي أو محلي إلى فهم أسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق شروط ومنطق التطور والتبدل في منطوق وقيم النظريات الاقتصادية الكلاسيكية* التي تجمعها نظريات الاقتصاد الجزئي والكلي.

نعلم تماماً إن المشكلة الاقتصادية ظهرت وتطورت عندما ظهر ما يُعرف بمجتمع الندرة (Scarce)، حيث تصبح الموارد المتاحة للاستخدام أقل بكثير من الموارد المطلوبة للحصول على الحاجات الأساسية، عند ذلك ظهرت مجتمعات الندرة! فأخذ مفهوم الندرة يرتبط بالنقص في الموارد المطلوبة لإشباع أدنى الحاجات، وكان يقصد بها: الموارد التي بالإمكان الحصول عليها في ظل الأساليب والتقنيات التي بالإمكان استخدامها، لكن اليوم وفي عصر التقنيات عالية الكفاءة المتطورة ومع مطلع كل فجر تبدل مصطلح الندرة لدى المجتمعات الفقيرة ، ليصبح مرتبط بضعف كفاءة استخدام هذه المجتمعات لتقنيات وأساليب وطرق من شأنها أن تحقق أكبر قدر من المنافع وبأقل ما يمكن من

* الكلاسيكية تعني بصفة عامة القديم الذي لازال معمول به.

التكاليف، وكذلك الكفاءة في الاستفادة من هذه الموارد المتاحة، وهذا يعني في حد ذاته إن دور النظريات الاقتصادية ينصب في الأساس على دراسة كيفية استخدام الموارد المختلفة والمحدودة لتحقيق المطالب المختلفة والمتغيرة كماً وكيفاً باستمرار. يعني ذلك بالضرورة أن دور النظريات الاقتصادية (The Role Of Theory)[1] ينصب بالأساس على دراسة عناصر الإنتاج المتوفرة وغير الموظفة توظيفاً اقتصادياً، بل يتمركز على أساليب البحث عن هذه العناصر غير المتاحة، وهي جزءً من أهم أجزاء المشكلة الاقتصادية اليوم وفي المستقبل، فالمجتمعات المتخلفة هي التي تكون غير قادرة على تحديد وتطوير عناصر الإنتاج وليس فقط المجتمعات غير القادرة على استخدام المتاح من هذه العناصر[2].

إذن نستطيع القول أن النظريات الاقتصادية لم تحدد وسائل وأساليب ثابتة أو محددة لإشباع الحاجات، وإلا تميزت هذه النظريات بالعقم والعجز في يوم ما، فالعالم بطبيعة وجوده متطور، تماماً مثل: سريان النهر، فإذا قفزت في النهر ثم خرجت وقفزت مرة ثانية تصبح مياه النهر في الغطسة الثانية غير التي كانت في المرة الأولى.

لقد عبر عن هذا كارل ماركس إلى حد كبير عندما اعتبر كل شيء متبدل ومتحولاً ، ونكون قد حكمنا على الحياة بالجمود والثبات من خلال جدل المادة (الفكرة ونقيضها) ، فالمجتمعات الفقيرة إذن هي تلك التي لم تستطع الأخذ بأسباب التطور والتقدم، فليس بالإمكان استئصال الندرة، لكن بالإمكان اتباع وسائل وأشكال متفوقة ومبتدعة من التنظيم الاقتصادي تؤدي إلى مواجهة وتحدي أسباب الندرة، فلا يمكن على سبيل المثال التقليل من الرغبات، بل كيف يمكن تلبية الحاجات، عندما تتحول رغبات اليوم إلى حاجات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها غداً.

إذن علم الاقتصاد إذن هو الذي يتناول بالدراسة والتحليل الكيفية التي يتم عن طريقها استخدام أمثل لهذه الموارد، بشكل متطور ومستمر وبالتالي لا ترتبط الأفكار والحلول الاقتصادية بعقيدة معينة ولا زمن معين تقف عنده ولا يجب اعتبارها قوانين ثابتة،بل هي تصورات للمستقبل الذي سنعيشه، فلم يعد علم الاقتصاد العلم الذي يقوم على النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الجامدة فقط، بقدر ما أصبح تحليل وحلول للمشاكل الاقتصادية المستقبلية، الآخذة في التطور.

(1) جيمس. م. هندرسون، ريتشارد، أ. كوندات، نظريات اقتصاديات الوحدة، أسلوب رياضي، ص33-36.

(2) أحمد فريد وسيد محمد السيد، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص28.

فكلمة اقتصاد تعني في الأصل علم التدبير، أي بأي الوسائل والطرق والتدابير نستطيع من تحويل الأشياء غير النافعة في صورتها الطبيعية إلى سلع وخدمات قابلة للاستخدام (إهلاك أو استهلاك)ليستطيع المجتمع ملاحفة حاجاته المتعددة في ظل موارد ناضبة ونادرة، وهذا يتطلب في المقام الأول تطوير القوانين والتشريعات الاقتصادية المرتبطة بها.

يعرف الفرد مارشال أحد رموز النظرية الاقتصادية، الاقتصاد: بأنه العلم الذي يختص بالجانب الاقتصادي ويتصدى لمفهوم الندرة.[1] وتُعرف الحاجة في هذا الإطار على أنها شعور بالحرمان يصاحب هذا الشعور الرغبة في الحصول على وسائل وإمكانيات الإشباع المتعددة والمختلفة، مثل هذه التعريفات التي كانت واجهة لنظرية الاقتصاد الجزئي لزمن طويل وكأنها دين اقتصادي!!! أصبحت اليوم عاجزة عن تفسير أهم الظواهر الاقتصادية النادرة ونعني بها السلعة على سبيل المثال التي باتت تناقض قانون الطلب التقليدي الأساسي، كونه ينحدر إلى الأسفل جهة اليمين، فالسلع الأساسية كالخبز (مثلاً) والتي تشكل الأساس لغذاء (91%) من السكان في مصر والهند، فإنه عندما يرتفع سعر السلعة يزيد الطلب عليها، فينحدر الطلب عليها إلى الأعلى، وهذا يجعل من السلع الدُنيا هذه ذات طلب (فعال) متزايد بالرغم من زيادة أسعارها، وبالتالي مثل هذه السلعة تمثل الأساس الاقتصادي الذي تتمحور حوله عمليات الإنتاج خاصة في الدول الفقيرة ذات الكثافات السكانية الكبيرة، لتزداد إنتاجيات هذه السلعة في تناسب مع زيادة عدد السكان، وتتوسع دائرة إنتاجها واستيرادها بالنسبة لرؤوس الأموال والموردين، وهم بطبيعة الحال من الأغنياء والمسئولين القادرين على التهرب من الضرائب، كما هو الحال الآن في دول مثل العراق وليبيا والمغرب والبرازيل والهند وغيرها في المكسيك، وبلدان أفريقية عديدة.[2]

هنا يدخل موضوع الكفاءة الاقتصادية كعامل Economic Efficiency أساسي (إنتاج أكبر ما يمكن وبأقل ما يمكن من التكاليف في العمليات الانتاجية والاقتصادية بطبيعة الحال، لكنه سلاح اقتصادي في يد القلة المالكة لإمكانيات الإنتاج والاستيراد وهي التي تشكل أقل من (01%) من عدد السكان، وهم بالتالي يمارسون التهرب الضريبي وعلى حساب الغالبية العظمى من السكان،فالأغنياء ورجال العصابات والمسئولين هم من يمارس التهرب الضريبي ، بما في ذلك المتاجرة في

(1) أحمد فريد وسيد محمد السيد، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص34.

(2) أحمد جامع، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، 1976، الفصل الأول، ص14.

السلع الممنوعة مثل المخدرات والدعارة والبشر، وهي أخطر أنواع السلع التي تمثل أكبر تحدٍ للمجتمعات الفقيرة، فمن لديه القدرة المالية واختراق القوانين والتشريعات الصارمة. المقيدة هم المسئولون ومالكو رؤوس الأموال والمصارف التجارية النقدية والتمويلية. ورجال العصابات،فلايستطيعون الفقراء اختراق أو تجاوز القوانين والتشريعات الضريبية، ولعل أحداث تونس فيما أطلق عليه بالربيع العربي في العام 2011 كانت شرارتها نتيجة ضرب الشرطة وتعذيبها لبائع متجول يقود عربة خضار، فاحرق نفسه فكسب تعاطف الناس من العامة الذين هم في مستواه المعيشي والاقتصادي. لم نشاهد، و لم نلاحظ عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن أي مسئول أو غني جرجر في الشارع نتيجة تجاوزه قانون الضرائب أو بيع السلع الفاسدة أو المخدرات أو الدعارة أو تهريب البشر وبيع الأطفال وهم محملين على قوارب الموت عرض البحر.

أثر الاقتصاد الخفي في ظل تطور المفاهيم الاقتصادية الأساسية

سبق وأن تحدثت الدراسة عن حدوث تغيرات وتطورات جوهرية في بنية النظرية الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي، مما يرتب تحديد تعريفات جديدة، في نظرنا أهمها الآتي:

1- السوق، حيث يمكن تعريفه في ظل التطورات الجديدة بأنه: التقاء البائع والمشتري (الطلب والعرض)بأي طريقة ممكنة، مباشرة أو غير مباشرة، فالمكان لم يعد دليلاً حاسماً على تعريف السوق، فانتقال الملكية من يد إلى أخرى بات يتم في غالبه عن بُعد، عبر الأسواق الإلكترونية والتواصل غير المباشر، حتى من خلال الجو... في الطائرة يمكنك اليوم التواصل مع البائع أو المشتري وإتمام عمليات البيع والشراء، أو عبر شبكات التواصل على الأرض أو العكس من خلال الدخول على الأسواق، وإتمام عمليات التبادل السلعي، المادي وغير المادي مثل الخدمات.

2- السلعة هي أي شيء مادي أو غير مادي عندما يتم الحصول عليها من خلال ثمن معين، وتحقق منفعة عند استهلاكها، يجد نفسه في موقف متغير، في مواجهة حالات التطور، لايمكن أن نعتبره مستكين لا يتفاعل مع الظروف التي يصنعها، وأما الدول المتخلفة فهي التي لا تشارك في صنع الظروف الاقتصادية، بل لا تستجيب لها إلا متأخر!

المنافسات الاقتصادية في الاقتصاديات النشطة (البرغماتية) تفرض مايشبه الحرب المدمرة للاستيلاء على أكبر قدر من احتكار الإنتاج والسوق، فأهمية السيطرة على الموارد الطبيعية أدت بالدول الصناعية إلى

تدمير دول كالعراق وليبيا وتخريب ممنهج لاقتصاديات الدول النفطية، وكذلك تخريب أنظمتها الضريبية والمالية، بإشاعة الفوضى والفقر والعدمية على المشاركة في التحولات الاقتصادية.

ففي ليبيا مثلاً العديد من الدراسات التي أطلعت عليها تقرر وبصورة نمطية مكررة غايةً في الجهل بأن الاقتصاد فيها وحيد المورد، وهو النفط. ومن الناحية النمطية المكررة المجترة يمكن تكرار هذه المقولة البائسة التعيسة، ولكن لايكون ذلك عبر دراسات يدعي أصحابها بأنها علمية وتحليلية ذلك لم يعد يلاقي أي مصداقية ولا يجب أن يجد ترحيباً، لأن هذه الدراسات كان من المفترض أن تحاول أن تجد حلول لهذا الوضع، لا أن تكتفي بتكرار ماهو مكرر عشرات المرات. إذ لم تطرح هذه الدراسات مقترحات لتطوير اقتصاديات الدول النفطية التي تملك قدرة على تمويل برامج التنمية وتعديل التشريعات التي رسخت أفكار الفساد والعمل غير المعترف به فم الفائدة منها.!! كان علي مُعدي هذه الدراسات أن يسألوا أنفسهم كيف تحولت روسيا القيصرية (مثلاً) التي كانت قبل العام 1929 لا تتقن حتى الإنتاج الزراعي البدائي؟

إذاً لم تحدد الدراسات الاقتصادية وسائل متحركة لإشباع الحاجات، ليظل الباب مفتوحاً على الدوام أمام تعدد وتطور الأساليب الإنتاجية لملاحقة الحاجات المتعددة، بل تطور جوهري في صلب نظريات الاقتصاد الأساسية، فعند مقارنة تعريف مارشل للاقتصاد وتعريف الحاجات يتضح أن أي منهما لا يدعو إلى ثبات أي مفهوم نظري للاقتصاد بل تطوره وفق جدل الفكرة ونقيضها وأن حسبت هذه النظرية كونها أساس الماركسية أو الشيوعية(*).

ما وجب التأكيد عليه يكمن في أن التفكير الاقتصادي المتحرر من عقدة النظريات الكلاسيكية، يعتمد بالضرورة أساليب وطرق ووسائل اقتصادية تضمن التغيرات والتقنيات الجديدة وتخطي النظريات البائدة بحكم التطور في أساليب الإنتاج والسوق، فالتمسك بقوالب قوانين العرض والطلب كما هي منذ ظهور المجتمع التجاري، يعني استنساخ الفقر بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية.

(*) الشيوعية تعني إشاعة الأشياء بين الناس مثل السلطة والثروة وتفكك الدولة والقوانين ونهاية المؤسسات الرسمية ليصبح الضمير هو السلطان.

بدايات التطور في صلب النظريات الاقتصادية الكلاسيكية

بعد حقبة المجتمعات التجارية، وظهور السلعة المُعدة لغرض البيع وتخطي نظام الإنتاج لغرض الاستهلاك الذاتي بدأ العالم يأخذ طريقه نحو الآخذ بنظم الإنتاج والاستفادة من النظريات الاقتصادية مثل الكترية ،إلا أن أهم التطورات التي ظهرت لتغيير وتطور بعض الثوابت لنظرية الاقتصاد الجزئي تلك المتمثلة في منحنيات السواء، فقد ظهرت فكرة منحنيات السواء، لتؤكد أن القدرة على قياس المنفعة، عددياً هي خاطئة تماماً، فالمنفعة عبارة عن شعور إنساني داخلي نفسي يتحصل عليه الفرد من خلال الشعور بالرضاء عقب استهلاكه سلع معينة، وبالتالي لايمكن قياسه عددياً، ولكن يمكن قياس المنفعة عن طريق ترتيب المنفعة فاطلق عليه (القياس الترتبي) على عكس القياس العددي أو الكمي الذي ساد لفترة طويلة. أما نظرية التبادل فقد أحدثت تطوراً كبيراً وفي صلب نظرية الاقتصاد الجزئي- الكلاسيكية(**)التي اعتمدت موضوع تبادل السلع والخدمات على أساس مستهلك واحد!! بينما واقع الحال أن تبادل القيم والمنافع السلعية عادةً ما تحدث في ظل العديد من المستهلكين والبائعين، ومن خلالها يمكن إيجاد نقاط توازن عديدة لعدد من المستهلكين غير معروفين ليتحصل كل منهم على أقصى إشباع في مواجهة عدد غير معروف من المنتجين وهذا في حد ذاته تحول جوهري في صلب نظرية الاقتصاد الجزئي.

ما يمكننا التأكيد عليه في هذه المقدمة أن تعقد المشكلات الاقتصادية يمكن مواجهتها بمنظومة قوانين ومفاهيم جديدة تلك التي تحدث تطورات مناسبة نظراً لتضخم هذه المشكلات قبل أن تتحول إلى أزمات اقتصادية(***)فقوانين الضرائب والرسوم الضريبية مثلاً كان الغرض منها تقليل الفجوة بين الدخول الفردية (التقليل من التفاوت بين الأفراد في المجتمع في الدخول والتقليل من درجات الفقر، لكن في الظروف الحالية بات المستفيد الأساسي من الاستقطاعات الضريبية وقوانين الضرائب بصفة عامة هي الطبقات الغنية والحاكمة وليس الفقراء أو الخزينة العامة، فهناك تناسب طردي بين التشديد في قوانين الضرائب وزيادة ثروات الأغنياء والمسئولين في أكثر (72%) من دول العالم[1]، لأن هذه الضرائب يتم تحصيلها من ذوي الدخل المحدود لتذهب لتمويل برامج الاستيراد والتجارة ،مما يؤكد

(**) كلمة الكلاسيكية تعني القديم الذي زال متعارف عليه ومستخدم رغم التطورات الحاصلة فيه.

(***)الأزمة تعني تراكم المشكلات الاقتصادية حتى تصبح المفاهيم الاقتصادية والنظرية المتعارف عليها غير قادرة على حل المشكلات المتراكمة التي تحولت إلى أزمة فيظهر علم اقتصاد جديد غير معروف لمعالجة الأزمة.

(1) تقارير صندوق النقد الدولي لعدد من السنوات (2009-2013 على التوالي، ص33، 47، 12، 39..

على أهمية تطوير قوانين الضرائب وليس التشدد فيها أو ابتداع وسائل وأساليب المراقبة والتتبع والمغالاة فيها.

ففي العديد من الدول الأوروبية مثل هولندا واليونان وغيرهما أصبحت بعض أصناف المخدرات (مثلاً) تباع في الصيدليات كما تباع أدوية الأمراض الأخرى التي تسببها هذه المخدرات للاستهلاك الشخصي، وفي دول مثل أفغانستان واليمن وغيرهما تشكل زراعة وإنتاج المخدرات النسبة الأكبر للدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي على حدٍ سواء، وفي دول أخرى مثل المكسيك وأمريكا الشمالية بات من غير الممكن ومن غير المجدي اقتصادياً وأمنياً منع تهريب وتبادل المخدرات وحتى المتاجرة في البشر، بل في دول عديدة في آسيا وعلى وجه الخصوص دول الخليج العربي لايمكن محاربة الدعارة لأن المسئولين ورؤوس الأموال الخاصة هي المسئولة والمستفيدة من ذلك وليس المواطن الذي لايملك غير مط الشفاه وهز الأكتاف والذي بات يعيش عالم افتراضي وردي، عند سماعه لأحاديث المسئولين والمنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام ورجال الدين ووعود الدول الغنية بالجنة على الأرض، أحد رجال الدين وهو مفتي إسلامي في أحدى دول الخليج العربي كان قد أفتى إسلامياً بتحريم المرأة قيادة السيارة، قبل ستة أشهر فقط، لكن عندما أمره الحاكم الجديد حلل للمرأة نفس المرأة (سميرة!) التي حرم عليها ذلك من قبل أن تقود السيارة!! فكيف لايخللون للمسئول أن تكون أموال الدولة والشعب هي ملك له، هذا لا يعني بالمطلق ترخيص الدعارة مثلاً كما يعتقد البعض، بل أن تفكيرنا وجب أن لا ينحصر بين المنع المطلق، والتشدد من جانب أو الإباحة المطلقة من جانب آخر فقط، كيف نعمل لإيجاد قوانين ونضم يحرم الظاهرة اجتماعياً وأخلاقياً قبل تجريمها قانونياً.

فالنقد العلمي كان الغرض منه تطوير الأفكار الاقتصادية مثال على ذلك ما تعارف عليه بالثورة!! الكيترية التي كان لها تأثيرات إيجابية في بعض جوانبها لصالح تطوير المفاهيم والقوانين المتعلقة بالأنظمة الضريبية والتبادلات والمعاملات التجارية، استفاد منها من كان يسعى وأراد تحقيق أحلام مستقبلية في التقدم وهو يعي تماماً أن الحاجات تزداد كماً وكيفاً باستمرار في مقابل تقلص وتناقص الموارد الطبيعية الناضبة بطبيعة الحال.

لم يعد العالم عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور الأفكار الاقتصادية المتحررةكما كان فقد تأسست الدولة الحديثة المدنية على أسس ومعايير متحررة من عقدة التبعية، الدولة الراعية، تبحث عن مصالح شعبها ومستقبلها بكل الوسائل فتقدمت دول قد دمرتها الحرب وأصبحت في زمن قصير في مقدمة الدول المتقدمة مثل اليابان وألمانيا وإيطاليا، لقد تبدلت أسباب وأنماط ووسائل تحقيق المصالح

الاقتصادية و لم يعد الأمر كما كان في حقبة الأنظمة الإقطاعية والتجارية والشمولية، حيث المنظومات الجامدة، فظهرت القوانين والمفاهيم المتعلقة بنظام الضرائب والتعريفات الجمركية ونظام التصدير والاستيراد خاصةً في الدول الفقيرة التي لم تجد ما تنتعش منه سوى الدخول الضريبية على الدخول المحلية والصادرات والواردات والغرامات، وما هي إلا فترة حتى أصبحت هذه الدول في سباق وملاحقات قانونية!! في سبيل جني الضرائب والمخالفات وكأنها العصاة السحرية الوحيدة لتمويل خزينة الدولة! فبالرغم من انتشار الأفكار المتحررة من النظريات الاقتصادية التقليدية، إلا أن الأخذ بها كان من نصيب الدول الصناعية، حيث جعلت من الدول الفقيرة صناعياً واقتصادياً! والغنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية وغالبية دول أفريقيا ترزح تحت وطأة التبعية والتخلف، لا تملك من أمرها شيئاً إلا التفنن في سن قوانين معقدة متعلقة بجني الضرائب والرسوم والمخالفات تذهب معظمها لصالح الحكام بذريعة تمويل الخزينة العامة للدولة!!

شيئاً فشيئاً انفلتت الأنظمة والقوانين الضريبية والتهرب الضريبي، حيث زادت حدة النشطة الاقتصادية غير المشروعة!!! والمشروعة غير المقيدة في السجلات الرسمية منفكه عن حسابات الدخل القومي، والأكثر من ذلك الأنشطة الحرفية والمهنية غير المرخصة وغير المقيدة في سجلات الضرائب تدر ما يعادل (6%) من الدخل القومي، و(23%) من الناتج الإجمالي في دول مصر والهند والبرازيل والمكسيك وأنماط عديدة أخرى مثل ذلك من أنماط مهنية شعبية أطلق عليها بالأسواق الشعبية تباع فيها وتنتج سلع غير مرخصة تلاقي رواجاً يمثل في بعض الدول (18%) من إجمالي التبادلات السلعية والإنتاج اكتسحت السوق التقليدي[1] خاصةً عقب عجز الدولة التقليدية في العالم الثالث في بداية القرن الماضي عن توفير فرص العمل للقادرين عليه والمحتاجين إليه، وكذلك الضعف الشديد في التعليم الحرفي والمهني المتخصص، مما فرض على القوة العاملة الحرفية غير المُدربة التي تمثل أكثر من (20%) من القوة العاملة في القطاع الحكومي أن تخلق مصادر عمل خاصة بها خارج منظومة الدولة وقوانينها الضريبية،تضخم على أثر ذلك عرض العمالة وزاد عدد الأشد حاجة للعمل. توسعت على أثر ذلك دائرة الممارسات والحرف المشروعة غير المرخصة إلى ممارسة مهن وحرف ممنوعة، لا هي قانونية ولا هي مرخصة مثل التجارة في المخدرات ودور الدعارة ونوادي القمار والجريمة المنظمة!! والعديد من السلع والخدمات العابرة للحدود، ولعل الحدود الأمريكية المكسيكية خير مثال على ذلك، حيث

(1) خزعلي، مهدي قاسم، الاقتصاد الجزئي، الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص7.

انتشرت تجارة الممنوعات والرشى، فتأسست إمبراطوريات للمال فاشترك وزراء ورؤساء شركات عالمية مالية وبنوك وصناديق مالية استثمارية في دول عديدة من الدول المتقدمة والمتخلفة على حدٍ سواء إلى جانب زعماء عصابات التهريب في ممارسة الأنشطة غير المشروعة كما جرت العادة على تسميتها!! بل أن رؤساء دول في فرنسا وأمريكا وفي أفريقيا وآسيا اتهموا وثبت عليهم الاشتراك في ذلك وتمويل حملاتهم الانتخابية التي فازوا فيها بالرئاسة من أموال غير مشروعة وناتجة عن نشاطات مالية غير مقيدة في حسابات الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، لقد ولى زمن التضحية من اجل الوطن والمواطن وحل محل القيم الإنسانية والدفاع عن الوطن مقولة (أنا وبعدي الطوفان) فبحسب إحصائيات مؤكدة[1] زادت ثروات الأغنياء ورؤساء دول متقدمة ورجال عصابات من مهربي المخدرات والبشر، ووزراء دفاع بنسبة 221% بينما أصبح أكثر من 83% من عدد سكان الأرض بين فقراء معدمين تحت خط الفقر ومحرومين من التعليم والسكن والحياة الكريمة.

مثل هذه الإشكاليات التي تحولت إلى عقبات في سبيل التطور الاجتماعي اقتصادياً وسياسياً، نعتقد بأنه من الأنسب تخطيها وتجاوزها عن طريق تطوير القوانين الاقتصادية وتطويعها لصالح مفهوم (إنتاج أكبر ما يمكن من المنافع وبأقل ما يمكن من التكاليف) بل أن التمسك بالقديم دون تطويعه وتطويره جذرياً هو الذي ساعد على تفشي الحروب، والظلم من طرف الدول الغنية التي حرمت شعوب ودول عديدة من ثرواتها وخيراتها، بعد أن فككت منظوماتها الاجتماعية والاقتصادية، وإشاعة الفوضى والفساد.

إذن هناك تطورات فكرية عديدة ظهرت في مسعى التحول والتبدل النوعي والفكري للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، بل أن العديد من النماذج الاقتصادية في دول عديدة مثل ماليزيا وسنغافورة، إضافة للصين، تكاد تتلاشى فيها سلوكيات التهرب الضريبي، ومحاربة ذلك عبر التقدم في التعليم وبث قيم اجتماعية وثقافية تجرم وتعزل اجتماعياً وسلوكياً من يمارس أفعالاً بدايةً من التدخين إلى المتاجرة بالبشر مروراً بتحول نوعي وصولاً لاقتصاديات نظيفة تعتمد في قياسها على الدخول الحقيقية.

(1)تقرير منظمة الشفافية الدولية، الأمم المتحدة، 2013، ص61.

المبحث الثاني: تحليل مظاهر اقتصاديات الظل، وأهم عوامل تطورها وإمكانيات معالجتها

في اعتقادي لم ولن تعد الدولة هي المسيطر المطلق على الأنشطة الاقتصادية كما كانت منتصف القرن الماضي، لأسباب عديدة لعل أهمها التطورات الكمية والكيفية التي تحصل في صلب الاقتصاد العالمي، بما تحتوي عليه من تطورات خاصة على مستوى:

أ. تطورات في تعريف السوق والسلعة والإنتاج.

ب. التشريعات واللوائح (القوانين) المتعلقة بالقيود على حركة نقل السلعة والمهنة، بما في ذلك تفكك قوانين العمل والأجور، وارتباط العمالة بالدولة، وكذلك التطورات على مستوى العمالة والعمل.

ج. تطور وتبدل جذري في أسواق المال وأساليب التمويل، وإزالة كاملة للقيود التي كانت مفروضة على أسواق المال، وكذلك انتهاء شبه كامل للقيود الأساسية التي كانت تفرض على كل التحويلات المالية والنقد الأجنبي، كل ذلك وغيره شهد تغيرات جذرية، مما رتب أهمية التفكير في أنظمة ضريبية جديدة، تسمح للقوى العاملة لديها بمساحة متزايدة للإنتاج والعمل المنفصل عن الترتيبات الرسمية، فالدولة مثلاً لم تعد راعية للمجتمع كما كان في نهايات القرن الماضي، و لم تعد توفر إلا القليل من الخدمات الأساسية، بل في بعض الدول، كليبيا والعراق، وتونس وسوريا، ودول كافغانستان وغير ذلك من الدول التي مر بها الربيع العربي !! لا يمكن الحديث عن أية حقوق يمكن أن توفرها الدولة للمجتمع[1]ناهيك عن إمكانية محاربة ومكافحة التهرب الضريبي. فالدولة في مثل هذه الدول التي يشكل عدد سكانها (33%) من عدد سكان العالم بحسب إحصائيات دولية وتقارير منظمات إنسانية غائبة تماماً أو جزئياً عن إمكانية تقديم أدنى الخدمات الأساسية كالصحة والسكن، والمياه والعمل والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية، بل أن في العديد من هذه الدول لا تقر فيها ميزانيات للتنمية، منضبطة، ومحددة وفقاً للمعايير التقليدية ولاتوجد موازنة عامة للدولة دقيقة،بحسب المعايير العلمية ، والعجز في كل الأحوال شيء مرعب ومخيف، يصاحب ذلك تدني دخول الأفراد العاملين لدى الدولة وانخفاض شديد في الدخول الحقيقية يصاحب ذلك وبطبيعة الحال ارتفاع مستويات الأسعار للسلع الأساسية والدُنيا كما ذكرنا سابقاً.

(1) تقرير منظمة الشفافية الدولية، مصدر سابق، ص61.

انتشار مثل هذه المشكلات الاقتصادية والمالية ناتجة بالأساس عن ضعف شديد في قدرة السلطات التنفيذية على تنفيذ القوانين والتشريعات، بل تآكل وتلاشي السلطات الضبطية والقضائية ، مما يجعلها أشبه بدوائر تابعة لرأس السلطة تحمي الفساد الصادر عن المسئولين في مواجهة المجتمع وزيادة سيطرتهم على المؤسسات السيادية كالمصارف المركزية ودوائر القضاء والنيابات والجمارك والضرائب والدوائر الرقابية الأخرى التي يوكل إليها إعداد التقارير السنوية المحاسبية والرقابية المزورة.[1] مثل هذه القضايا يصبح المجتمع عبارة عن مناخات خصبة لتنامي الفسادوقطع صلة الوصل بين الدولة!! والمجتمع، ما يتيح الفرص العديدة لظهور النشاطات غير المقيدة في سجلات الضرائب، و لم تدخل في الحسابات القومية كدخل للدولة وهي في نفس الوقت تؤكد على الترابط بين الفساد والاقتصاديات المخفية ، أو غير المشروعة كعلاقة شرطية وتبعية.ذلك في مجمله يؤكد أن ظهور الاقتصاد المخفي مشروط بظهور الفساد، ويتبعه كظله، فاقتصاديات الظل هي تعبير عن ظل ليس مطابقاً تماماً للفساد الذي يمكن اعتباره سابقاً للنشاطات الاقتصادية غير الرسمية.

بالتأكيد هناك وجهات نظر عديدة محترمة وعلمية محترمة وعلمية حول دراسة مفهوم الاقتصاد الخفي، لكن الأساس في اعتقادي أن الاقتصاد الخفي Hidden Economyأو اقتصاد الظلShadow Economyلا يرتبط بزمن معين في ظهوره، وليس من المنطق اعتباره لاحق للاقتصاديات الرسمية أو الحكومية، حتي ولو لم توجد تشريعات حربية يتم الاحتكام إليها لأنه في النهاية تعبير عن ظاهرة غير أخلاقية وغير اقتصادية وفي نفس الوقت، أن التركيز على إيجاد تعريف (دوغمائي) له والاستغراق في تحديد تعريف له، وكأنه حل للمشكل فعلاً لا يتناسب مع منطق الدراسات العلمية الاقتصادية التي تتبنى المساهمة في تحديد العوامل التي تؤدي إلى محاولة إيجاد حلول للموضوع والتخفيف من حدة التأثيرات السلبية للاقتصاديات الخفية، لتبقى الميزة التي نراها تشكل قاسم مشترك للعديد من هذه الدراسات هي تركيزها الشديد على تعريف الاقتصاد الخفي في حد ذاته، والابتعاد عن جوهر الإشكاليات المرتبطة به. كان يكفي القول أن كل الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي تشترك في التهرب من دفع الضرائب توصف باقتصاديات الظل، فهو مصطلح له العديد من التعريفات الصماء طالما بقت العديد من الدراسات حبيسة لها دون محاولة تخطيها إلى إيجاد مشروعات بحثية عميقة تدرس صلب الإشكاليات على سبيل المثال:

(1) ناجي حبيب، الاقتصاد الخفي وفعالية السياسات المالية والنقدية، المجلة المصرية للدراسات، جامعة المنصورة، العدد 6، ص85-86، 105-106.

- علاقة الفساد المالي والإداري بتمدد اقتصاديات الظل، خاصة في الدول الريعية والعميقة، فللفساد مظاهر عديدة ترتبط عفوياً بانتشار اقتصاديات الظل، كما سبق القول : مثل الرشى والتخلف الإداري والمالي، تتجلى جميعها في مدى مخالفة منظومات الأحكام والقواعد والتشريعات المرتبطة بسلامة تطبيق مصادر الدخل القومي، فالتهرب الضريبي إذن يعد الوجه الآخر للفساد الإداري والمالي.
- كذلك إخفاء وتمويه مصادر الدخل كالتجارة في الممنوعات والدعارة والمتاجرة في العملات المزورة، وزيادة الأطراف النشطة في المجتمع في مجال غسيل الأموال والتجارة في السلع والخدمات الأساسية تساهم في نمو حجم الأنشطة الاقتصادية المخفية.
- نمو العرض للنقود السائلة دون أن يقابلها زيادة محسوسة في المنتجات الحقيقية (دخل حقيقي) تُعد السبب الأساسي في ارتفاع معدلات التضخم الذي يعكس بدوره تحول الأنشطة الاقتصادية إلى ممارسات، مؤثرة سلبياً على التضخم وكذلك على ارتفاع معدلات الضرائب، حيث تتحول إلى أشبه بعمليات المتاجرة في النقود السائلة وكأنها هي الهدف وليس غاية، يسبب ذلك في انفصال العمالة عن الاقتصاد الوطني، يترتب على ذلك إخفاء النشاطات التي يمكن أن تخضع للضريبة. أن ساعة عمل واحدة في الاقتصاد الرسمي تساوي حوالي (4.5) في الاقتصاد غير الرسمي، كما تؤكد تقارير دولية، هذا يدفع بالعمالة ،والنشاطات التجارية والاقتصادية إلى الهروب عن كل ماهومقنن تحت مقولة (أنا ومن بعدي الطوفان).
- السؤال المثير للجدل هنا هل الدخول في اقتصاد الظل هي دائماً غير قانونية أم أن العلة تصبح مع التطور الجذري في الإنتاج وأدواته كماً وكيفاً وكذلك التحولات في القيم الاجتماعية والحقوق الفردية وما ترتب عليها من عجز في القوانين والتشريعات الضريبية عن ملاحقة وملاءمة ذلك هي التي لم تعد غير مجدية ...؟ ولذلك هناك دائماً علاقة شرطية بين تمدد اقتصاديات الظل وارتفاع الضريبة على الدخول الحدية على المدى الطويل، فالتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي Microeconomic Analysis المرتبط بالضريبة يعززه فكرة إلى كون عوائد الإنتاج تبقى في تراجع ،كلما زادت معدلات الضريبة، فلايستطيع الأفراد المنتجون تحمل زيادة في الضرائب طالما مرونة الطلب السعرية منخفضة، وهذا ما يجعل القوانين والتشريعات الضريبية في الدول المتقدمة صناعياً حيوية ومتغيرة بحيث تكون هناك ثقة في تشريعات الضريبة، وتوفير قناعة لدى

المنتجين الأفراد بأهداف التحصيل الضريبي عندما تكون لأهداف اقتصادية تحقق مصالح مشتركة عامة، وهذا يدفع بالتزام دافعي الضرائب بدفعها.

- كما أن إيجاد حوافز إنتاجية مثل القروض للوحدات الصناعية للأفراد والجماعات المنتجة ومزايا اقتصادية لذوي الدخل المحدود الأقل من الإشباع الأساسي، والمساهمة في زيادة درجة الرفاهية الاجتماعية بوسائل عدة، كل هذا وغيره يؤدي إلى استبعاد شبح إفقار هذه المشروعات.
- مثل هذه القضايا وغيرها هي الجديرة بالدراسة بقصد تقنين وتشريع العديد من النشاطات الاقتصادية والإنتاجية واستيعابها في منظومة الاقتصاد الوطني، لا محاربتها وكأنها شر!! وجب مواجهته أن الغاية قد تبرر الوسيلة ولكن أين هي الغاية في ذلك التي تبرر استخدام هذه الوسيلة المتمثلة في أدوات التحصيل الضريبي كأنها محاربة لطواحين الهواء، لتقادمها وانتهائها كما يستهلك الحذاء برغم ترقيعه.

مقاربة اقتصادية عن الاقتصاد الليبي

دائماً ما تستخدم الدراسات العلمية!! مصطلح العدمية!! وهو تعبير مطلق، بينما لا أعتقد أن التوازن في الاقتصاد الليبي (مثلاً) معدوم على الدوام، وكأن هذه الدراسات ألغت موضوع النسبية بينما كل شيءوجوده نسبي، وليس مطلق، فالاقتصاد الليبي يعاني من تقلبات عديدة في التوازن وضعف الدخل الحقيقي في نسبة مشاركته في التمويل إلى جانب عائدات النفط،وهي مسألة نسبية فبالرغم من بلوغ (99)% من عائدات النفط في الميزانية العامة عام 2012 إلا أن هذه النسبة كانت (81%) في العام[1] 1981/1980، وقد تم التركيز علي الاستثمار في قطاعين هما الزراعة والصناعات التحويلية على مدى أكثر من (15)سنة في محاولة جادة لنمو الإنتاج المحلي، حيث بلغ الاستثمار في قطاع الزراعة (489.9) مليون دينار في العام 1980 مما أدى إلى زيادة في معدلات الإنتاج الزراعي والحيواني جنب الاقتصاد عوامل سلبيةعديدة منها التهرب الضريبي والفساد المالي، لكن سياسة محاربة الاقتصاد غير الرسميInformol Economy بالطرق القانونية دون محاولة إدماج مايمكن إدماجه في الاقتصاد الرسمي undorground Economy[2]

(1)محمد خلف الله،العائدات النفطية وأثرها علي الاستثمار والنمو، دار الكتب العلمية، بنغازي، 2009، ص6.

(2)تقرير الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق،2009، ص33-82

ساهمت في ضعف التحصيلات الضريبية، لم تفيد معها سيطرة الدولة على النشاطات الاقتصادية أو تشديد قوانين وتشريعات التحصيل الضريبي.

هناك العديد من الدراسات في مجال اقتصاديات الظل تقرر وجود شبه اتفاق على أن الظاهرة تشترك فيها جميع دول العالم، النامية والمتقدمة، وهذا الموقف لا نرى سببا أساسيا له إلا في التسمية، ففي حالة ليبيا مثلاً هناك علاقة عكسية بين زيادة مخصصات الاستثمار الصناعي والزراعي وتقلص فرص التهرب الضريبي، نظراً للدعم الذي يصاحب الإنتاج المحلي على صعيد خفض الضريبة الإنتاجية،وكذلك خفض الضرائب على توريد الآلات والمعدات الإنتاجية لأن صانع السياسة الاقتصادية هنا يحمل توجه استراتيجي، يكمن في أهمية زيادة الصادرات من المنتجات المحلية، وزيادة نسبتها كذلك في الناتج الإجمالي المحلي، وهو تعديل هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني طويل المدي.وعلي العكس بالنسبة للدول المتقدمة، أحياناً تعمل على تقليص بعض المنتجات المحلية للمحافظة علي التوازن في كمية العرض تلك التي تحقق أكبر مايمكن من الأرباح كما تعمل أمريكا أو كندا اتجاه الإنتاج في مجال الحبوب، حيث تشتري الدولة كمية الفائض في العرض حتى لو اضطرت إلى حرقه أو رميه في البحر للمحافظة علي التوازن بين كمية العرض والطلب.[1]

ما وجب التركيز عليه بالنسبة للاقتصاد الوطني عاملان أساسيان:

- أهمية التركيز على زيادة مخصصات الاستثمار في القطاعين الأساسيين :الزراعة والصناعات التحويلية، نظراً لتوفر السيولة النقدية بالعملات الحية، لأن في ذلك زيادة الانتاج المحلي الإجمالي علي أقل تقدير، فيقلل ذلك من فرص التهرب الضريبي، وزيادة التشغيل للقادرين على العمل .
- هناك العديد من الموارد الطبيعية غير النفطية، وغير المستخدمة في نفس الوقت، وجب العمل على إدخالها كموارد أولية في الصناعات المحلية ، وهذا يحتاج إلى خطط طويلة، على مدى طويل أيضا.

بعض الموارد الطبيعية غير النفطية وغير المستخدمة وآثارها الاقتصادية في ليبيا:

في استعراض لبعض المطالب الأساسية لهيكلية الاقتصاد الوطني في ليبيا يقصد معالجة علمية لعوامل اقتصاديات الظل السلبية،هناك العديد من الموارد الطبيعية غير النفطية التي يمكن أن تساعد في تقليص المشروعات التجارية غير المرخصة وغير المشروعة في نفس الوقت، والتي يمكن أن تعمل علي خفض نسبة الاختلالات الهيكلية لعل أهمها الاتي:

(1)صندوق النقد الدولي، تقارير عن الأعوام من 2001-2002، ص 82.

جدول رقم (1) أهم الموارد الطبيعية والمواد الخام غير النفطية وأماكن تواجدها في ليبيا

المعدن	عدد المواقع	وضع الاحتياطي	ملاحظات عامة
الأحجار الجيرية	حوالي 45 موقعا غالبيتها شمال غرب البلاد	(52%)احتياطي كبير والباقي مابين مؤكد ومتوسط وغير محدد	حوالي(87%) من المواقع المستكشفة ملائمة من الناحية التعدينية وأقل من (45%) فقط مستغل، ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية حول هذه المواقع تتراوح مابين ضعيفة ومفقودة.
الدولوميت	أكثر من 33 موقعا غالبيتها جنوب شمال البلاد.	أكثر من (62%)من المواقع المستكشفة احتياطي كبير ومؤكد.	أكثر من (90%) من المعادن مناسبة وملائمة للصناعة، ونسبة المستغل منها أقل من 35% من عدد المواقع والاحتياطي، والغالبية من هذه المواقع تحتوى علي احتياطى كبير، في غياب شبه كلي لدراسات الجدوى الاقتصادية.
الكالكارنيت	حوالي (14%) موقعا شمال وغرب البلاد	(50%) احتياطي متوسط (68%) احتياطي كبير ومؤكد والنسبة الباقية مابين محدودة ومتوسطة وغير محدودة.	غالبيتها غير مستغل والمستغل منها بأساليب قديمة ودراسات الجدوى ضعيفة جدا.
الطينيات	حوالي(52%) موقعا شمال وغرب البلاد.	وضع الاحتياطي (78%) مؤكد والباقي موزع مابين غير محدود واحتياطي غير معروف وبسيط.	غالبيتها مستغل والمستغل منها بطريقة بدائية وضعيف رغم انتشارها في بعض المناطق في صور صناعات يدوية وتقليدية.
رمال السليكا	تنتشر بكميات كبيرة وغير محدودة خاصة في الوسط والجنوب وتبلغ المواقع المستكشفة والقابلة للاستخدام حوالي (24) موقعا متميزا اقتصاديا.	حوالي(88%)احتياطي كبير والباقي مقدر بنسبة كبيرة.	حوالي (91%) من المواقع المستكشفة مناسبة جدا للاستفادة منها ولا يستغل إلا نسبة ضئيلة من طرف الأهالي وهناك حاجة ماسة إلى دراسة الجدوى.

أحجار الزينة	حوالي (15) موقعا مستكشفا حتي الآن على مساحات واسعة من البلاد.	تعد ذات أهمية كبيرة من الناحية التعدينية لمختلف الصناعات المعدنية و (60%)من المواقع غير مستغل و (48%) احتياطي كبير جدا والباقي احتياطي بسيط واحتياطي كبير.	غالبية المواقع تحتاج إلى دراسة جدوي تفصيلية والمستغل حتى الآن يحتاج إلى إعادة أساليب استخدام هذه المادة بما في ذلك كيفية حصول المجتمع علي مقابل استغلال هذه المادة.
الصخور النارية (صخور البازلت)	حوالي(8) مواقع مكتشفة حتى الآن غالبيتها في جنوب وغرب البلاد.	كل المواقع المكتشفة تحتوي على احتياطيات كبيرة جدا و (90%) من المواقع غير مستغل بالمعني الصناعي والاقتصادي.	بالرغم من إمكانية استغلال هذه المادة في العديد من الصناعات إلا أن عمليات استغلالها لا زالت ضعيفة للغاية إضافة إلى ضعف عمليات الاستكشاف.
شواهد عديدة لخامات ومعادن فلزية من خلال حوالي 16 موقعا مستكشفا حتي الآن.	عمليات المسح الجو فيزيائي أدت إلى اكتشاف كميات هائلة من المعادن الفلزية وغير الفلزية في جنوب البلاد (92%) من المواقع الممسوحة تحتوي علي شواهد مؤكدة والباقي شواهد غير مؤكدة.	تحتاج المواقع الممسوحة جوا إلى المزيد من الدراسات الجو فيزيائية والمبدئية وغيرها من مواقع لم تبدأ فيها عمليات الاستكشاف التي وجب ألا تتأخر أكثر من ذلك.	

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على:

1) د. إبراهيم عبدالباسط اعبيد، وصلاح تلدين محمد التركي، المواد الخام وأماكن تواجدها في ليبيا، دراسة مركز البحوث الصناعية، 2000، ص 7-25.

2) د. محمد خلف الله، العائدات النفطية وأثرها على الاستثمار والنمو في قطاعي الصناعات التحويلية، مصدر سابق، ص215.

من خلال الجدول رقم (1) يمكن استنتاج الآتي:

1- عند إدخال ما نسبته(32%) فقط من مواد أولية غير مستخدمة في العمليات الانتاجية الخاصة والتشاركيات عن طريق خطة تنموية في مجال الإقراض الصناعي، خاصة المواد الأولية الأحجار الجيرية والطينيات ورمال السيليكاوالكارلكارنيت، فإنها كفيلة بإحداث زيادة في الانتاج الإجمالي المحلي مانسبته 14 %.

2- عند الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية لمواد اولية مثل الفلزات والدولوميت ورمال السيليكا فإنها كفيلة بتوجه حوالي من (9% إلى 16%) من القادرين علي العمل إلى الانتاج التشاركي

والفردي.

3- عند تخفيض نسبة الضرائب علي الصناعات القائمة على مثل هذه المواد الأولية المذكورة بالجدول (1) لمدة (10) سنوات كفيلة باهتمام مانسبته من (17% إلى 18%) من القادرين على العمل إلى الصناعي الفردي والتشاركي، حيث ستشكل أحجار الزينة المكتشفة اهتماماً كبيراً في استقطاب القادرين على العمل لدخول مجال الصناعات التقليدية.

إذن كلما زادت نسبة الاهتمام بفتح آفاق التصنيع وخفض الضرائب على المنتجات الصناعية كلما قلل من فرص التهرب الضريبي بنسبة لا تقل عن (20%).

وللدلالة على أثر المواد الأولية كما بالجدول رقم (1) ونسبتها العالية في صناعة مادة الإسمنت على سبيل المثال نلاحظ تقلص حجم الإنتاج الفعلي من الإسمنت كلما تقلصت النسبة القليلة المستخدمة أصلاً من المواد الأولية المذكورة بالجدول (1) كما هي بالجدول رقم (2) خلال الفترة (2009-2016) على النحو التالي:

جدول رقم (2) الإنتاج الفعلي من الإسمنت في ليبيا خلال الفترة 2009-2016

السنة	كمية مخصصات من الإسمنت
2009	700 م مكعب
2010	1000م مكعب
2011	1450 م مكعب
2012	250م مكعب
2013	250 م مكعب
2014	80م مكعب
2015	80م مكعب
2016	80م مكعب

المصدر: 1- إدارة شركة الدار الوطنية للمقاولات والاستثمار والعقاري، التقارير السنوية للفترة 2009-2016

2-مقابلة شخصية مع مدراء الانتاج للإسمنت في كل من طرابلس، الخمس، زليطن.

من الجدول رقم (2) الإنتاج الفعلي من الإسمنت في ليبيا خلال الفترة (2009-2016) نلاحظ أن هناك انهيار في كمية مخصصات الإسمنت، مما أدى الى زيادة حوالي (400%) من واردات

الإسمنت منها حوالي من (60% الى 68%) لم تدفع عليها ضرائب، حيث يتم تهريب كميات كبيرة من المادة الى داخل السوق المحلي وفي نفس الوقت ارتفعت أسعار مادة الإسمنت خلال الفترة (2012-2017) الى أكثر من (300%).[1]

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال ما ورد بالدراسة فإن أهم النتائج والتوصيات يمكن اختصارها في الآتي:

1- تطوير قوانين الضرائب والتشريعات المتعلقة بها شيء أساسي وفقاً للتطورات الحادثة في العديد من المفاهيم الاقتصادية في الاقتصاد الكلاسيكي.

2- أن استيعاب العديد من الصناعات والممارسات الاقتصادية والأخلاقية بحسب القيم والموروث الاجتماعي والثقافي في الاقتصاد الوطني مسألة أساسية.

3- وجود خطط تنموية للاهتمام بالعمالة والتشغيل في المجالات الفردية والجماعية يُعد مسألة أساسية.

ثانياً: التوصيات:

1- إيجاد وسائل مناسبة متطورة باستمرار لمكافحة الفساد قبل موضوع الاقتصاديات الخفية، وهذا يعني في المقام الأول تطوير جوهري في القوانين والتشريعات الضريبية، لاستيعاب العديد من الصناعات والممارسات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.

2- إدراك الأهمية البالغة لإدخال المواد الآولية غير النفطية، وغير المستخدمة في صلب العمليات الإنتاجية والاقتصادية، لأنه لم يعد بالإمكان تجاهل أو إهمال نسبة الاقتصاديات الخفية من إجمالي الناتج الإجمالي المحلي.

3- للخطط التنموية أهمية كبيرة فهي تسمح بفتح مجالات الإنتاج والاقتصاد أمام القادرين على العمل من خلال الإقراض الصناعي الفردي والأسري التشاركي.

(1)مصرف ليبيا المركزي، تقارير سنوية سنة 2014 الى 2016، ص20، 37، 18، 33 على التوالي.

المراجع

أولاً: الكتب

1. إبراهيم عبدالباسط عبيد، وصلاح الدين محمد التركي، المادة الخام وأماكن تواجدها في ليبيا، دراسة المركز البحوث الصناعية، 2000.
2. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، 1976، الفصل الأول.
3. أحمد فريد وسيد محمد السيد، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
4. جيمس. م. هندرسون، ريتشارد، أ. كوندات، نظريات اقتصاديات الوحدة، أسلوب رياضي.
5. خزعلي، مهدي قاسم، الاقتصاد الجزئي، الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
6. محمد أحمد خلف الله، العائدات النفطية وأثرها على الاستثمار والنمو في ليبيا، دار الكتب العلمية، بنغازي، 2009.
7. ناجي حبيب، الاقتصاد الخفي وفعالية السياسات المالية والنقدية، المجلة المصرية للدراسات، جامعة المنصورة، العدد 6.

ثانياً: التقارير

1. تقرير الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، 1982.
2. تقرير صندوق النقد الدولي لعدد من السنوات (2009-2013 على التوالي).
3. صندوق النقد الدولي، تقارير عن الأعوام من 2001-2002.
4. مصرف ليبيا المركزي، تقارير سنوية سنة 2014 إلى 2016.

أثر تكنولوجيا المعلومات على تبسيط إجراءات العمل دراسة ميدانية على شركة هاتف ليبيا

إعداد د. حنان معمر العبانى

أستاذ مشارك / قسم الادارة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

1. ملخص البحث

تكنولوجيا المعلومات هى نظام قائم بذاته فى منظمات الأعمال، يتميز باستخدام ملايين الحاسبات والأجهزة والوصلات الشبكية، يتم من خلالها تبادل كم هائل من المعلومات، فتكنولوجيا المعلومات هى المحور الأساسي لمعالجة البيانات وتحليلها وإنتاج المعلومات والتي لها دور فعال في تقدم المنظمة (الهواسي، البرزنجي،2013، 8). تبرز قدرة المنظمة علي الإدارة الفعلية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والبنية الأساسية المناسبتين والتي من شأنها المساهمة في تبسيط إجراءات العمل داخل المنظمة من خلال دعم العمليات، دعم استمرارية، الدعم الإداري (الصاوي،9،2007). إن الهدف الأساسي من وجود إجراءات العمل هو سرعة تنفيذ الأعمال بالشكل الصحيح، إلا أن سوء تطبيق إجراءات العمل والافتقار الى تكنولوجيا المعلومات يجعلها طويلة ومعقدة مما يؤدي إلي تأخير إنجاز الأعمال و تذمر الأفراد (عصفور، 2005، 252). الكثير من إجراءات العمل الإدارية تمر بالعديد من الخطوات بعضها ضروري و بعضها غير ضروري بل يمكن تبسيطه أو تعديله أو إلغاؤه (ابوكليش ، 2014، 71)، أثر زيادة حجم العمل ومتطلباته علي إجراءات ومعاملات العمل، مما أبرز حتمية تبسيط إجراءات العمل والاستعانة بتكنولوجيا المعلومات. البحث الحالي دراسة ميدانية علي شركة هاتف ليبيا وهى من أهم شركات قطاع الاتصالات في ليبيا. تمثلت **مشكلة البحث** فى ضعف تكنولوجيا المعلومات مما أدى الى تعقيد إجراءات العمل بشركة هاتف ليبيا، حيث المتغير المستقل هو تكنولوجيا المعلومات والمتغير التابع هو تبسيط إجراءات العمل. **أهداف البحث** تمثلت فى التعرف علي واقع تكنولوجيا المعلومات ، و واقع تبسيط إجراءات العمل، وتحديد أثر تكنولوجيا المعلومات وأبعادها (السرعة والدقة والتوقيت المناسب والتناسق) في تبسيط إجراءات العمل وأبعادها (الدقة، المرونة، الفاعلية)، تنبثق **أهمية البحث من** أهمية تأثير تكنولوجيا المعلومات فى تبسيط إجراءات العمل بالشركة قيد البحث، تم إتباع **المنهج الوصفي التحليلي**، واستخدم المنهج الوصفي في عرض الأدب الإداري عن تكنولوجيا المعلومات وتبسيط إجراءات العمل والأثر بينهما، **أعتمد** على الاستبيان **كأداة البحث** ، شمل **مجتمع البحث** جميع رؤساء الأقسام التجارية والفنية بمناطق الاتصالات والعاملين بالإدارة التجارية والأقسام المناظرة لها بالمناطق بشركة هاتف ليبيا وعددهم (210) مشارك. **حدود البحث** الموضوعية في موضوع تكنولوجيا المعلومات وموضوع تبسيط إجراءات العمل، والأثر بينهما، والحدود البيئية بالإدارة التجارية بشركة

هاتف ليبيا. تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية كمقاييس النزعة المركزية، معامل ارتباط بيرسون، تحليل الانحدار البسيط بالإضافة الى تطبيق (Spss).

مصطلحات البحث: المعلومات، تكنولوجيا، تبسيط إجراءات العمل، شركة هاتف ليبيا.

2. الدراسات السابقة:

أسفر المسح الميداني عن بعض الدراسات ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث ، منها الدراسات المحلية والدراسات الدولية.

أولا : الدراسات المحلية:

1..دراسة (الفنيك ،2007): بعنوان (إدخال الميكنة في الإدارة وأثرها علي تبسيط اجراءات العمل الإدارية دراسة تطبيقية بالشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا /طرابلس، هدفت إلي التعريف بأهمية نشر الوعي بين المسئولين بأهمية الميكنة والتعرف علي المشاكل والصعوبات التي تحول دون إستخدام الميكنة الجديدة في المنظمة الاستخدام الأمثل، شمل مجتمع البحث جميع مديري الإدارة العليا ومديري الإدارات والعاملين بالإدارات التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث و عددهم (548) مشارك، أستخدم الاستبيان لجمع البيانات من عينة تتكون من (100) ، أهم النتائج وجود بعض العوائق أمام إستخدام الميكنة بالشركة أهمها في الافتقار إلي اهتمام الادارة العليا.

2. دراسة (ابوكليش، 2014): بعنوان(الإدارة الالكترونية ودورها في تبسيط إجراءات العمل) دراسة تطبيقية بمستشفي ترهونه رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا/ طرابلس، هدفت للتعرف علي واقع الإدارة الالكترونية وواقع إجراءات العمل المتبعة بمستشفي ترهونه العام، وتحديد مدي توافر متطلبات الإدارة الالكترونية (البشرية ،المالية، التنظيمية ، والمعلوماتية) بمستشفي ترهونه العام، شمل مجتمع البحث الموظفين بالمستشفي مدراء إدارات ومدراء مكاتب، استخدم الاستبيان لجمع البيانات من عينة حجمها (142) موظف، أهم النتائج أن الإدارة الالكترونية لا تؤدى دورا حيويا في تبسيط إجراءات العمل المتبعة داخل المستشفي للموظفين والمستفيدين علي حد السواء.

ثانيا : الدراسات الدولية

1.دراسة (الشرفا، 2008): بعنوان (دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية للمصارف العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية/ غزة، هدفت للتعرف علي دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف بقطاع غزة ، شمل مجتمع البحث جميع المدراء ورؤساء الأقسام، استخدم الاستبيان، العينة تتكون من (174) فرد، أهم النتائج تعميق وعي المسئولين في المصارف للتحديات والمعوقات المستمرة وضرورة إن يولي المسئولين اهتمام زايدا بإدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات .

2. دراسة (الجهني،2009) :بعنوان (إجراءات العمل ودورها في تأخير الخدمة في القطاع الحكومي دراسة ميدانية علي إدارة الأحوال المدنية بمدينة جدة)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، هدفت إلى تحليل معنى إجراءات العمل ودورها في تقديم الخدمة في القطاع الحكومي ومعرفة أثر استخدام التقنية الحديثة في تبسيط تقديم الخدمات بإدارة الأحوال المدنية، أستخدم الاستبيان لجمع البيانات من عينة تتكون من (120) مشارك ،أهم النتائج هناك تأثير محدود لاستخدام التقنية الحديثة في تبسيط إجراءات العمل وعدم تأخير تقديم الخدمات في القطاع الحكومي.

2. الإطار النظري

1.2. تكنولوجيا المعلومات

1.1.2. مفهوم التكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا طريقة نظامية تسير وفق المعارف المنظمة وتستخدم جميع الإمكانات المتاحة "مادية كانت أو غير مادية" بأسلوب فعّال لإنجاز العمل بدرجة عالية من الكفاءة، وللتكنولوجيا ثلاث مفاهيم أساسية هي:(الأخرس،2008، 64-65)

1.التكنولوجيا كعمليات: هى معرفة منظمة لأجل مهمات أو أغراض عملية وتعكس التطبيق النظامي للمعرفة العلمية، وتستخدم لإنجاز العديد من المهام، وتتعدد أنواع وتطبيقات التكنولوجيا التي تستخدم كمجالات الاتصالات في نقل البيانات.

2.التكنولوجيا كنواتج: تعنى الأدوات والأجهزة، والمواد الناتجة عن تطبيق المعرفة العلمية, وهى محصلة ناتج التكنولوجيا وتتمثل في الآلات والأجهزة والمواد التي يستغلها الأفراد والمنظمات ويستفاد منها لتطبيق المعرفة العلمية .

3.التكنولوجيا كعملية ونواتج معاً: حيث النص يتضمن الإشارة إلى العمليات ونواتجها معاً، كتكنولوجيا الحاسوب والتي تضم في محتواها التكنولوجيا كعمليات وما ينتج عنها من خلال تفاعل الأفراد والمنظمات لتحقيق الأهداف والغايات التي يطمح في الوصول إليها, وتتضمن التكنولوجيا الأجهزة والبرمجيات والمواد وإجراءات العمل والعمليات.

2.1.2. تعريفات التكنولوجيا:

عرفت التكنولوجيا بأنها " الوسائل المادية والأساليب والعمليات الفنية والمهارات لتحويل مثل (المواد، المعارف، رأس المال، الطاقة) إلي مخرجات، متمثلة في (السلع ، الخدمات)" (المشهداني،47،2002) ، يتفق معه "(حسين،2010، 321) وعرفها بأنها " الأدوات ، إجراءات العمل ، الوسائل، التقنيات، الآلات و المكائن المستخدمة لتحويل مدخلات المنظمة من مواد، معلومات وأفكار إلي مخرجات كسلع وخدمات". وعرفها(البعلبكي،2006، 95) " بأنها العلم التطبيقي، والطريقة الفنية لتحقيق غرض علمي و جميع الوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس ورفاهيتهم" أي تطبيق المعرفة العلمية كعلم نظم المعلومات وعلم الحاسوب ونقلها الي البيئة المادية لتحقيق غرض في مجال معين ، وتوفير الاحتياجات التي تحقق الرفاهية لمستخدميها ، وذلك باستخدام جميع الوسائل. وفي نفس السياق أكد(الطائي،2006، 56) علي أن التكنولوجيا أسلوب أداء يتضمن هيكلها مزيجا مركباً. وتعرف الباحثة التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الذي يستخدم نتائج البحث العلمي فيما يتعلق بتطوير أساليب أداء الأعمال، واستخدام الأدوات والوسائل المتطورة بهدف تبسيط إجراءات العمل لإنجاز الأعمال بدقة وسرعة.

3.1.2 مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تعتبر من أهم الركائز الأساسية لأي منظمة وتعد داعم فعال في مجالات الثورة التكنولوجية الحديثة، لما لها من أهمية فاعلة في تنمية وتطوير منظمات الأعمال، والتي تحتاج إلى كم هائل من البيانات والمعلومات، فإذا كانت المعلومات هي بيانات أو حقائق تم معالجتها، ويمكن تخزينها واسترجاعها وتشكيلها، و إذا كانت التكنولوجيا هي تطبيق المعرفة العلمية لتصميم إنتاج واستخدام منتجات وخدمات توسع مقدرة الإنسان على تطوير البيئة الطبيعية الإنسانية والتحكم فيها فإن تكنولوجيا المعلومات هي الأدوات والأنظمة والتقنيات والمعرفة المطورة لحل مشكلات تتصل باستخدام المعلومات (علم الدين،2005، 103-104).

عرفت جمعية المكتبات الأمريكية تكنولوجيا المعلومات بأنها "استخدام الحاسبات الآلية والتكنولوجيا الأخرى وتنظيم وخزن واسترجاع وبث المعلومات (دياب،78،2005). من منظور التركيز علي البرمجيات والاتصالات عرفها (الحميدي،353،2005) بأنها "عبارة عن المكونات التكنولوجية لنظام المعلومات والتي

تتمثل في المعدات والبرمجيات والاتصالات وإدارة قواعد البيانات وغيرهما من وسائل التكنولوجيا لمعالجة للبيانات". وإتفق (الشوابكة 2011، 169) معه وعرفها بأنها "عبارة عن المكونات المادية والبرمجية لأجهزة الحاسوب وشبكات الاتصال وقواعد البيانات التي تعمل علي استقبال البيانات ومعالجتها وتخزينها وإرجاعها إلي المستخدم النهائي في الوقت والزمان المناسبين، ولأجل استخدامها في عمليات اتخاذ القرارات الإدارية في المنظمة" وتعرفها الباحثة بأنها التقنيات المستخدمة لجمع وتخزين ومعالجة البيانات ونقل نتائج عمليات التحليل والتصنيف واستخلاص المعلومات للاستفادة منها وانجاز العمل بدقة وسرعة وفي الوقت المناسب.

.4.1.2.أهمية تكنولوجيا المعلومات:-

تحقق تكنولوجيا المعلومات مجموعة من الفوائد مما يزيد من أهميتها وحددت في النقاط التالية :-

1.تعمل تكنولوجيا المعلومات إلى تحول الاقتصاد نحو العولمة من خلال تزايد عمليات ومجالات المشاركة.

2.تكنولوجيا المعلومات تم الأفراد تزودد الأنشطة بالمعلومات الدقيقة والحديثة بشكل سريع وفى توقيت مناسب.

3.تعيد تكنولوجيا المعلومات تشكيل قواعد العمل التي قامت عليها المنظمات، فلا يوجد جانب من جوانب عمل المنظمة لم يتأثر بتكنولوجيا المعلومات. (الخفاجى ،2012،78)

4.أصبح استخدام التكنولوجيا للحصول على المعلومات ونقلها من أهم الركائز التي تمكن من مواكبة التطورات، إضافة إلى توفير الوقت والجهد والمال سواء في مجال الحصول على المعلومات أو نقلها أو حفظها.(فؤاد، 2003،166)

5.1.2 عناصر وخصائص تكنولوجيا المعلومات:-

لتكنولوجيا المعلومات عناصر أساسية تتمثل فى الآتي:- (المغربي،2002، 156-157)

1.إتباع المنهج العلمي أساسي للتعامل مع البيانات والمعلومات حيث الموضوعية والجدية ووضوح الهدف.

2.البيانات والمعلومات هي المواد والخامات التي تدرسها وتحللها وتشغلها وتعالجها وتفسرها وتستخلصها تكنولوجيا المعلومات، وتتمثل منتجاتها النهائية في المعلومات والمعرفة.

3.اتخاذ القرارات الفعالة حيث تكنولوجيا المعلومات ليست غاية بل وسيلة وأداة تعتمد عليها المنظمات لاتخاذ قراراتها.

4.اهتمام تكنولوجيا المعلومات بجميع مجالات العمل في المنظمات سواء نشاط إنتاجي، تسويقي، مالي، أو موارد بشرية.

5.اهتمام تكنولوجيا المعلومات بجميع المستويات الإدارية بالمنظمة العليا والإشرافية والتنفيذية .

6.تكنولوجيا المعلومات ليس لها مواصفات قياسية وأنماط موحدة يمكن الاعتماد عليها كمعايير لقياسها، حيث تختلف بسبب الظروف والمتطلبات البيئية الداخلية والخارجية، كما تختلف بحسب الزمن الخاص بتطبيقها ودقة استخدامها.

6.1.2 دوافع انتشار تكنولوجيا المعلومات:

1. **زيادة الإنتاجية:** مثل زيادة إنتاجية عمال المصانع حيث أثبتت تكنولوجيا المعلومات قدرة فائقة علي تقليل تكاليف الإنتاج والخدمات من خلال تقليل العمالة وتوفير المواد الخام .

2. **زيادة إنتاجية الأفراد:** من خلال ظهور أتمته المكاتب بهدف زيادة فاعلية التواصل بين موظفين المكاتب وبين مراكز الإدارة والفروع وكذلك سرعة إنتاج الوثائق وتبادلها.

3. **تحسين الخدمات:** لتكنولوجيا المعلومات دوراً أساسيا في تحسين الخدمات القائمة واستحداث خدمات جديدة لم تكن متوفرة من قبل في مجالات عديدة مثلا خدمات المصارف، المواصلات، الاتصالات .

4. **السيطرة علي التعقيد:** أثبتت كل المعطيات أن تكنولوجيا المعلومات أفضل وسيلة لمواجهة ظاهرة التعقيد في مظاهر الحياة الحديثة، ولقد وفرت تكنولوجيا المعلومات وسائل عملية لمحاصرة ظاهرة التعقيد منها وسائل تحليل النظم والبيانات ، وباتت نماذج المحاكاة تكنولوجيا المعلومات عاملاً مساعداً وفعالاً في حل الكثير من المشاكل في البيئة الإدارية .

5. **المرونة:** تعد المرونة أساساً لمواجهة ظاهرة التعقيد وسرعة التغير لهذا الكم الهائل من الظواهر والتي يصعب التنبؤ بها، وأيضاً عاملاً أساسياً لضمان سرعة تكيف النظم وتجاوبها مع المتغيرات والمطالب العديدة، لهذا السبب كان أحد أهداف نظم الإنتاج علي سبيل المثال هو تحقيق المرونة المطلوبة لتلبية مطالب السوق المتغيرة ومواجهة التغيرات المحتملة في نوعية المواد الخام المستخدمة أو أداء آلات الإنتاج (الجاسم، 2005، 122-127).

7.1.2 فوائد استخدام تكنولوجيا المعلومات:-

تحقق تكنولوجيا المعلومات الكثير من الفوائد وتتسم بالعديد من المميزات التي تجعلها قادرة على تحقيق طموحات مستخدميها الأفراد والمنظمات الربحية وغير الربحية بكافة المجالات ويمكن تلخيصها في الآتي: (المغربي، مرجع سابق،158-163):-

1. **رفع مستوى الأداء:** يؤثر تطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات ايجابياً على مستوي أداء الأفراد و المنظمات معاً بشرط وجود درجه من التوافق بين ظروف المنظمة واستراتيجيات تطبيق تكنولوجيا المعلومات.

2.زيادة قيمة المنظمة: لتكنولوجيا المعلومات دوراً بارزاً في خلق القيمة للمنظمة وتنفيذ استراتيجيات المنظمة.

3. **فعالية اتخاذ القرارات:** تسهل تكنولوجيا المعلومات مهام المسئولين في صناعة واتخاذ القرارات التنظيمية.

4. **تنمية العمل:** وفق نظم واضحة وطرق عمل محددة: تعمل تكنولوجيا المعلومات على توفير النظام والانضباط بالوحدات الإدارية كما تهتم بتعريف الأفراد بما يدور حولهم وإمدادهم بصورة مستمرة بالتطورات التي تحيط بهم.

5.**إعادة هندسة الكمبيوتر:** تعد تكنولوجيا المعلومات عنصراً جوهرياً لإنجاح وإعادة هندسة عمليات التشغيل سواء قبل تصميم عمليات التشغيل بما تقدمه من مقترحات لأفضل التصميمات، أو بعد إتمام عمليات التصميم .

6. **دعم نجاح المنظمات:** تدعم تكنولوجيا المعلومات منظمات الأعمال ذات المجالات الإدارية والتنظيمية المعقدة حيث يعتمد المديرون على استخدام تكنولوجيا المعلومات في النواحي الإدارية والتنظيمية المعقدة .

7. **تنمية السلوك الايجابي:** توثر تكنولوجيا المعلومات إيجابياً على سلوك الأفراد من خلال تدعيم عمليات الاتصالات داخل وخارج المنظمة ومساعدتها على إدارة الوقت بكفاءة وتقليل درجة الغموض المحيط ببيئة عمل المنظمة.

8.1.2 آلية تطبيق تكنولوجيا المعلومات

بالرغم من أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات مهمة معقدة ومركبة يحتاج الى التخطيط بدقة وعقلانية، ولذلك فإن وجود خطة منظمة ومرتبة ترتيباً منطقياً أمر حتمياً وليس خياراً وينبغي أن تتضمن الخطوات التالية ما يلي:(الفيتوري، 2006، 35-36)

1.**إجراء التغيير**:مع الأخذ بعين الاعتبار المزايا النسبية لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقها وفق خطة متعددة المراحل، فعملية كهذه قد تقود إلى تقدم بطيء وعدم استثمار كامل للنظام الى أن تنتهي عملية التحويل

تماماً، حيث الانتقال المفاجئ من النظام المطبق إلى نظام جديد تماماً ليس فقط عملية خطيرة بل قد تؤدي إلى خلق مشاكل بالمنظمة .

2.**الجدول الزمني**: بالرغم من أن المؤسسة تقوم بتطبيق تكنولوجيا المعلومات على مراحل متعددة إلا انه من الأفضل وضع خطة زمنية لتطبيق كل مرحلة، مما يسهل عملية المراقبة لذا من الضروري أن يتفق على تحديد جدول زمني واقعي.

3.**إعداد الموقع**: قبل البدء بعملية التركيب من الضروري تحضير الموقع الذي لا بد من أن تتوفر فيه المواصفات التي تتطلب القيام بإجراءات لتركيب الأجهزة الحاسوبية وتوصيل الخطوط الكهربائية، و تهيئة البيئة المناسبة.

4. **تقويم ما بعد التطبيق**: بعد الانتهاء من التطبيق في أحد الأقسام كتجربة وتحقيق النجاح سيكون هناك دافع ورغبة في توسيعه ليشمل أقساماً أخرى، إلا أنه يجب القيام بعملية تقويم ما بعد التطبيق لمعرفة مدى تحقيق النظام للأهداف المحددة مسبقاً ، والقيام بعملية مسح لكل الأفراد والمستفيدين لمعرفة مدى رضاهم عن النظام وأخذ اقتراحاتهم لتحسين النظام.

9.1.2. وظائف تكنولوجيا المعلومات:

تؤدى تكنولوجيا المعلومات مجموعة من الوظائف التي تتعلق بإدارة المعلومات والتي تحدد الطريقة التي يستفاد بها من التكنولوجيا لأداء هذه الوظائف بالشكل الأمثل **ومن أهم هذه الوظائف ما يلي:-**(الصباغ، 2002، 178- 185)

1.**الاستحصال**: هى عملية إستحصال البيانات وتنجز حين يتوقع مستخدم تكنولوجيا المعلومات أن البيانات ستكون مفيدة.

2.**المعالجة**: هى مصطلح عام للتعبير عن فعاليات الحاسوب التى تحول أي نوع من المعلومات إلى نوع آخر ويمكن تحت هذه التسمية شمول جميع المعالجات التي تجرى علي المعلومات النصية والسمعية والصورية.

3.**الخلق**: يعني تنظيم البيانات والمعلومات علي هيئة أرقام أو نصوص أو أشكال مرئية وأحيانا يعاد خلق المعلومات في صيغتها الأصلية وفي أحيان أخري يتم خلق صيغ جديدة.

4.**التخزين**: تحفظ المعلومات المخزنة في أوساط التخزين كالقرص المغناطيسي، البصري والتي يستطيع الحاسوب قراءتها.

5.**الاسترجاع**: هي وضع واستنساخ البيانات أو المعلومات من أجل معالجة مستقبلية أو نقلها إلى مستخدم آخر ولابد لمستخدم الحاسوب أن يحتفظ بعناوين الأوساط التي خزن المعلومات والبيانات فيها ويجعلها جاهزة للمعالجة.

6.**النقل**: هى عملية إرسال البيانات والمعلومات من موقع لآخر من خلال الحاسوب باستخدام أوساط أخرى كالأقمار الصناعية والألياف البصرية ويمكن إرسال البيانات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت كالبريد الإلكتروني.

10.1.2 إدارة تكنولوجيا المعلومات

تحتاج تكنولوجيا المعلومات بعد تطبيقها إلى إدارتها والتى تتلخص في الآتي: (الطائى، 2006، 51)

1.**التعليم والتدريب**: يحتاج الموظفون والمستفيدون إلى التدريب والتعليم المناسبين لضمان استعمال النظام الجديد بالشكل المناسب وبفعالية وثقة، فالتدريب يوفر فرصة أكبر وأطول لتقويم النظام الجديد وعملياته، إلا أنه ينبغي أن يكون لدى الموظفين المؤهلين القدرة على فهم أنظمة الإدارة للاستفادة من التكنولوجيا في حل مشكلات المعلوماتية.

2.**المراقبة**: عند الانتهاء من تطبيق النظام الجديد يجب اتخاذ تدابير لمراقبته وفحصه وتقويمه مباشرة لمعرفة فيما إذا كان يعمل بشكل جيد والتحقق من أن النظام ملائم للمؤسسة باستمرار.

3.**التطوير والاستبدال**: تكنولوجيا المعلومات عملية دائمة التغير، ومن الصعب اختيار تكنولوجيا المعلومات لأن ما يتم شراؤه اليوم يصبح غداً قديماً، إلا أن هذا لا يعني بأن تنتظر المؤسسة ما سيظهر في الفترة القادمة بل يجب أن تختار الأنظمة الأكثر ملائمة و التى من السهل تطويرها لتحقيق نظرة مستقبلية وتجنب الحاجات الطارئة لمبالغ كبيرة من رأس المال.

4.**الصيانة**: يجب صيانة البرمجيات والأجهزة وتحديد الأخطاء وتصحيحها فوراً فإذا لم يكن بالإمكان معالجة المشكلات يجب أن تكون ثمة مواد من أجل تبديل النظام، وهذا امرأ ضروريا لأن الآلات والبرمجيات معرضة للأخطاء.

5.**الآمان والدعم**: تعد الأجهزة والبرمجيات أهم الموجودات، ويجب اتخاذ التدابير الوقائية من للحفاظ عليها.

6.الأثر: تحدث تكنولوجيا المعلومات تغيراً جذرياً في البنية الكلية للمنظمة وأسلوب العمل فيها وفي طبيعة العمل ومكوناته بيئة العمل، وفي استقلالية العمل وطرائق التحكم ومتطلبات المهارة والمسؤولية.

1.2. 11 مستقبل تكنولوجيا المعلومات

صاحب التطورات السريعة والمستمرة لتكنولوجيا المعلومات الكثير من التخيلات والتوقعات المستقبلية لتكنولوجيا المعلومات في عدة اتجاهات منها ما يلي : (الهواسى & البرزنجي ،مرجع سابق،25-26)

1. ستتضخم أحجام البيانات والمعالجات والمعلومات والمستخدمين والصفقات مع تطورات في تكنولوجيا المعلومات .
2. نمو وتوسع شبكات الاتصالات والبنية التحتية المعلوماتية، والتطبيقات الجديدة كالتوسع في تطبيق الانترنت.
3. ستنخفض كلفة الحواسيب والأجهزة المرتبطة بها، و زيادة معدلات أداء الأفراد.
4. سيركز المستخدمون علي المعلومات و فهم المنظمة وقدراتها علي إنتاج وتسليم الخدمات في الوقت المحدد.
5. زيادة مواصفات الحاسب والنقال ومواصفاتهما بشكل كبير جدا، واستخدامهما في الأغراض العامة.
6. ستكون الاتصالات اللاسلكية الوسيلة الرئيسية لنقل البيانات والمعلومات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات .
7. الزيادة في حجم الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، مع زيادة التنافس في مجال مواصفاتها وأدائها.
8. سيقل الاعتماد علي المعلومات لوحدها في حل المشكلات، بل يتوقع ظهور قواعد بيانات الالكترونية.
9. الزيادة الكبيرة في الشبكات الداخلية كالإنترنت والاكسترانت لربط مواقع وأجزاء المنظمات.
10. التغير في أنظمة تكنولوجيا المعلومات إلي أنظمة الحكومات الالكترونية من خلال التركيز علي الزبون .

2.2 تبسيط إجراءات العمل

1.2.2 مفهوم إجراءات العمل وتعريفاتها

هى الطرق المحددة سلفا لكيفية أداء الأعمال في المنظمات، وعبارة عن مجموعة من الخطط الموضوعة للأفراد لإتباعها عند أدائهم للأعمال المتكررة، حيث تترجم الخطط والسياسات إلي أسلوب محدد للقيام

بالأعمال(عصفور، مرجع سابق، 253)، ويترتب علي تصميم إجراءات العمل تحديد نوع العمل الذي سيقوم به الأفراد المسئولين عن إتمام الإجراء، حيث تبين ترتيب وتسلسل خطوات المعاملة و من هم الأفراد الموكل إليهم. تعددت التعريفات لإجراءات العمل فعرفت بأنها "مجموعة من الخطوات التي يتبعها الموظفون أو المراجعون لإنجاز عمل معين أو الحصول على خدمة ما" (الجهني، مرجع سابق، 22) وعرفها(الصيرفي ،105،2014) بأنها " مجموعة من الخطوات والمراحل التي تمر بها المعاملة من اجل تقديم خدمة أو تحقيق هدف محدد. عرفت المعاملة بأنها "سلسلة متتالية من الأنشطة أو مسارات العمل انطلاقا من مدخلات معينة لإنتاج مخرجات، تحقق قيمة مضافة للمستفيد"(البيلاني،30،2015) مما سبق يتضح أن اجراءات العمل تعد بمثابة عناصر رقابية مساعدة للإدارة لإبراز مدى كفاءة أداء العاملين و مدى سرعة و سهولة تقديم الخدمة للجمهور، ولا يتأتَّى ذلك إلا إذا كانت اجراءات العمل غير معقدة، أي تتابع سير اجراءات العمل بمجموعة خطوات وتحديد من يتبعها سواء من موظفين أو مراجعين. وعرف (السقاف،121،2010) اجراءات العمل من الناحية القانونية بأنها "مجموعة من القواعد التي تقوم علي أسس من القانون الإداري، والمحدد مسبقاً لكيفية أداء الأعمال التي تمر بها المعاملة من البداية إلي النهاية" ، بمعنى أنها الخطوات التي تحدد للأفراد ليلتزموا بها عند أدائهم للمهام والأنشطة". ويمكن تعريف إجراءات العمل بأنها الخطوات التفصيلية للمعاملة المحددة مسبقاً، والطرق التي يجب مراعاتها لأداء تلك الأعمال ،بدون التأثر بالتفكير الشخصي، ويحدد الإجراء كيفية أداء الأعمال ووقت أداؤها والمسئول عن أدائها.

2.2.2 أهمية تبسيط إجراءات العمل ومبادئها:

تتضح أهمية تبسيط إجراءات العمل من خلال ما تقدمه من خدمات للعملاء وما يترتب عليه من تحقيق أهداف لكل من الأفراد والمنظمات علي حد السواء، وحددت أهمية تبسيط إجراءات العمل في النقاط التالية :(اللوزي،103،2007)

1. تسهيل عملية المراجعة بسهولة وبدون تمييز،من خلال دراسة إجراءات العمل وأساليب العمل بهدف تبسيطها.

2. تبسيط إجراءات العمل يسهل إنجاز العمل من قبل الأفراد، والتقليل من المخاطر وارتكاب المخالفات والتجاوزات.

3. مواكبة التغيرات والمستجدات بالبيئة المحيطة إضافة إلي توفير الوقت والجهد والمال أثناء انجاز الأعمال

4. زيادة كفاءة التخطيط و التنظيم وكل ما يتعلق باتخاذ القرارات والتوجيه والرقابة .

تتعدد **مبادئ تبسيط إجراءات العمل** الواجب مراعاتها عند تصميم إجراءات العمل وهى:- (المرجع السابق، 92)

1. مشروعية إجراءات العمل وعدم مخالفتها للقيم والأعراف والتشريعات النافذة بالمنظمة، بل يجب أن تتفق معها .

2. توافق إجراءات العمل مع الأهداف التي تسعي المنظمة لتحقيقها، حيث كل إجراء هدف يساهم في تحقيق الأهداف العامة.

3. أن يستند كل إجراءا إلي عملية معينة فالعمليات بمثابة الأنشطة التي تقوم بها المنظمة لتحقيق الأهداف.

4. التأكيد علي أن إجراءات العمل هي عبارة عن وسائل وليست غايات ، والعمل علي تطويرها .

5. تبدأ عملية إنجاز المعاملات بإفصاح طالبي الخدمة عن الخدمات التي يحتاجونها وتنتهي بتسليمها للعملاء .

6. ضرورة تحديد هدف لكل خطوة من خطوات إجراءات العمل، لتكون كل خطوة ضرورية لإنجاز العمل.

7. مراعاة تحديد الترتيب المناسب و التسلسل المنطقي لجميع الخطوات عند تصميم اجراءات العمل.

8. احتساب الوقت اللازم عند تصميم كل خطوة من إجراءات العمل الضرورية و احتساب وقتها لمراعاته عند توزيع الأعمال.

9. منع الازدواجية والتضارب بين إجراءات العمل بحيث لا يتم تسجيل الإجراء الواحد عدة مرات لضمان عدم الازدواجية.

3.2.2 أنواع إجراءات العمل ومظاهر تعقيدها:

تتعدد أنواع إجراءات العمل ولكل منظمة اجراءات العمل المناسبة لطبيعة خدماتها، وقسمت الى: (الجهني، مرجع سابق،29)

1. اجراءات العمل الخارجية وتتضمن :

أ . اجراءات العمل المتعلقة بمعاملات العملاء وتزويدهم بالخدمات وفق إختصاصات المنظمة التي أنشئت من اجلها سواء .

ب . اجراءات العمل المتعلقة بالمنظمات الأخرى التي تختص بإنجاز معاملات منظمات أخري لدي المنظمة العامة والخاصة.

ج .اجراءات العمل المتعلقة بمعاملات المنظمة والتي يتم إنجازها في منظمات أخرى التي تقدم لها خدمات في مجال عملها.

2. اجراءات العمل الداخلية وتتضمن :

أ . إجراءات تتعلق بمعاملات أحد الإدارات التنظيمية داخل المنظمة ويتم إنجازها في نفس القسم أو بقسم آخر .

ب – إجراءات تتعلق بالأفراد العاملين بالمنظمة، ويتم إنجازها في أحد الإدارات التنظيمية داخل المنظمة .

لا شك أن **التعقيد في إجراءات العمل** من الأمور السلبية و التى تنعكس في عدة مظاهر منها: (عصفور، مرجع سابق، 259)

1. كثرة مراحل إجراءات العمل مما يؤدي لإبطاء سيرها ويزيد مراحلها وتأخيرها، بالإضافة إلي وجود خطوات غير ضرورية.

2. الحاجة إلي دوران إجراءات العمل علي عدة مكاتب بسبب عدم الترتيب بما يتوافق مع سير إجراءات العمل أو عدم تجميع.

3. كثرة السجلات المطلوب الرجوع إليها عند القيام بإجراءات العمل أي عدم وجود حاجة حقيقة لمراجعة كل هذه السجلات .

4. كثرة تنقل الموظفين عند الرجوع إلي السجلات ومصادر المعلومات المتعلقة بإجراءات العمل .

5. كثرة عمليات الرقابة والتدقيق علي إجراءات العمل والإفراط في أعمال الرقابة والتدقيق علي إجراءات العمل.

ومن أهم **مؤشرات تعقيد إجراءات العمل** ما يلي (جرادات،2005، 102) :-

1. كثرة ضياع إجراءات العمل بسبب كثرة المراحل التي يمر بها الإجراء وتنقلها بين عدد كبير من الأفراد .

2. كثرة المخالفات بحق العاملين نتيجة التقصير في إجراءات أداء الإعمال.

3. كثرة الشكاوي والتذمر من المراجعين فيما يتعلق بإجراءات العمل بسبب طول الوقت .

4. عدم ملائمة النماذج المستخدمة في إنجاز إجراءات العمل، بسبب القصور في النماذج وعدم استيفاءها للبيانات .

2. التصادم بين العملاء والموظفين لعدم رضا العملاء وضيق الموظف بتصرفاتهم نظراً للتأخير.

4.2.2 أدوات تبسيط إجراءات العمل

من الأهمية توضيح الأدوات التي تستخدم لتبسيط إجراءات العمل اهمها ما يلي: (المرجع السابق،25-26)

1. **خريطة توزيع العمل:** وهي أداة تستخدم لجمع المعلومات والبيانات عن الأفراد وما يقومون به من واجبات ونشاطات مع تحديد الفترة الزمنية لتأدية كل نشاط وواجب، ومن ثم ترتيبها.

2. **خريطة سير العمل:** عبارة عن رسوم وصور تستخدم فيها الرموز لبيان خطوات إجراءات العمل.

3 .**إحصاء العمل:** يتم استخدام إحصاء العمل لدراسة إجراءات العمل بهدف تقدير كمية وحجم إجراءات العمل .

5.2.2 مراحل تبسيط إجراءات العمل وخطواتها:

تبسيط إجراءات العمل مثل أي عملية إدارية تمر بعدة مراحل وقد قسمها (عصفور،مرجع سابق،266) إلي (6) مراحل هى:

1- اختيار إجراءات العمل المراد دراستها وقد يكون البرنامج شاملاً لكل المنظمة أو محدوداً لجزء منها.

2 - جمع المعلومات عن إجراءات العمل وطريقة القيام بالنشاط في الوقت الحالي للمساعدة في تحديد الخطوات .

3- تحليل وتقييم المعلومات والاستفسار عن كل خطوة تمر بها إجراءات العمل ومعرفة الخطوات المهمة غير المهمة .

4- وضع المقترحات والتوصيات لغرض تبسيط إجراءات العمل .

وتجدر الإشارة الى أن عملية تبسيط الإجراء تتم من خلال القيام بما يلي: (الصيرفي،2007، 46)

أ.حذف الخطوات غير الضرورية من خطوات إجراءات العمل، دمجها كأن تدمج خطوتان في خطوة واحدة للإجراء.

ب.إعادة ترتيب الخطوات وتنظيمها من خلال تقديم أو تأخير بعض الخطوات للإجراء، وتبسيطها واقتراح خطوات أسهل.

ج. استعمال بعض الأجهزة الحديثة لإتمام إجراءات العمل، وإعادة توزيع الأعمال بين الموظفين تفادياً لتكدسها.

د. تصميم نتائج جديدة لإجراءات العمل ووضع مقترحات وتوصيات لتحسينها وتبسيطها وتنظيم الملفات .

5. مرحلة التنفيذ، تتمثل فى تجربة تطبيق إجراءات العمل الجديدة علي نطاق ضيق في المنظمة لغرض التأكد من صلاحيتها.

6. ضرورة المتابعة لعملية تبسيط إجراءات العمل بعد تنفيذها دوريا للتأكد من عدم وجود خطوات غير ضرورية في إجراءات العمل، وللتأكد من إتباع الموظفين للإجراءات الجديدة ، وتقديم الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تبرز أثناء عملية التنفيذ.

وفى سياق موصول يعد تحديد **مسئولية اجراءات العمل** أمراً حتميا لا خياراً أمام المنظمة لضمان نجاحها وتوكل عملية القيام بتبسيط اجراءات العمل الأعمال الي ثلاثة جهات وهي: (سويعد، 21،2014)

1.**الاستعانة بخبراء من خارج المنظمة:** هو الاتفاق مع خبراء من خارج المنظمة للقيام بمهمة تبسيط إجراءات العمل، ويعتبر من أفضل الوسائل لتطوير وتحسين إجراءات العمل، نظراً لخبرتهم لقيامهم بمهام مماثلة في منظمات مختلفة، وتتسم دراساتهم بالموضوعية والمحايدة، إلا انه هناك انتقادات لهذا النوع، كونها عالية التكاليف، ضعف متابعة التوصيات التي يقدمها الخبراء.

2. **إنشاء وحدة للتنظيم في المنظمة:** تختص بدراسة المنظمة وإجراءات العمل المعقدة والمشاكل التي تواجهها، وتقديم مقترحات لمعالجتها، مما يضمن تعاون الرؤساء والأفراد مع المحللين الإداريين و يمكنهم من متابعة تنفيذ توصياتهم.

3.**الاستفادة من المسؤولين فى تبسيط إجراءات العمل:** يتم إسناد دراسة اجراءات العمل وتحسينها الي رؤساء الإدارات والأقسام بالمنظمة، نظراً لخبرتهم بطبيعة الأعمال التي يشرفون عليها، مما يشجعهم علي تقديم المقترحات، إلا أنه وجهت انتقادات لهذا النوع وتتمثل كثرة أعمالهم اليومية حيث من المتوقع أنهم لا يجدون متسعاً من الوقت للقيام بمثل تلك الأعمال .

6.2.2 اثر تكنولوجيا المعلومات علي تبسيط اجراءات العمل :

مما لاشك فيه أن لتكنولوجيا المعلومات أثراً هاماً علي تبسيط إجراءات العمل بالمنظمة، ولها دوراً أساسياً في نجاح المنظمة في ظل التطورات التي أسهمت في خلق فرص مميزة في مجالات عدة أهمها تبسيط إجراءات العمل (الدهمي،2011، 2). تسهم تكنولوجيا المعلومات في التقليل من تعقيد إجراءات العمل اليومية والتي تؤدي لإرباك سير العمل، وبالعكس إذا كان هناك ضعف في كفاءة المعلومات ستكون لها آثار سلبية علي أداء المنظمة، والذي يعزو الى ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويتجلى اثر تكنولوجيا المعلومات في تطوير وتبسيط إجراءات العمل فى تسهيل عملية الاتصالات وتبادل المعلومات بين الأقسام والإدارات المختلفة، وتحسين صورة المنظمة (زيار،10،2002). تساعد تكنولوجيا المعلومات في إعادة التنظيم من خلال توسيع مجال رقابة الإدارة العليا وفي مشاركة عملية اتخاذ القرارات مع الإدارة التنفيذية، كما ساعدت تكنولوجيا المعلومات علي إيجاد قنوات اتصالات جديدة مما يسهم في زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات، الأمر الذي يساعد على تطوير الأساليب الإدارية الحديثة والتخلص من أعباء المهام الروتينية وتكريس مزيداً من الوقت والجهد للتخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات، و زيادة قدرة النظم الإدارية على التكيف والتأقلم السريع مع بيئة العمل الإداري (حريم،230،2003).

تعتبر تكنولوجيا المعلومات ضرورة حتمية لتبسيط اجراءات العمل ورغم ارتباطها بالأجهزة المادية لأنها ملموسة ومشاهدة إلا أنها قد تكون غير ملموسة في شكل إجراءات وطرق عمل، إضافة إلى ارتباطها بمجموعة من اجراءات العمل أو الأساليب وطرق العمل التي تصبح جزءاً من تلك التكنولوجيا(عرفة،246،2000). والجدير بالذكر أن تكنولوجيا المعلومات ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق الأهداف، فالإدارة الجيدة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في تأدية مهامها ونجاحها وتجعلها وسيلة لتحقيق أهدافها ، ومن هنا تبرز أهمية تبسيط إجراءات العمل لتحقيق مستويات أداء عالية .

من خلال فوائد تبسيط إجراءات العمل يتضح جلياً أن تكنولوجيا المعلومات تعتبر داعم رئيسي وفعال لها من خلال اختصار وقت وجهد وتنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة، الدقة والوضوح في تنفيذ العمليات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة، و تسهيل إجراء الاتصال بين دوائر المنظمة المختلفة ، وكذلك مع المؤسسات والأجهزة الأخرى وتقليل استخدام الأوراق بشكل ملحوظ ، مركزية و تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة، توفير المعلومات والبيانات للمستفيدين بصورة فورية،ولتكنولوجيا المعلومات في مجال الإدارة دوراً كبيراً في تحديث وتطوير أعمال الإدارة حيث ساعد الحاسب الآلي على تبسيط اجراءات العمل ووفر عدة طرق لأداء العمليات الإدارية، وتتعدد معطيات التكنولوجيا الحديثة من آلات وتجهيزات

في أداء الأعمال ، ومن استخداماته ما يتعلق بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال اليومية الروتينية المتكررة، والتي تستهلك كثيراً من الوقت والجهد ويؤديها عدد كبير من الأفراد ، حيث تضمن توفر التكنولوجيا سرعة في الأداء ودقة وإتقان مما يساهم في تحسين اجراءات العمل وأساليب وطرق العمل (الفنيك،26،2008-30).

ان تكنولوجيا المعلومات ما هى إلا التطبيق العملي للبحث العلمي، وتتبلور في عدة أشكال كالأجهزة الحديثة أو الابتكارات التى توفرها الإدارة المتطورة مما يؤدي إلى تمكين الأفراد من القيام بواجباتهم بالشكل الجيد والمطلوب ومن ثم توفير الوقت والجهد ، كما ينتج عن استخدامها تطوير وتحسين اداء العمل بحيث يمكن القيام بحجم عمل أكبر في وقت أقل بالإضافة لتقليل النفقات، الي جانب حسن توزيع العمل مع مع الراحة الذهنية الناتجة عن التقليل من المعاناة للأفراد (المرجع سابق،33). لتكنولوجيا المعلومات أثر كبير في تنويع مهارات الأفراد من خلال تزويدهم بإمكانيات تحليلية باستخدام تكنولوجيا المعلومات التي تساعد في انجاز الأعمال وتبسيط اجراءات العمل لمجموعات العمل تلقائيا وبسرعة وبذلك يمكن رفع مهاراتهم وقدراتهم بأعمال متنوعة تصب في مصلحة المنظمة . (البرزنجي،مرجع سابق،326) تكنولوجيا المعلومات قادرة علي السيطرة علي التعقيد حيث أثبت ان تكنولوجيا المعلومات هي أفضل وسيلة تستخدم لمواجهة ظاهرة التعقيد في مظاهر الحياة الحديثة (شريف، 2016 ،185)

3. الجانب العملي

1.3 بيئة البحث

شركة هاتف ليبيا المؤسسة بقرار من رئيس مجلس الادارة بالشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات سابقا رقم (4) لسنة 2008، بعد إن انحلت الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ولقد أخذت الشركة علي عاتقها أعباء الشركة المنحلة من تشغيل وصيانة شبكة وطنية للهاتف، وتشمل المنظومات المحلية المتمثلة في مقسمات العبور والمقسمات الفرعية ووسائط الربط داخل المدن وتقديم كافة الخدمات لتأمين الخدمة للمشتركين الأفراد والجهات الاعتبارية علي أن تسعي الشركة الي المساهمة في بناء اقتصاد المجتمع، وتتمثل الخدمات التي تقدمها الشركة في: خدمة الهاتف الثابت السلكي واللاسلكي، خدمة بطاقات الدفع المسبق للهاتف السلكي واللاسلكي، الخدمات المضافة، خدمة الانترنت، خدمة المنظومات الناقلة، خدمة الربط الشبكى، خدمة إيجار الألياف البصرية، خدمة التعهيد، خدمة تنفيذ الشبكات النحاسية، خدمة تركيب المقسمات الهاتفية وتركيب الشبكات الداخلية، خدمة إيواء المعدات، خدمة تركيب الوصلات

اللاسلكية. **رؤية الشركة** هى (عالم يتواصل فيه الناس مهما اختلفت الحواجز وبعدت المسافات)، **ورسالتها** هى(تعزيز قدرة الناس على التواصل).

الهيكلية: يتوافق نموذج الإدارة المستخدم في شركة هاتف ليبيا تماماً مع الإطار القانوني الليبي ولوائح شركات قطاع الاتصالات التابعة للشركة الليبية القابضة للاتصالات والمعلوماتية، حيث يترأس الهرم التنظيمي رئيس مجلس الإدارة والمسئول عن الإستراتيجية الشاملة للشركة يليه مدير عام الشركة. يتكون الهيكل التنظيمي للشركة من مجموعة من المكاتب كالآتي :-

أولا/المكاتب: وتشمل، شئون مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية ومراقبة الأداء، منسق شئون المناطق، القانونية، منسق شئون المناطق، التخطيط والمشروعات.

ثانياً/الإدارات: وتشمل،الموارد البشرية والخدمات،المالية، الاتصالات، الشبكات، التجارية، المشتريات، تقنية المعلومات.

ثالثاً مناطق الاتصالات وتشمل: اتصالات طرابلس، اتصالات بنغازي، اتصالات سبها، اتصالات خليج سرت، اتصالات الجبل الأخضر، اتصالات الجبل الغربي، اتصالات الزاوية.

2.3. تحليل إجابات المشاركين المتعلقة بالعوامل الديموغرافية

خصص الجزء الأول من الاستبيان للعبارات التي تهدف لجمع بيانات عن خصائص المشاركين وفيما يلي توضيح لذلك :-

1. عامل الجنس:

جدول رقم (1) تصنيف المشاركين في البحث حسب **الجنس**

الفئة	ذكور	%	الإناث	%	اجمالى العدد	اجمالى النسب
العدد	165	81	39	19	204	100

يتبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول أعلاه أن عدد المشاركين في البحث من الذكور أكثر من ضعف عدد المشاركين في البحث من الإناث، وقد يعكس هذا الاتجاه العام للقوي العاملة بالشركات الليبية.

1. **عامل العمر:**

الفئة	العدد	%	الفئة	العدد	%
30 – 20	18	8	40 – 31	38	19
50 – 41	90	44	65 – 51	58	28
الإجمالي		204			100

جدول رقم (2) تصنيف المشاركين في البحث حسب العمر

ومن الجدول أعلاه يتضح تنوع الفئات العمرية، وهذا مفيد للاستفادة من هذا التنوع في الفئات العمرية والتي ترتبط باكتساب الخبرة العملية والتي من المتوقع أن تتسم بالقدرة على التعلم والتدريب خاصة فيما يتعلق بتبسيط اجراءات العمل .

3– عامل المؤهل العلمي

جدول رقم (3) تصنيف المشاركين في البحث حسب المؤهل العلمي

الفئة	العدد	%	الفئة	العدد	%
ثانوي	17	8	دبلوم متوسط	34	17
مؤهل جامعي	142	70	ماجستير	11	5
الإجمالي		204		100	

من الجدول أعلاه يتضح أن أعلى نسبة تمثلت في المؤهل الجامعي، يليه الدبلوم المتوسط وهذا مؤشر الى تنوع المؤهلات العلمية من المتوقع أن يكون حملة هذه المؤهلات لديهم القدرة على إدراك وتطبيق تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى قدرتهم على تقديم أفكار من شانها أن تساعد على تبسيط إجراءات العمل.

4– عامل التخصص:

جدول رقم (4) تصنيف المشاركين في البحث حسب **التخصص الوظيفي**

الفئة	العدد	%	الفئة	العدد	%
ادارة	38	19	نظم معلومات	18	9

حاسوب	41	20	محاسبة	48	23
هندسة اتصالات	40	20	تخصصات أخرى	19	9
الإجمالي		204		100	

من الجدول أعلاه نلاحظ تنوع في التخصصات وتشمل 23% محاسبة، 20% حاسوب وهندسة اتصالات، وهذا التنوع يدعم أمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات وكذلك القدرة على تبسيط إجراءات العمل .

5- عامل الوظيفة:

يوضح الجدول رقم (5) تصنيف المشاركين في البحث حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	%	الوظيفة	العدد	%
مدير ادارة	2	1	رئيس قسم	26	13
رئيس وحدة	48	23	مشرف	19	9
مهندس	32	16	موظف	69	34
أخرى	8	4		----	----
الإجمالي		204		100	

من الجدول أعلاه التنوع في الوظيفة حيث مثلث أعلي نسبة 34% في الموظفين، وأدنى نسبة هى رؤساء الأقسام بنسبة 13% ويتيح هذا التنوع في الوظائف والمستويات الإدارية الى إمكانية تبني التكنولوجيا للتطبيق والاستفادة من المعلومات في جميع المستويات الإدارية ولجميع الوظائف كما أن تبسيط إجراءات العمل يمكن أن يتم بالتعاون والمشاركة .

6- عامل الخبرة :

يوضح الجدول رقم (6) تصنيف المشاركين في البحث حسب سنوات الخبرة بالشركة

سنوات الخبرة	العدد	%	سنوات الخبرة	العدد	%
اقل من 10 سنوات	28	14	من 10 الى 20 سنة	76	37
من 21 الى 30 سنة	54	72	من 31 سنة فأكثر	46	22
الإجمالي	204			100	

من الجدول أعلاه تمثلت أعلى نسبة من المشاركين فيما يتعلق بسنوات الخبرة في فئة (من 10 الى 20) سنة وهي (37%) ، واقل نسبة مثلث (14%) لذوى الخبرة الأقل من 10 سنوات، وهذا مؤشر جيد فالمتوقع أن هذه السنوات تزود الأفراد بخبرة تمكنهم من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وأيضا القدرة على تحديد الخطوات غير المهمة في إجراءات العمل واستبعاد المتكرر وبالتالي تبسيط إجراءات العمل.

3.3. تحليل إجابات المشاركين علي عبارات محاور الاستبيان:

المحور الأول: السرعة:

جدول رقم (7) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في البحث حول فقرات المحور الاول

ت	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاجمالي
1	شبكة الحاسوب بالشركة ذات سرعة عالية ملائمة لإنجاز العمليات المطلوبة	العدد	11	101	8	57	27	204
		%	5.4	49.5	3.9	27.9	13.2	100.0
2	تساعد تكنولوجيا المعلومات بالشركة في اتخاذ القرارات التجارية المناسبة	العدد	16	93	14	60	21	204
		%	7.8	45.6	6.9	29.4	10.3	100.0
3	سرعة الأجهزة متناسبة مع حجم العمل فى كل الإدارات بالمنظمة	العدد	19	73	26	68	18	204
		%	9.3	35.8	12.7	33.3	8.8	100.0
4	تتميز إدارة تكنولوجيا المعلومات بالشركة بسرعة الانجاز	العدد	15	73	41	62	13	204
		%	7.4	35.8	20.1	30.4	6.4	100.0
5		العدد	27	96	0	67	14	204

	نظم إدارة وتشغيل قواعد البيانات بالمنظومة تنجز العمل بسرعة	%	13.2	47.1	0.0	32.8	6.9	100.0
6	استخدام شبكة المعلومات في المعاملات الداخلية والخارجية تم تدريجيا	العدد	18	49	28	90	19	204
		%	8.8	24.0	13.7	44.1	9.3	100.0
7	تكنولوجيا المعلومات بالشركة توفر المعلومات والبيانات بالسرعة الكافية	العدد	18	112	13	45	16	204
		%	8.8	54.9	6.4	22.1	7.8	100.0

جدول رقم (8) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الاول

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	شبكة الحاسوب بالشركة لها سرعة ملائمة لإنجاز العمليات المطلوبة	2.94	1.234	0.681-	0.497	محايد
2	تساعد تكنولوجيا المعلومات بالشركة في اتخاذ القرارات المناسبة	2.89	1.212	1.328-	0.186	محايد
3	سرعة الأجهزة متناسبة مع حجم العمل لكل الإدارات	2.97	1.193	0.411-	0.682	محايد
4	تتميز ادارة تكنولوجيا المعلومات بالشركة بسرعة الانجاز	2.93	1.101	0.954-	0.341	محايد
5	نظم إدارة وتشغيل قواعد البيانات لها قدرة على انجاز الأعمال بسرعة	2.73	1.240	3.105-	* 0.002	غير موافق
6	استخدام شبكة المعلومات في المعاملات الداخلية والخارجية بالشركة استخدم تدريجيا	3.21	1.170	2.573	* 0.011	موافق

7	تكنولوجيا المعلومات بالشركة توفر المعلومات والبيانات بسرعة الكافية	2.65	1.150	4.324-	0.000 *	غير موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

من الجدولين يتضح الأتي:

1. أن المشاركين محايدين على محتوى الفقرة، "شبكة الحاسوب بالشركة ذات سرعة عالية ملائمة لإنجاز العمليات المطلوبة".

2. المشاركين محايدين على محتوى الفقرة، " تساعد تكنولوجيا المعلومات بالشركة في اتخاذ القرارات التجارية المناسبة ".

3. أن المشاركين محايدين على محتوى الفقرة " سرعة الأجهزة متناسبة مع حجم العمل لكل الإدارات "

4. أن المشاركين محايدين على محتوى الفقرة، " تتميز الادارة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات بالشركة بسرعة الانجاز ".

5. أن المشاركين غير موافقين على محتوى الفقرة " نظم إدارة وتشغيل قواعد البيانات لها قدرة على انجاز الأعمال بسرعة "

6. أن المشاركين موافقين على محتوى الفقرة، " تم استخدام شبكة المعلومات في المعاملات الداخلية والخارجية تدريجيا"

7. أن المشاركين غير موافقين على محتوى الفقرة " تكنولوجيا المعلومات بالشركة توفر المعلومات والبيانات بالسرعة الكافية ".

المحور الثاني: محور الدقة:

جدول رقم (9) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في البحث حول فقرات **المحور الثاني**

ت	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاجمالي
1	تؤثر التكنولوجيا بالشركة على نوعية الخدمات من حيث الدقة في البيانات	العدد	31	41	31	81	20	204
		%	15.2	20.1	15.2	39.7	9.8	100.0
		العدد	8	61	37	72	26	204

2	تسهم تكنولوجيا المعلومات في دقة البيانات التجارية بالشركة.	%	3.9	29.9	18.1	35.3	12.7	100.0
3	تعالج إدارة المنظومات والحاسب الصعوبات فيما يتعلق بدقة البيانات	العدد	6	78	33	65	22	204
		%	2.9	38.2	16.2	31.9	10.8	100.0
4	تسهل تكنولوجيا المعلومات بالشركة في زيادة مستوي الدقة في الانجاز	العدد	2	20	20	128	34	204
		%	1.0	9.8	9.8	62.7	16.7	100.0
5	تسهل تكنولوجيا المعلومات بالشركة في تقليل الأخطاء ودقة للبيانات والمخرجات	العدد	5	56	18	94	31	204
		%	2.5	27.5	8.8	46.1	15.2	100.0
6	تسهم تكنولوجيا المعلومات بالشركة بتوفير المعلومات والبيانات بدقة	العدد	7	52	26	93	26	204
		%	3.4	25.5	12.7	45.6	12.7	100.0
7	تعمل تكنولوجيا المعلومات بالشركة بسهولة استرجاع البيانات والمعلومات	العدد	4	71	25	77	27	204
		%	2.0	34.8	12.3	37.7	13.2	100.0

جدول رقم (10) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات **المحور الثاني**

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	تؤثر التكنولوجيا المستخدمة بالشركة على نوعية الخدمات من حيث الدقة في البيانات	3.09	1.264	0.997	0.320	محايد
2	ساهمت تكنولوجيا المعلومات في دقة البيانات التجارية بالشركة	3.23	1.128	2.918	* 0.004	موافق
3	تعالج إدارة المنظومات والحاسب الصعوبات التي تواجه المستخدمون فيما يتعلق بدقة البيانات	3.09	1.117	1.191	0.235	محايد
4	تسهل تكنولوجيا المعلومات بالشركة في زيادة مستوي الدقة في الانجاز	3.84	0.851	14.152	* 0.000	موافق
5	تسهل تكنولوجيا المعلومات بالشركة في تقليل الاخطاء وزيادة الدقة للبيانات والمخرجات	3.44	1.119	5.630	* 0.000	موافق

6	تسهم تكنولوجيا المعلومات بالشركة بتوفير المعلومات والبيانات بدقة	3.39	1.102	5.020	0.000 *	موافق
7	تعمل تكنولوجيا المعلومات بالشركة على سهولة استرجاع البيانات والمعلومات بدقة	3.25	1.129	3.225	0.001 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

من خلال البيانات الواردة بالجدولين يتضح الآتي:

1. المشاركين في البحث محايدين على محتوى الفقرة " تؤثر التكنولوجيا المستخدمة بالشركة على نوعية الخدمات من حيث الدقة في البيانات".

2. المشاركين في البحث موافقين على محتوى الفقرة " ساهمت تكنولوجيا المعلومات في دقة **البيانات** التجارية بالشركة".

3. المشاركين في البحث محايدين على محتوى الفقرة، " تعالج إدارة المنظومات والحاسب الصعوبات التي تواجه المستخدمون فيما يتعلق بدقة البيانات".

4. المشاركين في البحث موافقين على محتوى الفقرة، " تسهل تكنولوجيا المعلومات بالشركة في زيادة مستوي الدقة في الانجاز"

5. المشاركين في البحث موافقين على محتوى الفقرة " تسهل تكنولوجيا المعلومات بالشركة في تقليل الأخطاء وزيادة الدقة للبيانات والمخرجات ".

6. المشاركين في البحث موافقين محتوى الفقرة " تسهم تكنولوجيا المعلومات بالشركة بتوفير المعلومات والبيانات بدقة ".

7. المشاركين في البحث موافقين على محتوى الفقرة " تعمل تكنولوجيا المعلومات بالشركة على سهولة استرجاع البيانات والمعلومات بدقة ".

المحور الثالث: التوقيت.

جدول رقم (11) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في البحث حول فقرات **المحور الثالث**

ت	الفقرة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
1	قلل استخدام تكنولوجيا المعلومات	العدد	4	26	31	124	19	204
	بالشركة من الارتباك فى انجاز الأعمال	%	2.0	12.7	15.2	60.8	9.3	100.0
2	هناك صعوبات في انجاز المعاملات في	العدد	4	65	44	63	28	204
	التوقيت المناسب داخل الشركة	%	2.0	31.9	21.6	30.9	13.7	100.0
3	تسهم تكنولوجيا المعلومات بالشركة	العدد	4	104	36	48	12	204
	بتوفير المعلومات بالتوقيت المناسب	%	2.0	51.0	17.6	23.5	5.9	100.0
4	ساعد تدفق المعلومات في التوقيت	العدد	4	62	46	78	14	204
	المناسب في التنسيق بالشركة	%	2.0	30.4	22.5	38.2	6.9	100.0
5	ساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات	العدد	33	25	14	104	28	204
	بالشركة علي تحسين الخدمة	%	16.2	12.3	6.9	51.0	13.7	100.0
6	الاستخدام أمثل للموارد المتاحة مادياً	العدد	17	71	46	55	15	204
	وبشرياً لتكنولوجيا المعلومات بالشركة	%	8.3	34.8	22.5	27.0	7.4	100.0
7	الإدارة العليا بالشركة تدعم	العدد	6	31	35	97	35	204
	استخدام تكنولوجيا المعلومات	%	2.9	15.2	17.2	47.5	17.2	100.0

جدول رقم (12) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات **المحور الثالث**

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	قلل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالشركة من الارتباك وانجاز الأعمال في التوقيت المناسب	3.63	0.892	10.042	* 0.000	موافق
2	هناك صعوبات في انجاز المعاملات التجارية في التوقيت المناسب داخل الشركة	3.23	1.100	2.928	* 0.004	موافق
3	تسهم تكنولوجيا المعلومات بالشركة بتوفير المعلومات بالتوقيت المناسب	2.80	1.013	2.766-	* 0.006	غير موافق
4	ساعد تدفق المعلومات في التوقيت المناسب في التنسيق بين المستويات التنظيمية بالشركة	3.18	1.006	2.504	* 0.013	موافق

5	ساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات بالشركة علي تحسين الخدمة	3.34	1.312	3.681	0.000 *	موافق
6	يتم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مادياً وبشرياً لتكنولوجيا المعلومات بالشركة	2.90	1.114	1.257-	0.210	محايد
7	الإدارة العليا بالشركة تدعم تكنولوجيا المعلومات	3.61	1.033	8.404	0.000 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

من خلال البيانات الواردة بالجدولين يتضح الآتي:

1. المشاركين موافقين على انه " استخدام تكنولوجيا المعلومات بالشركة قلل الارتباك وتنجز الأعمال في التوقيت المناسب".

2. المشاركين موافقين على انه " هناك صعوبات في انجاز المعاملات التجارية في التوقيت المناسب داخل الشركة"

3. المشاركين غير موافقين على انه " تكنولوجيا المعلومات بالشركة تسهم بتوفير المعلومات بالتوقيت المناسب " .

4. المشاركين موافقين على انه "ساعد تدفق المعلومات في التوقيت المناسب في التنسيق بين المستويات التنظيمية بالشركة".

5.المشاركين موافقين على أن "استخدام تكنولوجيا المعلومات بالشركة ساعد علي تحسين الخدمة ".

6. المشاركين محايدين على أن "يتم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مادياً وبشرياً لتكنولوجيا المعلومات بالشركة ".

7. المشاركين موافقين على أن "الإدارة العليا بالشركة تدعم استخدام تكنولوجيا المعلومات ".

المحور الرابع: المرونة.

جدول رقم (13) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في البحث حول فقرات **المحور الرابع**

ت	الفقرة	العدد %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاجمالي
1	إجراءات العمل داخل الشركة مرنة	العدد	12	74	39	69	10	204
		%	5.9	36.3	19.1	33.8	4.9	100.0
2	إجراءات العمل بالشركة تتسم بالتبسيط	العدد	7	86	40	63	8	204
		%	3.4	42.2	19.6	30.9	3.9	100.0
3	المرونة في اجراءات العمل تحقق نتائج إيجابية	العدد	2	11	21	122	48	204
		%	1.0	5.4	10.3	59.8	23.5	100.0
4	مرونة اجراءات العمل بالشركة تقلل من العبء على العاملين	العدد	6	64	26	68	40	204
		%	2.9	31.4	12.7	33.3	19.6	100.0
5	نماذج اجراءات العمل الإدارية تتسم بالمرونة وعدم التعقيد	العدد	6	69	44	64	21	204
		%	2.9	33.8	21.6	31.4	10.3	100.0
6	مرونة اجراءات العمل بالشركة أدت لزيادة الثقة فيها	العدد	6	58	42	80	18	204
		%	2.9	28.4	20.6	39.2	8.8	100.0
7	اجراءات العمل الإدارية والفنية بالشركة مرنة وغير معقدة	العدد	43	74	36	41	10	204
		%	21.1	36.3	17.6	20.1	4.9	100.0

جدول رقم (14) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات **المحور الرابع**

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	إجراءات العمل داخل الشركة مرنة	2.96	1.066	-0.591	0.555	محايد
2	إجراءات العمل بالشركة تتسم بالتبسيط	2.90	1.009	-1.457	0.147	محايد
3	مرونة اجراءات العمل تحقق نتائج إيجابية	4.00	0.803	17.693	0.000 *	موافق

4	مرونة اجراءات العمل بالشركة قللت من العبء على العاملين	3.35	1.196	4.213	0.000 *	موافق
5	نماذج اجراءات العمل الإدارية تتسم بالمرونة	3.12	1.083	1.617	0.107	محايد
6	استخدام المرونة في اجراءات العمل المتبعة بالشركة أدي لزيادة الثقة في اجراءات العمل	3.23	1.050	3.069	0.002 *	موافق
7	اجراءات العمل الإدارية والفنية غير معقدة	2.51	1.172	5.913-	0.000 *	غير موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

من خلال البيانات الواردة بالجدولين يتضح الآتي:

1. المشاركين محايدين على أن " إجراءات العمل داخل الشركة مرنة ".

2. المشاركين محايدين على أن " إجراءات العمل بالشركة تتسم بتبسيط اجراءات العمل ".

3. المشاركين موافقين على أن " المرونة في اجراءات العمل يحقق نتائج إيجابية ".

4. المشاركين موافقين على أن " مرونة اجراءات العمل بالشركة تقلل من العبء على العاملين ".

5. المشاركين محايدين على أن " نماذج اجراءات العمل الإدارية تتسم بالمرونة وعدم التعقيد ".

6. المشاركين موافقين على أن " استخدام المرونة في اجراءات العمل المتبعة بالشركة أدي لزيادة الثقة في اجراءات العمل".

7. المشاركين غير موافقين على أن "اجراءات العمل الإدارية والفنية المتبعة بالشركة تتمتع بالمرونة وعدم التعقيد".

المحور الخامس: الدقة :-

جدول رقم (15) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في البحث حول فقرات **المحور الخامس**

ت	الفقرة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
1	تبسيط اجراءات العمل ادي الي تحقيق	العدد	12	18	54	101	19	204
	الدقة عند انجاز المعاملة	%	5.9	8.8	26.5	49.5	9.3	100.0
2	تستخدم الشركة نماذج يحدد فيها	العدد	12	36	44	92	20	204
	الإجراء الواجب اتباعه وبدقة	%	5.9	17.6	21.6	45.1	9.8	100.0
3	تساعد اجراءات العمل على توفير	العدد	3	43	35	105	18	204
	الدقة في كل عمل اداري	%	1.5	21.1	17.2	51.5	8.8	100.0
4	إجراءات انجاز المعاملات بالشركة	العدد	5	41	43	99	16	204
	تتسم بالتعقيد والروتين	%	2.5	20.1	21.1	48.5	7.8	100.0
5	إحصائيات الشركة توضح كمية	العدد	20	54	52	64	14	204
	وحجم اجراءات العمل المنجزة بدقة	%	9.8	26.5	25.5	31.4	6.9	100.0
6	يتم مراجعة المعلومات لغرض تحديد	العدد	24	63	51	56	10	204
	غير الضروري أو المتكرر	%	11.8	30.9	25.0	27.5	4.9	100.0
7	اجراءات العمل الإدارية والفنية المتبعة	العدد	12	110	42	32	8	204
	في الشركة تتمتع بالدقة	%	5.9	53.9	20.6	15.7	3.9	100.0

جدول رقم (16) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات **المحور الخامس**

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	تبسيط اجراءات العمل أدي الي تحقيق الدقة عند انجاز المعاملة	3.48	0.985	6.896	0.000 *	موافق
2	تستخدم الشركة نماذج يحدد فيها الإجراء الواجب إتباعه وبدقة	3.35	1.066	4.730	0.000 *	موافق
3	تساعد اجراءات العمل على توفير الدقة في كل عمل اداري	3.45	0.969	6.649	0.000 *	موافق
4	إجراءات انجاز المعاملات بالشركة تتسم بالتعقيد والروتين	3.39	0.974	5.750	0.000 *	موافق
5	إحصائيات الشركة توضح كمية وحجم اجراءات العمل المنجزة بدقة	2.99	1.119	0.125-	0.900	محايد

6	يتم مراجعة المعلومات لغرض تحديد غير الضروري أو المتكرر	2.83	1.108	-2.213	0.028 *	غير موافق
7	اجراءات العمل الإدارية والفنية المتبعة في الشركة تتمتع بالدقة	2.58	0.957	-6.295	0.000 *	غير موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

من خلال البيانات الواردة بالجدولين يتضح الآتي:

1. المشاركين موافقين على ان " تبسيط اجراءات العمل أدي الي تحقيق الدقة عند انجاز المعاملة ".
2. المشاركين موافقين أن " تستخدم الشركة نماذج يحدد فيها الإجراء الواجب إتباعه وبدقة ".
3. المشاركين موافقين على أن "تساعد اجراءات العمل على توفير الدقة في كل عمل إداري".
4. المشاركين موافقين على أن " إجراءات انجاز المعاملات بالشركة تتسم بالتعقيد والروتين".
5. المشاركين على أن " إحصائيات الشركة توضح كمية وحجم اجراءات العمل المنجزة بدقة ".
6. المشاركين غير موافقين على أن " يتم مراجعة المعلومات لغرض تحديد غير الضروري أو المتكرر ".
7. المشاركين غير موافقين على أن " اجراءات العمل الإدارية والفنية المتبعة في الشركة تتمتع بالدقة ".

المحور السادس: الفاعلية :-

جدول رقم (17) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في البحث حول فقرات **المحور السادس**

ت	الفقرة	العدد %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
1	اجراءات العمل بالشركة تتسم بالفاعلية في كل اجراء اداري	العدد	13	80	52	55	4	204
		%	6.4	39.2	25.5	27.0	2.0	100.0
2	تتابع اجراءات العمل دوريا بالشركة لإجراء تعديلات لتحقيق الفاعلية	العدد	12	55	70	53	14	204
		%	5.9	27.0	34.3	26.0	6.9	100.0
3	تساهم اجراءات العمل بالشركة في تحقيق التكامل الوظيفي	العدد	7	37	46	100	14	204
		%	3.4	18.1	22.5	49.0	6.9	100.0
4	تتسم اجراءات العمل بالفاعلية في انجاز العمل	العدد	6	29	38	114	17	204
		%	2.9	14.2	18.6	55.9	8.3	100.0

5	تحقق فاعلية تبسيط اجراءات العمل الشرعية والعقلانية على القرارات	العدد	8	58	43	67	28	204
		%	3.9	28.4	21.1	32.8	13.7	100.0
6	اجراءات العمل الفنية بالإدارة التجارية والوحدات التجارية تتمتع بالفاعلية	العدد	9	69	46	69	11	204
		%	4.4	33.8	22.5	33.8	5.4	100.0
7	تقلل فاعلية تبسيط اجراءات العمل بالشركة العبء الفكري والذهني للعاملين	العدد	5	61	37	74	27	204
		%	2.5	29.9	18.1	36.3	13.2	100.0

جدول رقم (18) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات **المحور السادس**

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	اجراءات العمل بالشركة تتسم بالفاعلية	2.79	0.977	3.080-	* 0.002	غير موافق
2	تتم متابعة اجراءات العمل دوريا بالشركة لغرض إجراء تعديلات لتحقيق فاعلية الاجراءات الادارية	3.01	1.022	0.137	0.891	محايد
3	تساهم اجراءات العمل الإدارية بالشركة في تحسين التكامل الوظيفي	3.38	0.972	5.544	* 0.000	موافق
4	تحقق اجراءات العمل الفاعلية في انجاز العمل	3.52	0.939	7.981	* 0.000	موافق
5	تحقق فاعلية تبسيط اجراءات العمل الشرعية والعقلانية على القرارات	3.24	1.126	3.048	* 0.003	موافق
6	اجراءات العمل الفنية المتبعة في الإدارة التجارية والوحدات التجارية بالمناطق تتمتع بالفاعلية	3.02	1.036	0.270	0.787	محايد
7	تؤدي فاعلية تبسيط اجراءات العمل بالشركة الي التقليل من العبء الفكري والذهني للعاملين.	3.28	1.103	3.617	* 0.000	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

من خلال البيانات الواردة بالجدولين يتضح الآتي:

1. المشاركين غير موافقين على أن "اجراءات العمل بالشركة تتسم بالفاعلية في كل عمل إداري ". (الاستفادة من هذا الاستنتاج في صياغة النتائج والتوصيات)

2. المشاركين محايدين على أن"تتم متابعة اجراءات العمل بشكل دوري بالشركة لغرض إجراء تعديلات لتحقيق فاعلية الإجراء ".

3. المشاركين موافقين على أن " اجراءات العمل بالشركة تساهم في تحسين التكامل الوظيفي ".

4. المشاركين موافقين على أن " اجراءات العمل بالشركة تحقق الفاعلية في انجاز العمل ".

5. المشاركين موافقين على أن " فاعلية تبسيط اجراءات العمل بالشركة تحقق الشرعية والعقلانية على القرارات المتخذة ".

6. المشاركين محايدين على أن"اجراءات العمل الفنية المتبعة في الإدارة التجارية والوحدات التجارية بالمناطق تتمتع بالفاعلية".

7. المشاركين موافقين على أن" تؤدي فاعلية تبسيط اجراءات العمل بالشركة الي التقليل من العبء الفكري والذهني للعاملين".

4.3. التحليل الإحصائي لأثر تكنولوجيا المعلومات على تبسيط اجراءات العمل بالشركة

1ً .دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات على تبسيط اجراءات العمل باستخدام معامل ارتباط بيرسون

جدول رقم (19) يوضح أثر بين تكنولوجيا المعلومات فى تبسيط اجراءات العمل باستخدام معامل ارتباط بيرسون

ت	المتغير	رمز المتغير	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
1	السرعة	X1	204	0.659	* 0.000
2	الدقة	X2	204	0.697	* 0.000
3	التوقيت	X3	204	0.752	* 0.000

* دال احصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

أ. تحليل أثر بعد السرعة فى تبسيط اجراءات العمل أظهر أن قيمة معامل الارتباط موجبة مما يشير الى العلاقة طردية.

ب. تحليل أثر بعد الدقة فى تبسيط اجراءات العمل أظهر أن قيمة معامل الارتباط موجبة مما يشير الى العلاقة طردية.

ج. تحليل أثر بعد التوقيت فى تبسيط اجراءات العمل أظهر أن قيمة معامل الارتباط موجبة مما يشير الى العلاقة طردية.

2ً .دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات على تبسيط اجراءات العمل باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط

جدول (20) جدول تحليل التباين لنموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	أحصاء الاختبار	الدلالة الاحصائية
الانحدار	38.551	1	38.551	155.153	0.000 *
البواقي	50.192	202	0.248		
الإجمالي	88.743	203			

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

أ. أظهر التحليل الإحصائي لأثر بعد السرعة فى تبسيط اجراءات العمل أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

ب. أظهر التحليل الإحصائي لأثر بعد الدقة فى تبسيط اجراءات العمل أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

3. أظهر التحليل الإحصائي لأثر بعد التوقيت فى تبسيط اجراءات العمل أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

10.3. النتائج

أولا النتائج المتعلقة بتحليل إجابات المشاركين :

1. من خلال تحليل إجابات المشاركين على محور العوامل الديموغرافية استنتج الآتي:-

أ- التنوع في الفئات العمرية والتي عكست تنوع في سنوات الخبرة، .

ب- تنوع المؤهلات العلمية والوظائف بالمستويات الإدارية العليا والإشرافية والتنفيذية، مما يشير الى ان البيانات التي تم الحصول عليها قيمة تؤكد على إمكانية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تبسيط اجراءات العمل وجعل أثرها إيجابياً

2. من خلال تحليل إجابات المشاركين علي عبارات المحور الأول (السرعة) استنتج الآتي :-

أ- المشاركين اكدو انهم غير موافقين على ان "نظم إدارة وتشغيل بالمنظومة لها قدرة علي انجاز الأعمال بسرعة" بدلالة إحصائية 0.002 وهى قيمة اصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أصغر من 3.

ب – المشاركين اكدو انهم غير موافقين على ان " تكنولوجيا المعلومات بالشركة توفر المعلومات والبيانات بالسرعة الكافية " بدلالة إحصائية 0.000 وهى قيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أصغر من 3.

ج – المشاركين أفادوا بانهم غير موافقين على ان " تكنولوجيا المعلومات بالشركة توفر المعلومات والبيانات بالسرعة الكافية " بدلالة إحصائية 0.000 وهى قيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أصغر من .3

3 – من خلال تحليل إجابات المشاركين علي عبارة المحور الثاني (الدقة) جدول رقم (26) استنتج الآتي:

أ- اغلب المشاركين لم يؤكدوا علي ان التكنولوجيا المستخدمة تؤثر بالشركة علي نوعية الخدمات فيما يتعلق بالدقة في البيانات بدلالة احصائية 0.320 .

ب – اغلب المشاركين كانوا محايدين في إجاباتهم عن أن إدارة المنظومات والحاسب تعالج الصعوبات التي تواجه المستخدمون فيما يتعلق بدقة البيانات بدلالة احصائية 0.235 .

4- من خلال تحليل إجابات المشاركين علي عبارة المحور الثالث (التوقيت) استنتج الآتي:

أ- المشاركين أفادوا بانهم موافقين على ان " هناك صعوبات في انجاز المعاملات التجارية في التوقيت المناسب داخل الشركة " بدلالة إحصائية 0.004 وهى قيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح اكبر من 3 .

ب – المشاركين اكدو انهم غير موافقين على ان " تسهم تكنولوجيا المعلومات بالشركة بتوفير المعلومات بالتوقيت المناسب " بدلالة إحصائية 0.006 وهى قيمة اصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح اصغر من 3 .

5 – من خلال تحليل إجابات المشاركين علي عبارة المحورالرابع (المرونة) استنتج الآتي:–

أ–المشاركين اكدو انهم محايدين على ان " إجراءات العمل داخل الشركة مرنة " بدلالة إحصائية 0. وهى قيمة اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح اصغر من 3 .

أ–المشاركين كانت اجاباتهم محايدين على ان " إجراءات العمل بالشركة تتسم بتبسيط اجراءات العمل " بدلالة إحصائية 0.147 وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح اصغر من 3

ج – المشاركين اكدو انهم محايدين على ان " نماذج اجراءات العمل الإدارية تتسم بالمرونة وعدم التعقيد " بدلالة إحصائية 0.107 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح اكبر من 3

ء – المشاركين أفادوا بأنهم غير موافقين على أن " اجراءات العمل الإدارية والفنية بالشركة مرنة وغير معقدة " بدلالة إحصائية 0.000 وهى قيمة اصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح اصغر من 3

6– من خلال تحليل إجابات المشاركين علي عبارة المحور الرابع (الدقة) بالجدول رقم (32) استنتج الأتي:–

أ – إجابات المشاركين كانت محايد على أن " إحصائيات الشركة توضح كمية وحجم اجراءات العمل المنجزة بدقة " بدلالة إحصائية 0.900 وهى قيمة اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح اكبر من 3 .

ب – المشاركين أكدوا إنهم غير موافقين على أن " يتم مراجعة المعلومات لغرض تحديد غير الضروري أو المتكرر"بدلالة إحصائية 0.028 وهى قيمة اصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط اصغر من 3.

ج – المشاركين أفادوا بأنهم غير موافقين على أن " اجراءات العمل الإدارية والفنية المتبعة في الشركة تتمتع بالدقة " بدلالة إحصائية 0.000 وهى قيمة اصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح اصغر من 3.

7– من خلال تحليل إجابات المشاركين علي عبارة المحور السادس(الفاعلية) جدول (34) استنتج الآتي :–

أ-المشاركين أكدوا أنهم غير موافقين على أن " اجراءات العمل بالشركة تتسم بالفاعلية في كل عمل إداري " بدلالة إحصائية 0.002 وهى قيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح اصغر من 3

ب-المشاركين كانوا محايدين على أن " تتم متابعة اجراءات العمل بشكل دوري بالشركة لغرض إجراء تعديلات لتحقيق فاعلية الإجراء" بدلالة إحصائية 0.891 وهى قيمة اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح اكبر من 3

ج-المشاركين أكدوا إنهم محايدين على أن " اجراءات العمل الفنية المتبعة في الإدارة التجارية والوحدات التجارية بالمناطق تتمتع " بدلالة إحصائية 0.787 وهى قيمة اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط اكبر من 3

8- أظهرت نتائج تحديد الأهمية النسبية لمحاور تكنولوجيا المعلومات المتوفرة بالشركة، أن محور الدقة بنسبة مئوية 66.7% في المرتبة الأولي ثم يليه محور التوقيت بنسبة مئوية 64.8 % وأخيرا محور السرعة بنسبة مئوية 58%

9- بينت نتائج تحديد الأهمية النسبية لمحاور تبسيط اجراءات العمل بالشركة أن محور الفاعلية بنسبة مئوية 63.5% في المرتبة الأولي ثم يليه محور الدقة بنسبة مئوية 63.1 %، وأخيرا محور المرونة بنسبة مئوية 63%

ثانياً النتائج المتعلقة بعرض النتائج وتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية :

1- دراسة تكنولوجيا المعلومات وأثرها علي تبسيط اجراءات العمل باستخدام معامل بيرسون .

أ – وجود علاقة بين بعد السرعة وتبسيط اجراءات العمل وبما أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.659) بما أن قيمة موجبة مما يشير الي أن هذه العلاقة طردية .

ب – وجود علاقة بين بعد الدقة وتبسيط اجراءات العمل وبما أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.697) بما ان قيمة موجبة مما يشير الي أن هذه العلاقة طردية .

ج – وجود علاقة بين التوقيت وتبسيط اجراءات العمل وبما أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.752) بما أن قيمة موجبة مما يشير إلي أن هذه العلاقة طردية .

2- دراسة تكنولوجيا المعلومات وأثرها علي تبسيط اجراءات العمل باستخدام أسلوب الانحدار البسيط .

أ- وجود أثر ذات دلالة إحصائية للسرعة علي تبسيط اجراءات العمل ، والمعادلة التي تربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي تبسيط اجراءات العمل = 1.908 + 0.432 x السرعة

ب – وجود أثر ذات دلالة إحصائية للدقة علي تبسيط اجراءات العمل ، والمعادلة التي تربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي تبسيط اجراءات العمل = 1.453 + 0.512 x الدقة

ج – وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتوقيت علي تبسيط اجراءات العمل ، والمعادلة التي تربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي تبسيط اجراءات العمل = 0.885 + 0.702 x التوقيت

3- دراسة تكنولوجيا المعلومات وأثره علي تبسيط اجراءات العمل باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد .

أ. وجود أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لـ (التوقيت ، السرعة) على تبسيط اجراءات العمل.

ب. عدم وجود أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لـ (الدقة X2) على تبسيط اجراءات العمل .

11.3. التوصيات

1. تهيئة بيئة العمل قبل استخدام تكنولوجيا المعلومات وعدم تجزئة خطوات ومراحل وإصدارات تجهيز المنظومات، بمعنى أن يبدأ العمل بها عند اكتمال انجازها ،مع تجربتها لمعالجة الأخطاء ووضع نظام موازي للنظام القائم والتحول تدريجيا للتطبيق و علي مستوي الإدارة التجارية أو قسم بالإدارة ومن تم يمكن تطبيقه علي مستوي الوحدات المناظرة لها بالشركة.

2. نشر الوعي بأهمية تفعيل تكنولوجيا المعلومات لأثرها علي تبسيط اجراءات العمل من خلال البرامج والدورات والندوات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتوفير الكفاءات والخبرات مع تنمية قدرات وكفاءات الأفراد وإتاحة خدمات التعلم والتدريب عن بعد مما يساعد على بناء ثقافة لقبول وإنجاح إدخال تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها في أعمال الشركة.

3. زيادة دعم وتعزيز المتطلبات التكنولوجية بما يرتقي بمستوي الجودة التي يتوقعها مقدمي الخدمة والمستفيدين منها ، من خلال منح فرص المشاركة والاهتمام بالتدريب والتطوير وإعداد دليل يوضح عملها وأهدافها والتهيئة لها والاستفادة من تجارب الشركات والمؤسسات الناجحة والاسترشاد بمناهج العلوم الإدارية الحديثة .

4. وضع آلية لتوفير هذه المتطلبات وأسس تطبيقها من خلال تزويد الإدارة المختصة بتكنولوجيا المعلومات بالمهارات والخبرات وتوفير احدث التكنولوجيا المتوفرة في السوق ومواكبة احدث التطورات لها مما يوفر الوقت والجهد.

5. إيجاد طرق وبدائل وحلول لمعالجتها من منظور المدخلات والمخرجات ومعالجتها للوصول لنتائج وبيانات دقيقة وفق احدث تكنولوجيا حديثة ومتطورة ويمكن الاستعانة ببيوت الخبرة الاستشارية .

6. العمل علي توفير المعلومات بالوقت المناسب وإيجاد صيغة توافقية بين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة وبين مهارات المستخدمين لها، بحيث تكون المعلومات متاحة لصنع القرار قبل أن تفقد قابليتها للتأثير علي القرار، ومن الضروري ان يتوفر للأفراد المعلومات الملائمة لتنبؤاتهم وان تكون معاصرة وان يتم إصدارها نشرها أولا بأول لضمان الحصول عليها لمعالجة البيانات وقابلية تلقي الأوامر من مصادر متعددة في آن واحد من خلال إجراء دراسات لتطوير الأفراد ومنظومة المعلومات.

7. دراسة نظام اجراءات العمل الإدارية والفنية بالشركة ووضع خطط التطوير واتخاذ إجراءات وسياسات واضحة ومرنة مع المتابعة المستمرة لمواجهة أي ظروف طارئة، من خلال وضع دليل اجراءات العمل علي المبادئ العامة .

8. مراجعة دليل اجراءات العمل وتحديثها لضمان وتوحيد النماذج الإدارية و الفنية المستخدمة والمعمول بها في الشركة وفق ضوابط دليل اجراءات العمل لضمان الدقة في البيانات باستبعاد اجراءات العمل غير الضرورية أو المتكررة.

9. أتباع الأساليب العلمية الحديثة والتركيز علي تكنولوجيا المعلومات في اجراءات العمل المتبعة لتحقيق الفاعلية، و استثمار الموارد البشرية والمادية المتاحة بما يضمن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وجعل أثرها ايجابيا، وتحفيز الأفراد الأكفاء فى والتنسيق بينهم وخلق روح الفريق لانجاز اجراءات العمل وفقا لآلية منظمة وواضحة ووضع خطط التطوير المستمرة.

المراجع:

1. البعلبكي، منير. 2006، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
2. الحميدي، نجم عبد الله . السامرائي، سلوي امين. العبيد، عبد الرحمن.2005. نظم المعلومات الإدارية/ مدخل معاصر، دار وائل للنشر. عمان. الأردن.
3. الجاسم، جعفر. 2005 . تكنولوجيا المعلومات، منشورات دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4. الأخرس، إبراهيم. 2008. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة المعلومات والاتصالات علي الدول العربية، ايترك للنشر والتوزيع .القاهره، مصر.
5. السقاف، عبد الحميد.2010. تبسيط الإجراءات وعقلية تدبير المنظمات، منشورات مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية. مصر
6. الشوابكة، عدنان عواد.2011،دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
7. الصباغ ، عماد عبد الوهاب. 2002، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن.
8. الصاوي، ياسر .2007. إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهره، مصر.
9. الصيرفي، محمد .2014. إدارة البنوك ،منشورات دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. الصيرفي ، محمد .2007. تبسيط الإجراءات, مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع .الإسكندرية، مصر.
11. 25.الطائي ، جعفر حسن .2006. التطبيقات الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات. منشورات جامعة عمر المختار ، البيضاء . ليبيا .
12. المغربي، عبدالحميد عبدالفتاح.2002، نظم المعلومات الإدارية الأسس والمبادئ, منشورات المكتبة العصرية المتطورة .المنصوره، مصر.
13. اللوزي، موسي.2007. التنظيم وإجراءات العمل، منشورات دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
14. جرادات، أسامة.2005، تبسيط إجراءات العمل ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهره، مصر.
15. حريم، حسين.2003. إدارة المنظمات، منظور كلي، منشورات دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
16. دياب، مفتاح محمد. 2005، مجمع المعلومات، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
17. عرفه، احمد. شلبي، سميه. 2000، الإدارة وتحديات العولمة مدخل الفراغ الإداري، دار الكتب، القاهره، مصر.
18. عصفور، محمد .2005. أصول التنظيم والأساليب، منشورات دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3،عمان، الأردن.
19. علم الدين، محمود. 2005. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستقبل الصحافة، دار السحاب للنشر، القاهره، مصر.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. ابوكليش، عماد فرج. 2014. الإدارة الالكترونية ودورها في تبسيط الإجراءات، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
2. البيلاني، لينا مأمون. 2015. أثر تبسيط الإجراءات في القطاع الحكومي علي تكلفة الخدمة العامة/ دراسة التجربة في لبنان، أطروحة دكتوراه منشوره،، جامعة دمشق، سوريا .
3. الجهني، هند بنت حميد.2009. الإجراءات ودورها في تأخير تقديم الخدمة في القطاع الحكومي (دراسة ميدانية على إدارة الأحوال المدنية بجدة)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية .
4. الشرفا، سلوي محمد، 2008، دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية للمصارف العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة, فلسطين.

5. الفنيك، منير عيسي. 2008. إدخال الميكنة في الإدارة وأثرها على تبسيط الإجراءات الإدارية (دراسة تطبيقية بالشركة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

6. الفيتوري، محمد جمعة . 2006 .استخدام تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات التعليم العالي . رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المعلومات ،أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا.

7. المشهداني، شيماء عبد اللطيف. 2002 .العلاقة بين تقانة المعلومات والتدريب وأثرها في القدرات المميزة " دراسة مسحية لأراء المديرين العاملين في الشركة العامة للنقل البري. رسالة ماجستير منشورة،، جامعة بغداد ، العراق.

8. سويعد. مفتاح محمد. 2014. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين الأداء المؤسسي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

ثالثاً: المجلات العلمية المحكمة:

1. البرزنجي، حيدر شاكر.2011. تأثير عمليات إدارة المعرفة في تطوير القدرات المميزة" ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ديالي (48) : 134

2. الخفاجي،علي .2012. دراسة بعنوان توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحسين الجودة المصرفية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية 8 (32) :47.

3. حسين، يسري. 2010. تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحسين مستوي أداء الخدمة الفندقية. مجلة الإدارة والاقتصاد ، 9 (85) : 321

4. شريف، أثير أنور. عودة ، بلال كامل.2016 . دور تكنولوجيا المعلومات في الأداء الوظيفي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 22 (91) : 185

5. فؤاد، فكرى. 2003. الفكر التكنولوجي ومفاهيم إدارة تكنولوجيا المعلومات والمجتمع العربي. مجلة البحوث الإدارية 21 (1) :166

شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. البرزنجي، حيدر شاكر؛ الهواسى ، محمود حسن. 2013. تكنولوجيا ونظم المعلومات في المنظمات المعاصرة من منظور(تكنولوجي،إداري)
https://books.google.com/books?id=EvhoBQAAQBAJ&printsec=frontcover
(تاريخ الزيارة 2019.10.21)

2. سلمان عبود زيار : تقانة المعلومات ودورها في تبسيط الإجراءات الإدارية **دراسة** تحليلية فى المعهد التقنى/ المسيب
تاريخ الزيارة (2019.10.21) https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50156

4. علي طارش الدهمي : تأثير تكنولوجيا المعلومات علي الأساليب الإدارية
تاريخ الزيارة http://kennanaonline.com/%20users/ahmedkordy/posts/319189
(2019.9.30)

نظم المعلومات التسويقية وأثرها على الإدارة الإلكترونية

دراسة ميدانية على شركة الجيل الجديد للتقنية .

أ. عبدالمنعم عبدالله الغويل . د. خالد المناوي الحضيري.

أ. فائق بشير التير. أ. امحمد علي اعقيرب

ملخص الدراسة :

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مشكلة من المشاكل التي تواجهها الشركات الصناعية عامة والشركات الصناعية الليبية على وجه الخصوص ، وهي مشكلة ضعف الحصول على المعلومات التسويقية ، مما كان له الأثر السلبي على النهوض بالنشاط الصناعي في الدولة، مما أدى إلى تدن في الإدارة الإلكترونية، حيث كانت الدراسة معتمدة على الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة طردية بين نظم المعلومات التسويقية بشركة وبين الإدارة الإلكترونية لها.

2- ضعف المعلومات التسويقية بالشركة محل الدراسة أدى إلى تدني الإدارة الإلكترونية .

واعتمد الباحثون في مسار تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات الرئيسية لها على استخدام المنهج التحليلي الوصفي معتمدا في ذلك على استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات وتوصلت إلى أهم النتائج التالية:

1- الشركة مهتمة باستخدام الأجهزة الإلكترونية في جميع المستويات الإدارية.

2. قلة وجود دورات تدريبية في الإدارة الإلكترونية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة التوصيات التالية:

1- على الشركة الاستمرار في نشاطه والزيادة في التطوير عبر الشبكات الالكترونية والاهتمام بجانب الإدارة الإلكترونية.

2- العمل على تشجيع العاملين في الشركة بدورات تدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية.

المقدمة :

لقد غيرت نظم المعلومات التسويقية التي يشهدها العالم اليوم الكثير من المفاهيم التنظيمية والتسويقية فظهر ما يعرف بالمنظمات الافتراضية ودخلت العديد من الشركات في مجال التجارة الالكترونية الأمر الذي يتطلب أنظمة معلومات فعالة تلبي الاحتياجات المعلوماتية للمنظمات خاصة مع التحولات المستمرة

في بيئات المنظمة وحاجة المدير لإلي اتحاد القرارات السريعة والحاسمة ويتم أعداد نظم لمعلومات والتكنولوجيا اليوم لتشكل قواعد العمل التي قامت عليها نظم المعلومات الإدارية الإلكترونية في الماضي فلا يوجد جانب من جوانب عمل المنظمة لم يتأثر بتكنولوجيا المعلومات .

إن نظم المعلومات التسويقية هي مجموعة من العناصر المترابطة معا والتي تعمل بشكل متكامل مع بعضها البعض.

- **مشكلة الدراسة :**

تتألف نظم المعلومات التسويقية من مجموعة متغيرات ومن الضروري أن تتكيف هذه المتغيرات مع السوق المستهدف وتجدر الإشارة إلى ضرورة التعامل مع عناصر نظم المعلومات على أنها خليط متفاعل الأجزاء بينها علاقات ترابط وأنه من الممكن رفع كفاءة نظم المعلومات التسويقية نتيجة لاستخدام الإدارة الالكترونية وعليه تكمن مشكلة الدراسة في وجود ضعف في الحصول على المعلومات التسويقية مما أدى إلى تدنى الإدارة الالكترونية.

- **فروض الدراسة :**

1- توجد علاقة طردية بين نظم المعلومات التسويقية بالشركة قيد الدراسة وبين الإدارة الإلكترونية .

2- ضعف المعلومات التسويقية في الشركة محل الدراسة أدى إلى تدني الإدارة الإلكترونية .

- **أهمية الدراسة :**

1- تساهم في إثراء المكتبة العربية وخاصة المكتبات في ليبيا التي تفتقر لمثل هذه الدراسة .

2- الاستفادة مما تصل إليه من نتائج وتوصيات .

3- تعطي للباحث المعرفة العلمية بالموضوع وخوض تجربة البحث العلمي .

- **أهداف الدراسة :**

1- تهدف هذه الدراسة إلى تناول الإطار الفكري والفلسفي لنظم المعلومات التسويقية .

2- إبراز دور المعلومات التسويقية في الإدارة الإلكترونية .

- **منهجية الدراسة:**

تم اتباع منهجين من مناهج البحث العلمي هما : المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال الاطلاع على ما هو متوفر من الكتب والدوريات والمقالات والبحوث العلمية ذات الصلة كما أعتمد على جمع البيانات من خلال صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة وتحليلها للوصول إلى النتائج بأكثر دقة.

• **نظم المعلومات التسويقية :**

لاشـــك أن التكيف مع البيئة وتقدير الطلب على منتجات أو خدمات المنظمة يتوقف على درجة جودة المعلومات المتاحة عن البيئة بمتغيراتها المختلفة، فضـــلا عن الأنشـــطة والعمليات الوظيفية المتاحة داخل المنظمة .

• **مفهوم نظم المعلومات التسويقية :**

الخطط والاستراتيجيات التسويقية للمنظمات، وللمعلومات دور أساسي في صنع القرارات وفي ظل وضع العصر الحاضر عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تعد المؤسسات تعاني من نقص المعلومات، بل على العكس أصـبحت المنظمات مغمورة في بحر من المعلومات، حيث أصـبحت مهمة رجال التسـويق والإدارة التســـويقية التركيز على اختيار المعلومات اللازمة من بين الكم الهائل من هذه المعلومات، لذلك على كل منظمة أن تنظم تدفق المعلومات لمدراء التسـويق لديها، فكل منظمة تدرس حاجات المدراء من المعلومات وتصمم نظم معلومات لتقابل هذه الحاجات، وقد تزايدت الحاجة إلى نظام المعلومات التسويقية في السنوات الأخيرة كنتيجة للعديد من الأسباب منها (إدريس:2007)

1- اتجاه المنظمات نحو تدويل أنشطتها ودخول الأسواق العالمية، الأمر الذي استوجب معه التعامل مع نوعيات مختلفة من المســـتهلكين ذوي ثقافات واتجاهات مختلفة، مما اســـتوجب معه وجود نظام متكامل لتوفير هذه المعلومات عن هذه الأسـواق بالقدر والكيفية التي تسـاهم في زيادة فعالية القرارات التسـويقية المتخذة بشأنها .

2- ضيق الوقت المتاح للمديرين لاتخاذ قرارات تتسم بالسرعة، والدقة بما يقلل من درجة الخطورة ويسمح باستغلال الفرص التسويقية المتاحة، هذا يتطلب بدوره نظام معلومات فعال يؤمن تلك المعلومات بالسرعة والدقة اللازمة لاتخاذ مثل هذه القرارات .

3- اتجاه المنافسة العالمية نحو المنافسة غير السعرية والتي تعني المنافسة في جميع عناصر المزيج التسويقي، وبالتالي الاتجاه نحو التطوير المســـتمر للمنتجات الحالية ومحاولة إضـــافة منتجات جديدة والترويج لها باستخدام أساليب مبتكرة وتوزيعها في أسواق غير تقليدية .

نظم المعلومات الفعالة•

1- مبادئ وتطبيقات:

نظرا لما للمعلومات من أهمية في اتخاذ القرارات الرشيدة في إدارة الوقت والمال والاقتصاد والتقدم الحضاري وتحقيق الأهداف المطلوبة جعل لها أهمية كبيرة في ربط عمليات الإدارة ووظائفها في مجالات التخطيط

والتنظيم والتوجيه والرقابة وزيادة الإنتاج والتمويل، والذي استوجب التركيز على هذا الجانب وفهم ودراسة البيانات والمعلومات والتطبيقات اللازمة لاستخدامات الحاسوب في هذا النظام بإنشاء قاعدة بيانات متكاملة وإجراء التصاميم اللازمة وإيجاد الحلول للمشاكل العالقة واتخاذ القرارات المناسبة .

2 – مفهوم البيانات :

البيانات هي مجموعة الحقائق المتعلقة بالأحداث يكون تشغيلها ومعالجتها بتجهيزها وتحليلها لإمكانية الاستفادة منها ومن أهم إغراض المعالجة هي إطلاع الإدارة وإمدادها بالمعلومات اللازمة لإعداد التقارير ذات الكفاءة والفاعلية ومن متطلبات معالجة البيانات تسجيلها بصورة دائمة وترتيبها وتخزينها والاستفادة منها وتشغيلها يكون بالوسائل الحديثة باستخدام تقنيات الحاسوب لما له أهمية له في التطبيقات الرياضية والإحصائية المختلفة وسرعة الأداء .

3– مفهوم المعلومات : -

هي بيانات يتم معالجتها وتحويلها إلي معلومات ذات معنى لمتخذي القرار من حيث التوقيت المناسب والدقة والملاءمة والشمولية وتقليل ظروف عدم التأكد والمرونة وعدم التحيز والقياس الكمي والوضوح ، ويوجد نوعان من المعلومات الرسمية مثل القوانين والسياسات الغير الرسمية مثل الآراء والأفكار المطروحة والمعلومات جميعها تكون ذات أهمية اقتصادية إذ تساهم في زيادة المعرفة والتفوق في كل المجالات ولما لها من مزايا لها مخاطرها فهي مصدر القوة والسلطة والثروة وضرورية لبناء الخطط المستقبلية وتحقق الكفاءة واجتناب المخاطر والأخطاء السابقة ومخاطرها تراكم المعلومات وعدم فصلها كلفة الحصول عليها وعدم فهمها واستخداماتها الخاطئة والمعلومات مرتبطة ارتباطا تاما بالحاسوب لما له من سرعة متناهية في تجميع البيانات ومعالجتها وإيجاد المخرجات المطلوبة والتحول من الطريقة اليدوية في حفظ الملفات والمعلومات وصعوبة الحصول عليها في الوقت المناسب نظرا للكم الهائل من الإجراءات وأيضا طريقة مركزية حفظها لتحديد المسؤولية ونظام الرقابة عليها ولهذا يجب استخدام الحاسوب وتطبيقاته لأنه النظام الأسهل والآمن والميسر في سرعة الحصول على المعلومة واسترجاعها في الوقت المحدد ولهذا السبب هناك حاجة متزايدة للحصول على نظام المعلومات التسويقية ليوجه القرارات التسويقية نحو المسار الصحيح . (الصباغ : 1996)

• مكونات نظام المعلومات التسويقي:

يتكون نظام المعلومات التسويقي من أربعة أنظمة فرعية هي:

1. نظام السجلات والتقارير الداخلية:

توفر السجلات والتقارير الداخلية للمنظمة العديد من المعلومات المقدمة من العملاء والموزعين والأصناف التي نفدت من المخازن ومعدلات الطلب على هذه الأصناف عبر فترات زمنية معينة مختلفة، وتعتبر ذات أهمية بالغة لمدير التسويق في تقييم أداء المنتجات والمناطق البيعية المختلفة، وتحتاج المنظمات إلى المعلومات بشكل دقيق وسريع في نفس الوقت حتى يكون هناك زيادة في أداء التسويق .

2. نظام السجلات التسويقي

يتكون نظام الاستخبارات التسويقية من مجموعة من الإجراءات والمصادر المستخدمة بواسطة المدير للحصول على المعلومات اليومية للمتغيرات التي تحدث في البيئة التسويقية، ولهذا يمكن التمييز بين نظام السجلات والتقارير ونظام الاستخبارات التسويقية، على أساس أن الأول يهتم بنتائج البيانات المولدة، بينما يهتم النظام الثاني بالأحداث التي تظهرها هذه البيانات.

3. نظام تدعيم القرارات التسويقية:

يمكن تعريف نظم تدعيم القرارات التسويقية على أنها مجموعة من الأدوات الإحصائية ونماذج القرارات والبرامج المحددة سلفا لمساعدة مديري التسويق في تحليل البيانات وترشيد القرارات التسويقية.

•بحوث التسويق وعلاقتها بنظام المعلومات التسويقي:

1- تعريف بحوث التسويق:

تعددت التعاريف والمحاولات المتعلقة ببحوث التسويق نذكر أن بحوث التسويق هي" دراسة كل المشاكل المرتبطة بنقل أو تحويل السلع أو الخدمات من المنتج إلى المستهلك بهدف إيجاد إجابات عملية تتلاءم وتتماشى مع المبادئ النظرية في التسويق . أما تعريف الجمعية الأمريكية لبحوث التسويق فيعرف بأنه " الوظيفة التي تربط المستهلكين العملاء برجال التسويق من خلال المعلومات التي تستخدم في تحديد وتعريف المشكلات والفرص التسويقية، فضلا عن الرقابة ورصد وتقييم الأداء التسويقي وتحسين الفهم الخاص بعمليات التسويق

إن التعاريف السابقة الذكر تعكس فعلا واقع الممارسات العملية المرتبطة ببحوث التسويق في الكثير من الشركات العالمية مثل كوكا كولا، شركة جنرال موتورز وتجدر الإشارة إلى أنه هناك فرق بين بحوث السوق وبحوث التسويق فالأول يهتم بدراسة وقياس وتحليل الأسواق والثاني موجه لدراسة وتحليل كل العوامل

والمتغيرات المرتبطة بتسويق السلع والخدمات ونظرا لزيادة وإلحاح الحاجة لبحوث التسويق في بيئة الأعمال أصبحت بحوث التسويق في بريطانيا عام 1977 ، 55مليون جنيه إسترليني، كما زادت وكالات وبحوث التسويق.

مصادر نظم المعلومات التسويقية•

تقسم مصادر المعلومات التسويقية إلي نوعين:

أولا. المصادر الثانوية : تقسم هذه المصادر إلى داخلية وخارجية.

أ. المصادر الداخلية: هي مصادر تكون لدى المنظمة مثل البيانات المستخلصة من السجلات الخاصة بالعملاء أو المريدين وتقارير رجال البيع المكتبية، البحوث السابقة، الإحصائيات البيعية.

ب. المصـــادر الخارجية: هي البيانات التي تم تجميعها وتبويبها ســـلفا بواســـطة جهات (المنظمات، الأجهزة الحكومية، الجامعات، البنوك، المراكز العلمية، المنافســـين، الصـــحف، المجلات، الغرف التجارية.....الخ.)

ثانيا المصادر الأولية:

البيانات والمعلومات بطريقة مباشـــرة أو غير مباشـــرة من هذه المصـــادر يتم منها تجمع المبحوثين (المستهلكين)، بواسطة الباحث سواء من خلال المقابلات أو البريد أو أسلوب آخر وتقسم المصادر الأولية هي الأخرى إلى :

بحوث أولية مستمرة: والتي تتكرر في كل مرة وتتوزع مصادرها إلى معلومات وبيانات من نظم المعلومات المالية والمحاسبية . وتنظم المعلومات إدارة الأفراد والموارد البشرية، من خلال معرفة عدد العمال وتوزيعهم على المراكز الوظيفية، ومخزون المهارات المتوفرة لدي المنشأة

بيانات ومعلومات من نظام معلومات الإنتاج، والتي هي بيانات مفصـــلة عن مختلف التكاليف الثابتة والمتغيرة أو المتعلقة بعمليات التشغيل.

نظام التجسس التسويقي والذي من خلاله تسعي المؤسسة الحصول على المعلومات بمختلف الطرق الممكنة.

بحوث أولية موقفية: وتتعلق بمعالجة مشكل أو موقف معين. استخدامات مخرجات نظم معلومات التسويق في المزيج التسويقي: إن الهدف الرئيسي لمدير التسويق هو استخدام الموارد المتاحة له لتطوير استراتيجيات فعالة لتسويق منتجات المنظمة وخدماتها، تحوي استراتيجيات التسويق على ما يسمي(المزيج التسويقي) وهي المجالات التي تستخدم فيها مخرجات نظم معلومات التسويق وهي : لمنتج الترويج والتوزيع.

1- المنتج: عادة ما يحدد المنتج (سلعة أو خدمة أو فكرة) وهو أول مكونات المزيج التسويقي. والمنتج هو: ما يشتريه الزبون مقابل دفع مبلغ من المال، ذلك بهدف إشباع حاجة أو رغبة لديه ومن أهم مكونات نظام معلومات المنتج هي عملية متابعة ورصد وتسجيل وتطوير دورة حياة المنتج بدء من مرحلة التصميم التي تسبق مولد المنتج فمرحلة الإنتاج وعرض المنتج في السوق فمرحلة النضوج عندما يكون المنتج يتمتع بسوق جيد وأخيرا مرحلة الانحدار عندما يبدأ المنتج بالذبول وهنا لابد من حذفه من قائمة منتجات الشركة.

2- الترويج : يشير نظام الترويج إلى الوسائل المستخدمة من أجل تشجيع البيع. وأهم نظام الترويج هي (الدعاية والإعلان – البيع الشخصي)

أ- الدعاية والإعلان : تعد الدعاية عملية فنية ومنطقية أكثر منها عملية ومنطقية نظرا لكونها تتعامل مع عوامل غامضة (السلوك العاطفي) وغير مستقرة (تغير مستمر في أذواق المستهلكين واتجاهاتهم) وقد بينت الدراسات أن استخدام نظم المعلومات في هذا المجال لازال محدودا ولكنه في تطور مستمر.

ب- البيع الشخصي: وهو الذي يقوم به المندوبون والوكلاء الذين يسوقون منتجات الشركة، ويقدمون إليها التقارير عن نشاطاتهم وفي هذا المجال تقدم نظم معلومات التسويق خدمات مهمة تجعل المدير قادرا أكثر للسيطرة على المشكلات التسويقية غالبا ما تكون غير نمطية. وتعتبر التقنيات الحديثة جوهرية في عمليات الترويج وعمليات البيع وذلك من خلال قيامها بها. وتصبح العلاقة ربط المستهلكين مع الموردين بوساطة شبكات الحواسيب والاتصالات بحيث تكون أكثر قربا. إتاحة وقت أكبر للبيع مما كان عليه سابقا لأن رجل المبيعات تخلى عن الأعمال الروتينية وأصبحت الآلات تنجزها بسرعة أكبر.

3- التوزيع: يعبر عن الوسائل المستخدمة للتوزيع المادي للمنتج حتى يكون في يد المستهلك في المكان والوقت المناسبين، من خلال قنوات التوزيع المتنوعة وبالتالي يقع على إدارة التسويق اتخاذ قرارات هامة في مجال التوزيع مثل: هل ستبيع بنفسها ؟ أم ستبيع بوساطة الغير؟ هل ستبيع بالجملة أم بالتجزئة؟. وهنا لابد من الإشارة إلي استخدام وسائل البيع الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات أو ما يعرف بالتجارة الالكترونية مثل (أساليب البيع عن بعد، البيع التلفزيوني ، البيع بوساطة الشبكات المحلية والعالمية).

- **مفهوم النظم:**

نظام المعلومات هو طريقة منظمة لتجهيز المعلومات عن الماضي والحاضر وهو تجميع الأجزاء أو المكونات المتصلة بطريقة منظمة ببعضها أو هو مجموعة من النظم الفرعية المرتبطة ببعضها في بيئة معينة ومنظمة من

اجل تحقيق أهداف محدودة أو هو مجموعة من العناصـــر المترابطة التي تعمل معا لتحقيق هدف معين في وقت محدود وبكفاءة عالية والذي يتكون من عناصـــر النظام المترابطة والتي تعمل معا للوصـــول للهدف المنشـــود، ومكونات النظام هي المدخلات والعلاقة بينها ،والأهداف المطلوبة معالجة المدخلات، والتغذية المرتدة من المخرجات عمليات الرقابة والمتابعة وهناك العديد من النظم الأخرى المساعدة منها النظم الثابتة والزمنية والوراثية والمتحركة والاجتماعية الإنسـانية والرياضـية ونظم إرسـال المعلومات وكذلك النظم المتغيرة الاقتصادية والمناخية وغيرها وأنواع النظم هي نظم عامة وفرعية وطبيعية وصناعية ومغلقة ومفتوحة ومحدودة ومحتملة ومستقرة ومتكيفة وغير متكيفة وبسيطة متشابكة ومن نماذجها التخطيطية والتدفقية والساكنة.

نظم المعلومات والحاسوب

يساعد الحاسوب على الاستخدام الكفؤ لمختلف النظم كما يلي:

1- نظام المرتبات

2- نظام مراقبة المخازن

3- نظام المعلومات ووظائف المنشأة

4- التخطيط لنظم المعلومات

- **أهداف تخطيط نظم المعلومات:**

1- اجتناب التداخل بين عناصـر النظم الرئيسـية التي تطبق على مسـتوى المنظمة بدون سـبب تقني أو وظيفي لذلك التداخل

2- ضـمان انتظام المعايير الموضـوعة لإنشـاء نظام المعلومات فيما يتعلق بالعائد المتوقع واحتمالات نجاح النظام.

3- تقدير تكاليف التكامل بين الأنظمة المرتبطة ببعضها.

4- تقليل عدد الأنظمة الصغيرة اللازم تكوينها وصيانتها وتشغيلها.

5- تخفيض تكاليف النظم مع تغير ونمو الأعمال ومنظماتها.

6- تحقيق أساس مناسب للتنسيق والتطوير بشكل شامل لنظام المعلومات.

وضع إرشادات وأدلة والاستمرار في تطوير ودراسة النظام الموضوع والمشاريع اللازمة لها لتنفيذها. وعملية تنفيذ النظام المصمم للمعلومات هي تحويل التصميم المعتمد إلي نظام عامل فهو يشبه عملية تحويل الرسم الهندسي لخريطة منزل إلى منزل حقيقي. فالتنفيذ عملية معقدة تحتاج إلى التخطيط بعناية فائقة وكذلك إلى رقابة فعالة لاستخدام الموارد المتاحة وخطوات التنفيذ هي: (إبراهيم ، إيمان : 2002)

. التطوير والتدريب للعاملين بالمنظمة وهيكلها التنظيمي

. الاختبار للنظام المنفذ.

. تشغيل النظام المنفذ.

. تقييم عمليات التنفيذ والتشغيل.

. صيانة الأجهزة والأدوات المستخدمة.

. تصميم النماذج والتقارير.

إعداد النماذج وتصـــميمها يتطلب فهم الآتي: أهداف النماذج وأهميتها لنظام المعلومات ووضـــع برامج لإدارة وتصميم النماذج وتحليله والاحتفاظ بها.

أما إعداد التقارير والتي هي نوع من النماذج وجزء من نظام المعلومات الفعال والجيد فهو يتطلب إعداد تصميمات التقارير وفهم مشاكلها ودورها الهام في كيفية تحقيق أهداف النظام وفعاليته.

السن : أطفال أو شباب أو كهول

الجنس: ذكور أو إناث

إسـتراتيجية دخول السـوق : بعد تحديد القطاع الخاص بسـوق الشـركة يجب تحديد الإسـتراتيجية المتعلقة بدخول السوق ويمكن ذلك عن طريق الشراء أو الاعتماد الذاتي أو التعاون مع الشركات الأخرى وغالبا ما تشترك بعض الشركات مع شركات أخرى لاستعراض الفرص التسويقية المتاحة في السوق ويؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر المتعلقة بالدخول في السوق الجديدة.

إســـتراتيجية التوقيت: وهي اختيار الوقت الملائم لتســـويق المنتجات وإجراء التعديلات على العناصـــر التسويقية في المزيج التسويقي بحيث لا يكون هناك تأخير.

استراتيجية مواجهة المنافسة: حيث تختلف هذه الاستراتيجيات باختلاف الموقف التنافسي الذي تقع فيه هل هي شركة قائدة أو شركة تتحدي الشركات القائدة أم شركة تتبع الشركات القائدة أم شركة صغيرة متخصصة؟

الشركات القائدة: هي الشركات التي تتمتع بحصة كبيرة من المبيعات الإجمالية للسلعة أو الخدمة كما أنها تقود الشركات الأخرى في تغير الأسعار وتقديم المنتجات.

الشركات المتحدية: وقد تتبع بعض الشركات استراتيجيات مختلفة وذلك لتحسين صورتها في السوق مثل تقديم سلع أو خدمات مختلفة أو جديدة عن السلع والخدمات التي تقدمها الشركات القائدة.

الشـــركات التابعة: وهي التي لا ترغب في خوض حرب تنافســـية مع الشـــركات الكبيرة ولكنها تكتفي بالمحافظة على عملائها الحاليين.

الشركات المتخصصة: وهي شركات صغيرة تعمل في أسواق محدودة بعيدة عن المنافسة مع غيرها وتخدم الأسواق التي لا تهتم بها الشركات الكبيرة. (سونيا : 2001)

دور نظم المعلومات التسويقية في العملية الإدارية :•

تحتاج الشركة إلى معلومات في كل مرحلة سواء عند بداية الشركة أو عندما تواجه مشكلة تسويقية تحتاج للمعلومات لتوضيح طبيعة المشكلة ولكي تختار حلولا بين البدائل تساعدها على مواجهة المشكلة وتعرف المعلومات والبحوث بأنها مفتاح القرارات الإدارية أو الأداة التي تؤثر في اتخاذ القرارات وطالما أن الذين يتخذون القرارات التسويقية لا يستطيعون التحكم في المواقف والظروف فهناك احتمال وقوعهم في بعض الأخطاء عند اتخاذ القرار الخاطئ بســـبب ضـــياع الكثير في (المردود – المولود) لذلك يجب على رجال البحوث الإدلاء بالمعلومات الضـــرورية الهامة والتي تجعل من احتمال الخطأ أقل ما يمكن. (الطائي : 2005)

تحتاج الإدارة إلى المعلومات في المراحل المختلفة للعملية وكما يظهر في الجدول أن أغلب حاجات الإدارة للمعلومات يمكن تحديدها مقدما أو يمكن تخطيطها مقدما ويمكن التفكير فيها على أنها تشـــكل الأجزاء المكونة لنظام المعلومات لا نستطيع أن نحددها مقدما خاصة أثناء تنفيذ العملية الإدارية وفي تقييمها وهذه يمكن الوصـــول إليها عن طريق البحوث غير المنتظمة والتي غالبا ما تتم على وجه الســـرعة ويمكن تحديد المعلومات المطلوبة مقدما من خلال الأوجه الأربعة للعملية الإدارية.

يتخذ مدير التســـويق الكثير من القرارات المتعلقة بالســـعر والإعلان والترويج والتوزيع وجهود البيع، تمييز المنتجات ويستطيع مدير التسويق بفضل المعلومات التسويقية أن يتنبأ بالنتائج المحتملة للقرار الذي يتخذه وأن يقيم النتائج التي يتوصـــل إليها وأن يتوقع الفرص المتمثلة ولا غنى له عن المعلومات ســـواء عند تحديد الهدف أو عند التخطيط أو التنفيذ أو مرحلة الرقابة على جميع العمليات التســـويقية وتأتي المعلومات التسويقية من مصدرين.

1- بحوث التسويق

2- نظم المعلومات التسويقية

ونقوم بالبحوث عندما نشعر بالحاجة إلي معلومات محددة لحل مشكلة معينة مثل: تحديد القطاع السوقي التي بفضل السلعة الجديدة.

هل خطة الإعلان الجديد تضمن حزب المتملكين الجدد وتحولهم عن السلع المنافسة وعلى الرغم من أهمية البحوث التسويقية فقد ينظر إليها على أنها عملية تجميع الإحصائيات بطريقة غير منتظمة لمشاكل معينة وعندما نقوم بتلك البحوث قد نصل إلي بعض الحقائق والمعلومات الغير مفضلة بالمشكلة موضوع الدراسة وفي نفس الوقت قد نضيع الكثير من المعلومات القيمة، ولذلك فقد أنشأت بعض الشركات نظما لتجميع المعلومات التسويقية وبهذه الطريقة يمكننا أن نجمع الكثير من مصادر المعلومات المبعثرة سواء في داخل الشركة أو خارجها والغرض منها هو تقديم المعلومات وتحليل الطاقات والإمكانيات الموجودة التي يحتاجها المديرون الذين يتخذون القرارات في موضوعات حساسة في ميدان التسويق مثال ذلك نتائج المبيعات نشاط المتنافسين – حركة المخزون ــ أداء رجال البيع ــ التنبؤ بالظروف الاقتصادية ــ الاختلاف في اتجاه المستهلكين وغيرها. (حيدر : 2002).

• **نظام المعلومات التسويقية** : يوما بعد يوم تصل الشركات إلي طرق مختلفة لتجميع المعلومات داخل نظام معين يطلق عليه اسم نظام المعلومات التسويقية وهناك العديد من الأسباب التي تفسر السبب في هذا الاتجاه

1- يؤمن أصحاب الإدارة بأهمية تدفق المعلومات والإحصائيات ويقول عدد منهم إننا نعيش في وقت انفجار المعلومات وانتشارها.

2- يضيف معدل التنفيذ السريع بين المستهلكين وبين الشركات المتنافسة الحاجة إلى اتخاذ القرارات السريعة والمديرين يجب أن يتخذوا القرارات المهمة دون أن يضيعوا وقتا طويلا للوصول إليها.

3- أصبحت الآن العملية التسويقية أكثر تعقيدا وهذا يتطلب تدفق المعلومات ولن يحدث إلا بمدخل منظم الإدارة للمعلومات.

4- يعارض المستهلكين أن يكون مديروا التسويق منفصلين عن الأوامر اليومية الحقيقية وبما تحمله من مشاكل ويمكن التغلب عن انعزال المديرين عن الواقع من خلال نظم المعلومات التسويقية ولقد بدأت الشركات الكبرى في إدخال نظم المعلومات التسويقية كجزء من النظام الشامل للمعلومات التي تحتاج إليها هذه الشركات ولكن بعد انتشار استخدام الحاسوب صغير الحجم أمكن الشركات المتوسطة والصغيرة أن تدخل أيضا نظم المعلومات، ولقد امتد هذا المفهوم إلى الشركات غير الصناعية مثل الجامعات والمستشفيات فقد أدركنا أهمية المعلومات وما يمكن أن تفيد بها.

وأيضا تعريف نظام المعلومات التسويقية على أنه هيكل لتجميع وإدارة المعلومات من مصادرها الداخلية والخارجية للشركة وكذلك يعرف بأنه جمع المعلومات وتخزينها واستردادها وتحليلها بما يناسب اتخاذ القرارات التسويقية ومن هذا التعريف هناك بعض الفرضيات الهامة .

1- يمكن نظام المعلومات التسويقية من إعداد خطة لتدفق المعلومات .

2- يجب التنسيق بين عدد من الإدارات والتعاون بين الأفراد وبصفة خاصة بين مدير المبيعات ورجال بحوث التسويق والتمويل ومحللي النظم ومعدي البرامج وخبراء الحاسوب.

3- إلمام بعلوم الحاسوب وكتابة الإحصاءات وتخزينها وتفريغها.

4- لن يفيد الشركة شيئا إلا إذا تمكن من أن يحدد هدفاً للإحصاءات وكذلك مصادر المعلومات المطلوب. (مرسي : 2003).

- **خصائص نظم المعلومات التسويقية:**

تشترك جميع نظم المعلومات التسويقية في بعض الخصائص وهي :

1- يجب أن يولد نظام المعلومات في شكل يمكننا من الاستفادة منها واستخدامها عند اتخاذ القرارات .

2- يجب على الإدارة أن تتفهم ما هي مصادر المعلومات التي يمكن أن تصل إليها .

3- يجب أن يسمح النظام بالتوسع والتغير في ترتيب المدخلات والتي تصمم بطريقة تضمن مرونة، ولطالما أن نظام المعلومات في الشركة فليس هناك نموذج يمكن تصميمه على كافة الشركات ولذلك سوف تقدم نظاما يمكن أن تسير عليه الشركات التي ستبدأ في تطبيق النظام .

نظام المعلومات التسويقية: يمكن تقسيم خطوات عمل نظام المعلومات التسويقية إلى ثلاث خطوات أساسية هي :

1- تقدير وتحديد الاحتياجات المعلوماتية

2- إعداد وتطوير المعلومات

3- توزيع وإيصال المعلومات (عبد العزيز : 1994) .

- **مفهوم الإدارة الالكترونية :**

في الواقع إن الذين يطرحون مفهوم الحكومة الالكترونية وينزلونه مكان مصطلح الإدارة الالكترونية غاب عن بالهم أنه لا تستطيع أي حكومة في العالم القيام بجميع الأعمال الموكلة إليها عن طريق الانترنت أو الانترانت ، إذ أنه لا يمكن لأي حكومة أن تدير موارد بلد ما وتحول عملها بالكامل إلي عمل عن طريق الانترنت .

وعلى العموم **فالإدارة الالكترونية** : هي بكل بساطة الانتقال من انجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الالكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد .

وبمعنى آخر فالإدارة الالكترونية هي إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت أو الانترنت بدون أن يضطر العملاء من الانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات .

فالإدارة الالكترونية تقوم على مفهوم جديد ومتطور يتعدى المفهوم الحديث " اتصل ولا تنتقل " وينقله خطوة إلى الأمام بحيث يصبح " ادخل على الخط ولا تدخل في الخط ".

ونحن من جهتنا نقول وكتعريف أمثل وأشمل للإدارة الالكترونية ،هي: إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها (الإدارة الخاصة منهم) مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة مع دعم لمفهوم (ادخل على الخط ولا تخل في الخط).(عبود:2006).

• متطلبات مشروع الإدارة الالكترونية :

أن مشروع الإدارة الالكترونية شأنه شأن أي مشروع أو برنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والمواتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منه وبالتالي يحقق النجاح والتفوق وإلا سيكون مصيره الفشل وسيسبب ذلك خسارة في الوقت والمال والجهد ونعود عندها إلى نقطة الصفر، فالإدارة هي ابنة بيئتها تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فإن مشروع الإدارة الالكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات منها

أولا البنية التحتية :

إذ إن الإدارة الالكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى.

ثانيا توافر الوسائل الالكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الالكترونية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الحاسوب الشخصي والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

ثالثا : توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالانترنت، ونشـدد على أن تكون الأسـعار معقولة قدر الإمكان من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الالكترونية في أقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة.

رابعا : التدريب وبناء القدرات، وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الحاسوب وإدارة الشـبكات وقواعد البيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الالكترونية بشكل سليم ويفضل أن يتم بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة، أضف إلى هذا أنه يجب نشر ثقافة استخدام الإدارة الالكترونية وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين أيضا وبنفس الطريقة السابقة.

خامسـا : توافر مسـتوى مناسـب من التمويل، بحيث يمكن التمويل الحكومي من إجراء صـيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مسـتوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصـل في إطار التكنولوجيا والإدارة الالكترونية على مستوى العالم .

سـادسـا : توفر الإرادة السـياسـية، بحيث يكون هناك مسئول أو لجنة محددة تتولى تطبيق هذا المشـروع وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل وتتولى الإشراف على تطبيق وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ .

سـابعا : وجود التشـريعات والنصـوص القانونية، التي تسـهل عمل الإدارة الالكترونية وتضـفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

ثامنا : توفير الأمن الالكتروني والسـرية الالكترونية على مسـتوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث والتركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة أو الأفراد.

تاسـعا : خطة تسـويقية دعائية شـاملة للترويج لاسـتخدام الإدارة الالكترونية وإبراز محاسـنها وضـرورة مشاركة جميع المواطنين فيها والتفاعل معها ويشارك في هذه الحملة جميع وسائل الإعلام الوطنية من إذاعة وتلفزيون وصـحف والحرص على الجانب الدعائي وإقامة الندوات والمؤتمرات واسـتضـافة المسؤولين والوزراء والموظفين في حلقات نقاش حول الموضـوع لتهيئة مناخ شـعبي قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الالكترونية .

بالإضـافة إلى هذه العناصـر يجب توفير بعض العناصـر الفنية والتقنية التي تسـاعد على تبسـيط وتسـهيل استخدام الإدارة الالكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين ومنها : توحيد أشكال المواقع الحكومية

والإدارية وتوحيد طرق استخدامها وإنشاء موقع شامل كدليل لعناوين جميع المراكز الحكومية الإدارية في البلاد .

• أهداف الإدارة الالكترونية:

إن الفلسفة الرئيسية للإدارة الإلكترونية هي نظرتها إلى الإدارة كمصدر للخدمات والمواطن والشركات كزبائن أو عملاء يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات ولذلك فان للإدارة الإلكترونية أهدافا كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل نذكر منها بغض النظر عن الأهمية والأولوية:

1- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات

2- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات

3- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أنّ قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في الكثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة (شادى : 2001)

4- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقة الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء .

5- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان .

6- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به .

7- إلغاء عامل المكان، إذ أنّها تطمح إلى تحقيق تعيينات الموظفين والتخاطب معهم وإرسال الأوامر والتعليمات والإشراف على الأداء وإقامة الندوات والمؤتمرات من خلال "الفيديو كونفرس" ومن خلال الشبكة الالكترونية للإدارة .

8- إلغاء تأثير عامل الزمن، ففكرة الصيف والشتاء لم تعد موجودة وفكرة أخد العطل أو الإجازات لإنجاز بعض المعاملات الإدارية تم الحد منها الى أقصى حد ممكن .

وأخيرا وليس آخرا من أهداف الإدارة الالكترونية التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث فالجودة كما هي في قاموس اوكسفورد تعني الدرجة العالية من النوعية أو القيمة وعرفتها مؤسسة أو ذي أي الأمريكية المتخصصة بأنها إتمام الأعمال الصحيحة في الأوقات الصحيحة ومن هنا تأتي الإدارة

الإلكترونية لتؤكد أهمية تلبية احتياجات العمل في الوقت والزمن الذي يكون فيه العميل محتاجا للخدمة في أسرع وقت ممكن .

- **السلبيات المحتملة لتطبيق مشروع " الإدارة الالكترونية" :**

قد يعتقد البعض أنه عند تطبيق إستراتيجية " الإدارة الالكترونية" سوف تزول كل المصاعب والمشاكل الإدارية والتقنية والعملانية، لكن الواقع يشير الى أمر مختلف بمعنى إن تطبيق الإدارة الالكترونية سيحتاج الى تدقيق مستمر ومتواصل لتأمين استمرار تقديم الخدمات بأفضل شكل ممكن مع الاستخدام الأمثل للوقت والمال والجهد اخدين بعين الاعتبار وجود خطط بديلة أو خطة طوارئ في حال تعثر الإدارة الالكترونية في عملها لسبب من الأسباب أو لسلبية من السلبيات المحتملة لتطبيق الإدارة الالكترونية وهي بشكل عام ثلاثة سلبيات رئيسية :

أولا: التجسس الالكتروني

ثانيا: زيادة التبعية

ثالثا شلل الإدارة

أولا: التجسس الالكتروني .

بعد ثورة المعلومات والتقنيات التي اجتاحت العالم , قلصت دول العالم خاصة المتطورة منها اعتمادها على العنصر البشري على الرغم من أهميته وأولويته في كثير من المجالات في صالح التقنية، والتجسس إحدى هذه المجالات، ومن الطبيعي أنه عندما تعتمد إحدى الدول على نظام الإدارة الالكترونية فإنها ستحول أرشيفها الى أرشيف الكتروني كما سبق وذكرنا وهو ما يعرضه لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها وحتى إتلافها لذلك فهناك مخاطر كبيرة من الناحية الأمنية على معلومات ووثائق وأرشيف الإدارة سواء المتعلقة بالأشخاص أو الشركات أو الإدارات أو حتى الدول .

فمصدر الخطورة هنا لا يأتي من تطبيق الإدارة الالكترونية كي لا يفهم البعض إننا ننادي للبقاء على التزام التقليدي للإدارة، وأنماه مصدر الخطورة يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية والذي يعتبر أولوية في مجال تطبيق إستراتيجية الإدارة الالكترونية فإهمال هذه الناحية يؤدي إلى كارثة وطنية يحدثها التجسس الالكتروني, ومصدر خطر التجسس الالكتروني يأتي غالبا من ثلاث فئات (عبدالرزاق : 2001)

الفئة الأولى هي الأفراد العاديون.

الفئة الثانية هي الهاكرز (القراصنة).

الفئة الثالثة هي أجهزة الاستخبارات العالمية للدول.

هذا فيما يقتصر خطر الفئتين الأولى و الثانية على تخريب المواقع أو إعاقة عمله وإيقافه بحيث تستطيع الإدارة تلافي ذلك بطريقة وقائية أو بإعداد نسخ احتياطية عن الموقع , فان خطر الفئة الثالثة يتعدى ذلك بكثير ويصل الى درجة الاطلاع الكامل على كافة الوثائق الحكومية ووثائق المؤسسات الحكومية والإدارات والإفراد والأموال وما الى ذلك مما يشكل تهديدا فعليا على الأمن القومي الاستراتيجي للدول المعنية خاصة عندما تقوم أجهزة الاستخبارات هذه ببيع أو نقل أو تصوير وثائق وتسريبها إلى جهات معادية للدولة التي سلبت منها .

ثانيا : زيادة التبعية للخارج .

من المعلوم أن الدول العربية ليست دولا رائده في مجال التكنولوجيا والمعلومات وهي دول مستهلكة ومستعملة لهذه التكنولوجيا على الرغم من أن هناك أعدادا كبيرة من العلماء العرب الاختصاصيين في مجال التكنولوجيا في العالم أو من أصل عربي وعلى العموم بما أن الإدارة الإلكترونية تعتمد بمعظمها إن لم نقل بأكملها على التكنولوجيا الغربية فإن ذلك يعني أنه سيزيد من مظاهر تبعية الدول المستهلكة للدول الكبرى الصناعية وهو ما له من انعكاسات سلبية كثيرة خاصة كما ذكرنا أعلاه في المجال الأمني للإدارة الإلكترونية .

فالاعتماد الكلي على تقنيات أجنبية للحفاظ على أمن معلوماتنا وتطبيقها على الشبكات الرسمية التابعة للدول العربية هو تعريض للأمن الوطني والقومي لهذه الدول للخطر ووضعه تحت سيطرة دول غربية بغض النظر عمّا إذا كانت هذه الدول عدوّة أم صديقة فالدول تتجسس على بعضها البعض بغض النظر عن نوع العلاقات بينها ولا يقتصر أمر التجسس على المعلومات لأهداف عسكرية وسياسية بل يتعدى إلى القطاع التجاري لكي تتمكن الشركات الكبرى من الحصول على معلومات تعطيها الأفضلية على منافسيها في الأسواق .

لذلك نحن ننصح ونشدد على ضرورة دعم وتسهيل عمل القطاع التكنولوجي العربي والاتفاق على أمور البحث العلمي فيما يتعلق بالتكنولوجيا والأمن التكنولوجي خاصة وأنه لدينا القدرات البشرية والمادية اللازمة لمثل ذلك ونشدد أيضا على ضرورة تطوير حلول أمن المعلومات محليا أو على الأقل وضع الحلول

الأمنية الأجنبية التي ترغب باستخدامها تحت اختبارات مكثفة ودراسات معمّقة والتأكد من استقلاليتها وخلوّها من الأخطار الأمنية.

ثالثا: شلل الإدارة.

إن التطبيق غير السوي والدقيق لمفهوم إستراتيجية " الإدارة الإلكترونية " والانتقال دفعة واحدة من النمط التقليدي للإدارة إلى الإدارة الإلكترونية دون اعتماد التسلسل والتدرج في الانتقال من شأنه أن يؤدي إلى شلل في وظائف الإدارة لأنه عندها نكون قد تخلّينا عن النمط التقليدي للإدارة ولم ننجز الإدارة الإلكترونية بمفهومها الشامل، فنكون قد خسرنا الأولي ولم نربح الثانية ممّا من شأنه أن يؤدي إلي تعطيل الخدمات التي تقدمها الإدارة أو إيقافها ريثما يتم الإنجاز الشامل والكامل للنظام الإداري الإلكتروني أو العودة إلي النظام التقليدي بعد خسارة كل شيء وهذا ما لا يجوز أن يحصل في أي تطبيق لإستراتيجية الإدارة الإلكترونية .

- **عوائق تطبيق " الإدارة الإلكترونية** :

إن مجرد وجود إستراتيجية متكاملة للتحول إلى نمط " الإدارة الإلكترونية " لا يعني أنّ الطريق ممهدة لتطبيق وتنفيذ هذه الاستراتيجيات بسهولة وسلاسة وبشكل سليم وذلك لأنّ العديد من العوائق والمشاكل ستواجه تطبيق الخطة ولذلك يجب على المسؤولين وضع وتنفيذ مشروع " الإدارة الإلكترونية " والتمتّع بفكر شامل ومحيط بكافة العناصر والمتغيرات التي يمكن أن تطرأ وتعيق خطّة عمل وتنفيذ إستراتيجية الإدارة الإلكترونية وذلك إمّا لتفاديها أو إيجاد الحلول المناسبة لها ومن هذه العوائق التي يمكن أن تعيق عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية : (باكير: 2006).

أولا : التخبط السياسي والذي يمكن أن يؤدّي إلى مقاطعة مبادرة " الإدارة الإلكترونية " وفي بعض الأحيان تبديل وجهتها، ويشكل هذا العنصر خطرا كبيرا على مشروع الإدارة الإلكترونية .

ثانيا : عدم توفر الموارد اللازمة لتمويل مبادرة " الإدارة الإلكترونية " لاسيما في حال تدنّي العائدات المالية الحكومية .

ثالثا : تأخير متعمد أو غير متعمد في وضع الإطار القانوني والتنظيمي المطلوب والذي يشكّل أساسا لأي عملية تنفيذ " للإدارة الإلكترونية " .

رابعا : الكوارث الوطنية الناجمة عن نزاع إقليمي والتي يمكنها تعطيل البنية التحتية لفترة من الزمن ممّا من شأنه أن يعيق تنفيذ " إستراتيجية الإدارة الإلكترونية " .

خامسا : مقاومة هائلة للتغيير من قبل الموظفين الحكوميين الذين يخشون على عملهم المستقبلي بعد تبسيط الإجراءات وتنظيم العمليات الحكومية .

سادسا : عدم استعداد المجتمع لتقبّل فكرة الإدارة الإلكترونية والآتصال السريع بالبنية التحتّية المعلوماتية الوطنية عبر الانترنت نظرا للأزمات الاجتماعية–الاقتصادية خاصة إذا كانت هذه العملية مكلفة ماديا .

سابعا : نقص في القدرات على صعيد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا أو دعم غير كافي من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولي للجهود الحكومية الرامية إلى تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية .

التحليل الإحصائي لعينة الدراسة

تحليل الأسئلة المهنية بالدراسة المتعلقة بالمعلومات التسويقية وأثرها في الإدارة الالكترونية ومعرفة آراء واتجاهات المستجيبين للاستبيان وسيتم استخدام مقياس ليكارث الخماسي بحساب المتوسط المرجح .

المحور الأول : المعلومات التسويقية .

جدول (1)متوسط ونتائج اختبار حول العبارات المتعلقة بالمعلومات التسويقية .

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	المستوى الدلالة
تتيح المعلومات التسويقية في الشركة للتجديد والابتكار المستمر	4.48524	0.48524	موافق بشدة
يتم إعداد تقارير عن العمليات الداخلية للشركة	4.5600	0.51874	موافق بشدة
تساعد المعلومات التسويقية في تحقيق أهداف وطموحات	45100	0.55949	موافق بشدة
قلة الإمكانيات عن المعلومات التسويقية للإنجاز في العمل قد لا تتيح لي الابتكار واستخدام المهارات	4.2400	0.51483	موافق بشدة
تتيح المعلومات مكانة تسويقية مميزة في الشركة	4.3600	0.55994	موافق بشدة
تتميز للمعلومات التسويقية بالدقة من حيث استخدامه للبرامج والأجهزة الالكترونية	4.8400	4.09661	موافق بشدة
تعتبر المعلومات التسويقية دعما مكملا لنظام الادارة التسويقية	4.4700	0.57656	موافق بشدة
يتوفر لدى الشركة خطة واضحة الاستخدام للمعلومات التسويقية في المعاملات الإجرائية	4.5200	0.57700	موافق بشدة

يتوفر لدى الشركة العناصر ذات الكفاءة لاستخدام برنامج المعلومات التسويقية	4.3800	0.61596	موافق بشدة
أجهزة الحاسوب المتوفرة حالياً تعتبر كافية علمياً لتسيير أعمال المعلومات التسويقية	4.3000	0.54123	موافق بشدة
تتوفر البرمجيات المستخدمة في إدارة الشركة قاعدة أساسية في الإدارة التسويقية للمعلومات	4.400	0.60302	موافق بشدة
استخدام المعلومات التسويقية يساعد على تحقيق الأهداف الالكترونية للشركة	4.4900	0.61126	موافق بشدة
تتسم القوانين والأنظمة في الوظيفة التسويقية بأنها مناسبة لكل الإجراءات	4.3700	0.63014	موافق بشدة
من أسهل إنجاز أعمال الوظيفة التسويقية المكلف بها وفق البرمجيات المعتمدة	4.4200	0.57172	موافق بشدة
النتيجة الاجمالية	4.4636	0.37171	موافق بشدة

بعد دراسة النتائج بالجدول السابق الخاص بتحليل الإجابة عن الاسئلة الفرعية للاستبيان بالمحور الأول فوجدت النتيجة (موافق بشدة) وهذا ما يدل على وجود جميع البيانات الخاصة بالمعلومات التسويقية بالشركة ، وكانت جميع المتوسطات

- **المحور الثاني : الإدارة الالكترونية**

جدول رقم (2) متوسط و نتائج اختبار المتعلق بالإدارة الالكترونية .

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	المستوى
توفر أجهزة الحاسوب الملائمة لإنجاز العمل بالإدارة الالكترونية	4.4000	0.49237	موافق بشدة
توفر النظام للعمليات التجريبية للمعلومات الالكترونية أثناء العمل	4.4800	0.61101	موافق بشدة
توفر الشبكة الالكترونية من خلال احتياجات الشركة في مجال الإدارة الالكترونية	4.4600	0.64228	موافق بشدة
يمكن الحصول على المعلومات التسويقية المتوفرة لدى الشركة بالإدارة الالكترونية	4.4600	0.62636	موافق بشدة

سرعة الإنجاز مع التوافق مع حجم العمل المطلوب من الشركة	4.5200	0.62732	موافق بشدة
تقارن الشركة أسعارها بأسعار المنافسين لها	4.5200	0.55922	موافق بشدة
تستخدم الشركة أفضل الأساليب الإعلانية في التجارة والتسويق	4.4800	0.64322	موافق بشدة
توفر البرمجيات مع متطلبات العمل بالإدارة الالكترونية	4.5300	0.52136	موافق بشدة
تحاول الشركة تخفيض التكاليف التوزيع بشكل مستمر من خلال الإدارة الالكترونية	4.5900	0.55222	موافق بشدة
أشعر بالولاء في الإدارة أعمل من أجل ترسيخ الإدارة الالكترونية	4.4200	0.51601	موافق بشدة
مشكلات الإدارة هي موضوع اهتمامي الخاص أثناء العمل	4.4500	0.53889	موافق بشدة
أشعر بارتباط عاطفي قوي تجاه الإدارة الالكترونية	4.4400	0.57419	موافق بشدة
حبي لهذه الإدارة يجعلني مستعداً لبذل مجهودا كبير تجاه العمل	4.5800	0.53522	موافق بشدة
تبحث الشركة عن تكلفة منخفضة لسياستها الترويجية عن طريق الإدارة الالكترونية	4.4000	0.65134	موافق بشدة
النتيجة الإجمالية	4.4807	0.2964	

تبين النتائج بالجدول السابق الخاص بتحليل الإجابة عن الاسئلة الفرعية للاستبيان للمحور الثاني فوجدت النتيجة (موافق بشدة) وهذا ما يدل على اهتمام إدارة الشركة والموظفين بالإدارة الالكترونية ، وكانت هنا جميع المتوسطات للأسئلة الفرعية لهذا المحور تقع بالمستوي (موافق بشدة)

- **المحور الثالث :**

وهو الاجابة عن السؤال (بصفتك احد العاملين بالشركة فهل توجد مشاكل ومعوقات إدارية أو فنية تواجه الشركة في تطبيق أسلوب الإدارة الالكترونية في مجال التسويق)

جدول رقم (3)

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	3	%3
لا	97	%97
المجموع	100	%100

يوضح الجدول السابق الإجابة عن السؤال (بصفتك أحد العاملين بالشركة فهل توجد مشاكل ومعوقات إدارية أو فنية تواجه الشركة في تطبيق أسلوب الإدارة الالكترونية في مجال التسويق) بأن كانت الإجابات العظمي ب لا أي عدم وجود مشـاكل ومعوقات إدارية أو فنية تواجه الشـركة في تطبيق أسـلوب الإدارة الالكترونية في مجال التسويق .

- **تحليل الانحدار:**

يستخدم هذا التحليل لاستكشاف طبيعة العلاقة بين متغير معين يسمي التابع ومتغير أو متغيرات أخرى تسمي المستقلة .

(تحليل مستوى الرضا الوظيفي وأثره على أداء رجال الإطفاء)

Variables Entered/Removed (b)

Model	Variabies Entered	Variabies Removed	Method
1	المعلومات التسويقية (a)		Enter

a All requested variables entered.

B Dependent Variable الادارة الالكترونية

Model Summary (b)

	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطاء المعياري للتقدير	معامل الارتباط
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std .Error of the ESTIMATE
1	0551(a)	0.304	0.297	0.24543

Predictors: (Constant) المعلومات التسويقية

Dependent Variable الإدارة الالكترونية

يوضـــح جدول الارتباط الخطي نتيجة المعلومات التســـويقية وأثرها في الإدارة الالكترونية وكان معامل الارتباط R هو(0.551) وهي علاقة طردية متوسطة وقيمة (R Square = 0.304) وهي تدل على أن المتغير المســتقل وهو المعلومات التســويقية يفســر 30.4 % فقط من المتغيرات الحادثة في المتغير التابع وهو الإدارة الالكترونية والنسبة الباقية وهي (69.6) مسئولة عنها متغيرات أخري لم تذكر في النموذج .

النتائج :

1 . الشركة مهتمة بإدارة التسويق من خلال عبر الشبكات الإلكترونية .

2 . تستخدم الشركة أفضل الأساليب الإعلانية في التجارة الإلكترونية والتسويق .

3 . أجهزة الحاسوب المتوفرة حاليا تعتبر كافية لتسيير أعمال المعلومات التسويقية

التوصيات :

1 . على الشركة الاستمرار في نشاطها والزيادة في التطوير عبر الشبكات الالكترونية والاهتمام بجانب الإدارة الالكترونية .

2 . الاهتمام بزيادة العاملين يزيد في تحسين الأداء الوظيفي من حيث المعلومات التسويقية .

3 . العمل على تشيع العاملين في المؤسسات الاتصالات في المؤسسات باستخدام نظام المعلومات التسويقية .

4. على الإدارة العليا أن تزيد من الاهتمام بنظام المعلومات التســويقية لما له من أهمية في كســب الميزة التنافسية للمؤسسة .

5. العمل على تأسيس ثقافة تنظيمية وقيم تعمل على تبني المؤسسات التسويقية لفلسفة وثقافة نظام المعلومات التسويقية) نظام البحوث التسويقية .

المصادر والمراجع :

1. الإدارة الالكترونية : الاستراتيجية والوظائف والمشكلات : د. نجم عبود : كلية الاقتصاد والعلوم الادارية / جامعة الزيتونة الاردن (2006) .
2. البكري سونيا (نظم المعلومات الادارية) المكتب العربي الحديث (2001) .
3. الخدمات الالكترونية بين النظرية والتطبيق ، بشير عباس علاق ، القاهرة مصر (2004)
4. الطائي محمد عبد الرحمن (نظم المعلومات الادارية) دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل .
5. شوقي محمد شادي(الحاسب الالكتروني ونظم المعلومات) دار النهضة العربية – بيروت (2003) .
6. ثابت عبدالرحمن ادريس (نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة) كلية التجارة جامعة المنوفية (2007) .
7. السالمي عبدالرزاق (تكنولوجيا المعلومات) ط2 ادارة المناهج للتوزيع والنشر والاعلام – عمان الاردن .
8. الصباح عبدالرحمن وعماد الصباغ (مبادئ نظم المعلومات الادارية الحاسوبية) .
9. علاء عبدالرزاق السالمي (نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي) الطبعة الاولي دار المناهج للنشر والتوزيع عمان 1999 .
10. قنديلي عامر ابراهيم – السامرائي أيمان (تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها) الطبعة الاولي دار الورق والنشر والتوزيع 2002 .
11. محمد عبد حسين الفرج الطائي (المدخل الي نظم المعلومات الادارية) دار وائل 2005 .
12. معالي فهمي حيدر (نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية) دار الجامعية الاسكندرية 2002 .
13. نبيل محمد مرسي (التقنيات الحديثة للمعلومات) دار الجامعة الاسكندرية 2005 .
14. يونس عبد العزيز (التقنية والمعلومات) منشورات جامعة قاريونس ليبيا 1994.
15. علي حسن باكير (المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية) مجلة اراء حول الخليج – مركزابحاث (الامارات) العدد 23 آب 2006 ، تاريخ النشر 2006/8/1 .

توظيف التقنية في العملية التعليمية
البريد الالكتروني انموذجاً

إعداد أ.د. لطفية على الكميشي
دكتوراه/ معلومات – أستاذ دكتور – جامعة طرابلس – ليبيا

مستخلص:

E-mail is one of the most important and oldest services offered through the Internet as it became the future alternative to many means of communication due to its low cost and speed and simplicity. Also among the uses of e-mail the issuance of periodicals and various publications. By e-mail we can send a newsletter or advertisement to a large number of people. Also, anyone sitting in front of his or her personal computer can participate in any seminar. Any conference with other specialized people. Teaching students to use e-mail is the first step in using the Internet in education, which in turn helps the teacher to use the so-called mailing lists Which allows students to communicate and exchange messages among themselves.

يعد البريد الإلكتروني من أهم وأقدم الخدمات التي تقدم عبر شبكة الإنترنت لكونه أصبح البديل المستقبلي عن الكثير من وسائل الاتصال نتيجة لكلفته المادية المنخفضة وسرعته وبساطته.أيضا من ضمن استخدامات البريد الإلكتروني إصدار الدوريات والنشرات المختلفة . فعن طريق البريد الإلكتروني نستطيع إرسال نشرة دورية أو إعلان إلى كم هائل من الأشخاص . أيضا بإمكان أي شخص وهو جالس أمام حاسوبه الشخصي أن يشترك في أي ندوة إن أي مؤتمر مع أشخاص آخرين من ذوى التخصص.ويعتبر تعليم الطلاب على استخدام البريد الإلكتروني الخطوة الأولى في استخدام الإنترنت في التعليم ، والذي بدوره يساعد المعلم على استخدام ما يسمى بالقوائم البريدية للفصل الدراسي الواحد حيث يتيح للطلبة الحوار وتبادل الرسائل فيما بينهم.

الكلمات المفتاحية: العملية التعليمية – التقنية – البريد الالكتروني

المقدمة:

ان التغير الواضح في مجالات الحياة هو السمة المميزة لعصرنا الحالي والتي تكمن في الثورة التقنية والتقادم التقني وعليه يجب توظيف التقنية في العملية التعليمية. ويعتبر الحاسوب هو احد ابرز الثورة التقنية المعاصرة حيث يساعد الطلبة على التعلم الذاتي الذي يتجه اليه التعليم حديثاً بعد ماكانت عملية التعليم حشو ذهن الطالب بالمعلومات.

لقد أصبح البريد الالكتروني أداة عمل حيوية بالنسبة إلى كافة المؤسسات وان الشبكات التي تهتم بالبريد الالكتروني جزءً مهماً في بناء مجتمع متطور ، كما يعتبر البريد الالكتروني قوة معلوماتية لتشجيع هيئة التدريس والطلاب على اكتشاف أفكار وثقافات الآخرين والاطلاع على كل جديد وقت حدوثه.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية تفعيل البريد الالكتروني في العملية التعليمية.

أهمية الدراسة:

- مواكبة التطور والاستفادة من تقنية المعلومات.
- دراسة تفعيل البريد الالكتروني في العملية التعليمية.
- توضيح دور الحاسوب كوسيلة تعليمية فعالة في العملية التعليمية.
- توظيف التقنية في العملية التعليمية..

أهداف الدراسة:

- التعرف على ايجابيات إدخال التقنية للعملية التعليمية.
- التعرف على الإنتاج الفكري المنشور في مجال الدراسة.

منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المراجع النظرية للإنتاج الفكري في موضوع توظيف التقنية في العملية التعليمية.

مصطلحات الدراسة:

1-الحاسوب التعليمي: C computer- assisted

وسيلة تعليمية تزيد من مقدار ما يتعلمه الطلبة بالطرق التقليدية في التدريس.

2–تقنية المعلومات: I information Technology

هي البحث عن أفضل الوسائل لتسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لطالبيها بسرعة وفاعلية.ولا تقتصر على الحاسبات الآلية فقط بل تتجاوز ذلك لتشتمل على تقنية الاتصالات والبرامج المستخدمة لمختلف الأغراض والنظم التي يتم فيها ترتيب واستخدام الأجهزة والبرامج.

3– تقنية التعليم: Instructional Technology

العلم الذي يستخدم التقنية الفعالة في تقديم المعلومات والخبرات السمعية والبصرية على نحو واسع في التعليم . أو الاستفادة من المخترعات والصناعات الحديثة في مجال التعليم.

4–البريد الالكتروني: E– mail

خدمة تساعد على إرسال واستقبال الرسائل بواسطة الأجهزة الرقمية من خلال شبكة الانترنت.

تساؤلات الدراسة:

1– ماهمية تقنية المعلومات في تطوير التعليم؟
2– ماايجابيات استخدام التقنية في التعليم؟
3– هل استخدام الحاسوب في العملية التعليمية ينادي بالتعليم الفردي؟
4– مامجالات استخدام الحاسوب في العملية التعليمية؟
5– مافوائد استخدام البريد الالكتروني في برامج التعليم؟

محاور الدراسة:

1– أهمية تقنية المعلومات في تطوير العملية التعليمية.
2– ايجابيات التقنية في العملية التعليمية.
3– توظيف الحاسوب في العملية التعليمية.
4– البريد الالكتروني (مفهومه– استخداماته– أهميته– ميزاته– عيوبه)
5– تطبيقات البريد الالكتروني في العملية التعليمية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (محمد محمد الهادي،2005)

ضمت هذه الدراسة تسعة فصول تم فيها توضيح التعليم الالكتروني ودوره الفعال في تحسين العملية التعليمية وقد افرد الفصل الأخير لجملة من الشروط والمتطلبات اللازمة لفاعلية تقنية المعلومات والاتصالات المستخدمة في التعليم الالكتروني وضمان استيعابها في الارتقاء بعمليات الجودة الشاملة في تطوير التعليم.

2- دراسة (عبد الحميد بسيوني ،2002)

ضمت هذه الدراسة اثنى عشر فصلاً تناولت شبكة الانترنت والعمل عليها وعقبات استعمالها في المدرسة والتخطيط للاستفادة منها وتحديد استراتيجيات استخدامها كما تطرح الدراسة تساؤلات عن مستقبل العملية التعليمية واستخدام شبكة المعلومات. كما اردت الدراسة الفصل العاشر عن تقنية البريد الالكتروني وخطوات استخدامه.

3- دراسة (لطفية الكميشي، 2005)

فقد احتوى الفصل الأول على الإطار المنهجي للدراسة تم فيه تحديد مشكلة الدراسة، تساؤلات الدراسة،منهجية الدراسة، أهمية الدراسة، مصطلحات الدراسة، ثم استعرضت بعض الدراسات السابقة في مجال الدراسة.

أما الفصل الثاني/ فكان بعنوان(المكتبة الإلكترونية: المفهوم والتطبيقات)

استهل الفصل بنبذة عن المكتبات وتطورها التاريخي ثم استعرضت أنواع المكتبات وتم التحدث عن كل نوع بصورة موجزة. يليه عرج الفصل إلى مفهوم المكتبة الإلكترونية ،تأريخها ،وظائفها ،مبانيها، تجهيزاتها،محتوياتها،ميزاتها،عيوبها،ومتطلبات إنشاء وصيانة المكتبة الإلكترونية.

ثم تطرقت الدراسة إلى تقنيات المعلومات والمكتبة الإلكترونية. واختتم الفصل بالحديث عن أمين مكتبة المستقبل ووظائفه.

الفصل الثالث / كان بعنوان(دور المكتبة الإلكترونية في تحديث العملية التعليمية والتربوية)

تم التحدث عن العملية التعليمية والأهداف التعليمية ومصادر اشتقاقها، ومعنى تحديث العملية التعليمية والمقصود بخطة التحديث التربوي وعوامل نجاحها.ثم التحدث بالتفصيل عن توظيف الحاسوب في العملية

التعليمية وميزاته وعيوبه، كما استعرضت الخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنت في العملية التعليمية.واختتم الفصل بالحديث عن مستقبل العملية التعليمية في ظل المكتبة الإلكترونية.

الفصل الرابع/ بعنوان(استخدام التقنيات التربوية في تحديث العملية التعليمية والتربوية)

بدأ الفصل بالحديث عن الوسائل التعليمية والتي من بينها (الحقائب التعليمية)

مفهومها،أنواعها،أهميتها،خصائصها،مراحل وخطوات تصميمها، أنماطها، فوائدها، تقويمها.

وانتهى الفصل بتوضيح العلاقة بين الاتصال والتربية والتعليم.

أهمية تقنية المعلومات فى تطوير التعليم:

لا احد ينكر مدى أهمية وفاعلية تقنية المعلومات والاتصال فى العصر الحالي فتقنية المعلومات تعتبر القلب النابض لتطور العلوم كافة فهي تلعب دوراً مهماً فى دفع عجلة تقدم التعليم والمعرفة والاستفادة منها لأن المعرفة أصبحت عالمية وذلك بفضل تقنية المعلومات والاتصال ، ومن الواضح أن مدى رغبة الناس في تعلم التقنية وتفاعلهم معها يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع حاجتهم لها فنرى الآن العديد من المؤسسات تعتمد أنظمة معلوماتية تتيح وتوفر للأفراد بعض المعاملات الالكترونية التى توفر للفرد الراحة والوقت والجهد وكذلك الطلبة فهم بحاجة إلى استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) للحصول على حاجتهم من المعلومات والتي تساعدهم فى كتابة أبحاثهم وتقاريرهم.(الكميشي، 2005)

إن التعليم يعد استثماراً بشرياً له مدخلاته ومخرجاته بحيث تشمل التقنيات الحديثة فى هذا الاستثمار والتي بدورها تشكل منهجاً منظماً للعملية التعليمية لذلك ازداد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بدور التقنية فى العملية التعليمية وقد حدث جدال بين المهتمين في هذا الحقل من ناحية أهمية التقنية وأنواعها وجدوى الاستعانة بها وأفضل الأساليب للاستفادة منها فى تطوير وتحديث التعليم ومعالجة مشكلاته ورفع أداء المعلم والطالب وذلك لمواجهة تحديات العصر لأن التعليم هو ركيزة بناء الأمم والنهوض بها والارتقاء بالشعوب حتى تتحقق الرفاهية للفرد والمجتمع ونحن نعيش اليوم عصر انفجار المعرفة وعصر التقنية والمعلومات وهما المحرك الرئيسي لكل آليات التطور فى كل جانب من جوانب الحياة وعليه بدأت تقنية التعليم تعمل على تطبيق المعرفة المنظمة فى حل المشكلات التعليمية بحيث تساهم هذه الوسائط والتقنيات فى خلق امكانات ووسائل تعليم جديدة وتعمل على زيادة قدرة الاستيعاب.وتخلق وسائل إيضاح جديدة فى نقل المحاضرات وإقامة الندوات كما تساهم فى المساعدة على إيجاد مواد تعليمية جديدة، كما ستساهم فى استطاعة العلماء والباحثين من الاطلاع على الأبحاث الحديثة المتقدمة وهذه تعتبر خطوة ايجابية تساعد على رفع المستوى العلمي والتقني للدول النامية وذلك من خلال الاطلاع على كل ماهو جديد فى اى حقل من الحقول بسرعة فائقة وبدون أية تكلفة.

وان تقنية التعليم هي :" النظرية والتطبيق فى تصميم العمليات والمصادر وتطويرها واستخدامها وإدارتها من اجل التعليم " ولتوظيف التقنية فى التعليم سبيلان هما: إضافة التقنية ودمج التقنية ، بالنسبة **لإضافة التقنية** فهي ارتجالية حيث تضـــاف التقنية للنظام التعليمي دون أحداث اى اثر أو تغيير ، **ودمج التقنية** علمي مخطط يقوم على رؤية مستقبلية واضحة. (الورفلي،2006)

ويتضح اثر التقنية على التعليم من ثلاث زوايا وهى:

1- **بناء مدرسة المستقبل:** وهى مدرسة بدون أسوار ولا قيود متاحة للجميع ومتصلة بجميع قواعد المعلومات.

2- **إعداد معلم الألفية:** معلم الألفية هو الذي يتغير دوره من الملقن فى النظم التقليدية الى دور الوسيط بين نظم المعلومات فى العملية.

3- **تطوير وابتكار مناهج غير تقليدية:** وهذه المناهج مرتبطة بحاجات المجتمع الحقيقية وذلك فى كيفية البحث عن المعلومة وتنظيمها وتوظيفها.(الكميشي، 2005)

ويجب أن توظف تقنية المعلومات فى عملية جودة التعليم من خلال:

1- إنشاء مراكز تميز وقدوة تتعرض للأوضاع المؤثرة مباشرة على جودة التعليم.

2- إدخال تقنية المعلومات ضمن محتويات المناهج والمقررات التعليمية كالوسائط المتعددة والتعليم الالكتروني عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وغيرها.

3- تأكيد أهمية التعليم عن طريق تحسين جودة تأهيل وتدريب المعلمين.(عبدالهادى،2007)

أهمية استخدام التقنيات الحديثة فى التعليم:

تواجه العملية التعليمية عدة ضـغوطات نتيجة لمسـتحدثات العصـر كالتفجر المعرفي والانفجار السـكاني وثورة الاتصالات والتقنية وما يصحبها من سرعة انتقال المعرفة ، كل هذه العوامل تضغط على المؤسسة التعليمية كي تلزمها بالتغيير والتطور لمجاراة العصـر، وقد لجأت العديد من الدول إلى اسـتخدام التقنيات بدرجات متفاوتة لمواجهة هذه الضغوطات والتحديات بما يلي:

1- ازدحام المؤسسات التعليمية بالطلبة أدى إلى عجز المؤسسة على توفير الأبنية والمرافق والتجهيزات اللازمة، وكان الحل هو استخدام وسائل الاتصال في حل هذه المشكلة بتعليم المجموعات الكبيرة.

2- أمكن التغلب على مشكلة النقص في إعداد المعلمين وخاصة ذوى الكفاءات باستخدام الدائرة المغلقة في التعليم.

3- لم يعد التعليم قاصراً على أبناء طبقة دون الأخرى وإنما أصبح مفتوحاً للجميع دون استثناء وخاصة الذين صادفتهم ظروف منعتهم من مواصلة الدراسة النظامية كالمعوقين وربات البيوت وأصحاب المهن وغير المتفرغين من الطلبة وسكان المناطق النائية.

4- تقدم تقنيات التعليم خدمات هامة وأساسية للتربية العملية لتحسين التدريس كاستخدام أسلوب التعليم المصغر ومن خلال الاستعانة بأشرطة الفيديو واستخدام المحاكاة لتحسين الأداء العلمي للطالب.

5- تغير دور المعلم والطالب حيث أصبح الطالب هو محور التركيز في العملية التعليمية وأصبح دور المعلم موجه ومنظم وليس ناقل للمعرفة وملقن اى أن العملية التعليمية تشاركية بين المعلم والطالب.

وتكمن أهمية استخدام التقنيات الحديثة في التعلم والتعليم في كونها تساعد على إتمام العملية التعليمية من خلال المساعدة في شرح الدروس وحل التمارين وتمثيل الظواهر الطبيعية أو محاكاتها ، كما تساعد المدرس على تصميم الدروس وفق الأهداف التعليمية الموضوعة ، ويؤكد خبراء التربية أن المتعلم يتعلم ويستوعب عبر التقنيات الحديثة (الحاسوب) أكثر من الطرق التقليدية.(الكندى،2012)

-أهمية تقنية المعلومات في تطوير العملية التعليمية..

لقد أصبح توظيف التقنية في خدمة التعليم ضرورة من ضروريات العصر لأننا بحاجة ماسة جداً إلى عناصر قادرة على مواكبة ركب الحضارة وتطورات العصر.

وان استخدام التقنيات الحديثة في التعليم يؤدى إلى :

1- تحسين نوعية التعليم وزيادة فعاليته وهذا التحسين ناتج عن طريق:

- حل مشكلات ازدحام الفصول وقاعات المحاضرات.
- مواجهة النقص في إعداد هيئة التدريس المؤهلين علمياً وتربوياً.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.
- مكافحة الأمية التي تعرقل مسيرة التنمية.
- تدريب المعلمين في مجالات إعداد الأهداف والمواد التعليمية وطرق التعليم المناسبة.(شقور،2018)
- مواكبة النظرة التربوية الحديثة التي تعتبر المتعلم محور العملية التعليمية.

2- تؤدى إلى لفت انتباه واهتمام الطلبة ، فمن المسلم ب هان كافة أنواع الوسائل التعليمية تعزز خبرات الطالب وتنمى مداركه.

3- تؤدى إلى تلافى الوقوع في اللفظية وهو استعمال المعلم ألفاظا ليس لها مدلولاً عند الطالب وعليه فالوسائل التعليمية تساعد على زيادة التطابق والتقارب بين معاني الألفاظ في ذهن الطالب.(الكندي، 2012)

4- مواجهة تطور فلسفة التعليم وتغيير دور المعلم.(الكندي،2012)

-توظيف الحاسوب في العملية التعليمية.

التعليم بمساعدة الحاسوب:

لعل في استخدام الحاسوب في عالم اليوم أو ما يسمى بعالم انفجار المعرفة ينادى بالتعليم الفردي والدليل على هذا انه منذ اللحظة الأولى التي يجلس فيها المتعلم للموقف الذي يناسبه والموضوع الذي يرغب في التعرف إليه وهذه النشاطات تشكل الإجراءات العملية في تنفيذ عمليتي التعلم الذاتي والتعليم الفردي . ويقصد بالتعليم بمساعدة الحاسوب انه بإمكان الحاسوب تقديم دروس تعليمية مفردة إلى الطلبة مباشرة وهنا يحدث التفاعل بين هؤلاء الطلبة.

ويمكن أن تؤدى نظم المعلومات وتقنية الحاسبات دورا مهما في تحسين وتطوير العملية التعليمية عن طريق إقناع الطالب بالدراسة والتعلم في إطار قدراته الفردية وزيادة كفاءة المعلم نفسه وتحسين قدرات واتجاهات الطلاب وتوفير فرص تعليمية في أماكن نائية.(الهادي،2001)

تطبيقات الحاسوب التعليمي :

تتعدد مجالات استخدام الحاسوب في العملية التعليمية حيث يمكن استخدامه كهدف تعليمي ، كأداة ، كعامل مساعد في العملية التعليمية، كعامل مساعد في الإدارة التعليمية كما يلي:

ومن ضمن هذه البرامج التعليمية هي:

Tutorial Programs ،البرامج التعليمية البحتة Drill and Practiseالتمرين والممارسة ، برامج الاكتشاف Simulation Program ، برامج المحاكاة Gaming، برامج اللعب Problem Programs Solving. ، برامج المشكلات Discovery

وان المعلومات التي نكتبها من استخدامنا للحاسوب تكو ن مصدرا في تحقيق الفوائد التالية :

أ. تعديل وتطوير المناهج الدراسية حيث يتم بصفة دورية من خلال الحصول على نتائج التقويم المستمر للأداء التدريسي.

ب. تحديث ملفات الطلبة بصفة دورية والوصول إلى البيانات المطلوبة في أسرع وقت ممكن.

ت. معرفة مستويات الطلبة من خلال عرض نتائجهم . (سلامة،96)

ث. تحسين الخدمة المكتبية عن طريق ربطها بشبكة اتصال تساهم إلى حد كبير في السيطرة على شئون الإعارة والإرجاع والسرعة في تزويد المعلومات والمساعدة في العثور على الكتب المطلوبة بأيسر الطرق.(صنكور،1988)

فوائد الحاسوب التعليمي وميزاته:

1- يسمح الحاسوب التعليمي للطلبة بالتعليم حسب سرعتهم الخاصة.

2- إن الوقت الذي يمكن أن يستغرقه الطالب في عملية التعلم هو اقل في هذه الطريقة منه في الطرق التقليدية الأخرى.

3- إن الاستجابة الجيدة للمتعلم يقابلها تعزيز وتشجيع من قبل الحاسوب.

4- له القدرة على الاحتفاظ بسجل عن كل طالب من الناحية التعليمية والصحية والجسدية والاقتصادية والنفسية.

5- أداء بعض الوظائف والأعمال بسرعة اكبر وأخطاء اقل من قدرة المعلم على أدائها.(عليان،1999)

6- يطلع الطالب على الدروس النموذجية والأسئلة والتمارين المحلولة والأمثلة وتطبيقات القوانين العلمية.

7- إن الدور الأساسي للمعلم في التدريس سوف يبقى كما هو ولكنه يعتمد اعتمادا كليا على الحاسوب الذي يقدم العديد من الخدمات **أهمها:**

أ. انه سوف يحرر المعلم من عدد كبير من الأعباء الروتينية التي تتطلب صبرا ودقة وذاكرة جيدة.

ب. انه يوفر وقت المعلم وذلك بإمداده بالعمليات الحسابية وتحضير الأشكال والرسومات من بنك الذاكرة وبشكل سريع جدا.

ت.انه سوف يساعد المعلم في الإجابة على عدد من الأسئلة المستعصية التي قد يسألها بعض التلاميذ.(توق،1983)

عيوب الحاسوب التعليمي:

1- إن التعليم بالحاسوب ما يزال عملية مكلفة وقد تصبح عملية صيانة أجهزة الحاسوب مشكلة وبخاصة إذا ما تعرضت هذه الأجهزة للاستعمال الدائم.

2- يوجد نقص كبير بالنسبة لتوافر البرامج التعليمية ذات المستوى الرفيع والتي يمكن عمل نسخ منها دون اخذ الموافقة المسبقة من أصحابها الشرعيين ، بالإضافة إلى نقص البرامج الملائمة للمناهج العربية .

3- إن البرامج التعليمية التي تم تصميمها لكي تستعمل من نوع ما من الأجهزة الحاسوبية لا يمكن استعمالها مع أجهزة حاسوبية من نوع آخر.

4- إن عملية تصميم البرامج التعليمية المحو سبة ليست بالعملية السهلة ، فمثلا درس تعليمي مدته نصف ساعة يحتاج إلى أكثر من خمسين ساعة عمل.

5- قلة توافر البرامج في مجال العلوم الإنسانية.(عليان،1999)

-البريد الالكتروني(مفهومه- أهميته- ميزاته-عيوبه)

مفهومه:

يعد إحدى الميزات الرئيسة للانترنت وأكثر خدماتها انتشارً في جميع الشبكات المرتبطة بها ويعنى إرسال الرسائل من حاسوب إلى آخر عبر الشبكة والى اى مستخدم في اى مكان.

ويوظف البريد الالكتروني في خدمات لمكتبات منها التزويد والإعارة والمؤتمرات الالكترونية والنشر الالكتروني وغيرها. ومن مزايا البريد الالكتروني: قلة التكاليف، السرعة، الراحة، تسهيل المراسلات الدولية ، القوائم البريدية.(الهمشري،1997)

أهميته:

1- إيجاد علاقات ايجابية ودائمة بين المعلمين والطلاب.

2- توفير حوار مفتوح بين الطلاب ومعلميهم لمناقشة الدروس التعليمية.

3- مبادرة الطلاب بالاتصال بمعليمهم والادارة التعليمية لمناقشتهم في قضايا تعليمية.

4- وسيلة اتصال بين الباحثين.

5- يساعد على إعطاء وقت كاف للمناقشات التعليمية.

ميزاته:

1- **السرعة:** حيث يمكننا إرسال رسالة إلى شخص ما موجود على بعد ألاف الأميال في ثوان مع إرفاق اى ملفات او صور.

2- **سهل الحمل والنقل:** اى بإمكاننا الاحتفاظ بالآلاف من الرسائل على اى قرص ومن تم استرجاعها متى نشاء.

3- **رخيص التكلفة:** يعني البريد الالكتروني مجاني عدا تكلفة الاتصال بالانترنت.

4- إمكانية التواصل مع أكثر من طرف في ان واحد.

5- **بساطة الاستخدام والكتابة:** سهولة الاستخدام دون اى قيد على الكتابة اى بإمكاننا إرسال رسالة تتكون من كلمتين فقط وهذا لايوجد في البريد العادي.

عيوبه:

1- **امكانية الضياع:** اى عطل للقرص المخزن به الرسائل يؤدي إلى تلف الرسائل بالكامل

2- **امكانية الوصول لبريدك من قبل الغير:** من خلال القرصنة او الخطأ في كتابة العناوين المرسل اليها الرسالة.

3- **زيادة ضغط العمل:** وذلك بسبب الاعتماد الزائد على البريد الالكتروني بسبب كثرة الرسائل أصبح من الصعب الاطلاع عليها .

4- **– ضرورة الاتصال بالانترنت** : واحياناً يكون ذلك غير متاح

–تطبيقات البريد الالكتروني في العملية التعليمية:

فوائد استخدام البريد الإلكتروني في برامج التعليم:

- استخدام البريد الإلكتروني كوسيط بين المعلم والطالب: لإرسال الرسائل لجميع الطلبة كالواجبات المنزلية وللرد على الاستفسارات كوسيط بين المتعلمين.
- استخدام البريد الإلكتروني كوسيط للاتصال بالمتخصصين: من مختلف دول العالم والاستفادة من خبراتهم وأبحاثهم في شتى المجالات .
- يساعد البريد الإلكتروني الطلاب على الاتصال بالمتخصصين: في أي مكان بأقل تكلفة وتوفير للوقت والجهد،للاستفادة منهم سواء في تحرير الرسائل أم في الدراسات الخاصة أم في الاستشارات.
- استخدام البريد الإلكتروني كوسيلة لإرسال اللوائح والتعاميم: وما يستجد لأعضاء هيئة التدريس.

- استخدام البريد الإلكتروني كوسيط للاتصال بين المؤسسات التعليمية.(عليان،1999)

المراجع

اولاً/ الكتب:

1-ربحي مصطفى عليان،محمد الدبس/ وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.-عمان:دار صفاء،1999.

4- محمد محمد عبد الهادي/ التعليم الالكتروني عبر شبكة الانترنت، تقديم حامد عمار.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007.ص38.

ثانياً/ الدوريات

1-حسن على سلامة"الحاسوب والتربية" ع19،س6(1996)،

2-محمد صنكور/"مجالات استخدام العقول الإلكترونية في التربية والتعليم" المعلم الجديد، ج1،مج45(1988).

3-محي الدين توق/"استخدام الكمبيوتر في التعليم" رسالة المعلم،مج24، ع1(1983)

ثالثاً/ الندوات والمؤتمرات العلمية:

1- محمد محمد الهادي"نحو مستقبل أفضل لتكنولوجيا المعلومات في مصر: ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات.- المكتبة الأكاديمية،ص ص97-143.

رابعاً/ رسائل الماجستير والدكتوراه:

1- لطفية على الكميشي/ دور المكتبة الالكترونية في تحديث العملية التعليمية والتربوية دراسة مطبقة على قطاع التعليم العام "طرابلس-ليبيا" رسالة دكتوراه غير منشورة (2005).

خامساً\ مواقع من شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)

1- سالم بن مسلم الكندي/ واقع استخدام التقنيات التعليمية الحديثة بسلطنة عمان. موجود على الرابط : http://www.almdares.net/salim تاريخ الإطلاع على الموقع: 20. 5. 2018.

2--مدونة على زهدي شقور . تكنولوجيا التعليم . موجودة على الرابط:. taqnyat. Wordpress.com 22. 6. 2018

مجتمع المعرفة ودوره في التنمية

إعداد علي حسين السمير

باحث في المكتبات والمعلومات- سورية / ماجستير مكتبات ومعلومات- جامعة القاهرة

المستخلص

مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي لديه قدرات لإنتاج المعرفة ونقلها ومعالجتها وبثها واستخدامها من أجل بناء وتطبيق المعرفة للتنمية الانسانية.

و دورة المعرفة لها ثلاث محطات، تبدأ من محطة توليد المعرفة، حيث تنطلق المعرفة من التفاعل بين الحقائق والمعارف المتوافرة من جهة، وبين عقل الإنسان وقدرته على التفكير من جهة أخرى. أما المحطة الثانية، في دورة المعرفة، فهي محطة نشر المعرفة المتوافرة. وكما يحتاج جسم الإنسان إلى الغذاء بمختلف أصنافه، فإن عقل الإنسان يحتاج إلى المعرفة بشتى أنواعها. والمحطة الثالثة هي محطة استخدام المعرفة، فبقدر استخدام المعرفة في تنظيم الأعمال، تكون كفاءة الأعمال ويكون مردودها وفوائدها المرجوة.

ومجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يعتمد على إنتاج وإتاحة واستثمار وتداول المعلومات لتطوير مجالات التعليم، والصحة، والتجارة، والصناعة، وغيرها، لخدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تتناول هذه الورقة التعريف بمفهوم مجتمع المعرفة وأهميته، ومعرفة أدواته وتقنياته وركائزه الأساسية، وتركز الدراسة على دور نكنولوجيا المعلومات في مجتمع المعرفة ، ودور مجتمع المعرفة في تحقيق التنمية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، وتحسين نوعية الحياة للإنسان باعتباره المحور الرئيس لهذه التنمية.

المقدمة

تتجه دول العالم المتقدمة و الطامحة للتقدم نحو تعزيز بنى مجتمع المعرفة ونطويرها باستمرار من أجل الاستفادة من معطياتها الاقتصادية و الاجتماعية و الانسانية. وتتركز بنى مجتمع المعرفة حول ما يدعى بدور المعرفة التي تتضمن ثلاث محطات رئيسة هي: توليد المعرفة بالبحث العلمي و الابداع و الابتكار، و نشر المعرفة بالتدريب و الاعلام و النشر، وتوظيف المعرفة و الاستفادة منها في تقديم منتجات وخدمات جديدة و متجددة، تسهم في توفير فرص عمل ومصادر دخل جديدة تؤدي إلى تعزيز التنمية، وتحقيق استدامتها، ويتبع الأثر الايجابي لدورة المعرفة مدى تفعليها بشكل متناغم يؤدي إلى تدفق المعرفة في المجتمع و الاستفادة منها وتحتاج البيئة المناسبة لتفعيل هذه الدورة إلى بنية إدارية داعمة تعزز إنتاجيتها، وإلى بنية تقنية معلوماتية

تسهل تخزين المعارف ومعالجتها و نقلها، وإلى ثقافة معرفية تسعى إلى التطوير المستمر، وتهتم بالإسهام في التنمية المستدامة.

1- مجتمع المعرفة:

1/1- نشأة و تطور مجتمع المعرفة:

يعد مجتمع المعرفة مرحلة جديدة من مراحل التطور أعقبت المرحلة الصناعية وهي يطلق عليها الموجة الثالثة ، باعتبار أن البشرية قد عرفت في تاريخها حضارتين سابقتين هما : موجة عصر الزراعة، وموجة عصر الصناعة، و اليوم دخلت عصر المعرفة.

فلقد تطورت المجتمعات الحديثة من الزراعة إلى الصناعة،فالصناعة غزيرة الإنتاج ادت إلى استخدام الروبوت ووسائل الإنتاج الحديث، إلى مجتمعات المعرفة والمعلومات، ولقد ارتكز تقسيم تطور المجتمع البشري إلى مراحل على مجموعة من المعايير التي من أبرزها القاعدة الفكرية للتكنولوجيا:

• ففي أولى مراحل التطور " مرحلة المجتمع الزراعي "تشكلت القاعدة الفكرية التكنولوجية من حصيلة التجربة والخطأ ومن المهارات الحرفية المكتسبة.

• وفي ثاني مراحل التطور "مرحلة المجتمع الصناعي " تأسست القاعدة التكنولوجية على العلم بفروعه المختلفة.

•أما المرحلة الثالثة التي يحملها لنا المستقبل والتي بدأت بشائرها في الظهور وهي "مرحلة مجتمع ما بعد الصناعة "فان قاعدتها الفكرية تقوم على نظرة للعلم بصفة خاصة، والمعرفة الإنسانية بصفة عامة ، فهي نظرة تسعى لاكتشاف أوجه الشبه والتلاقي بين الفروع المختلفة للعلم لتخلص منها بالعموميات التي تربطها سويا وتشكل منها رؤية أكثر شمولا للواقع(1).

وكان من نتيجة المرحلة الثالثة ظهور مجتمع المعرفة، نتاجا لولادة تكامل ثورة المعلومات المركبة، إذ أصبح الانتقال من المعرفة العلمية إلى تطبيقاتها التكنولوجية أمرا أكثر سهولة بزمن أقل، و بمردودية اقتصادية أعلى من جهة، فضلا عن الاندماج بين تكنولوجيا معالجة المعلومات "الكمبيوتر وتطبيقاته " ،وبين ثورة الاتصالات الرقمية وتطبيقاتها "الشبكات والانترنت "من جهة ثانية(2).

ويعود الميلاد المعرفي-الفعلي -لمفهوم مجتمع المعرفة إلى أواخر التسعينات من القرن الماضي، خاصة بعد أن بذلت اليونسكو جهدا فائقا في مجال التعريف به ونشره . فقد كانت مختلف المقاربات النظرية وخاصة الماركسية منها تؤكد أن تطور المجتمع رهن حسن استغلال الإمكانات المادية والثروات الطبيعية، وتحقيق

حالة من الإشباع الجماعي، ومقاومة الفقر والمرض،إلا أنه مع مرور السنوات وتكرار إخفاق التجارب ثبت محدودية مثل هذه الرؤية. ولعل هذا ما يفسر الانتباه منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي إلى أن تطور المجتمعات ليس نتاج المعطيات الاقتصادية والمادية وحدها، بل ثمة معطيات أخرى من الضروري توفرها لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، ولذلك تم التركيز خاصة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية على ما يسمى بالرأسمال غير الملموس أو غير الواقعي، أي الاستثمار العقلاني في قطاعات التربية والتعليم، والصحة ،والإعلام، والمعلوماتية، إلا أنه منذ منتصف الثمانينات أثبتت التجارب أهمية الموارد البشرية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي،الأمر الذي يفسر حرص المجتمعات الأوربية على التلازم بين التحكم في المعلومات وحسن إعداد الرأسمال البشري. فمجتمع المعرفة إذن حالة من الامتياز الفكري والمعرفي والتقني، ومن التقدم العلمي والبشري،الأمر الذي شجع بعض المختصين على وصفه ب الثورة المتعددة المعاني والاتجاهات(3).

وقد بات واضحا–اليوم –أننا إزاء شكل جديد من التطور المجتمعي، يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة عموما والعلمية منها على وجه الخصوص، مثلما يعتمد على كفاءة وإنتاج المعلومات واستخدامها في جميع مناشط الحياة ومجالاتها، حيث تتعاظم مكانة صناعة المعلومات وأهميتها بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد الحديث، وتعزز قوة الأنشطة المعرفية لتتبوأ أكثر المفاصل حساسية و تأثيرا في منظومة الإنتاج الاجتماعي، وغالبا ما يطلق على هذا التحول عصر ثورة المعلومات، ذلك لأن المعلومات لا تشكل إلا جزءا من الثورة المعرفية التي تقوم على العلم والتقدم التكنولوجي في مجالات البيولوجيا، ونظريات الكم / الكوانتا، وميادين الاتصالات، والمعلوماتية، وعلى التفاعل المستمر بين هذه الحقول المعرفية الثلاثة(4).

2/1– مفهوم مجتمع المعرفة:

يشير التقرير العالمي لليونسكو عن مجتمعات المعرفة إلى أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي لديه قدرات لإنتاج المعرفة ومعالجتها وتقلها وبثها و استخدامها من أجل بناء و تطبيق المعرفة للتنمية الإنسانية.

و مجتمع المعرفة يتضمن نقطة تقاطع لاتجاهات عديدة متصلة هي:

1- ظهور مجتمعات المعلومات المعتمدة على الانتشار و الاستخدام لتكنولوجيات المعلومات الجديدة على نطاق واسع و التي أتاحت بقدرات جديدة غير مسبوقة ما يتعلق بالحصول على البيانات و المعلومات و معالجتها و اختزانها و توصيلها.

2- الأهمية المتزايدة للابتكار تكنولوجيا و تنظيميا، كعنصر في التنافسية المؤسسية والوطنية و في الاستراتيجيات لزيادة كفاءة وفاعلية لمؤسسات من كل الأنواع.

3- نشأة اقتصاديات الخدمات، حيث يحدث معظم النشاط الاقتصادي والتوظيف الناتج في قطاعات الخدمات للاقتصاد.

4- بزوغ إدارة المعرفة كمسألة مهمة حيث تبحث تطبيق الأساليب و نظم المعلومات الجديدة لمساعدتها في الاستخدام الفعال لموارد البيانات و أصول المعلومات و الخبرة(5).

ومجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يهتم بدورة المعرفة و يوفر البيئة المناسبة لتفعيلها و تنشيطها وزيادة عطائها، بما في ذلك البيئة التقنية بشكلها العام و بيئة تقنيات المعلومات على وجه الخصوص، بما يساهم في تطوير إمكانات الإنسان ، وتعزيز التنمية، و السعي نحو بناء حياة كريمة للمجتمع.

و التعريف السابق لمجتمع المعرفة هو تعريف نوعي أو كيفي، يفتقر إلى المقاييس و المؤشرات الكمية التي تحدد مدى اقتراب مجتمع من المجتمعات من كونه مجتمعا معرفيا، أو ابتعاده عن ذلك. و على الرغم من أن هناك مؤشرات و إحصاءات كثيرة ترتبط بالمعارف والتقنية يجري استخدامها في الدراسات المختلفة، خصوصا تلك التي تتبناها الدول أو المؤسسات الدولية، إلا أنه لا يوجد بعد اتفاق على تعريف موحد و معتمد ودليل لمجتمع المعرفة، ناهيك عن مقاييس ومؤشرات معتمدة لهذا المجتمع(6).

3/1- أسس قيام مجتمع المعرفة:

1- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية

2- توطين العلم، و بناء قدرة ذاتية في البحث و التطوير التكنولوجي في جميع النشاطات .

3- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة البيئة الاقتصادية و الاجتماعية.

4- تأسيس نموذج معرفي عام، أصيل منفتح مستنير(7).

4/1- خصائص مجتمع المعرفة:

1- إنتاج المعرفة وليس استهلاكها: حيث يقوم مجتمع المعرفة بإنتاج المعرفة في المجالات المتعددة وبيعها، باعتبارها ركنا اقتصاديا مهما يقوم عليه الاقتصاد الوطني، فاستهلاك المعرفة لا يكفي وإنما لابد من إنتاجها.

2- توافر مستوى عالي من العلم والنمو المستمر في الوسائل التعليمية.

3- توافر مراكز البحوث و التطوير و العمل على رفدها بالأفراد المؤهلين و المعدات اللازمة باستمرار، و الاستفادة من الخبرات المتراكمة.

4- القدرة على إنتاج البرمجيات و ليس إنتاج المعدات الصلبة أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول في المعرفة، فالمعرفة تحتاج إلى تجديد مستمر كلي يتناسب مع المستجدات، لذلك قد تحتاج إلى تقنية و برمجيات جديدة تتناسب معها(8).

5/1- مقومات مجتمع المعرفة :

1- صناعة المحتوى و البنية التحتية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

2- سياسة وطنية للمعلومات والمعرفة ودعم السلطة العليا في الدولة بشكل مستمر.

3- أنظمة و تشريعات ملائمة مثل حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وحماية البيانات وحرية النفاذ إلى المعلومات.

4- بيئة تعليم و بحث وإبداع مناسبة تؤدي إلى تكوين كوادر وطنية مؤهلة.

5- آليات التمويل المناسبة.

6- الوعي المعلوماتي أو ثقافة المعلومات و انتشارها في المجتمع(9).

6/1- معايير مجتمع المعرفة:

من المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على انتقال المجتمع إلى مرحلة مجتمع المعرفة مايلي:

1- المعيار التكنولوجي: عندما تصبح تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة الأساسية في المجتمع ، ويحدث انتشار لتطبيقات المعلومات في المكاتب و المصانع و التعليم و المنزل.

2- المعيار الاجتماعي: عندما يتأكد دور المعلومات كوسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة ، و ينتشر الوعي بالمعلومات.

3- المعيار الاقتصادي: عندما تبرز المعلومات كمصدر اقتصادي أو كخدمة أو سلعة، و كمصدر لخلق فرص جديدة للعمل.

4- المعيار الثقافي: عند الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات، كاحترام الملكية الفكرية من خلال ترويج هذه القيم من أجل الصالح الوطني و صالح الأفراد على حد سواء(10).

7/1- أهمية التحول إلى مجتمع المعرفة:

استكملت الدول المتقدمة عملية التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتحول إلى مجتمع المعرفة قد أصبح ضرورة ، لتصبح المعرفة أساس المزايا التنافسية بين الدول، مع ضعف تأثير المزايا النسبية أو التفاضلية.

ويتطلب هذا التحول التركيز على تطوير العنصر البشري وتوجيهه ليكون مبدعاوأكثر إنتاجية،

كما استجدت ممارسات مهمة مثل : زيادة أهمية المعرفة ودورها في تراكم الثروة، وسرعة توليد المعرفة ونشرها واستثمارها، وزيادة حدة المنافسة عالميا واعتمادها على المعرفة، وزيادة مهمة التعليم والتدريب، وتحرير التجارة، وزيادة المحتوى المعرفي في المنتجات والصادرات ، وبناء عليه، يصبح التحول باتجاه مجتمع المعرفة أمرا حتميا، لضمان استدامة عملية التنمية .

ومن مزايا التحول إلى مجتمع المعرفة :

- توفير عناصر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط والبعيد . وضمان
- استدامة عملية التنمية واستقرار معدلات النمو.
- مواصلة الارتقاء بمستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين وضمان استدامتهما.
- إحداث زيادة كبيرة في إنتاجية الفرد، ورفع العائد من الاستثمار في تنمية الموارد البشرية.
- توفير فرص عمل ، واستيعاب الزيادة السكانية استيعاباً مأموناً ومنتجاً.
- تحويل المجتمع إلى مجتمع يؤمن برسالة العلم، ويعرف قيمة توليد المعرفة ونشرها و استخدامها، ومن ثم التأثير في نظرة الفرد وممارساته تجاه المجتمع والعمل والاقتصاد(11).

8/1- مراحل تكوين مجتمع المعرفة:

توجد عدة مراحل مترابطة فيما بينها تؤدي في النهاية إلى تكوين مجتمع المعرفة يمكن إيجازها فيما يلي:

المرحلة الأولى : وجود طليعة مجتمع المعرفة ومستخدمي التقانة الحديثة:

من منطلق وجود رأس مال بشرى يشكل طليعة مجتمع المعرفة ويمكنه تحت ظروف مغايرة أن يكون بنية أساسية لقيام النهضة التنموية.

المرحلة الثانية : نمو مجتمع المعرفة وازدياد مستخدمي التقانة الحديثة في المجتمع:

وتتطلب استخدام العلم والتكنولوجيا المتاحة في كل المساقات ،مما يشكل الأرضية و البيئة والمناخ الصالحة لنمو مجتمع المعرفة،فإذا كان محو الأمية وتعميم التعليم يعني الإكثار من الرجال والنساء المستنيرين العالمين بالقراءة والكتابة والحساب فإن خلق مجتمع المعرفة يعني أكثر من ذلك فهو يعني إعداد الإنسان القادر على استخدام المعلومة والتكنولوجيا في مختلف مساقات الحياة على ثلاثة مستويات تتضح في الآتي:

مستوى تربوي : يتعلم فيه المتعلم كيف يبرمج المعلومات الجديدة في إطار المعرفة ،فيزداد وعيه المعرفي اتساعا وإدراكه قوة.

مستوى بحثي : يمكن من سبر أغوار الأشياء، واستكشاف القوانين ، واستخدام المفاهيم.

مستوى العمل التجريبي :الذي يحول المعلومة إلى معرفة، والمعرفة إلى ابتكار أو تطور البناء المعرفي، أو تحسن استخدام المعرفة و التكنولوجيا بعمل تطبيقي، أو تحل قضايا أو إشكالات فكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تقنية. والاستخدام المكثف للعلم والتكنولوجيا في أي مجتمع يوسع قاعدة مستخدمي التكنولوجيا ويكبر حلقات المتميزين.

المرحلةالثالثة :تكامل مجتمع المعرفة وتحقيق النهضة التنموية الشاملة المستدامة :

وذلك بتكامل مجتمع المعرفة، وزيادة أعداد المبتكرين والمبدعين والمفكرين ولابد من متطلبات واستحقاقات تتحدد فيما يلي:

تطوير منظومة التعليم: عن طريق إعادة هندسة العملية التعليمية بما يواكب التغيرات والتحديات المعاصرة وربط التخطيط التربوي بخطط التنمية وتحقيق معايير الجودة.

دعم البحث العلمي والتطوير: عن طريق زيادة الإنفاق عليهما وتشجيع وتحفيز العاملين فيها.

استخدام التكنولوجيا: بإقامة بنى تحتية أساسية للاتصالات والبرمجيات ووسائل التكنولوجيا الأخرى والتوسع في التعليم(12).

2- تكنولوجيا المعلومات أهم دعائم مجتمع المعرفة:

تكنولوجيا المعلومات ترتكز على نظم الحاسبات و نظم الاتصالات ، و تعتبر أهم أحد المكونات المهمة في التكنولوجيات المتقدمة، وأهم مكوناتها نظم الحاسبات و تكنولوجيا البرمجيات و تكنولوجيا شبكات المعلومات. و تكنولوجيا المعلومات تعمل أساسا على رفع مستوى الإنتاجية وقدرات الاختراع والإبداع و التجديد في الدول النامية(13).

وتكنولوجيا المعلومات و مجتمع المعرفة هي إحدى أدوات الغد الرئيسة، المؤثرة في تشكيل مجتمعنا ومؤسساتنا، بوصفها واحدا من أهم العوامل المؤثرة في التعليم والثقافة و المجتمع(14).

ولا تستطيع المجتمعات والمؤسسات اليوم الحياة بعيدا عن تكنولوجيا المعلومات الحديثة، ومواكبة تطورها باستمرار، لأنها أصبحت في صميم اعمالها وحاجاتها اليومية، فهي لا تفيد منها في برمجة أعمالها الإدارية، و الحفظ، والإجراءات الفنية فحسب، بل يتسع ذلك ليشمل تحصيل المعلومات من مصادرها القريبة أو البعيدة، ونقلها للباحثين أينما كانوا(15).

وتشكل تكنولوجيا المعلومات البنية التحتية لمجتمع المعرفة، وهكذا يشق مجتمع المعرفة طريقا جديدا في التاريخ الإنساني يجعل من تكنولوجيا المعلومات والمعرفة العلمية التقنية جزءا لا يتجزأ من معظم الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية.

و فيما يلي عرض لأهم استخدامات و تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و المهارات الجديدة المطلوبة لتكنولوجيا المعلومات و أثرها على التشغيل في مجتمع المعرفة ، وتحليل دور تكنولوجيا المعلومات في زيادة معدلات النمو و العائد على الاستثمار في مجتمع المعرفة.

1/2- أهم استخدامات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجتمع المعرفة:

1- تحسين الخدمات الحكومية و التعليم و البحث العلمي و الصحة: يمكن باستخدام تكنولوجيا المعلومات إعادة تنظيم الإدارة الحكومية و خفض تكلفة الإدارة الحكومية و تطبيقات المعلومات من برامج التنمية في المناطق الريفية و النائية و تدعيم اتخاذ القرارات في مجالات الصناعة والإدارة وفي مجال الاتصالات تعمل تكنولوجيا المعلومات على رفع مستوى التشغيل. و العمل على التخفيف من مشكلات تلويث و تدمير البيئة وبالتالي الارتقاء بنوعية الحياة و رفع المستوى الصحي و المعرفة بين العاملين في الخدمات الطبية والصحة العامة، مما يوفر الوقت و الجهد والمال.

2- تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الصناعة: في قطاع الصناعة يتم تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخطيط والتنفيذ والرقابة والمتابعة وأتمتة المعامل وتحديث الإدارة، وتساعد تكنولوجيا المعلومات في الإسراع في عملية الإنتاج حيث تسهل الحصول على المعلومات بطريقة منتظمة في مراحل التصميم والإنتاج و التسويق.

3- التوسع في استخدام شبكة المعلومات العالمية(الانترنت): تعبر شبكة الانترنت عن قدرات الاختراع والإبداع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وتقدم إمكانيات غير محدودة للاتصالات و تطوير المعلومات ونقلها، وذلك باستخدام الوسائط المتعددة مصحوبة بتطبيقات حيوية ومهمة ونصوص وعرض سمعي وبصري للمعلومات.

4- اتساع نطاق و كثافة التجارة الالكترونية: تنمو التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت بسرعة لم تكن متوقعة. و ستؤدي شبكة الانترنت إلى ثورة شاملة في عملية التسوق المباشر للسلع و الخدمات، إن التجارة الالكترونية عبر الانترنت ستصل إلى عشر المليارات في السنوات القليلة القادمة. ولتحقيق ذلك يجب على الحكومات أن تتبع منهجا جديدا في تقنين عمليات التجارة و الالتزام بمبادئ حرية السوق في التجارة الالكترونية، وذلك يستلزم توفير إطار قانوني أكثر مرونة و وحرية لتشجيع التجارة الالكترونية وعدم تعويقها(16).

2/2- أثر تكنولوجيا المعلومات على التشغيل و معدلات النمو في مجتمع المعرفة:

1/2/2- المهارات المطلوبة لتكنولوجيا المعلومات و أثرها على التشغيل في مجتمع المعرفة:

1- مهارات المشاركة و العمل الجماعي تساعد على رفع الكفاءة في شبكات الاتصال و المعلومات

2- مهارات فنية مطلوبة لتدعيم عمليات التصميم و التنفيذ و الصيانة لشبكات الاتصالات.

3- يلزم توفير مهارات للرقابة في إدارة شبكات الاتصالات المعقدة و خدمات المعلومات و تطبيقها.

2/2/2- دور تكنولوجيا المعلومات في زيادة النمو والعائد على الاستثمار:

تعمل وسائل الاتصالات الحديثة على تقليل الوقت و خفض تكلفة نقل المعلومات، وتسهل تخزين ومعالجة المعلومات، و تساهم تكنولوجيا المعلومات التي سبق ذكرها في اتساع حجم السوق ورفع القدرة على المنافسة، و انتشار التجديد والابتكار في مجال الإنتاج(17).

3/2- شروط نجاح تكنولوجيا المعلومات في القيام بدورها التنموي في مجتمع المعرفة:

1- ضرورة وضع سياسة للتنمية التكنولوجية: إن تكنولوجيا المعلومات تعني تطبيق مجتمع معين لعلوم الطبيعية بحثا عن حلول لمشكلات محددة يواجهها معتمدة على الامكانيات المتاحة له، و منتجات التكنولوجيا يكون لها طابع المجتمع التي أفرزها. ومن هنا تأتي أهمية وضع سياسة للتنمية التكنولوجية تراعي الظروف المحلية ولا تغفل التغير التكنولوجي السريع على مستوى العالم. وتتوقف فعالية سياسة التنمية التكنولوجية على اختيار أسلوب إنتاج ملائم لظروف المجتمع الذي يطبق فيه سواء بتوليدها أو تطويعها.

2- ضرورة إنشاء بنية أساسية حديثة لعلم و تكنولوجيات المعلومات: من الواضح أن التكنولوجيا كثيفة العمل لا تؤدي إلى رفع مستوى رأس المال البشري، ومن ثم تصبح الاستراتيجية الراقية هو الاختيار الأفضل. وذلك يتطلب قيام قاعدة علمية و تكنولوجية من العلماء و المهندسين و الفنيين، ورفع قدرات البحث و الاختراع و الإبداع.

3- تنشيط الطلب الاجتماعي على التكنولوجيا و انتشار تكنولوجيا المعلومات: من أهم مكونات الطلب الاجتماعي على تكنولوجيا المعلومات أربعة عناصر وهي:

1- إنفاق الدولة على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

2- المجتمع العلمي بما يشمله من كفاءات علمية من علماء و باحثين.

3- الشركات الصناعية في القطاعين الخاص و العام المملوك للدولة و تطبيق منجزات العلوم الحديثة .

4- اهتمام المواطنين في حياتهم اليومية بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة(18).

3- مجتمع المعرفة و التنمية:

في مضمون التنمية الإنسانية. يعد اكتساب المعرفة أحد الأحقيات الأساسية التي يقوم بها البشر حق أصيل وهي لمجرد كونهم بشرا. ولكن اكتساب المعرفة هو أيضا سبيل التنمية البشرية في جميع مجالاتها. فالتنمية الإنسانية في الجوهر، هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر، جماعات و أفراد، من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري معين إلى حالات أرقى من الوجود البشري، تؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة، وليس من سبيل إلى هذا الارتقاء بالحالة الإنسانية في الطور الحالي من تطور البشرية: مجتمع المعرفة، إلا اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعالية، ومن ثم يحق القول بأن البشر هم صانعو المعرفة، ولكنهم هم أيضا صنيعتها(19).

1/3- مجتمعات المعرفة مصدر للتنمية:

في قلب مجتمعات المعرفة هناك القدرة على تحديد وإنتاج ومعالجة و تحويل ونشر و استعمال المعلومات من أجل خلق وتطبيق المعارف الضرورية للتنمية الإنسانية وهي تستند على رؤية للمجتمع ، وتساعد على الاستقلالية، التي تضم مفاهيم الانخراط والتعاون و المشاركة.

وإن مفهوم مجتمعات المعرفة أكثر غنى و يسهل الاستقلالية أكثر من مفهوم التكنولوجيا و الاتصال الذي نجده في أغلب الأحيان في قلب النقاشات حول مجتمع المعلومات، أن أسئلة التكنولوجيا و الاتصالية على البنى التحية وعلى إدارة عالم الشبكات: أن لها من دون شك أهمية أساسية، بشرط ألا تعتبر غاية في حد ذاتها.

وأن الثورة الصناعية الثالثة ثورة التكنولوجيا الجديدة والمرحلة الجديدة من العولمة التي ترافقها قد زعزعتا الكثير من الثوابت، وأكدتا على الفجوات الموجودة بين الأغنياء و الفقراء، و البلدان المصنعة و البلدان النامية،

وفي قلب الأمم نفسها، لذا تعتبر اليونسكو إقامة مجتمعات المعرفة هي التي تفتح الطريق لأنسنة مسار العولمة(20).

2/3- دور مجتمع المعرفة في التنمية:

مثلما تلعب المعرفة دورا فعالا في تأسيس الحضارات الإنسانية والرقي بالمجتمعات وتنمية اقتصادياتها، فإن نقل المعرفة وتبادلها يلعب دورا فعالا في تقوية أواصر التعاون بين الشعوب وتطوير التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، واتساع دائرة استغلال الموارد الطبيعية بهدف إنماء الثروة والرقي بمستوى حياة الفرد. لهذا فإن مراحل نمو مجتمع المعرفة تقترن بتحقيق تقدم اقتصادي. قائم هو أيضا على المعرفة وفي معالجة دور موضوع مجتمع المعرفة في التنمية نتتبع حركة المعرفة. و النمو الاقتصادي الذي يلازمها عبر التاريخ لوضع أسس لرؤية مستقبلية لمجتمع المعرفة و الاقتصاد القائم على المعرفة(21).

3/3- الملامح الأساسية لمساهمة مجتمع المعرفة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

1- ستتاح منفعة المعلومات لجميع المستخدمين من خلال بنية أساسية من الحاسبات وشبكة الاتصالات ونطبيقات تكنولوجيا المعلومات. وسيتم إبداع المعرفة بمشاركة الجماهير.

2- سيتلاشى الانفال بين التكنولوجيا ومؤسسات المجتمع الافتصادية والاجتماعية.

3- ستكون صناعة المعومات هي الصناعة الرئدة التي ستهمين على الصناعة الوطنية و العالمية.

4- سيتشكل البناء الاجتماعي من مجتمعات محلية متعددة المراكز و متكاملة، وبطريقة طوعية.

5 ستتحول القيم الإنسانية من التركيز على الاستهلاك إلى الرقي بنوعية البيئة الاجتماعية و الطبيعية(22).

4/3- المزايا التي يحققها مجتمع المعرفة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

1- إيجاد فرص عمل: حيث يتيح التحول نحو مجتمع المعرفة من ظهور وظائف شاغرة يمكن شغلها من قبل الكفاءات المؤهلة.

2- الاستغلال الأمثل للموارد: حيث يمكن من خلال تشكيل المواد وتجهيزها استغلالها بالشكل المطلوب.

1- تحسين الخدمات وإتاحتها لأكبر قطاع ممكن من المستفيدين(23).

خاتمة

لكي تتحول مجتمعاتنا إلى مجتمعات المعرفة وتتوجه إلى الاهتمام ببنائه وتطويره و الاستفادة من معطياته، وإسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقترح الدراسة التوصيات التالية:

1- دعم وتشجيع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية كقطاعي الخدمات والمؤسسات لارتفاع مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- تفعيل شبكة الانترنت وزيادة استخدامها وتشجيعها من قبل الحكومات والمؤسسات والأفراد لأنها أهم تقنية مستخدمة في مجتمع المعرفة وتعد الأكثر تطورًا والأسرع انتشاراً في دعم عملية التنمية الشاملة.

3- تشجيع الاستثمار في قطاعات مجتمع المعرفة لاسيما في مجال الاتصالات والخدمات والمعلومات لما تمتاز به من سرعة وارتفاع مردودها الاقتصادي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية.

4- توفير البنى التحتية اللازمة لأدوات وتقنيات مجتمع المعرفة والإفادة من تطبيقاتها في تطوير اقتصادياتها ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.

5- عرض المعلومات والحقائق بشفافية لأن المحافظة عليها أصبح من جهل الماضي ويضر بالمستقبل والتكتم عليها يعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي وعدم التخفي وراء الحقائق والإحصائيات وحجب المعلومات الصحيحة التي هي ملك المواطن والمجتمع وحقله.

6- زيادة الإنفاق على الركائز الأساسية لمجتمع المعرفة والمتمثلة بالبحث والتطوير والتعليم المستمر وتنمية الموارد البشرية لما لتلك الركائز من أهمية في عملية التنمية الشاملة.

هوامش الدراسة

(1) علي علي حبيش. الإنماء المعرفي منطلق مصر للتحديث.- القاهرة: [د.ن]، 2001.- كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد165.- ص 8.

(2) صلاح زين الدين. تكنولوجيا المعلومات والتنمية الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية فيمصر.- القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2000 .- ص 14.

(3) المنصف وناس. مجتمع المعرفة والإعلام.- اتحاد **الإذاعات العربية**: جامعة الدول العربية، 2002 .- ص 18.

(4) ربحي مصطفى عليان. مجتمع المعرفة: مفاهيم أساسية .- بحث مقدم للمؤتمر 23 للاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات .- الدوحة (قطر) 18- 20 نوفمبر 2012.- ص 2132.

(5) محمد فتحي عبد الهادي. عصر المعرفة و المكتبات.- القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، 2008 .- ص ص 16-17.

(6) سعد على الحاج بكري. التحول إلى مجتمع المعرفة.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 2006.- ص5.

(7) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة .- عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية(برنامج الأمم المتحد الإنمائي) ، 2003.- ص ص 11-12.

(**8**) إبراهيم الملكاوي. إدارة المعرفة: الممارسات و المفاهيم: دار الوراق، 2007.- ص18.

(9) محمد فتحي عبد الهادي. مصدر سابق .- 54.

(10) محمد فتحي عبد الهادي. مجتمع المعلومات بين النظرية و التطبيق.- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2007.- ص 63.

(11) وزارة الاقتصاد و التخطيط، السعودية . الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة.- الرياض: وزارة الاقتصاد و التخطيط، 2014.- ص ص 17-18.

(12) عبد الرحمن عبد السلام جامل، محمد عبد الرواق إبراهيم ويج. التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة: دراسة تحليلية.- بحث مقدم إلى المؤتمر والمعرض الدولي الأول :التعلم الالكتروني حقبة جديدة في التعلم والثقافة .- جامعة البحرين: مركز التعليم الالكتروني 17-4/19/ 2006.- ص ص 8-12.

(13) Gala,Ahmed: Towards More Efficient Telecommunication Services inEgypt, The Egypt Center for Economic Studies, Working Paper, Number 2, January 1998.PP5-9.

(14) أوردي جروش. تقنيات المعلومات في المكتبات و الشبكات/ ترجمة حشمت قاسم.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 1999.- ص 671.

(15) عبد اللطيف صوفي. المراجع الرقمية و الخدمات المرجعية في المكتبات الجامعية .- عين مليلة: دار الهدى للنشر، 2004.- ص 91.

(16) صلاح زين الدين. تكنولوجيا المعلومات و التنمية: الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر .- القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009.- ص ص 35- 45.

(17) صلاح زين الدين . مصدر سابق .- ص ص 46-51.

(18) نفس المصدر السابق.- ص ص 52-61.

(19) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة.- مصدر سابق.- ص 37.

(20) منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو) . من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة .- باريس: اليونسكو، 2005.- ص 37

(21) مجلس البحث العلمي . مجتمع المعرفة ودوره في التنمية.- جدة: جامعة الملك عبد العزيز، 1425.- ص 22.

(22) السيد يسين. العالمية و العولمة.- القاهرة: نهضة مصر، 2000.- 27.

(23) سالم بن محمد السالم. صناعة المعلومات في المملكة العربية السعودية.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2005.- ص 107.

النقد النسوي
(النسوية في النقد الأدبي)

د. فريدة الأمين المصري
كلية اللغات / جامعة طرابلس

مقدمة

لكل فعل ردة فعل، و ما النسوية إلا ردة فعل للمرأة تجاه التراكم الثقافي المتحيز ضدها، فالشعور بالاضطهاد، و التهميش و الإقصاء كلها عوامل تبريرية لموقف النسوية من ذا التراكم، و قد أرجعت النسويات هذا التراكم إلى أسباب دينية و اجتماعية و أيضا علمية خاطئة، كما جاء في نظرية التحليل النفسي التي أسس لها سيموند فرويد، و كان حكمه على المرأة حكما قاسيا و غير منطقي، عندما وصفها بالنقصان بناء على التكوين الجسدي لا غير، هذا الرأي و آراء أخرى منذ عهد الفلسفة اليونانية شكّلت الذهنية المجتمعية في نظرتها إلى المرأة، عندها ظهرت العديد من الكاتبات اللواتي طرحن أفكارا جديدة، لتغيير النمط الذكوري السائد، عبر كل الوسائل المتاحة و التي من بينها الأدب بكافة أجناسه.

جذور النقد النسوي :

لابد لأي نقد من النقود جذور قد نجدها في علم من العلوم، أو فكر، أو ثقافة ما، تعود جذور النقد النسوي إلى حركة النسوية التي قادتها مجموعة من النساء في أوروبا و أمريكا للدفاع عن حقوقهن، و المطالبة برفع الظلم و تحقيق المساواة بينهن و بين الرجال في فرص العمل، و تقدير الدور المهم الذي تقوم به المرأة في تنمية مجتمعها، و لذلك فإن إرهاصات النقد النسوي نجدها متعلقة أساسا بالنظرية الاجتماعية، حيث نجد لها جذورا فكرية و أخرى اجتماعية ، و كان للطرح الذي تقدمت به كل من فرجينيا وولف و سيمون دي بوفوار من خلال كتاباتهما حول المرأة و نظرة المجتمع لها دور كبير في هذه الحركة[1].

1- الجذور الفكرية :

المرأة ذلك الكائن المعطاء، وتلك التي قيل عنها إن هزت سرير طفلها بيدها اليمنى تهز العالم باليد اليسرى، هذا التأثير الذي يطغى على الكون بفعل المرأة التي كانت تسرد حكايات البطولة لطفلها في حين زوجها يخرج للصيد في الأزمان ما قبل اكتشاف الزراعة و الاستقرار، ذلك الدور لا يمكن تجاهله، أو الحط منه

[1] انظر: النظرية الأدبية، ديفيد كارتر، ت: د. باسل المسالمة، دمشق، دار التكوين، ط 1، 2010، ص 98 – 99.

لصالح مجتمعات ذكورية أحادية التفكير، فجاء الفكر النسوي ردا على مركزية الحضارة الغربية الحديثة[2] التي بنت أفكارها على رأي بعض الفلاسفة أمثال أرسطو الذي عدّ المرأة رجلا ناقصا، و ربط الأنوثة بالطبيعة الأرضية، و الرجل بالعالم العلوي أي السماء و الشمس، فالحضارة الحديثة تنزع إلى جعل المرأة موضوعا يتمحور حول الجسد، حتى في أمومتها، وما زاد من ذلك استخدام المرأة في الدعاية الإعلامية، كما أن ربط العقل بالرجل و العاطفة بالمرأة، و ما ترتب على هذا الربط من تصنيف إيجابي للرجل متعلق بالإبداع و وضوح الرؤية و القدرة على اتخاذ القرار، و أيضا تصنيف سلبي للمرأة متعلق بالسلبية و التردد و الارتباك، كل هذا جعل من الثقافة العلمية خاصة ،الرجال و الثقافة الإنسانية خاصة النساء، مما جعل العلم مبتورا من إنسانيته، الأمر الذي خاض فيه أنصار النسوية، و رأوا ان الفصل بين العقل و العاطفة أمر لا مبرر له، فالرجل و المرأة متساويان في هذين المكونين الإنسانيين، لكن أسلوب التربية القائم على التراكم الثقافي المكون لموقف المجتمع هو المسؤول عن هذا الفصل [i]، و من خلال تحليله النفسي خلص سيغموند فرويد إلى أن المرأة كائن ناقص لا تستطيع منافسة الرجل في الأعمال، للنقص الذي جعل منها كائنا يغار من الكمال في الرجل، وهذا الذي جعل الأمر يلتبس على النساء و جعلهن يقدن حربا على الرجال من أجل الوصول إلى المساواة الجسدية، حيث انخرطت المرأة في الأعمال العضلية و الرياضات العنفية القاسية حتى على الرجال أنفسهم، فزاد الأمر تعقيدا، و انفلتت الأمور من عقالها، حيث صارت المرأة سلعة تتحكم فيها وسائل الإعلام و الشركات الخاصة، ناهيك عن إبعادها عن الأعمال الثقافية و الفكرية التي تتطلب إعمال العقل، و عدم الاعتراف بالإنتاج الأدبي الذي تنتجه المرأة بسبب النظرة التي تراكمت في الثقافة السائدة .

2- الجذور الثقافية :

تعود الحركة النسوية على المستوى الاجتماعي إلى القرن السادس عشر، فقد خاضت نسويات تلك المرحلة التي امتدت إلى القرن التاسع عشر معارك جسيمة من خلال كتاباتهن التي تطالب بتعديل القوانين الخاصة بمساواة المرأة بالرجل في التعليم و العمل و حق تربية الأطفال، و حق التصويت، ذلك لأن القوانين في تلك الفترة لم تكن عادلة على الإطلاق، بل كانت مستمدة في الأساس من نظرة المجتمع الذكورية المنبثقة عن التصوّر العام بأن المرأة مخلوق أدنى مرتبة من الرجل القوي الذي يستطيع اتخاذ قراراته بثقة اعتمادا على الفلسفات القديمة و تفسير الكتاب المقدس ، مما دعا بعض الكاتبات لتقديم تفسيرات أخرى

[2]انظر: السرد النسوي (الثقافة الأبوية، الهوية الأنثوية، و الجسد)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط 1، 2011، ص 13.

تفند ما سبقها من تفسيرات تصب في صالح الرجال، و تؤكد على الدور المهم للمرأة في المجتمع، و أن المرأة تقدم أفضل ما عندها عندما تتعلّم تعليما عاليا[3]

الأدب النسوي و إشكالياته

أولاً : في إشكالية المصطلح

إن الفصل بين الرجل و المرأة ، أو المذكر و المؤنث القائم على التركيبة الاجتماعية لكل مجتمع ، و تراكمه الثقافي هو الذي ساعد على ظهور ما يسمى بالأدب النسوي ، فإذا أردنا تحديد المصطلح نلمس اضطراباً بيناً فيه ، فهل ما نقصد به الأدب النسوي هو نسبة إلى تحديد الجنوسة على أساس التمييز في الجنس البشري البيولوجي ، و بالتالي يكون الأدب النسوي هو مجموع الإنتاج الأدبي الذي تكتبه النساء الكاتبات أو الشاعرات ، أم نسبة إلى تحديد موضوعه القائم على قضايا نسائية ، أو أنثوية بحتة و التي تبدأ من محاولة الخروج عن سلطة المجتمع الذكوري ، و الإحساس بالظلم و التهميش و الدونية إلى استعادة الذات و إثبات الهوية و تحقيق الاستقلالية و الحرية الشخصية ، بغض النظر عن جنس الكاتب ، و بالتالي نضمن عدداً كبيراً من الأدباء و الشعراء ممن دعوا إلى هذه الأفكار لحاجة المجتمع إلى حرية المرأة ، و من هؤلاء : قاسم أمين و الجواهري و معروف الرصافي ، و نزار قباني ، و القائمة مليئة بالأسماء ، فإذا اعتمدنا المصطلح على أساسه الأول نكون قد فصلنا بين قضايا المرأة و قضايا المجتمع الإنساني ، أما إذا اعتمدناه على أساسه الثاني ، نكون قد أدرجنا هذا المصطلح ضمن الأدب الإنساني ، هذا إذا سلمنا أساساً بصحة هذا المصطلح الذي ظهر – فيما يبدو – كردة فعل على الزعم بعدم الاهتمام بما تكتبه المرأة في الدراسات الأدبية ، و هو أمر قابل للنقاش ، ذلك أنه في حقل الدراسات الأدبية و النقدية نجد أعمالاً لكاتبات و شاعرات قد استوفت حقها من الدراسة ، أمثال : فدوى طوقان ، نازك الملائكة ، مي زيادة ، غادة السمان ، وغيرهن ممن أثبتن قيمتهن الأدبية ، كما شرعت الدراسات الأكاديمية في الالتفات إلى أعمال بعض الكاتبات و مناقشتها دون النظر إليها على أساس أنثويتها .

و ما يثير الحفيظة حول إثبات هذا المصطلح من عدمه، اضطراب الأسئلة حوله، من مثل: هل هو النقد الأدبي الذي تكتبه النساء بغض النظر عن موضوعه ؟ أم هو النقد الأدبي الذي يتناول قضايا

[3] انظر: أنثوية العلم، (العلم من منظور فلسفة نسوية)، د. ليندا جين شيفرد، ت: يمنى طريف الخولي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط 1، 2004، ص 9 .

المرأة و صـــورتها في الأدب عموما ســـواء كان الناقد رجلا أم امرأة ؟ أم هو النقد الذي تكتبه المرأة حول قضايا النساء ؟ [4] ، كلها أسئلة تدور حول مفهوم النقد النسوي و لا إجابة شافية لها.

و في حين أن التكوين الجنسي ليس معياراً للقيم الثقافية، فإن إثبات هذا المصطلح ليس في صالح المرأة في شـيء ، و إنما هو تضـييق على حريتها أكثر ، و وضـعها في حيز يحمل خصـوصـية لا تسـتطيع بالتالي الفكاك منها ، بل هو إقصـاء لها عن العمل المجتمعي و الإنسـاني، ، أن الأدب النسـوي ارتبط بالجسـد ارتباطا مباشرا، كما ارتبط برفض المركزية الذكورية، التي اعتُبرت قضيته الأولى والتي أساسا قام من أجلها، و هي في الواقع قضـية إنسـانية خاصـة، و إذا أثبتنا مصـطلح الأدب النسـوي ، فينبغي عندها أن نثبت مصـطلحات أخرى تتولد عنه ، كأن نقول الفن النسـوي ، الرسـم النسـوي ، النحت النسـوي ، النقد النسوي ، إلى آخر ما يتولد عنه من مصطلحات قد تلحق الضرر بالمرأة و بالأدب الذي تكتبه أكثر مما تفيدها ، و تعزز دورها الاجتماعي و حتى الفردي ، و تصير المرأة عندها في بوتقة اجترار المطالبة بحريتها و حقوقها على الدوام . و حتى الذين يفرقون بين أدب الرجل و أدب المرأة على الأســـاس اللغوي، فلا نسـتطيع أن نجعل من اللغة واحدة عند كل الكتّاب الرجال تقابلها لغة واحدة عند كل الكاتبات النسـاء [5]، فاللغة هي جزء من شخصية الكاتب مرتبطة بمرجعياته و أفكاره و تساؤلاته.

إننا نخشى أن نكون أمام مصطلح لتسليع المرأة ، كما نجد ذلك مجسداً في الفضائيات النسائية ، و الصـحافة النسـائية ، و التي يقف من ورائها مؤسـسـات تسـعى إلى الكسـب المادي على حسـاب إحساس المرأة ، و فكرها ، فيكون بذلك الأدب النسوي أشبه بعطر داخل قارورة أنيقة ما أن يخرج حتى يتناثر ، و تختفي رائحته تدريجياً ، و يعيش المصطلح حينئذ في كنف المجتمع الذكوري .

إن قضية المرأة هي قضية إنسانية تحملها المرأة كما يحملها الرجل ، و هما محكومان بمجتمعهما ، و بقيمه الدينية ، و الاجتماعية ، و تراكماته الثقافية .

ثانياً : في إشكالية الحرية

الحرية في الفن ، و الحرية في الأدب قضية تشغل بال كل المشتغلين بهذين المجالين على السواء ، و إن كان الإنسان محكوماً بواقع اجتماعي معين منذ خروجه إلى هذا العالم بحكم طبيعة التربية التي يتلقاها ، و الضوابط التي يكتسبها ، و أسلوب الحياة الذي يعيشه ، و الذي يؤدي إلى عملية تكيّف

[4] انظر: مسارات النقد و مدارات ما بعد الحداثة (في ترويض النص و تقويض الخطاب)، أ.د. حفناوي رشيد بعلي، عمّان، دار دروب، ط 1، 2011، ص 170.

[5] انظر: الأنثوية في الأدب (النظرية و التطبيق)، د. إبراهيم أحمد ملحم، إربد، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، ط 1، 2016، ص 36.

دينامي مع الثقافة السائدة في مجتمعه ، و المرأة جزء من هذا المجتمع ، و قوانينه تنطبق على سلوكها الفعلي ، و الكتابي ، و الفكري ، و بالتالي فإن ضوابط المجتمع المتمثلة في منظومة القيم الدينية ، و الاجتماعية يكون لها الاعتبار الأول في ذهن الكاتب ، أو الكاتبة على حد سواء بشكل مسبق ، و أحياناً دون وعي منه ، حيث هذه القيم تنطلق من الداخل بعد أن استُوعبت و هُضمت ، و إن كانت النظرة إلى الأدب الذي تكتبه المرأة يشوبها شيء من الحذر ، فإن هذه النظرة هي وليدة تراكمات عبر عصور طويلة منذ عصر النظام الثاني البطريركي الذي قام على أنقاض النظام المطريركي ، بل رفضه و احتقاره[6] .

و هنا تكمن المشكلة ، فكيف يمكن الانتقال إلى نظام آخر يوفق بين النظامين دون تحيز إلى أحدهما ؟

إن ذلك لا يتحقق إلا بانقلاب معرفي ذهني ، يُخرج المرأة و الرجل على حد سواء من دائرة موروث ثقافي مغلق إلى انفتاح ثقافي بنّاء ، و ليس انفتاحاً قائماً على الشكل ، بل انفتاح قائم على المضمون .

ثالثاً : في إشكالية التفوق و إثبات الذات

يسعى كل إنسان إلى التفوق ، و يعمل كل ما أمكنه لتحقيق هذا المسعى ، البعض يصل و البعض لا ، ربما لأن اختياره لم يكن موفقاً في مجاله ، و التفوق لا تصنعه المعجزات ، بل الموهبة و الإخلاص و الصدق ، و خاصة في الأدب ، فكاتبة مثل مرغريت ميتشيل حققت شهرة منقطعة النظير برواية واحدة ، هي رواية " ذهب مع الريح " ، و ذلك ليس لأن الرواية صُنفت تحت مجال ا لأدب النسوي ، و إنما لأن هذه الرواية عبّرت تعبيراً صادقاً ، و صورت تصويراً دقيقاً الحرب الأهلية بين الشمال و الجنوب في أمريكا ، و غادة السمّان كانت كتاباتها تعبق بصدق الشعور ، و صدق التصوير ، و جرأة الطرح كانت بداية المشوار لكاتبات جئن من بعدها ، بل هي التي فتحت باب الجرأة الأدبية دونما ابتذال ، و لكنها لم تتوارَ خلف حجاب لا الأدب النسوي و لا الأنثوي و لا أي تسمية أخرى ، و إنما كان يكتنفها الشعور الإنساني ، و الصدق الفني مع أي موضوع تطرحه ، و أسماء كثيرة تفوقن في مجال الكتابة دون اللجوء إلى تصنيف طبقي ، أو انفصالي ، أو تقييمي ، و بالتالي فإن مكمن النجاح و التفوق يكون على مستويين اثنين قائمين على شعور صادق ، و تعبير صادق عن هذا الشعور[7] .

[6]انظر: الحقيقة و المنهج: هانز جورج غادامير، ت: د. حسن ناظم – علي حاكم صالح، طرابلس، دار أويا، ط 1، 2007، ص 83.

[7]انظر: الأداء النفسي بين التذوق الفني و الالتزام، د. فريدة الأمين المصري، طرابلس، وزارة الثقافة، ط 1، 2013، ص 102.

النقد النسوي و إشكالياته

أولا: إشكالية المصطلح

إن النقد النسوي لا يقوم على تفسير الإبداع قدر كونه قائما على قضية الدفاع عن كينونة النص النسوي بمفهومه القائم على الجنوسة[8]، أي الأدب الذي تكتبه المرأة عن قضايا المرأة[9]، و إذا خرج عن هذا الهدف فيعد نقدا متبعا لمناهج أخرى اجتماعية أو نفسية أو بنيوية، فالنقد الذي تتناوله المرأة ليس هو النقد النسوي، لأن موضوعاته مختلفة و متباينة اختلاف و تباين موضوعات الأدب، و لدينا من الأمثلة الكثير نذكر منهن: الناقدة يمنى العيد، و الناقدة خالدة سعيد، و غيرهما، و من ثم فإن ما يطرح على أنه نقد نسوي يهتم بصورة المرأة في النصوص الأدبية و مدى تأثيرها على عقلية المجتمع، و يطمح إلى تغيير هذه الصورة بدعوى أنها صورة نمطية تجعل من المرأة أداة تابعة، أكثر من كونها إنسانا له كيانه و استقلاليته و فكره. و هذا الموضوع يدخل ضمن الموضوعات الاجتماعية، و الإنسانية التي تطرح قضايا تهم المجتمع سواء كانت متعلقة بالرجل، أو المرأة، أو الطفل، و لذلك فإن هذا النوع من الدراسات هي جزء من الدراسات النقدية التي تتبنى نقدا له منهج واضح.

ثانيا:إشكالية المنهج

إن النقد النسوي لا يعد اتجاها واضحا يعتمد على نظرية علمية واحدة، نصية أو خارج نصية، كما أنه لا يؤسس لمنهج له ركائزه كالمنهج الاجتماعي، أو النفسي، أو البنيوي، بل لا نستطيع أن نطلق عليه نظرية بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، و إنما هو محصلة لردة فعل ضد تهميش دور المرأة في السياق العام للفكر و الثقافة السائدة، كما أنه ركز على صورة المرأة ، و الكيفية التي قدمت بها في الأعمال الأدبية [10]. و من ثم فإن "ما يوحد مختلف أنواع النظرية الأدبية النسوية ليس تقنية نقدية محددة، و إنما الهدف المشترك، و هو رفع مستوى الوعي لأدوار المرأة في جميع جوانب الإنتاج الأدبي ككاتبات، و كشخصيات في الأدب، و كقارئات"[11] و من الجدير ذكره تأثر الحركة النقدية النسوية بالتحليل النفسي عند جاك لاكان الذي استطاعت من خلاله التغلب على عدائها مع النظرية الفرويدية[12]. و من ثم فإن هذا النقد

[8]انظر: النقد الثقافي (تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية)، أرثر أيزابرجر، ت: وفاء إبراهيم – رمضان بسطاويسي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط 1، 2003، ص 66.

[9]انظر: الأنثوية في الأدب، ص170.

[10]انظر: النقد الثقافي مرجع سابق، ص 66.

[11]النظرية الأدبية، ديفيد كارتر، ص 97.

[12]انظر: النظرية الأدبية المعاصرة، رامان سلدن، ت: سعيد الغانمي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط 1، 1996، ص 203 .

يستفيد من كل المناهج النقدية دون استثناء، ذلك أنه يبحث عن موضوع واحد داخل النصوص، هو الصورة النمطية للمرأة و تأطيرها في تلك النصوص، كما يحاول فضح التمييز العنصري ضد المرأة، و محاولة نسفه، و تغيير هذه الصورة بأخرى تعطي المرأة المكانة التي تستحقها، و رسم شخصيتها القادرة على صنع القرار، و المشاركة في بناء مجتمعها بشكل حقيقي، و الوصول إلى أعلى المناصب القيادية في الدولة.

خاتمة

من خلال ما تقدّم خلصت الدراسة إلى أن موضوع البحث (النقد النسوي)لا يرتقي إلى مستوى النظرية النقدية، كباقي النقود النصية و خارج النصية، بل يمكننا اعتباره اتجاها، ربما لن يُكتب له الاستمرار، فيزول بزوال الأسباب، لأنه يحمل قضية واحدة، و ما الأدب و النقد إلا تتبع للعديد من القضايا العامة التي تهم الإنسان سواء كان رجلا أم امرأة، كما أنه يفتقد للخصائص التي تميزه عن غيره، لأنه خرج من عباءة النقد النفسي القائم على التحليل النفسي عند لاكان و الذي قوّض به تحليل فرويد النفسي و نظرته للمرأة، و الحكم عليها. و قضايا المرأة هي قضايا إنسانية تهم الرجال و النساء معا، كما أن الزج بالكاتبات تحت مسمى أدب نسوي أو نقد نسوي ما هو إلا عملية إقصاء لدور المرأة الكاتبة عن تناول موضوعات أخرى، و إقصاء المرأة الناقدة عن الولوج إلى عمق القضايا الفكرية و الاجتماعية التي تهم كل المجتمع، لذا أقترح تسمية هذا الاتجاه بالنسوية في النقد الأدبي كما جاء في عنوان البحث.

المراجع:

- الأداء النفسي بين التذوق الفني و الالتزام(دراسة في منهج أنور المعدّاوي النقدي)، د. فريدة الأمين المصري، طرابلس، وزارة الثقافة، ط 1، 2013.
- أنثوية العلم، (العلم من منظور فلسفة نسوية)، د. ليندا جين شيفرد، ت: يمنى طريف الخولي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط 1، 2004.
- الأنثوية في الأدب (النظرية و التطبيق)، د. إبراهيم أحمد ملحم، إربد، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، ط 1، 2016.
- الحقيقة و المنهج: هانز جورج غادامير، ت: د. حسن ناظم – علي حاكم صالح، طرابلس، دار أويا، ط 1، 2007، ص 83.
- السرد النسوي (الثقافة الأبوية، الهوية الأنثوية، و الجسد)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط 1، 2011.
- مسارات النقد و مدارات ما بعد الحداثة (في ترويض النص و تقويض الخطاب)، أ.د. حفناوي رشيد بعلي، عمّان، دار دروب، ط 1، 2011.
- النظرية الأدبية، ديفيد كارتر، ت: د. باسل المسالمة، دمشق، دار التكوين للتأليف و الترجمة و النشر، ط 1، 2010.
- النظرية الأدبية المعاصرة، رامان سلدن، ت: سعيد الغانمي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط 1، 1996.
- النقد الثقافي (تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية)، أرثر ايزابرجر، ت: وفاء إبراهيم، رمضان بسطاويسي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط 1، 2002.

(الإنتاج والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي)

د. مختار محمد العماري عبد القادر

استاذ مشارك

ملخص،،

لا شك أن الإنتاج والتنمية أمران مهمان في منظومة الاقتصاد الإسلامي ويحتلان أهمية كبيرة في الإسلام، جعلها . سبحانه وتعالى . من ضمن الأولويات التي أمر الله بها عباده المؤمنين ليكونوا خلفاءه في الأرض ويسعون إلى عمارتها وتنميتها، ولأهمية هذا الأمر فلقد عكف علماؤنا القدامى منهم والمعاصرون على الاهتمام بأمر الانتاج والتنمية، لما لهما من أهمية بالغة في النهوض بالأمة والرفع من مستواها لتتصدر الأمم، كيف لا وهي الأمة التي اصطفاها الله . جل شأنه . لتكون حاملة للرسالة التي حباها الله بها.

ولا شك أن المنهج الاقتصادي الإسلامي يرتكز على المبادئ التي وضعها الشارع الحكيم كمنظم للثروة من حيث التوزيع العادل وكيفية استثمارها، والتي بدورها يكون لها دور كبير في الدفع بعملية الإنتاج والتنمية، فهو بذلك يسعى إلى تحقيق التوازن بين حاجات الفرد والمجتمع وترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية.

ولذلك لابد من عرض رؤيتنا الشاملة للتنمية والإنتاج من منظور الاقتصاد الإسلامي في إطار عقائدي واجتماعي وثقافي بصورة متكاملة.

- مقدمة.
- المبحث الأول: المصطلحات المرتبطة بموضوع البحث.
  - المطلب الأول: الإنتاج.
  - المطلب الثاني: التنمية.
  - المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية.
  - المطلب الثالث: الاقتصاد الإسلامي.
- المبحث الثاني: الإنتاج والتنمية (المفهوم، الأهمية، الأهداف، الضوابط)
- المبحث الثالث: دور الإنتاج في التنمية في المنهج الاسلامي.

مقدمة:

التنمية والإنتاج مصطلحان حديثان، جاءت هذه المصطلحات في العصر الحديث وظهرت لتعبر عن المناهج والنظريات الحديثة التي تميز المنهج الاقتصادي الجديد الذي يؤسس لنظام اقتصادي جديد مبنيٌ لإبعاد الدين عن النشاط الاقتصادي العام والتصرف في الأموال والممتلكات الخاصة والعامة بنظريات علمانية تسودها المعاملات الربوية. ولقد جاءت هذه الأفكار العلمانية في ظل استعمار العالم العلماني للمجتمعات النامية، والاستيلاء على خيراته والاستفادة من كل مقدراته. نتيجة لازدواجية المعايير والتبادل غير المتكافئ للموارد.

ولا شك في أن التنمية والإنتاج أمران ضروريان لكل المجتمعات فهما الأساس لتحقيق التنمية الشاملة، وبدونهما لا تستطيع أمة من الأمم أن تنهض وتحقق التنمية المستدامة التي تزدهر بها وتصل إلى مصاف الدول المتقدمة ، ونحن كمسلمين نستمد أحكامنا جميعها فيما يتعلق بالتنمية والاقتصاد وإدارة الأموال من شرعنا الحكيم، والاستفادة من خبرات المجتمعات الأخرى بما لا يتعارض مع الثوابت الإسلامية، ولذلك لابد أن يكون خالياً من الربا والضرر والفساد، وهذه الأمور هي المسالك الصحيحة للاستقرار الاقتصادي والتقدم الحضاري والتكافل الاجتماعي وحفظ حقوق الأغنياء والفقراء، والتي بدورها تؤسس إلى عدالة اجتماعية شاملة اساسها حفظ المجتمع والترابط والتماسك بين ابناءه .

ويحتل موضوع الإنتاج والتنمية الاقتصادية مكانة كبيرة في الاقتصاد الإسلامي، حيث نجد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة تحث المسلم على عمارة الأرض وهذه العمارة لا تتأتى بدون سعي وجهد وإنتاج،﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[1] ، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((إن الله يحب إذا عمِل أحدكم عملاً أن يُتقِنه))[2].

فالإنتاج والنشاط الاقتصادي في النظام الإسلامي مؤسس على مبادئ الإسلام السمحة، التي عنوانها الأخلاق وفق ضوابط الشرع ،وعدم استغلال الآخرين، ومراقبة الله ـ عز وجل ـ ، تجعل اتباعه يسيرون وفق أحكامه ويحرصون على مزاولته وإتقانه بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وهذا ما قرره علماؤنا القدامى والمعاصرين وحث المسلمين على الاهتمام بالإنتاج والتنمية لما لهما من أهمية بالغة في رقي الأمة

[1] سورة هود، الآية 6.

[2] رواه الطبراني في الأوسط(891) وقال:" لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا مصعب، تفرد به بشر" أ.هـ، ورواه أبو يعلى وفيه مصعب أبت ثابت وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة، أبو الحسن علي ابن أبي بكر ابن سليمان الهيثمي، ت 807 هـ، المحقق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي – القاهرة، 1414 هـ ، 1994م ، ج4، ص 98.

وازدهارها ، والأخذ في الجانبين المادي والروحي في وقت واحد ، باعتبار أن الاهتمام بجانب دون الآخر يؤدي إلى خلل واضطراب في حياة الفرد والمجتمع.

علاوة على اهتمام الإسلام بالإنتاج والنشاط الاقتصادي أولى كذلك أهمية خاصة للتنمية بمفهومها الاقتصادي بمصطلحات أخرى تدور في نفس المعنى مثل، الاستخلاف، والإعمار، والإحياء، وغيرها من المصطلحات، معتبرًا الإنسانَ في تلك المهمة هو المحور الرئيس في عملية التعمير التنموية، عندما جعله خليفته في الأرض، بما وهبه الله تعالى من قدرات ذهنية وجسدية متميِّزة، حيث قال تعالى في هذا الصدد:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[3].

ويوضح لنا الإسلام أن تنمية الإنتاج منهج قويم لاتقاء الأضرار الاقتصادية المميتة، لذلك حث المسلمين على العمل والإنتاج وعدم الارتكان إلى البطالة والتسول والتسكع وإهمال الثروات التي وهبها لهم في هذه الأرض لاستثمارها، وفي ذلك جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله، أن النبي ε قال: " لئن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه" [4].

مما تقدم تتضح لنا أهمية الإنتاج والتنمية في تأسيس نظام اقتصادي للمجتمع بما يحقق لهم حياةً معيشية تحسن من مستواهم الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على توفير ضروراتهم وحاجياتهم من خلال الخطط التنموية التي تساعد في زيادة الدخل وحثهم على الإنتاج والعمل الذي يحقق لهم ذلك.

المبحث الأول: _ المصطلحات المرتبطة بموضوع البحث.

أولاً: الإنتاج

تعريف الإنتاج :

هو تلك العملية المركبة التي تستنفد جهدًا بشريًا وتستهلك موارد وطاقات في إطار زمني معين، لإيجاد منافع مادية أو معنوية[5].

[3] سورة البقرة، الآية 30.

[4] أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، محمد فؤاد عبدالباقي، ت . 1388هـ، دار إحياء الكتب العربية . محمد الحلبي، د . ت. ص220،

[5] ينظر، محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص82. الطبعة الأولى 1400هـ، الناشر: دار الكتاب المصري / ودار الكتاب اللبناني/ ص82.

كما عُرّف الإنتاج بأنه : مجموعة من الأجزاء أو الأنشطة المتداخلة والتي ترتبط ببعضها البعض بعلاقات منطقية ، تكفل تحقيق التكامل والتناسق فيما بينها في أداء مهمتها الأساسية والتي تتمثل في تحويل مجموعة من المدخلات إلى مجموعة من المخرجات المرغوب فيها[6].

ويُعرَّف الإنتاج في المفهوم الإسلامي بأنه : استخدام القدرات التي أودعها الله تعالى في الإنسان في معالجة الموارد المادية التي أودعها الله تعالى في الأرض من أجل إيجاد منفعة معتبرة شرعاً[7].

فالإنتاج عملية مركبة تحتاج إلى بذل مجهود بشري يضيف منافع مادية، ومعنوية للموارد وبالتالي فإن الاقتصاديين يعتبرون أن كل مجهود يترتب عليه خلق أو زيادة منافع نشاطاً منتجاً.

فالهدف من الإنتاج إذاً هو إشباع الحاجات الي تُساعد المسلم على عبادة الله حق عبادته ، فحاجة المرء إلى ذلك هي الدافع الأول للإنتاج ولابد لهذا الإنتاج أن يكون منظماً ، لأن قدرة الفرد الواحد لا تمكن من الحصول على الكفاية من الغذاء والكساء وغير ذلك ، وبالتالي لابد وأن يكون العمل الإنساني منظماً تنظيماً محكماً وبصورة يكون معها الإنتاج كافياً للمجتمع.

تعريف الباحث للإنتاج: هو عملية استخدام مواد الخام الأولية التي خلقها الله ـ سبحانه وتعالى ـ ومعالجتها باستخدام أدوات مادية وبشرية في فترة زمنية معينة للحصول على سلع وخدمات تُشبع حاجة الفرد ومتفقة مع الشرع.

والمقصود بالإنتاج في الإسلام:

"هو بذل الجهد الدائب في تثمير موارد الثروة ومضاعفة الغلة من أجل رخاء المجتمع ودعم وجوده وقيمته العليا"[8]. ويبدو واضحًا من التعريف أن الإنتاج يهدف إلى إشباع رغبات الإنسان، أي إيجاد المنفعة في شكل سلعة اقتصادية، بتناول الموارد الطبيعة بالتحوير والتبديل والإصلاح ليجعلها أكثر صلاحية لإشباع الرغبات الإنسانية .فمن الفلاح إصلاح الأرض وتسميدها وبذر البذور، وحصد المحاصيل ونحوه ، ومن ثم بيعه إلي التاجر ليقوم التاجر بنقله إلي المصنع لتحويل هذه المحاصيل إلى سلع غذائية وكذلك إلي مادة صالحة

[6] سليمان محمد مرجان، إدارة العمليات الإنتاجية . دراسة تحليلية للعمليات الإنتاجية في المنشآت الصناعية، منشورات كلية المحاسبة، ليبيا،1993، ص22.

[7] صديق ناصر ومحمد رابوي ، المدخل إلى الاقتصاد المقارن ن ندوة الثقافة والعلوم، دبي الإمارات المتحدة ، ب.ت ، ص 95.

[8] ينظر / مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 17، وهي مجلة شهرية علمية اقتصادية تصدر في الإمارات/ عن بنك دبي الإسلامي. ص174.

لإشباع رغبة المستهلك عن طريق التاجر – أي الوسيط – بين المنتج والمستهلك، ومن هنا اهتم الإسلام بالإنتاج الزراعي –والصناعي – والتجاري –وذلك لدعم الإنتاج في الدولة الإسلامية.

المطلب الثاني: التنمـية

تختلف المعاني التي قد تعطي لهذا المصطلح بين اختصاص وآخر حسب التخصص: اقتصاد ، إدارة ، إجتماع ، سياسة إلى غير ذلك من التخصصات ، وهي في الحقسقة يقصد بها " عمل شامل يطال جميع مستويات الحياة الإنسانية وكل حلقة من حياة الإنسان ، الاقتصاد ، الاجتماع ، الإتصال"[9]، فالتنمية اذاً هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية.

وهي عملية إدارية يتكاثف خلالها مجتمع ما مع دولته ومؤسساته الرسمية في سبيل تحقيق قفزة نوعية في حقل من الحقول.

ثانيا: التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية؛ للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلباً على البيئة المحلية عامة.[10] كما تعرف أيضاً: بأنها" عملية تحسين جودة الحياة في كافة المجالات ورفع مستوى دخل الفرد[11].

وعرفت كذلك بأنها" الزيادة على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد، وهي الزيادة الملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه، تتوزع على الأنشطة وفئات الدخل المختلفة، وتستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين، وتتخذ خلالها صورة تراكمية"[12].

وبالمجمل فهي العملية الاقتصادية التي تصبح خلالها الاقتصادات النامية أكثر تقدماً، أي ذات مستويات أعلى وأفضل، عن طريق تحسين الصحة العامة، والبنية التحتية، والمستوى التعليمي، وبعبارة أخرى؛ الرفاهية والازدهار في كل شيء من تحسين لمستويات المعيشة وتوفير الاحتياجات الضرورية والتحسينية للمجتمع.

[9] فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية أكاديمية إنترناشيونال، بيروت، 1998م، ص12

[10] *CONOMIC DEVELOPMENT", U.S. DEPARTMENT OF HOUSING AND URBAN DEVELOPMENT, RETRIEVED 2-1-2017. EDITED*

[11] معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص198.

[12] مصطفى الزيروني ، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية ، رسالة دكتوراه منشورة في العلوم الاجتماعية ،الجزائر، 2003، ص10.

الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي كلمة مركبة من كلمتين هما: اقتصاد وإسلامي، وسأحاول توضيح مصطلح الاقتصاد لغةً واصطلاحاً ومن ثم توضيح المفهوم العام للاقتصاد الإسلامي.

الاقتصاد لغةً: مشتقة من كلمة قصد، والقصد معناه استقامة الطريق؛ قصد يقصد قصداً فهو قاصد. والقصد معناه: العدل والاعتماد، والقصد في الشيء خلاف الإفراط وهو بين الإسراف والتقتير' قال تعالى:﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ﴾[13]

أما **الاقتصاد اصطلاحاً**: هو " ذلك العلم الاجتماعي الذي يعني بدراسة المشكلات التي تنشأ من وجود حاجات الإنسان ورغباته المتعددة مقابل موارد اقتصادية وإمكانات محدودة نسبيا لإشباعها[14].

وفي نظر الدُّكتور الفَنْجَرِيّ هو جملة من التَّطبيقات الاقتصادية، أو العديد من النَّظريَّات الاقتصادية، والَّتي تستمدُّ أصولها، وأسسها من النُّصوص الَّتي جاءت بالقرآن والسُّنَّة، وهذه النَّظريَّات، وتلك النُّظم الاقتصادية المختلفة، والَّتي يجتهد فيها العلماء —وهي بالطبع–تختلف تبعًا لاختلاف ظروف كلِّ مجتمع، وتبعًا لتغيُّر الأزمنة والأمكنة[15].

والتعريف الذي نختاره للاقتصاد الإسلامي أنه:" علم يعنى بدراسة النشاط الاقتصادي (استهلاك، إنتاج، توزيع، تبادل) وما ينشأ عم هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، في ضوء أحكام المذهب الاقتصادي في الاسلام[16].

ويعرف الباحث الاقتصاد الإسلامي: بأنه تنظيم الحياة الاقتصادية بالالتزام بالأحكام الشرعية والضوابط الأخلاقية ومبادئ الإسلام العامة بالاستعانة بكل الأفكار العلمية والاقتصادية التي لا تخالف الشريعة الإسلامية.

[13] سورة لقمان، الآية 19.

[14] سعد سعيد مرطان، مدخل الفكر الاقتصادي في الإسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1،2002، ص 3.

[15] نحو اقتصاد إسلاميٍّ، للدُّكتور مُحَمَّد شَوْقِي الفَنْجَرِيِّ، دار عكاظ، جدَّة، ط1، 1401هـ، ص 45.

[16] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، تعريف الاقتصاد الإسلامي، سلسلة مقالات علمية في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2007، بدون سنة طبع، عمان الأردن.

المبحث الثاني: الإنتاج والتنمية (المفهوم – الأهمية – الضوابط).

أولاً: الإنتاج.

أ. مفهومه.

يعرف الاقتصاديون المعاصرون الإنتاج بمفهوم شامل وهو " خلق المنفعة أو زيادتها"، والتعريف بهذه الصياغة غير مقبول إسلامياً ولا يتفق مع حقيقة العملية الإنتاجية، فالإنتاج بمفهومه العام: هو السلع والخدمات التي يساهم الجهد البشري في إيجادها من أجل إشباع حاجة ما، وقد يكون الإنتاج سلعة، كما قد يكون خدمة، فتكيف الطاقة يتجسد في إنتاج السلع وتوفير الخدمات.

وبتتبع الآيات واستقرائها، نجد أن القرآن الكريم قد أشار في مواضع عديدة إلى أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ: قد جعل في هذه الأرض ثروات طبيعية، فهي مستودع الحاجات البشرية، وحث الإنسان الذي استخلفة في هذه الأرض أن يبذل جهده ويسعى في استثمار هذه المقدرات، حتى يتم التفاعل المطلوب بين الجهد والطاقة البشرية من جهة، وبين الثروات والخيرات التي أودعها الله في هذه الأرض من جهة أخرى لتوفير وإشباع الحاجات الإنسانية.

قال تعالى في محكم كتابه : ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ 19 وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ (20) وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ 21﴾[17] ، ويقول :عز من قائل﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ 10 فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ 11 وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾[18]، ويقول عز وجل: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ (71 (وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ (72) وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [19] .

كل هذه الآيات وغيرها كثير تدعوا الإنسان إلى العمل والإنتاج، واستثمار الموارد الطبيعية وتحدد لنا بصورة جلية مفهوم الإسلام للعمل والإنتاج، الذي بدوره يحقق التنمية؛ إن الأرض وما فيها هي مصدر الثروة وما خلقها الله إلا لاستثمارها وتنميتها.

ب. أهمية الإنتاج: لا شك أن الإنتاج له أهمية في حياة الانسان باعتبار أن الكفاءة الإنتاجية تزيد من حماس الفرد من أجل السعي نحو زيادة إنتاجية، الأمر الذي سيحسن من ظروفه وزيادة مدخوله ويعود بذلك

[17] سورة الحجرات، الآية19-22.

[18] سورة الرحمن، الآية 10-12.

[19] سورة يس، الآية 71-73.

إلى نجاح المؤسسات الاقتصادية ويعزز الروح التنافسية بين المؤسسات والأفراد لزيادة قدرتها الإنتاجية وتحقيق أرباح مرتفعة.

يقول الدكتور يوسف القرضاوي: " إن الإسلام يحرص على الإنتاج وتنميته كماً ونوعاً ولا يرضى بتعطيل الطاقات المادية والبشرية بل يحثها جميعاً للإنتاج"[20]، ولقد أعطى الإسلام للإنتاج أهمية كبيرة وجعله فرض كفاية وأعلى من شأن من يجتهد في العمل ويتقنه وارتقى به إلى مرتبة العبادة.

ونجد ذلك كثيراً في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية فعن كعب بن عجرة قال: مرَّ على النبي ε رجل فرأى أصحاب رسول الله من جَلَده ونشَاطه ، فقالوا يا رسول الله ، لو كان هذا في سبيل الله، فقال رسول الله: وإن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله، وإن خرج على أبوين شيخين كبيرين ، فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفّها ، فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى رياء وتفاخراً ، فهو في سبيل الشيطان"[21] .

ويقول رسولنا الكريم ε في موضع آخر حاثاً المسلمين على العمل والإنتاج: " لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيَكُفَّ الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه"[22].

إن الإسلام يحث المسلم على الإنتاج والعمل وممارسة كل الأنشطة الاقتصادية بجميع صورها وبغض النظر عن طبيعة العمل من زراعة وصناعة ورعي وتجارة وكل عمل يؤدي إلى إنتاج سلعة أو خدمة ينتفع بها الناس " لا يغرس مسلم غرساً ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة"[23]، والأحاديث كثيرة في هذا الباب لا يتسع المجال لحصرها جميعاً ، وقد أعطى الإسلام هذه الأهمية للإنتاج وقررها المصطفى ε لما له من أثر كبير في حياة الأمة ، لأن الإنتاج هو السبيل إلى تحقيق التنمية، وبالتنمية تبنى الدول ويتحقق لها الازدهار .

[20] يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ص 179.

[21] سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المعجم الأوسط، حققه، طارق بن عوض الله بن محمد، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر، دار الحرمين. القاهرة، 56/7.

[22] محمد ابن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، جامع المسلم الصحيح المختصر من أمور الرسول عليه الصلاة والسلام وسننه وأيامه= صحيح البخاري، المحقق محمد زهير أبن زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، ج2، 1422هـ، ص123

[23] مسلم ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت –261هـ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي، بيروت، ج3، ص 1188.

- **الضوابط:**

جعل الإسلام ضوابطاً لتنظيم شؤون الإنتاج باعتباره أحد جوانب السلوك الاقتصادي المحرك لنوعين من القوى التي تحرك هذين النوعين وهما، الدوافع والقيم، فالدوافع تمثل أساس الحركة لسلوك الانسان، أما القيم فهي الضوابط على حركة الدوافع.

وقد نظم الإسلام كل الطاقات البشرية ورشّدها بحيث تؤتي أكلها وتسير وفق الفطرة التي فطر الله عليها الكون وما فيه، فأقر الدوافع التابعة من فطرة الإنسان، لأن الإسلام لا يتصادم بحال من الأحوال مع الفطرة، وجعل القيم هي من تحرك حركة الإنتاج وفق الضوابط الشرعية لكي لا تسير بعشوائية تتحكم فيها نوازع الجشع الاقتصادي.

وقد حدد الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر، مجموعة القيم الإسلامية التي تضبط السلوك الإنتاجي إلى ضوابط أصولية وضوابط اقتصادية.

أولاً: الضوابط الأصولية.

ويقصد بها تلك الضوابط المستمدة من القواعد الأصولية في الدين الإسلامي والتي تستوعب تحقيق المصالح ودرء المفاسد، لأن ضبط الإنتاج بالقيم والأخلاق الإسلامية وبالأصول التي قررها الشرع الحكيم تحمي الإنتاج وتضمن سلامته وارتقاءه بما يحقق مصلحة المستهلك أولاً، وكذلك مصلحة المنتج والموزع.

وهي مجموعة ضوابط مستمدة من مجموع القواعد التي قررها الأصوليون من الفقهاء، كالمشروعية وتحقيق المصالح ودفع الضرر والدعوة إلى التعاون والمشاركة، ونحاول أن نوجز لكل منها لزيادة البيان: ـــ

أ. **المشروعية:** ويقصد بها مشروعية كل عمل من الأعمال والالتزام بالأحكام الشرعية فيما هو حلال أو حرام وكذلك الالتزام بإنتاج السلع والخدمات التي تساعد على ضبط حياة الانسان بعناصرها الخمس (الدين، النفس، العقل، والعرض، والمال) وتجنب التعامل في كل ما يؤدي إلى ضرر أو ينتهك ما حرمه الله أو يؤدي إلى ذلك، من بيع الخمور وانتاجها أو المؤثرات العقلية والملاهي وأدواتها ودور الدعارة[24].

فالإسلام يحث المسلم على أن يكون صادقاً وأميناً بأن يقف عند حدود الله عز وجل – فلا ينتج محرماً ولا يغش في انتاج سلعة أو يخدع في تقديم خدمة، يقول تعالى﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ﴾[25]. ويقول الرسول ε " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً فليتقنه"[26].

[24] انظر المنهج الإسلامي في الإنتاج أ.د محمد عبد الحليم عمر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ص 251.

[25] سورة التوبة، الآية 105.

[26] سبق تخريجه.

ب. **تحقيق المصالح:** جعل الإسلام تحقيق المصلحة وجلب المنفعة ضابطاً لعملية الإنتاج فيما يخص الضروريات والحاجيات والتحسينات " وهو المقصد العام من التشريع الإسلامي بكفالة ضرورياتهم وتوفير حاجياتهم وتحسيناتهم"[27]، ولأن في ذلك ما يؤدي إلى تخصيص الموارد وتوجيه عوامل الإنتاج إلى ما يكون له أثر على زيادة سعادة الناس.

ت. **دفع الضرر:** يقصد بدفع الضرر كضابط من ضوابط الإنتاج، الابتعاد عن أي شيء يصاحب عملية الإنتاج قد يؤدي إلى إحداث ضرر على مستوى الفرد أو المجتمع أو البيئة، فعلى مستوى الفرد جعل الشارع الحكيم حق المشتري في الخيار برد المبيع المعِيب، وعلى مستوى الضرر الذي قد يصيب الفرد والمجتمع على حد سواء، أن الضرر لا يزال بالضرر فلا يستعجل البائع لترويج سلعته وبيعها باللجوء إلى الغش خوفاً من ضرر الخسارة أو رشوة مسؤولي الجمارك والجهات الفنية التي تقيّيم البضائع لتصريف منتجاته.

ث. **أما بالنسبة للبيئة** فجعل الضابط لها من القواعد الأصولية " تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، مثل أن يمنع الأفراد من إقامة مصانع أو منشأة قد تسبب تلوثاً للبيئة أو إضرار بالأخرين.

ج. **التعاون والمشاركة:** حثنا الشارع الحكيم على التعاون والتضامن في كل أمر فيه خير لنا في الدنيا والآخرة، قال تعالى﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[28]، يقول الشعراوي " إذن فالتعاون أمر ضروري للاستخلاف في الحياة. ومادام الاستخلاف في الحياة يقتضي من الإنسان عمارة هذه الأرض، وعمارة الحياة تقتضي ألا تُفسد الشيء الصالح بل نزيده صلاحا، وحين يقول الحق: وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) أي أنه يريد كوناً عامراً لا كوناً خرباً. والشيء الصالح في ذاته يبقيه على صلاحه. إذن فعمارة الحياة تتطلب منا أن نتعاون على الخير لا على الإثم "[29].

وانطلاقا مما تقدم يمكن للدول الإسلامية أن تتعاون وتتشارك وتسعى لإقامة تكتلات اقتصادية تساعد في النمو والإنتاج ويقوى انتاجها وينمو اقتصادها من خلال الجغرافيا المتقاربة والأيدي العاملة لدى بعض البلاد الإسلامية والمال والثروات لدى البعض الآخر، بتأسيس اتفاقيات تعاون مشترك بينهم في نهضة اقتصادية للجميع.

المبحث الثالث: دور الإنتاج في التنمية في المنهج الإسلامي.

[27] الشيخ عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، ط8، ص 197.

[28] سورة المائدة، الآية 2.

[29] محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي دار أخبار اليوم، قطاع الثقافة ص264.

لتحقيق التوازن الاجتماعي داخل المجتمعات لابد من تقليص الفارق المتزايد بين أقلية الأغنياء وأغلبية الشعب الذي لا يستطيع تغطية حاجياته الأساسية بما يضمن لهم الاستقرار المادي والأمن على ضرورات الحياة وكلما زادت الهوة بين الطبقتين، نجد أن ذلك يساهم ذلك في إحداث شرخ في السلم الاجتماعي.

ولإدراكنا بالقدرات والإمكانات الكامنة في القيم الإسلامية القائمة وكذلك الموارد البشرية والمادية التي تتوفر في بيئة المسلمين، فلابد من السعي لإيجاد حلول لزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية والوصول إلى نتائج من خلال وضع خطط استراتيجية تخلص الأمة من الفقر وترتقي بها إلى أعلى المراتب بما يُحقق العدالة الاجتماعية المنشودة.

- **الإسلام وتنمية الإنتاج:**

يرى الإسلام أن هناك عنصرين أساسيين يشتركان في الإنتاج الذي يصنعه جهد الانسان واللذان بهما تتحقق التنمية أولاهما:

1. الثروات المخزونة في الأرض.
2. الجهد البشري.

وبهاذين العنصرين، الجهد البشري وما يحتويه من قوى عقلية وحركية وفنية كبيرة إضافة للثروات الطبيعية من الممكن أن تتوفر احتياجات الإنسان الضرورية والحاجية منها، وتبعد شبح الفقر والجوع والحرمان.

وقد راعى الإسلام أمور يجب توافرها حتى تتحقق تنمية الإنتاج وهي كالآتي: ــ

1. **العدالة الاجتماعية:** تسعى كثير من الأمم والحضارات إلى السمّو بقيمها ومثلها من خلال تطبيق منظومة أخلاقية تقوم على أساس تحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، فالعدالة الاجتماعية هي مفهوم شامل لكثير من جوانب حياة الناس، وإن من شأن تطبيق هذا المفهوم في المجتمع أن يحقق العدالة والمساواة بين الناس، ويحقق لهم الحياة الطيبة العادلة بعيداً عن مشاعر الإحساس بالظلم أو الغُبن أو القهر، نتيجة سلب الحقوق أو الاستئثار بالثروات أو احتكار أي منها لطبقة من المجتمع دون أخرى.

ولقد حث الإسلام في مواضع كثيرة المسلم على العمل والإنتاج وبين لهم أن ذلك هو السبيل إلى تنمية مواردهم واستغلال ما لديهم من ثروات وموارد وعدم إبقائها معطلة ، يقول تعالى ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ﴾[30] ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ

[30] سورة التوبة، الآية، 105.

أَحْسَنَ عَمَلًا﴾[31] ، ويقول الرسول ε" إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه"[32]، ويقول ε " من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له"[33]، وقال عليه الصلاة والسلام " والذي نفسي بيده، ليأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً أعطاه من فضله أو منعه"[34].

- **التخطيط ووضع استراتيجية لزيادة الإنتاج والتنمية:**

لا شك أن لأي عمل إذا أردنا له النجاح والنمو أن يستند إلى تخطيط سليم واستراتيجية مدروسة ووضع أسلوب أو طرائق لتحشيد كافة الطاقات البشرية وكل الموارد والثروات الطبيعية المتاحة، بغية تحقيق أهدافه بأقل تكاليف ممكنة وذلك خلال فترة زمنية معينة.

والإسلام يدعونا إلى ذلك ويتوافق مع هذا المنهج (أي التخطيط) لأنه أحد أساسيات إعداد العدة التي أمرنا بها الإسلام ، وفي زمننا الحديث أصبح من الضروري الأخذ بسياسة التخطيط حتى أُسِّسَت وزرات في الدولة تحت مسمى وزارة التخطيط لتحقيق أكبر معدلات للنمو وارتفاع لأعلى مستويات التنمية الاقتصادية ، فلم يعد من الممكن في ظل الظروف والأحداث الاقتصادية المتشابكة والمتداخلة في وقت واحد ، وإذا ما أردنا السير نحو التنمية وزيادة الإنتاج وأن نصل إلى الأهداف المرجوة فلابد من إعداد تخطيط ودراسة للموارد سواء البشرية أو الطبيعية تكون بأقل تكاليف ممكنة وفي فترة زمنية وجيزة حتى نصل إلى تنمية اقتصادية ، وباختصار شديد فإن نجاح الدولة في عملية التنمية لا يكون إلا بإدارة التخطيط للتنمية الاقتصادية وقد علمنا القرآن في مواضع عديدة لكيفية وضع الخطط لتنمية الموارد وكيفية التنمية الاقتصادية لها ، ومن بين التخطيط الذي رسمه القرآن ما جاء في قصة يوسف عليه السلام ، قال تعالى ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46 (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾[35].

[31] سورة الكهف، الآية، 30.

[32] أبو عبدا لرحمن احمد ابن شعيب ابن علي الخرساني، النسائي، ت – 303 هـ، السنن الكبرى، المحقق مركز البحوث بدار التأصيل، الناشر دار التأصيل – القاهرة، ط1، 1433 هـ – 2012م، ج 8، ص228.

[33] رواه الطبراني في الأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نورالدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ت . 807هـ، حققه حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر 1414هـ، 1994م، 63/4.

[34] الإمام مالك، موطأ الإمام مالك رواية ابن القاسم، حققه السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي . الإمارات، ط الأولى،1425هـ . 2004م. ج1، ص 267.

[35] سورة يوسف، الآية 46 . 49.

يقول القرطبي في تفسير هذه الآية أنها أصل في القول بالمصالح الشرعية التي هي حفظ الأديان والنفوس والعقول والأنساب والأموال . فكل ما تضمن تحصيل شيء من هذه الأمور فهو مصلحة وكل ما يفّوت شيئاً منها فهو مفسدة، ودفعه مصلحة، ولا خلاف أن مقصود الشرائع إرشاد الناس إلى مصالحهم الدنيوية، ليحصل لهم التمكن من معرفة الله تعالى وعبادته الموصلين إلى السعادة الأخروية، ومراعاة ذلك فضل من الله عز وجل ورحمة رحم بها عباده، من غير وجوب عليه ومن دون استحقاق، هذا مذهب كافة المحققين من أهل السنة أجمعين[36].

ونستخلص مما جاء في هذه الآيات حسن التدبير الذي انتهجه سيدنا يوسف والتخطيط الذي واجه به الشدائد وتقوم خطته على:

1. الإنتاج (الزراعة) بدأب واجتهاد.
2. الادخار (فذروه في سنبله).
3. ترشيد الإنفاق (إلا قليلاً مما تأكلون).

وقد أوضح الإسلام أن الدولة والمتمثلة في ولي الأمر عليها أن توفر الوسائل والأدوات التي تساعد العمال إلى تحقيق الإنتاج المطلوب، ولعل في قصة الأنصاري الذي جاء إلى الرسول ε وكيف تعامل معه عندما رأى أن بإمكان هذا الرجل أن يعمل ليحسن من معيشته بدلاً من أن يمد يده للناس يعطوه أو يمنعوه، يطلب منه الصدقة فنظر إليه الرسول الكريم فوجده جلداً فلم يعطه من الصدقة ، ولكنه هيأ له وسائل وأدوات العمل والإنتاج عندما سأله عما في بيته "فقال :صلى الله وعليه وسلم أما في بيتك شيء ، فقال: بلى حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه الماء فقال له : أئتني بهما ففعل الرجل ثم قال لأصحابه: من يشتري هذين ، فقال أحد الصحابة : أنا يا رسول الله ، بدرهم ، فقال: صلى الله عليه وسلم : من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثاً قال رجل : أنا أخذهما بدرهمين فأعطاها إياه وأخذ الدرهمين فأعطاها للأنصاري فقال: أشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك واشتر بالأخرة قدوماً واذهب واحتطب وبع ولا تأتيني إلا بعد خمسة عشر يوماً فذهب الرجل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوباً وببعضها طعاماً فقال رسول الله ε هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة ، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاث لذي فقر مُدقع أو لذي غُرم مفظع أو لذي دم موجع"[37].

[36] تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، أبوعبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزجي القرطبي، المتوفي 3671، بتحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطنيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384 هـ، 1964م ،203/92 ..

[37] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفي 463هـ، تحقيق مصطفى العلوي، محمد البكري، الناشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ، الحديث الرابع والثلاثون 18-325.

هذه بعض النماذج التي جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية تُرشدنا إلى استخدام العقل وحسن التدبير والتخطيط لتنمية الموارد والاستفادة منها بالطرق الصحيحة حتى تتحقق التنمية المنشودة.

النتائج والتوصيات

- **أولاً: النتائج.**

1. مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام مفهوم شامل، يركز على الموارد البشرية والموارد الطبيعية والسعي لاستخدام هذه الموارد لعمارة الأرض وبما يرضي الله عز وجل.
2. التعاون والتكافل في العمل والإنتاج والتنمية يُسهم إسهاماً حقيقياً في تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن كما يبعد شبح الفقر.
3. الإنتاج في الإسلام هو مسؤولية مشتركة بين أفراد المجتمع والدولة واعتبر عبادة يؤجر عليها إذا أخلص النية.
4. التنمية الإسلامية شملت جميع مجالات الحياة وذلك بتنظيمه تنظيماً يحقق مصالح العباد في الدنيا والأخرة.
5. التوزيع العادل يعد ركن أساسي في المفهوم الإسلامي للتنمية، فلن يتحقق إنتاج ملموس طالما أن العدالة الاجتماعية غائبة ولا قيمة للتنمية ما لم تعم الجميع.

- **ثانياً: التوصيات.**

1. الاهتمام بالموارد البشرية وذلك بتوعيتهم أن ما يفعلوه إنما هو عبادة يتقربون بها إلى الله سبحانه وتعالى.
2. السعي إلى قيام اقتصاد متكامل انتاجياً بين الدول العربية والمسلمة لتكوين تكتل حقيقي يساعد في تنمية المجتمعات المسلمة.
3. التخلص من المعاملات الربوية فهي كسب غير مشروع والتعامل بالربا يدعو إلى البطالة.
4. التأكيد على الدراسات التي تهتم برسم السياسات الاقتصادية والاهتمام بوضع الاستراتيجيات لتحسين التخطيط للتنمية الاقتصادية.

المصادر والمراجع

أولاً _ المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ابن منظور، لسان العرب، إعداد وتصنيف: يوسف الخياط، بيروت، دار لسان العرب. د ت.

3. أبو الحسن نورالدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ت ـ 807هـ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، حققه حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر 1414هـ، 1994م.
4. أبوعبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزجي القرطبي، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطنيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384 هـ، 1964م.
5. أبو عبدا لرحمن احمد ابن شعيب ابن علي الخرساني، النسائي، ت – 303 هـ، السنن الكبرى، المحقق مركز البحوث بدار التأصيل، الناشر دار التأصيل – القاهرة، ط1، 1433 هـ – 2012م.
6. أبو عمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى 463هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد الحديث الرابع والثلاثون 18-325، تحقيق مصطفى العلوي، محمد البكري، الناشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.
7. سعد سعيد مرطان، مدخل الفكر الاقتصادي في الإسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1. 2000م.
8. سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي أبو القاسم الطبراني، المعجم الأوسط، حققه، طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر، دار الحرمين ـ القاهرة.
9. سليمان محمد مرجان، إدارة العمليات الإنتاجية ـ دراسة تحليلية للعمليات الإنتاجية في المنشآت الصناعية، منشورات كلية المحاسبة، ليبيا،1993.
10. صديق ناصر ومحمد رابوي، المدخل إلى الاقتصاد المقارن ندوة الثقافة والعلوم، دبي الإمارات المتحدة، ب.ت.
11. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، تعريف الاقتصاد الإسلامي، سلسلة مقالات علمية في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2007، بدون سنة طبع، عمان الأردن.
12. عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، ط 8.
13. فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية أكاديمية إنترناشيونال، بيروت، 1998م.
14. مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك رواية ابن القاسم، حققه السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي ـ الإمارات، ط الأولى،1425هـ ـ 2004م.
15. محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى 1400هـ، الناشر: دار الكتاب المصري / ودار الكتاب اللبناني.
16. محمد فؤاد عبد الباقي، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، ت ـ 1388هـ، دار إحياء الكتب العربية ـ محمد الحلبي، د ـ ت.
17. محمد عبد الحليم عمر، المنهج الإسلامي في الإنتاج، النظام الاقتصادي الأمثل، د. عبد الله عابد، القاهرة، 1405هـ-1985م.
18. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

19. محمد متولي الشعراوي (المتوفى: 1418هـ)، تفسير الشعراوي – الخواطر، الناشر: مطابع أخبار اليوم، عدد الأجزاء: 20، (ليس على الكتاب الأصل –المطبوع –أي بيانات عن رقم الطبعة أو غيره، غير أن رقم الإيداع يوضح أنه نشر عام 1997 م).
20. مُحَمَّد شَوْقِي الفَنْجَرِيّ، نحو اقتصاد إسلاميّ، للدُّكتور، دار عكاظ، جدَّة، ط1، 1401هـ.
21. مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت .261 هـ، المسند الصحيح المختصر، دار التأهيل، القاهرة.
22. يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، الناشر/ مكتبة وهبه ـ القاهرة.

ثانياً _ الرسائل العلمية والدوريات.

1. مصطفى الزيروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية، رسالة دكتوراه منشورة في العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2003.
2. مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 17، مجلة شهرية علمية اقتصادية تصدر في الإمارات/ عن بنك دبي الإسلامي.
3. CONOMIC DEVELOPMENT", U.S. DEPARTMENT OF HOUSING AND URBAN DEVELOPMENT, RETRIEVED 2-1-2017. EDITED

الملخص

تزخر منطقة الجنوب بليبيا بالعديد من الثروات الطبيعية المختلفة , لعل من أبرزها تلك الخامات الأولية التي تدخل في صناعة مواد البناء ومن أهمها الطين المكلس أو ما يعرف بالبوزولانا . حيث أشارت العديد من الدراسات إلى توفرها وبشكل كبير حول منطقتي سبها وبراك بوادي الشاطيء . وقد تمّ تشكيل فريق بحثي بقسم الهندسة المدنية بكلية العلوم الهندسية والتقنية بجامعة سبها للقيام بسلسلة من الدراسات البحثية حول إمكانية الإستفادة من تلك المواد الطينية وإدخالها في مجال صناعة الإسمنت وإنتاج الخرسانة كأحد مواد البناء البديلة , وذلك لغرض تحسين خصائصهما من جهة وتقليل تكلفة المتر المكعب من جهة أخرى .

في هذه الورقة سنتعرف على خصائص هذه المواد من خلال خمسة مواقع هي : موقعان أحدهما بشمال شرق مدينة سبها والآخر بتمنهنت , وثلاثة مواقع أخرى حول مدينة براك هي آقار والعافية وتاروت .

الكلمات المفتاحية: الخرسانة , البوزلانا , الخلطة الخرسانية , المواد البوزلانية , الإسمنت

1. المقدمة

تعتبر البوزلانا من المواد التي يتزايد الطلب عليها وإحدى البدائل في مجال مواد البناء الداخلة في عمليات الإنشاء والمواد الإنشائية , وذلك نظراً لاستخداماتها المتعددة والتي من أهمها استبدالها بكمية من الإسمنت اللازم لصناعة الخرسانة , والذي يؤدي بدوره إلى التقليل من كمية الحرارة الناتجة عن عملية تفاعل الإسمنت مع الماء (التميؤ) نتيجة هذا الإستبدال , وتقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون المصاحب لعملية صناعة الإسمنت عند إضافتها إليه . وهو توجه مطلوب من أجل خرسانة خضراء صديقة للبيئة وميزة قد نحتاجها بشكل أكبر في المنشآت كبيرة الحجم ذات الخرسانة الكتلية (كالسدود) والتي قد تتسبب الحرارة في حدوث تصدعات بها , أيضاً حاجتنا إليها في الأجواء الصحراوية والحارة والتي تغطي رقعة كبيرة من بلادنا خاصة الجنوبية منها . بالإضافة لذلك , فإن استعمال مادة البوزلانا يعمل على تقليل الكلفة الاقتصادية – نظراً لرخصها مقارنة بمادة الإسمنت – وإكساب الخرسانة خصائص إضافية من حيث الجودة والمتانة لتحمل الظروف التي صُمّمت من أجلها وتعمل في محيطها طيلة عمرها الافتراضي لمقاومة المتغيرات التي تحاول إحداث تلف أو تدهور في بُنيتها .

تتوفر هذه المواد بكميات معتبرة ؛ وذلك وفقاً لدراسات أجريت من قبل " مركز البحوث الصناعية " بتاجوراء بطرابلس وأكدت وجودها في مناطق بالجنوب الليبي حول مدينة سبها وبراك بوادي الشاطيء, وهي ثروة يُتطلب استغلالها ويمكن أن تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة الدخل القومي بإدخالها في إحدى أهمّ الصناعات الإستراتيجية وهي صناعة الإسمنت , وبالتالي الاستفادة منها هندسياً وبيئياً كما تم ذكره . وقد أقيمت حول هذه المواد العديد من الدراسات قام بها فريق بحثي بقسم الهندسة المدنية بكلية العلوم الهندسية والتقنية بجامعة سبها , ارتكز البحث على دراسة خمسة مواقع هي : (سبها وتمنهنت والعافية وآقار وتاروت) . حيث اعتمدت في برنامجها العملي على أخذ عينات من هذه المواقع واستخدام كميات منها بنسب محددة وإضافتها لمكونات الخلطة الخرسانية بدل جزء من مادة الإسمنت الداخلة في مكوناتها .

2. تعريف المواد البوزلانية :

البوزلانا وتعرف أيضاً بالمواد البوزلانية أو متأخرة التميؤ : هي خامات ألومينية أو سليكية أو خليط من كليهما[2] , وهذه المواد لا تملك قدرة لاصقة إسمنتية إلا أنها وبوجود الماء تتفاعل كيميائياً عند درجات الحرارة العادية مع هيدروكسيد الكالسيوم (الجير) الناتج من عملية التميؤ – تفاعل الإسمنت مع الماء – مكونة مركبات ذات خصائص إسمنتية غير قابلة للذوبان – مثل سيليكات وألومينات الكالسيوم – تعمل على سد الفجوات الداخلية والمسامات الشعرية بالخرسانة [3].

1.2 أنواع المواد البوزلانية :

تنقسم المواد البوزلانية إلى نوعين :

1.1.2 البوزلانا الصناعية :

وهي مواد ثانوية يُحصل عليها من المخلفات الصناعية , وتشمل رماد الفحم , والطوب المحروق , وغبار السيليكا وخبث الحديد الناتج من مخلفات صناعة الحديد والصلب .

2.1.2 البوزلانا الطبيعية :

هي مواد توجد في الطبيعة على هيئة رواسب بركانية أو مواد أوبالية أو ترسبات طينية , ومنها الطين المحتوي على الكاولين موضوع الدراسة .

والكاولين هو أحد المعادن الطينية , تركيبه الكيميائي ($Al_2Si_2O_5(OH)_4$) . وبالإضافة إلى المواد الأساسية المشكلة له ؛ هناك نسب معينة من الشوائب هي في العموم عبارة عن أكاسيد مثل MnO و Fe2O3 و CaO و Na2O و K2O كما توجد بها مواد عضوية والتي تزول بتسخين

الكاولين إلى درجات حرارة معينة , وهذه الشوائب يمكن أن تكون موزعة بانتظام على المادة الأصلية الخام ، كما يمكن لها أن تكون على شكل تجمعات بالشقوق الصخرية[4].

إن التحليل بواسطة الأشعة السينية للكاولين النقية يدل على وجود ترتيب ذري لمدى طويل وبنية بلورية محدودة للكاولين كما هو موضح بالشكل رقم (1.2) , ومنه يمكننا أن نلاحظ بأن التوزيع غير متجانس في الأبعاد الثلاثة . والكاولين عبارة عن طبقات من شبكة بلورية حيث تتماسك طبقاتها مع بعضها البعض بقوى تجاذب كبيرة , والأشكال الناتجة للبلورات هي في غالبها صفائح سداسية مجهرية تعكس البنية الذرية للمادة.

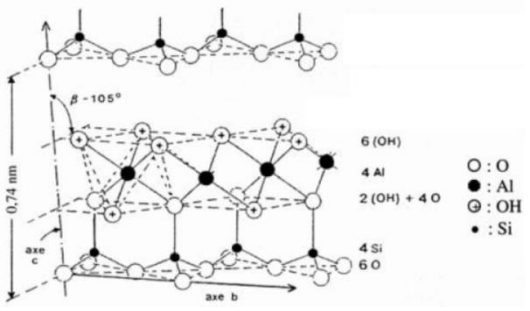

شكل (1) : التركيب البلوري للكاولين

والكاولين مركب غير نشط كيميائياً، ومن أهم خصائصه تفككه بارتفاع درجات الحرارة[4] ، حيث أن معادن الكاولين تتبلور بخروج ماء الرطوبة أو الماء الممتص بعد تفاعل أولي ماص للحرارة بين درجة الحرارة 100° C و 110° C , وتؤدي هذه العملية باقتراب الحبيبات من بعضها البعض ، لكن يحدث هذا بدون تغير في الشبكة البلورية ، وإبتداء من 500° C تقريبا ينتج ثاني تفاعل ماص للحرارة، والذي ينتج عن تحول الكاولين إلى طور آخر يدعى الميتاكاولين ($Al_2O_3 2SiO_2$) حيث يتم التخلص من جزيئى الماء (H_2O) الداخل في التكوين ، **وهو** بدوره يتفكك إلى الومينيا (AL_2O_3) و سيليكا (SiO_2) . وهذا التحول يوصف كيميائياً بمعادلة التفاعل التالية :

$$2Al2Si2O5(OH)_4 \xrightarrow{\geq} 2Al_2Si_2O_{5+}4H_2O$$

2.2 استخدام البوزلانا كبديل جزئي للإسمنت :

عادة ما تتم إضافة المواد البوزلانية في ثلاث صور هي :

1 – كبديل عن جزء من الأسمنت البورتلاندي (وهي الحالة الأكثر شيوعا لأسباب إقتصادية) .

2 – كبديل عن جزء من الرمل (إما لعدم وجود الرمل الجيد أو لأن التدرج الحبيبي للرمل غير مطابق للمواصفات) .

3 – كإضافة للأسمنت بدلا عن أستبداله , وذلك لزيادة المحتوى الأسمنتي في الخرسانة .

وغالبا ما يتم الخلط اعتمادا على النسب الوزنية , ونادرا بنسب حجمية . وقد تناولت عدة دراسات سابقة إمكانية استخدام البوزلانا المحلية على صورة ميتاكاولينا كبديل لجزء من الإسمنت في الخلطات الخرسانية , حيث تراوحت نسب الإستبدال من 10 % إلى 20 % من وزن الإسمنت , أعطت في مجملها مؤشرات إيجابية لاستخدامها كبديل جزئي للإسمنت .

3.2 تفاعل البوزلانا مع الجير (التميؤ) :

تتفاعل السليكا المتواجدة بالبوزلانا مع هيدروكسيد الكالسيوم الناتج من عملية التميؤ – تفاعل الإسمنت مع الماء – مكونة هيدرات سيليكات الكالسيوم , حيث يكون التفاعل الرئيسي على الصورة :

$$\mathbf{CH + S + H \rightarrow C\text{–}S\text{–}H}$$

وتتفاعل السليكا غير المتبلورة (كاولين) بشكل أسرع من السليكا ذات الشكل البلوري (كوارتز) مع هيدروكسيد الكالسيوم .

وعند احتواء البوزلانا على مقادير من الألومينا النشطة , تتشكل هيدرات ألومينات الكالسيوم كما بالصيغة التالية :

$$\mathbf{CH + A + H \rightarrow C\text{–}A\text{–}H}$$

ومع أنواع البوزلانا عالية التفاعلية , يظهر التفاعل البوزلاني الثانوي منتجاً ثلاثي سليكات الكالسيوم الذي يكون بالصيغة :

$$\mathbf{C_3S + 2S + 10.5H \rightarrow 3[CSH_{3.5}]}$$

وتظهر هذه التفاعلات بشكل واضح مع أغلب أنواع البوزلانا الطبيعية أو الصناعية في فترة ما بين 3 إلى 14 يوماً بعد خلطها بالماء [3] .

4.2 التأثير على متانة الخرسانة :

تنبع أهمية التفاعل البوزلاني من تأثيره على التركيب الداخلي للخرسانة كما يلي :

1. **إعادة توزيع الفراغات:**

حيث يتم تحويل الفراغات الكبيرة الموجودة في بيئة الخرسانةإلى فراغات صغيرة (أكثر عددا وأصغر حجما) كنتيجة مباشرة لترسيب مادة C-S-H المتكونة من التفاعل البوزولوني في هذه الفراغات .

1. **تغيير في حجم المكونات:**

وخاصة الجير المطفأ المتكون حديثا من تفاعل الأسمنت مع الماء , حيث تتحول بلورات الجير الصلدة والكبيرة إلى مادة C-S-H الخيطية الشكل وغير المتبلورة وذات المساحة السطحية الكبيرة , والتي تشغل حيزا كبيرا من الفراغات . حيث تزداد مادة C-S-H الأسمنتية في الخرسانة مع تقليل نسبة الجير .

وتساعد هاتان الآليتان في ديمومة الخرسانة , حيث تقل الفراغات الكبيرة التي تساعد على دخول المواد الضارة (مثل الماء , ثاني أكسيد الكربون , الكلوريدات , إلخ) . كما أن صغر حجم الجير المطفأ (يسبب التفاعل البوزلاني) يساعد على تقوية المنطقة الإنتقالية (Transition Zone) بين العجينة الأسمنتية والحصى في الخرسانة , حيث تعتبر هذه المنطقة أضعف منطقة في الخرسانة . كما أن استهلاك الجير في التفاعل البوزلاني يقلل من التفاعلات الكيميائية الضارة الناتجة عن دخول بعض الأيونات (مثل الكبريتات) إلى الخرسانة[8] .

3. البوزلانا المحلية (الكاولين) :

أكدت دراسات عديدة قام بها مركز البحوث الصناعية " طرابلس – ليبيا " على تواجد كميات من أنواع مختلفة من الخامات والمواد الطينية مثل الجبس والحديد والبازلت وغيرها , وذلك في مناطق واسعة من ليبيا , من أهمّها : غريان , الخمس , بنغازي , درنة , زليتن , سبها , وادي الشاطيء [2,16].

وتوضح الخريطة في الشكل رقم (2) المناطق الجنوبية وبالتحديد منطقة سبها وما حولها ومناطق وادي الشاطيء التي تتواجد بها المواد البوزلانية الطبيعية – موضوع الدراسة – على هيئة صخور طينية حاوية على معدن الكاولين .

شكل (2) : مناطق تواجد الكاولين بمنطقة الدراسة

1.3 موقع سبها :

يقع على بعد حوالي 10كم شمال شرقي مدينة سبها على بعد 100م يمين الطريق الواصل إلى منطقة وادي البوانيس . وهذه المواد عبارة عن كتل بيضاء غير منتظمة الشكل سهلة التفتت .

انظر الأشكال من (3) إلى (5).

شكل (3) : صورة قمر صناعي لموقع سبها

شكل (4) : موقع وجود البوزلانا (الكاولين) بسبها

شكل (5) : صخور موقع سبها

2.3 موقع تمنهنت :

يوجد على بعد 10كم من بلدة تمنهنت في اتجاه الشمال من الطريق المعبد الواصل لمنطقة سمنو . ومواد هذا الموقع عبارة عن كتل صلبة بيضاء تميل قليلاً للاحمرار .

انظر الأشكال من (6) إلى (8).

شكل (6) : صورة قمر صناعي لموقع تمنهنت

شكل (7) : موقع وجود البوزلانا (الكاولين) بتمنهنت

شكل (8) : صخور موقع تمنهنت

3.3 موقع العافية :

يقع على يسار الطريق الرئيسي المعبد ، بجانب خزان مياه المنطقة. وهي عبارة عن كتل رمادية تتخللها بقع صفراء متوسطة الصلابة .

انظر الأشكال من (9) إلى (11).

شكل (9) : صورة قمر صناعي لموقع العافية

شكل (10) : موقع وجود البوزلانا (الكاولين) بالعافية

شكل (11) : صخور موقع العافية

4.3 موقع آقار :

يقع بجوار الطريق المعبد المقابل لمحطة الكهرباء بالمنطقة . ويمكن وصف المواد لهذا الموقع بأنها عبارة عن طبقات رمادية مزرقّة اللون صفائحية الشكل وصلبة .

انظر الأشكال من (12) إلى (14).

شكل (12) : صورة قمر صناعي لموقع آقار

شكل (13) : موقع وجود البوزلانا (الكاولين) بآقار

شكل (14) : صخور موقع آقار

5.3 موقع تاروت :

يقع أمام مفرق تاروت القديمة والجديدة على بعد 10م من الطريق الرئيسي . وهي كتل رمادية حبيبية المظهر ومتوسطة الصلابة .

انظر الأشكال من (15) إلى (17).

شكل (15) : صورة قمر صناعي لموقع تاروت

شكل (16) : موقع وجود البوزلانا (الكاولين) بتاروت

شكل (17) : صخور موقع تاروت

4. خواص البوزلانا المحلية :

فيما يلي نستعرض أهم الخصائص للبوزلانا المحلية والتي تم الحصول عليها من خلال إجراء عدة دراسات شملت عدة خصائص على النحو التالي :

1.4 التركيب الكيميائي :

يتم عن طريق التحليل الكيميائي بواسطة الأشعة السينية الوميضية (XRF) .

وقد أظهرت عدة دراسات[14,2,1] أن عينات الطين المستخرجة من المناطق الجنوبية بليبيا تتوافق مع مواصفة الجمعية الأمريكية لإختبار المواد ASTM C 618-03[13]. كما أن محتوى الكاولين الموجود بمعظم العينات قد زاد عن نسبة 50 % [2,1].

يوضح الجدول رقم (2) التحليل الكيميائي لعينات المواقع ومقارنتها بالمواصفة القياسية ASTM C 618 .

جدول (2) : التحليل الكيميائي للبوزلانا المحلية

المتطلب	القيمة الفعلية					المواصفة ASTM C618-03
	سبها	تمنهت	العافية	آقار	تاروت	
أكاسيد (السيلكون , الألومنيوم ,الحديد)	95.2	96.7	92.4	95.1	93.1	% 70 <
ثالث أكسيد الكبريت	3.033	0.016	0.28	---	0.319	% 4 >
المحتوى المائي	---	---	---	---	---	% 3 >
القلويات (أكسيد الصوديوم)	0.22	0.35	0.35	0.22	0.93	% 1.5 >
ثاني أكسيد السيلكون	53.42	70.33	57.95	58.46	71.88	---
ثالث أكسيد الألومنيوم	40.84	25.32	24.52	34.36	20.2	---
ثالث أكسيد الحديد	0.975	1.05	9.973	2.266	1084	---
أكسيد الماغنسيوم	0.13	0.14	0.724	0.28	0.35	---

أكسيد الكالسيوم	0.1	0.0801	0.133	0.162	0.163	---
أكسيد البوتاسيوم	0.16	0.366	2.919	1.44	1.06	---
ثاني أكسيد التيتانيوم	3.019	1.51	1.12	1.37	0.966	---
خامس أكسيد الفوسفور	0.137	---	0.241	0.11	0.36	---
أكسيد المنجنيز	0.0088	---	0.034	---	0.028	---
ثالث أكسي الكروم	---	0.011	---	---	---	---
أكسيد السترانشيوم	0.034	0.0063	0.0167	0.0209	0.036	---
الفقدان بالحرق L . O . I	0.88	0.76	1.68	1.25	1.06	% 6 >

2.4 الشكل البلوري :

يبيّن الجدول رقم (3) نسبة السليكا ذات الشكل البلوري (الكوارتز) إلى الكاولين للعينات المستخرجة.

جدول (3) : التركيب المعدني للبوزلانا المحلية

الموقع	الكاولينا	الكوارتز
سبها	% 95	% 5
تمنهنت	% 50	% 50
العافية	% 54	% 46
آقار	% 90	% 10
تاروت	% 30	% 70

3.4 الخصائص الحرارية :

يبين الشكل رقم (18) قيم فقدان الوزن للعينات بعد حرقها في درجات الحرارة المختلفة وفقاً لإحدى الدراسات[2] .

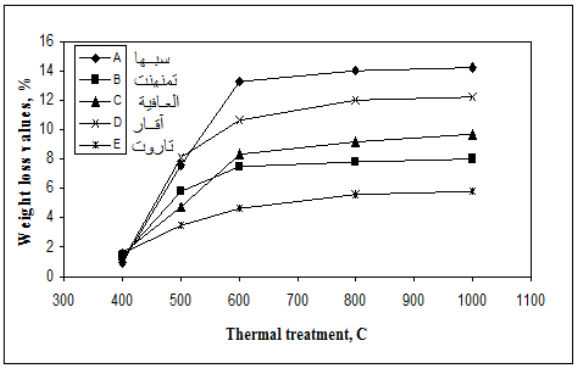

شكل (18) : قيم فقدان الوزن للعينات

4.4 الفعالية البوزلانية :

تزداد الفعالية البوزلانية أو ما يعرف بـ (مؤشر قوة نشاط البوزلان) كلما احتوت على سيليكا غير متبلورة , وتقاس الفعالية (Strength Activity Index) من خلال العلاقة الواردة في المواصفة ASTM C311 على النحو التالي :

$$\text{الفعالية البوزلانية (SAI)} = \frac{A}{B} \times 100$$

حيث أن :

A : هومتوسط مقاومة الضغط لمكعبات الخلطة المحتوية 20% من البوزلانا مقدرة بـ (MPa) .

B : هومتوسط مقاومة الضغط لمكعبات الخلطة المكونة من الإسمنت فقط مقدرة أيضاً بـ (MPa) .

ويمكن تنشيط البوزلان بعدة طرق[17] , منها :

1. التنشيط بواسطة الحرق .
2. التنشيط بواسطة زيادة النعومة .
3. التنشيط بواسطة إضافة مواد كيميائية .

ووفقاً لأغلب الدراسات , فإن الفعالية البوزلانية للكاولين المحلي المدروس تزيد عن طريق المعالجة الحرارية في درجة حرارة 800 درجة مئوية لمدة ساعتين , وفي إحدى الدراسات[9] كانت القيم بعد 7 و 28 يوم > 80 % وهي موافقة لمتطلبات المواصفة ASTM C 618-03 . أنظر الجدول رقم (4) والشكل رقم (19) .

كما أوضحت دراسة أخرى[7] لموقع العافية إمكانية تنشيط العينة كيميائياً باستخدام تقنية الموجات فوق الصوتية , إلا أن هذه التقنية مكلفة على المستوى الصناعي مقارنة بالمعالجة الحرارية ولا يمكن القيام بها في الوقت الراهن إلا في المختبر لدواعي اقتصادية .

جدول (4): مؤشر قوة نشاط البوزلانا المحلية

الموقع :	سبها A	تمنهنت B	العافية C	آقار D	تاروت E
بعد 7 أيام	% 99.8	% 95.6	% 93.3	% 80	% 101
بعد 28 يوم	% 109.1	% 104	% 99	% 80	% 102

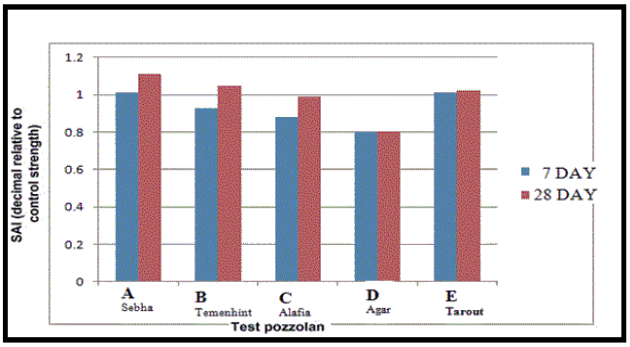

شكل (19) : مؤشر قوة نشاط البوزلانا المحلية [2]

5.4 الخصائص الفيزيائية :

1.5.4 القوام القياسي :

أكدت دراسة سابقة[2] أن زيادة نسب إحلال الميتاكاولينا محل الإسمنت البورتلاندي العادي أدت إلى زيادة مقدار نسبة الماء اللازم لتحضير الخلطة الخرسانية , حيث إن أقصى قيمة للقوام القياسي كانت لعينة موقع العافية ذات نسبة إحلال 10 % وبلغت 40 % مقارنة بالخلطة المرجعية . وهذا يعني أن زيادة نسب إحلال البوزلانا الطبيعية بدل الإسمنت البورتلاندي يؤدي إلى زيادة المحتوى المائي اللازم لتحضير الخلطة ذات نفس القوام القياسي .

2.5.4 زمن الشك الإبتدائي والنهائي :

نتائج لدراسة سابقة[2] أظهرت أن أكبر قيمة لزمن الشك الإبتدائي كانت لعينة تمنهنت ذات نسبة إحلال 20 % بعد 360 دقيقة من بداية الخلط , وأقل قيمة لزمن الشك الإبتدائي كان لعينة نفس الموقع ولكن

بنسبة إحلال 15 % حيث بلغت 208 دقيقة , وهو أقل من قيمة زمن الشك الإبتدائي للخلطة المرجعية .

أما بالنسبة لزمن الشك النهائي فكانت أكبر قيمة أيضاً لموقع تمنهنت بنسبة 20 % بعد 425 دقيقة , وأقل قيمة لعينتي موقعي تمنهنت بنسبة 15 % وآقار بنسبة 20 % بعد 290 دقيقة من زمن الخلط , وهي أيضاً أقل من الخلطة المرجعية .

3.5.4 الخصائص الميكانيكية (مقاومتي الضغط والشد) :

الدراسات السابقة[3,2] بشكل عام أكدت أن استخدام الميتاكاولينا المحلية يعزز بشكل فعال القوة الميكانيكية لعينات المونة الإسمنتية مثل الشد وقوة الضغط . الشكل رقم (20) والشكل رقم (21) والشكل رقم (22) يوضح العلاقة بين قوة الضغط والعمر للمواقع المختلفة[2] , والشكل رقم (23) يوضح مقدار قوة الشد لها[2].

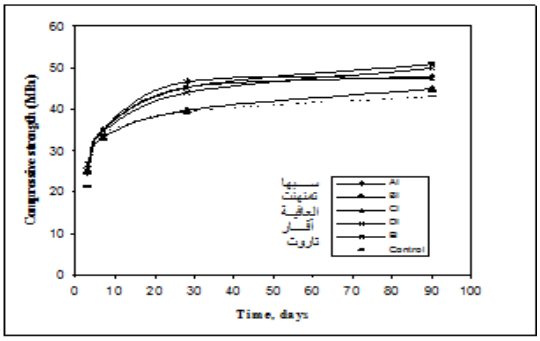

شكل (20) : مقاومة الضغط للعينات بنسب إحلال 10%

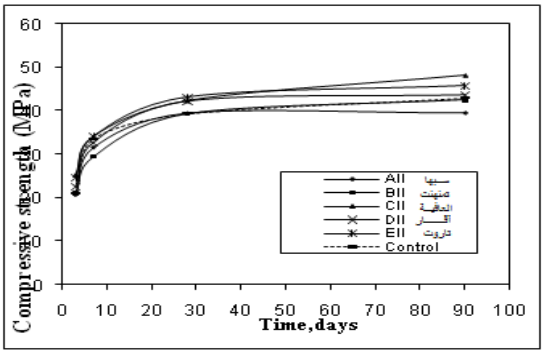

شكل (21) : مقاومة الضغط للعينات بنسب إحلال 15%

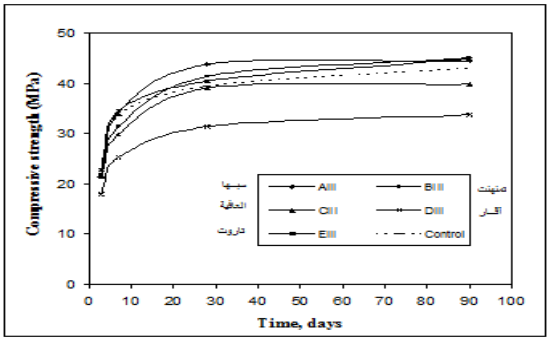

شكل (22) : مقاومة الضغط للعينات بنسب إحلال 20%

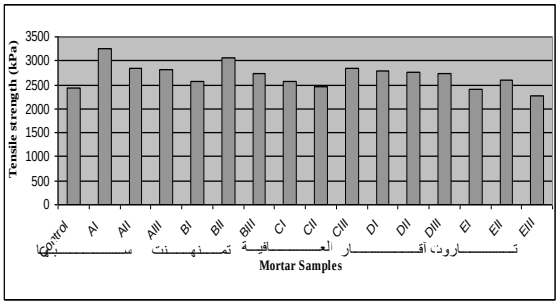

شكل (23) : مقاومة الشد للعينات بعد 28 يوم

وقد بيّنت إحدى الدراسات[7] أن الكاولين المأخوذ من موقع العافية والمستبدل بـ 10 % من وزن الإسمنت البورتلاند العادي في العينة قد حققت أعلى قوة ضغط وصلت إلى (32.5 Mpa) بعد عمر 28 يوم .

وفي دراسة أخرى لموقع تاروت[9] تمّ فيها استخدام نسب 10 % و 15 % و 20 % من الميتاكاولينا بدل الإسمنت فقد أعطت نسبة استبدال 10 % أكبر قيمة لمقاومة الضغط بعد عمر 3 و 7 و 28 يوم بزيادة بلغت 11 % عند 28 يوم عن قيمة المقاومة للخلطة المرجعية.

4.5.4 مقاومة الكبريتات والكلوريدات :

تنبع أهمية التفاعل البوزلاني من تأثيره على التركيب الداخلي للخرسانة كما يلي :

4. **إعادة توزيع الفراغات:**

حيث يتم تحويل الفراغات الكبيرة الموجودة في بيئة الخرسانةإلى فراغات صغيرة (أكثر عددا وأصغر حجما) كنتيجة مباشرة لترسيب مادة C–S–H المتكونة من التفاعل البوزولوني في هذه الفراغات .

5. **تغيير في حجم المكونات:**

وخاصة الجير المطفأ المتكون حديثا من تفاعل الأسمنت مع الماء , حيث تتحول بلورات الجير الصلدة والكبيرة إلى مادة C-S-H الخيطية الشكل وغير المتبلورة وذات المساحة السطحية الكبيرة , والتي تشغل حيزا كبيرا من الفراغات . حيث تزداد مادة C-S-H الأسمنتية في الخرسانة مع تقليل نسبة الجير .

وتساعد هاتان الآليتان في ديمومة الخرسانة , حيث تقل الفراغات الكبيرة التي تساعد على دخول المواد الضارة (مثل الماء , ثاني أكسيد الكربون , الكلوريدات , إلخ) . كما أن صغر حجم الجير المطفأ (يسبب التفاعل البوزلاني) يساعد على تقوية المنطقة الإنتقالية (Transition Zone) بين العجينة الأسمنتية والحصى في الخرسانة , حيث تعتبر هذه المنطقة أضعف منطقة في الخرسانة . كما أن استهلاك الجير في التفاعل البوزلاني يقلل من التفاعلات الكيميائية الضارة الناتجة عن دخول بعض الأيونات (مثل الكبريتات) إلى الخرسانة[9] .

وقد أظهرت دراسة سابقة[3] استخدمت فيها البوزلانا المحلية بشكل جزئي مع الإسمنت بنسب 10% و 15% و 20% تأثير إيجابي على مقاومة نفاذية الكلوريدات للخرسانة , وأن استبدال 15% من البوزلانا بدل الإسمنت يؤدي إلى تأخير كبير في زمن التآكل لصلب التسليح وخفض معدله .

5.5.4 التأثير على خصائص الإنكماش :

الإنكماش هو ظاهرة فيزوكيميائية تُحدث تغير حجمي للخرسانة يؤدي إلى تقلصها نتيجة فقدانها للماء المستخدم في الخلطة . ويمكن تمييز مرحلتين من عمر الخرسانة يحدث خلالهما الإنكماش هما :

1. **مرحلة الخرسانة اللدنة (الطازجة) :**

يحدث في وقت مبكر من عمر الخرسانة أي خلال 24 ساعة الأولى من لحظة إضافة الماء لمكونات الخرسانة الجافة.

2. **مرحلة الخرسانة المتصلدة (الصلبة) :**

يحدث عندما تبدأ الخرسانة في التصلب وتتعرض للجفاف , ويستمر على مدى أطول خلال عمر الخرسانة.

وبشكل عام فإن المواد البوزلانية تعمل على تقليل الفجوات الداخلية والمسام الشعرية بفعل تكوين مركبات غير قابلة للذوبان مثل سليكات وألومينات الكالسيوم , وهذا بدوره يساهم في تقليل الإنكماش .

ففي دراسة[1] قام بها الباحث على عينات من المواقع المستهدفة ؛ تم الحصول على النتائج الآتية :

1. الإنخفاض في معدل تبخر مياه الخلط كان تقريباً في جميع العينات وقد وصل إلى نسبة حوالي 60.81 % مقارنة بمعدل الخلطة المرجعية وذلك في عينة موقع العافية بنسبة إحلال 15% .

2. تأخر زمن ظهور تشققات الإنكماش الذي في أغلب العينات وقد بلغ حوالي النصف ساعة مقارنة بالخلطة المرجعية في بعضها .

3. وصلت نسبة التقلص للتشققات (CRR) إلى 56.34% لعينة موقع آقار والتي كانت نسبة إحلال الميتاكاولينا بها 10% من وزن كمية الإسمنت المستخدم في الخلطة المرجعية وهي أكبر قيمة تم الحصول عليها من بين قيم التقلص المحسوبة , وذلك بالنسبة لمتوسط عرض الشق . أما بالنسبة للطول الكلي للشق فقد وصلت أكبر قيمة تقلص إلى 24.242 % وذلك لعينة موقع تاروت بنسبة إحلال 15% .

4. قلّ معدل انكماش الجفاف في معظم العينات خلال أغلب فترات القياس ابتداءً من عمر 4 أيام وحتى عمر 177 يوماً من زمن الجفاف .

وفي دراسة أخرى – قام بها الباحث[10] أيضاً – لحساب الإنكماش المتوقع للعينات المحتوية على نسب مختلفة للميتاكاولينا المحلية عن طريق المعادلة التجريبية GL2000 الواردة في مواصفة المعهد الإمريكي للخرسانة 209.2R-08 اعتماداً على نتائج مقاومة الضغط – تبيّن أن قيم الإنكماش تقل بإضافة البوزلانا المستخدمة أو تقارب إلى حدّ كبير تلك القيم المحسوبة لإنكماش الخلطة المرجعية عند أغلب النسب المستخدمة للمواقع المختلفة .

5. الخلاصة والإستنتاجات :

بشكل عام ؛ يتبيّن أن الدراسات التي أُجريت لمعرفة تأثير الاستبدال الجزئي للإسمنت بعينة من المواد البوزلانية المحلية المتمثلة في الطين المكلس (الكاولينا) على عدة خواص للمونة الإسمنتية والخرسانة قد أعطت في مجملها نتائج جيدة وأظهرت وجود تأثير إيجابي أضاف تحسيناً على أغلب خصائص الخلطات المدروسة , وبالتالي يمكن استخلاص النتائج التالية :

1. إمكانية استخدام هذه الأطيان كمواد بوزلانية طبيعية بعد معالجتها حرارياً وطحنها إلى درجة نعومة كافية , ومن ثمّ إدخالها في إنتاج الخرسانة لتحقيق بعض الأهداف المرجوّة كخفض التكلفة وزيادة المتانة .

2. قد يكون لزيادة النعومة في المادة البوزلانية تأثيراً أكثر إيجابية على خصائص الخرسانة المنتجة وجودتها .

3. التقليل من كمية الإسمنت في الخرسانة نتيجة عملية الاستبدال بجزء من المادة البوزلانية والذي يؤدي بدوره إلى التقليل من كمية الحرارة الناتجة عن عملية التميؤ ؛ هو توجه مطلوب من أجل خرسانة خضراء صديقة للبيئة وهي ميزة نحتاجها بشكل أكبر في المنشآت كبيرة الحجم ذات الخرسانة الكتلية (كالسدود) والتي قد تتسبب الحرارة في حدوث تصدعات بها , بالإضافة إلى حاجتنا إليها في الأجواء الصحراوية والحارة والتي تغطي رقعة كبيرة من البلاد خاصة الجنوبية منها

6. التوصيات :

1. الاستمرار في عمل الدراسات حول الأطيان المحتوية على الكاولينا الموجودة بالمنطقة لاستخدامها كمواد بوزلانية مضافة للخرسانة وذلك مع نسب إحلال ودرجة نعومة أكبر , بالإضافة إلى أنواع أخرى من الإسمنت والخرسانة ومعرفة تأثيراتها الناتجة على المدى البعيد .

2. القيام بالمزيد من البحوث والدراسات حول خصائص لم تشملها تلك الدراسات مثل المرونة والزحف والنفاذية وغيرها.

1. توسيع مجال الدراسات وإجراء التجارب بحيث تشمل مواقع أخرى متوفرة في نفس المنطقة , ومحاولة إضافة عدة أنواع من الكاولينا المدروسة وخلطها ببعض وبنسب مختلفة للحصول على مركبات قد تكون أفضل من استخدام العينات منفردة .

2. إدراج هذه الثروات الطبيعية كأحد مصادر الدخل القومي للبلاد ؛ وهذا يتطلب إجراء دراسة شاملة وتفصيلية لكافة المناطق الأخرى التي تتواجد بها هذه المواد وتقدير الاحتياطيات لها .

المراجع :

1. Ibrahim A. Mokhtar " **Shrinkage properties of concrete using local pozzolanic materials**", Thesis Submitted for Partial Fulfillment for the Requirements of M.Sc. Degree Sebha university-Libya, 2017.
2. Hamza M. A. " Use of Local Pozzolanic Materials for Concrete Production", Thesis Submitted for Partial Fulfillment for the Requirements of M.Sc. Degree Sebha university-Libya, May, 2008.
3. Abdelkader.M.Alajwad " Durability of pozzolanic concrete: Corrosion reactivity of south Libya clay", Thesis Submitted for Partial Fulfillment for the Requirements of M.Sc. Degree Sebha university-Libya, May 2013.
4. Michael Zeljkovic " METAKAOLIN EFFECTS ON CONCRETE DURABILTY " University of Toronto , 2009 .
5. Ahmed M. Al-Saleem "Effect of Local Natural Pozzolanic Material on the Properties of Concrete" King Saud University, February 2006 .
6. Mohamed .A.Aboubakar, A.M. Akash ,et " A Study of the Strength Activity Index of Libyan Kaolin Treated by a Thermal Method " April 2013 .
7. Mohamed -A-Aboubakar, A.M. Akash ,et " A Study on the Effect the addition of thermally treated Libyan Natural Pozzolan has on the Mechanical Properties of Ordinary Portland Cement Mortar " January 2013 .

8. Eshmaiel Ganjian ,et " Properties of sonochemically treated Libyan kaolin pozzolan clay " Coventry University.

9. Mohamed A Aboubakar, A.M. Akash ,et " Influence of Treatment Tarot Kaolin by Thermal Method on Hard and Fresh Properties of Cement Mortar" April 2013 .

10- إبراهيم الحضـيري , أ.د.عبدالسـلام عكاشـة " الإنكماش في الخرسـانة البوزلانية " المؤتمر الوطني السادس لمواد البناء , 2014 .

11- وسـام أبوالقاسـم " خصـائص الإسمنت المخلوط بمخلفات الآجر المحلي المطحون " الأكاديمية الليبية – طرابلس , سبتمبر 2012 .

12- المواصفة القياسية الليبية رقم 470 " الإسمنت البناء البورتلاندي " 2002 .

13- American Society for Testing and Materials "ASTM C618-03 : Standard Specification for Coal Fly Ash and Raw or Calcined Natural Pozzolan for Use in Concrete" 2003 .

14- American Society for Testing and Materials "ASTM C157-03 : Standard Test Method for Length Change of Hardened Hydraulic-Cement Mortar and Concrete" 2003 .

15- K. al-nnas, "Study on the physico-chemical properties of local clay and its applications", M.Sc thesis, Faculty of Science, Sebha university, Libya, (2007).

16- Libyan mining company, "Kaolin clay deposits in Libya", Website: www.libyanminingco.com., (2004) .

17- Industrial Research Center, "Raw materials in Sebha and Wadi Shatti regions", Industrial Research Journal, Tripoli, Libya, 7, 126-138, (1998) .

18 - Akasha and H. Abdussalam, "Using of south local Libya pozzolana as blended cement", proceedings, 3rd International Conference of Building Materials and Structural Engineering, 7 October University, Musurata, Libya, (2006).

19 - Akasha, M. Shoib and H. Abdu-Alsalam, "Utilization of some deposited clay in south Libya as a pozzolanic material", 7th International congress, 4-6 September, (2007), Dundee, Scotland, UK.

20 - Akasha, and H. Abdussalam, "Using of south Libya pozzolana as replacement cement", proceedings of 8th International Conference on Concrete Technology in Developing Countries, Hammamat, Tunis, November 8-9, (2007) .

الخدمات المعلوماتية: التقليدية والإلكترونية ومدي افادتها للمستفيدين

إعداد الدكتورة: فائزة محمد إبراهيم شلابي

ملخص

إن الهدف الأساسي من وجود المكتبات ومراكز المعلومات هو خدمة المستفيدين منها وتلبية حاجاتهم المعلوماتية، فإن فعالية المكتبات ومراكز المعلومات ونجاحها يرتبطان بنوعية خدماتها وجودة هذه الخدمات، لا بفخامة مبانيها وضخامة ميزانيتها ومجموعاتها؛ ومهما انفق من اموال على اقتناء مصادر المعلومات، ومهما بذل في اعدادها من جهد لا تكون له قيمة اذا لم يترجم إلى خدمات معلومات فورية تصل إلى المستفيدين .والمعيار الافضل على نجاح أو فشل المكتبات هو مدي اقبال المستفيدين عليها أو عزوفهم عنها،ويعد التعرف على مجتمع المستفيدين وتحليل حاجاتهم المعلوماتية عنصراً أساسياً في تنظيم خدمات المعلومات وإدارتها. فالمستفيد هو محور نشاط أي نظام للمعلومات، ولابد من الاستجابة لحاجاته المعلوماتية الحالية والمستقبلية . وتوفير المواد اللازمة في المكتبة وتنظيمها، لا يضمن خدمة مكتبية ناجحة، ما لم تدعم العملية بتيسير وصول المستفيدين إلى تلك المـواد، والتعريـف بها، ووضـع اجراءات ميسرة لاستخدامـها، وتعريفهم بأساليب اختيار مصادر المعلومات المناسبة.و يجب على المكتبات ومراكز المعلومات ان لا تكتفي بتقديم الخدمات التقليدية فقط بل لابد من التخطيط والتنفيذ لخدمات المعلومات المحوسبة. لقد اتاح الانترنت البحث في بنوك وقواعد المعلومات، وسهل على المكتبات تقديم خدماتها بأسلوب الكتروني، ولذا ستوضح هذه الدراسة عرض لأنواع الخدمات المعلوماتية التقليدية والإلكترونية التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات للمستفيدين حتي تضمن وصول المعلومات اليهم بكل سهولة ويسر.

- **أهمية الدراسة**

أن تفجر وغزارة المعـلومـات ادي إلـى الحـرص علـى جعل المعلومـات فـي متناول الجميـع،وموضوع خدمات المعلومات من الاهداف التي تسعي المكتبات ومراكز المعلومات توفيرها لطالبيها سواء بتقديم المعلومات وضمان وصولها للمستفيدين في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، أو تدريبهم على طريقة البحث في استخدام قواعد وبنوك المعلومات وتوفير الخدماتالمرجعية، لذا يعد هذا الموضوع من اهم الموضوعات التي تهم وتمس المستفيدين بالدرجة الاولى، وعلى المكتبات العمل على توفيرهذه الخدمات حتي تستطيع تحقيق اهدافها.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية :-

1. طبيعةخدمات المعلومات التقليدية التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات.
2. ابراز الخدمات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات وكيفية الاستفادة منها.
3. تقوية الاتصال بين المستفيدين والمكتبة.

- **تساؤلات الدراسة**

تسعي الدراسة في الاجابة عن السؤال الرئيسي: **ما هي الخدمات التقليدية والإلكترونية المتوفرة في المكتبات ومراكز المعلومات؟ وكيف يمكن للمستفيد الوصول إليها ؟**

- **المفاهيم الواردة في الدراسة**

1- خدمات المعلومات: Information Services

((هي الخدمات التي يقدمها المختصون في مجالات المعلومات للمجتمعات التي يعملون على دعمها، فيعملون على اتاحة المعلومات لهم بالأشكال التي يحتاجون اليها لتلبية احتياجاتهم الانية والمستقبلية، ومن امتلتها التقليدية خدمات تداول المعلومات، والخدمات الارشادية والمرجعية وخدمات الاحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات والبحث الببليوجرافي في قواعد البيانات وغيرها العديد من خدمات المعلومات الأخرى))[1]

كما يعرف المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات خدمة المعلومات ((بأنها خدمة تهيئها مكتبة متخصصة هدفها جذب الانتباه إلى المعلومات التي في حوزة المكتبة أو إدارة المعلومات وذلك توقعاً لطبها. وهذا يتم عن طريق تمرير ورقة بالإخبار، ومسح الإنتاج الأدبي، وقوائم القراءة، والمختصرات والاقتباسات من المقالات المنشورة في المجلات... الخ)).[2]

[1] القاموس الشارح في علوم المكتبات والمعلومات(انجليزي-عربي) مع كشاف عربي –انجليزي.ياسر يوسف عبدالمعطي. ط1. القاهرة : دار الكتاب الحديث،2008. ص 198 .

[2] المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات: إنجليزي- عربي/ أحمد محمد الشامي. سيد حسب الله. الرياض: دار المريخ، 1988.ص ص 572-573 .

وعرفت خدمات المعلومات ايضا بانها ((الناتج النهائي الذي يحصل عليه المستفيد من المعلومات والذي يأتي نتيجة التفاعل بين ما يتوافر لأجهزة المعلومات من موارد مادية وبشرية فضلا عن تنفيذ بعض العمليات والاجراءات الفنية وترتبط هذه الخدمات بطبيعة ونشاط المستفيدين وانماط احتياجات للمعلومات)).[1]

ولقد ظهرت مرادفات متعددة لهذا المصطلح مثل: الخدمة المكتبية، وخدمات القراء، وخدمات المستفيدين إلى المعلومات المطلوبة والإفادة منها.

التعريف الاجرائي لخدمات المعلومات:هيتقديم كافة مصادر المعلومات الموجودة بالمكتبةمن قبل اخصائي المكتبات ومراكز المعلومات بغرض مساعدةوتسهيل وصول المستفيد إليها بأسرع الطرق وأيسرها والإفادة منها، وقد تكون هذه الخدمات تقليدية أو إلكترونية.

2- الخدمات المكتبية الفنية

ويقصد بها كافة الإجراءات والعمليات الفنية التي يقوم بها العاملون بدون التفاعل المباشر مع المستفيد ولكنه يستفيد من نتائجها النهائية وتشمل هذه الخدمات: التزويد، وصيانة مصادرالمعلومات وتقييمها وتنقيتها، والفهرسة والتصنيف والتكشيف وإعداد البيليوغرافيات.

3- الخدمات المكتبية العامة أو الخدمات المباشرة Public Services

ويقصد بها الخدمات التي تقدم إلى المستفيد بشكل مباشر وجهاً لوجه، وتشمل هذه الخدمات: الإعارة، والخدمة المرجعية والإرشادية، والخدمات الإعلامية، وخدمات التوريد، وخدمات تدريب المستفيدين، وخدمات الإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات وغيرها والخدمات الإلكترونية.

4- خدمات المعلومات الالكترونيةElectronic Information Services

يعرفها دياب بانها مصطلح يعني كا الانشطة التي تؤديها، والبرامج التي تقدمها المكتبات لمقابلة احتياجات المعلومات التي يحتاجها رواد وقراء المكتبات ويمكن ان تضم هذه الخدمات مدي واسعا وتدرجا هرميا للخدمات المكتبية.[2]

4- المستفيد user

الذي تقدم اليه الخدمات كالمستفيد في المكتبات أو الزبون في المتجر.[3]

[1] Information Services Ar.wikipedia.org/wiki. (28/10/2019) 12.55 خدمات المعلومات

[2] مفتاح محمد دياب. معجم المصطلحات العلمية في علم المكتبات والتوثيق.(د.م) : الدار الدولية للنشر، (د.ت) . ص 151 .

[3] ياسر يوسف عبدالمعطي .المصدر السابق. ص 84.

- **منهج الدراسة**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المسحي الذي يتم فيه جمع البيانات المسجلة وغير المسجلة حول الاوجه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة لمجتمع المكتبات بحيث يمكن اتخاذ قرارات تتعلق بالتخطيط للخدمات وتطويرها وتنفيذها في المكتبات ومراكز المعلومات.[1]

- **الصعوبات التي تواجه المستفيد للحصول على المعلومات**

1. صعوبة التعرف على المعلومات المتاحة.
2. تراكم المعلومات بكميات هائلة وسرعة نموها.
3. المسافات الشاسعة بين المستفيد والمكتبة.
4. التشتت الموضوعي للمكتبات ومراكز المعلومات؛ حيث لا يمكن للمستفيد أن يتخصص إلا في مجال واحد فقط.
5. تعدد لغات المعلومات.
6. تعدد مواصفات وطرق عرض الافكار.
7. الصعوبات المادية.[2]

- **متطلبات الخدماتالمعلوماتية**

1- مصادر المعلومات

وهي مصادر مطبوعة وغير مطبوعة وإلكترونية مثل الكتب والدوريات والكشافات والرسائل الجامعية وبراءات الاختراع، والمواد البصرية والسمعية مثل الكرة الارضية والأسطوانات والافلام والاشرطة والاقراص الممغنطة CD، والحواسيب وقواعد وبنوك المعلومات .

2- الكادرالبشري

ويجب أن يكون تأهيلا مكتبيا وإداريا، والذي يتميز بالثقافة العالية وهم الاداريون والفنيون والعاملون، ويتوقف عدد العاملين في المكتبة على حجم المكتبة وروادها.

[1] بوشا، تشارلز.هـ ، ستيفن هارتر. طرق البحث العلمي في المكتبات: الاساليب والتأويل؛ ترجمة محمد الفيتوري عبدالجليل. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحد،2005. ص 82.

[2] عبد الحافظ محمد سلامه. خدمات المعلومات وتنمية المقتنيات.ط1. عمان: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 1997 .ص ص 36-37.

3- التسهيلات اللازمة للمستفيدين والباحثين

لابد من توفير قاعة مناسبة مضاءة ومكيفة وذات مرافق صحية ويوجد بها أجهزة فنية مثل الحواسيب وشبكات المعلومات وأجهزة التصوير والاجهزة السمعية والبصرية.

4- المتطلبات المالية

هي توفير ميزانية خاصة للمكتبة لشراء ما يلزم من كتب واجهزة حاسوب وتصوير وتخصيص جزء هذه الميزانية للصيانة.

- **عوامل ظهور الخدمات المعلوماتية**

1- زيادة الانتاج الفكري بدرجات متسارعة، وارتفاع تكلفة الاشتراك بها.

2- تعدد مواطن الانتاج الفكري وتأخر وصوله إلى طالبه.

3- تعقد الارتباطات الموضوعية وتشتت المعلومات.

4- تعدد اشكال الانتاج الفكري من كتب ودوريات ومقالات وبحوث ووسائل سمعية وبصرية، وكذلك تعدد المصادر الإلكترونية .

5- تعدد لغات الانتاج الفكري.

6- تعقد احتياجات الباحثين مع تعمق واتساع المعرفة.

7- تأخر وصول الكشافات والمستخلصات التي يستطيع الباحث أن يتعرف منها على الانتاج الفكري الحديث.

8- عدم وجود مركز معلومات جامعي يقوم باستقبال المعلومات والاشتراك بها، وتوزيعها على طالبيها ضمن طبعة متفق عليها.[1]

9- تنوع فئات المستفيدين من المكتبات واختلاف احتياجاتهم ، فقد بات من الاهمية ان تراعي المكتبات هذا التنوع ، وتسعي في تقديم الافضل والاحدث من المعلومات.[2]

[1] أحمد نافع المدادحة. الخدمات المكتبية والمعلوماتية للمستفيدين .-ط1. عمان: المعتز للنشر والتوزيع،2009 . ص ص 25- 26 .

[2] دور المكتبات الجامعية في تقديم خدمات المعلومات لذوي الاحتياجات الخاصة

http://repo.uofg.edu.sd/handal123456789/1537. تاريخ الاطلاع 2019/11/2 . س 5.55 .

- **الخدمات المعلوماتية التي تقدم للمستفيدين**

1- خدمات المعلومات التقليدية:

تقدم المكتبات ومراكز المعلومات عدداً من خدمات المعلومات التقليدية هي:

اولا: خدمات الإعارةCirculation Services

تعتبر الإعارة واحدة من الخدمات العامة التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات، وهي أحد المؤشرات على فاعليتها وعلاقاتها بمجتمع المستفيدين، إذ أن أفضل معيار للحكم على نجاح هذه المكتبات ومراكز المعلومات هو درجة إقبال المستفيدين عليها والإفادة من مصادرها المتوافرة داخل المكتبة أو خارجها أو من يعد وفقاً لضوابط معينة تكفل المحافظة عليها وإعادتها في الوقت المحدد، وتشمل أيضاً عمليات الإعارة المتبادلة بين المكتبات ومراكز المعلومات.

ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم الإعارة إلى ثلاثة أنواع هي:

- **الإعارة الداخلية:** وتعني أن تتاح للمستفيد الحرية لاستعمال مصادر المعلومات والإفادة منها داخل المكتبة أو مراكز المعلومات.
- **الإعارة الخارجية:** وتعني أن تتاح للمستفيد فرصة استعمال مصادر المعلومات والإفادة منها خارج نطاق المكتبة أو مراكز المعلومات، وذلك بعد إتمام إجراءات استعارتها.
- **الإعارة المتبادلة بين المكتبات ومراكز المعلومات:** وتعني أن تستعير مكتبة ما من مكتبة أخرى مصادر المعلومات التي تحتاجها وغير متوافرة لديها تلبية لحاجات المستفيدين منها، وذلك ضمن اتفاقية مسبقة لتبادل الإعارة، وضمن شروط وضوابط محددة.

وتتطلب خدمات الإعارة أيضاً توافر نظام يسمح للمستفيدين الوصول إلى الأرفف والتجول بينها واستعراض مصادر المعلومات المتوافرة والاختيار منها (نظام الأرفف المفتوحة)، وعدم الاعتماد على الأرفف المغلقة لما يفرضه من عوائق وحواجز على المستفيد في المجال، وكذلك إلى نظام للإعارة الخارجية يتصف بالبساطة والسرعة والدقة والمرونة، لذلك تتبع غالبية المكتبات ومراكز المعلومات الحديثة نظم الإعارة المحوسبة لما تتمتع به مثل هذه الخصائص التي قد لا تتوافر في معظم النظم التقليدية.

- **نظام الاعارة المبني على الحاسب الالي**

يختلف النظام التقليدي للإعارة عن النظام المحوسب، بأن النظام التقليدي يعتمد اعتمادا كليا على العمل اليدوي، الذي يقوم به العاملين بالمكتبة، بينما في النظام المبني على الحاسوب، فان الحاسوب، هو الذي يقوم بالأعمال.

وبفضل الحاسوب يستطيع موظف الاعارة متابعة السيرة الذاتية لأي كتاب وفق نظام دقيق يظهر متي تمت استعارة المادة المكتبية، وتاريخ ارجاها في الساعة والدقيقة كذلك السيرة الذاتية لأي مستعيروما المطبوعات التي استعارها؟ وما المواد التي تزال بحوزته حتي تاريخه؟ وحساب الغرامات وطباعة اشعارات التأخير والانذار والاحصائيات والتقارير حول نوعية وعدد المواد المستعارة، والمستعيرين ومستوياتهم.[1]

ومن فوائد نظام الاعارة المبني على الحاسوب ما يلي :-

1-زيادة سرعة وأداء إجراءات الإعارة وهو ما أدى إلى تطوير مستوى العاملين وتقليل عددهم في قسم الإعارة.

2-دقة إعداد السجلات الخاصة بضبط حركة الإعارة، وندرة حدوث الأخطاء مقارنة بالأنظمة اليدوية.

3-فعالية النظام المحوسب في اعطاء المعلومات اللازمة عن مختلف التساؤلات حول جوانب الإعارة وبخاصة عن المستعير والكتاب من حيث إعارته أو عدم إعارته.

4- يقدم الخدمات بشكل وافضل، وتكاليف اقل.[2]

- **المشكلات التي تواجه استخدام نظام الاعارة المحوسب**

رغم وجود الفوائد والمميزات من استخدام النظام الالي في الإعارة، إلا أن هناك بعض المشكلات التي تواجه استخدام هذا النظام تتمثل في الاتي :-

- مشكلات إدارية.
- مشكلات فنية في البرمجة وتدريب المستعيرين.
- مشكلات مالية وهي الاكثر.

[1] جمال بدير. المدخل لدراسة علم المكتبات ومراكز المعلومات. ط1. عمان : دار الحامد ، 2008 .ص 183.

[2] عبد الحافظ محمد سلامة. المصدر السابق.. ص 120.

- هناك مشاكل كثيرة محتملة تتعلق بالموظفين، والمستفيدين من المكتبة. فمن ناحية الموظفين فقد لا يكون هناك تفاهم كامل بين موظفي المكتبة، وموظفي الحاسوب المعنين بتخطيط النظام وتصحيحه، وتنفيذه، وتشغيله، هذا يؤدي إلىتأثير سلبي على مدي نجاح وفعالية النظام المبني على الحاسوب، كما انه قد يشعرالموظفين بالقلق على انفسهم خوف الفقدان لوظائفهم.
- اما جمهور المستفيدين، فقد يكون النظام غير مصمم بشكل جيد لأخذ حاجاتهم، ومتطلباتهم، اضافة إلى أن بعض المستفيدين ليس لديهم الخبرة في استخدام الحاسوب.[1]

ثانيا– الخدمات المرجعيةReference Services

تعتبر الخدمة المرجعية من أهم الخدمات العامة والمباشرة التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات. وهي المرآة التي تعكس حالة الاتصال والتعامل مع المستفيدين بشكل مباشر. ولابد أن يكون هناك قسم خاص بهذه الخدمة وخاصة في المكتبات الكبيرة التي بها موظفين مؤهلين ويشرف عليهم أمين مراجع متخصص له خبرة تجعله قادراً على تنفيذ وأداء أعماله بمهارة ونجاح.

وقد استخدمت تعابير ومصطلحات عديدة في مجال المكتبات للدلالة على هذه العملية منها الأعمال المرجعية Reference Works وخدمات المعلومات والمراجع Reference and information services، وخدمة المراجع Reference Service، وغيرها. ومهما اختلفت التعابير فأنها في مجرى واحد، وتسعى لتحقيق هدف واحد يتمثل بتقديم التوجيه والإرشاد، ومساعدة المستفيدين في الوصول إلى المعلومات واستخدامها بشكل صحيح بما يوفر وقت وجهد الباحثين ويلبي احتياجاتهم البحثية والمعلوماتية والإجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم.

وتعرف الخدمة المرجعية «بأنها الإجراءات التي تقوم بها المكتبات للإجابة عن استفسارات المستفيدين المعلوماتية، وتقديم التوجيه والإرشاد لهم، ومساعدتهم في الوصول إلى المعلومات المطلوبة وتدريبهم على استخدام المراجع وطرق استرجاع المعلومات بما يحقق رضاهم ويلبي حاجاتهم المعلوماتية».

وتعرف ايضا «بانها الاجابة عن كافة الاسئلة والاستفسارات المرجعية التي يتلقاها قسم المراجع من الرواد الباحثين، ويقوم قسم المراجع باختيار الأعمال المرجعيةوتنظيمها واعداد الكشافات والأدلة والببلوغرافيـات

[1] نفس المصدر. ص 120.

ويساعد رواد المكتبة من اجل التعرف على المراجع الاساسية في موضوع معين)) ،ومن الكتب المرجعية ما يلي:-

المعاجم والقواميس،الموسوعات(دوائر المعارف)، والمعاجم اللغوية أو العامة، المعاجم المتخصصة،معاجم التراجم والسير، المراجع الجغرافية، الكتب الإحصائية، الببليوغرافيا، الكشافات، المستخلصات، الأدلة، الكتب السنوية(الحوليات) والتقاويم، والكتب العلمية(الموجزات الإرشادية) .[1]

وللخدمة المرجعية الحديثة الناجحة ثلاثة متطلبات هي:

1- مجموعة غنية من الأعمال المرجعية كالقواميس والموسوعات والأدلة والمراجع الجغرافية.
2- اختصاصيو معلومات مؤهلون علمياً وتقنياً ولهم الخبرة الكافية في المجال.
3- توافر التكنولوجيا اللازمة لاسترجاع المعلومات، والتشبيك مع قواعد البيانات وشبكات المعلومات وبخاصة الإنترنت.

- **وسائل تقديم الخدمة المرجعية**

من وسائل تقديم الخدمة المرجعية

1. البريد العادي: وذلك بأرسال الرسائل إلى قسم المراجع وفيها استفسارات.
2. عن طريق الهاتف وهي اسهل واسرع وسيلة للرد على الاسئلة المرجعية في المكتبات، وتحتاج إلى موظف لفهم الاسئلة وتحويلها لأخصائي المراجع.
3. المقابلة الشخصية للمتخصص في قسم المراجع مع المستفيد.
4. هناك وسائل اخري كالفاكس والتلكس وشبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني.[2]

وكان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورها البارز في تطوير الخدمات المرجعية وفي سرعة تقييمها من خلال البحث في شبكة الانترنت وقواعد البيانات عن المعلومات المطلوبة، إذ أن كثير من الموسوعات والأدلة والكشافات الإحصائية، وغيرها متوافرة على الانترنت ويمكن الوصول إلى المعلومات المتوافرة فيها بسرعة قياسية. ومن مزاياها توفير الوقت، وتواصل المعرفة عن طريق اعتماد اخصائي المراجع على المصادر المخزنة في قواعد البيانات. وايضا سد الفراغ المتزايد بين المكتبة والمستفيدين، اذا تشعر المكتبة بتغيير في استخدام المستفيدين لخدماتها سواء أولئك الذين يحضرون للمكتبة أو حتي الذين يتصلون من مكاتبهم أو بيوتهم

[1] جمال بدير، المدخل لدراسة علم المكتبات والمعلومات .المصدر السابق. صص144-153.

[2] احمد نافع المدادحه. المصدر السابق. ص 53

بالحاسوب فقد وجد كثير من المستفيدين ضالتهم في الانترنت التي تسهم في تقديم بعض المعلومات التي تجيب عن كل اسئلتهم او بعضها من خلال محركات البحث المتوافرة أو من خلال بعض المواقع التي تقدم ادلة لصفحات في تخصصات مختلفة.[1]

ثالثاً – الخدمات الببليوغرافيةBibliographic Services

تعد الببليوغرافيا أحد أدوات الضبط الببليوغرافي في الأدب المنشور وأحد أدوات التعريف به، وهي كلمة يونانية الأصل كانت تعني كتابة الكتب، ثم تطور معناها بعد ذلك لتعني في الوقت الحاضر قوائم منظمة تعني بالحصر الدقيق للإنتاج الفكري ووصفه بغرض التعريف به، ويمكن وصف الببليوغرافيات بأنها أدلة أو مفاتيح للوصول إلى مصادر المعلومات، وقد يتسع النشاط الببليوغرافي ليحصر ما صدر في موضوع معين أو عدة موضوعات، أو لغة معينة أو عدة لغات أو قطر معين أو عدة أقطار.

وقد تعاظمتالببليوغرافيات نتيجة للكم الهائل من الإنتاج الفكري المنشور بأشكاله ولغاته وموضوعاته المختلفة، وعدم قدرة الباحثين على السيطرة على ما هو منشور في مجال تخصصهم، وأهمية عامل الوقت بالنسبة لهم، ورغبة من المكتبات ومراكز المعلومات في مساعدتهم في التعرف على ما نشر من مصادر معلومات على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي، وتفيد الببليوغرافيات في تنشيط البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، وتفسح المجال أمام القراءات المتعمقة حول موضوع ما، فضلاً عن أغراضها التجارية في تسهيل التعرف على المؤلفات المنشورة المتوافرة لدى الناشرين وبائعي الكتب ومسوقيها، وتسهيل عملية اختيار مصادر المعلومات والترويج بها بالنسبة للمكتبات ومراكز المعلومات، وحصر الترجمات المختلفة ومعرفة الاتجاهات الحديثة في التأليف.

وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقواعد البيانات وشبكات المعلومات وبخاصة الانترنت في تطوير مستوى الخدمات الببليوغرافية ونوعيتها، اذا يمكن عن طريق قاعدة بيانات إبسكو(EBSCO) على سبيل المثال اعداد قوائم ببليوغرافية بمقالات الدوريات في موضوعات مختلفة، بالإضافة الي اتاحة مستخلصاتها ونصوصها الكاملة. كما ساعد ظهور الفهارس الإلكترونية واستخدام تسجيله مارك

[1] سعد بن سعيد الزهري. الخدمات المرجعية الالكترونية: ماهيتها وواقعها وكيفية استفادة المكتبات العربية منها (**مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**) مج 10 ع2 .رجب – ذو الحجة 1425هـ/سبتمبر2004–فبراير 2005م. ص 73.

(MARC) على اعداد الببليوغرافيات المختلفة وضبط حقولها وتسهيل تبادل التسجيلات الببليوغرافية بين المكتبات ومراكز المعلومات في اقطار العالم المختلفة.[1]

رابعاً – خدمة تدريب المستفيدين:

من أبرز الخدمات التي تحظى باهتمام كبير لدى المكتبات ومراكز المعلومات خدمة تدريب المستفيدين على كيفية استخدام المصادر والخدمات المختلفة التي تقدمها هذه المكتبات لهم، ولهذا فإن تدريب المستفيدين على كيفية الاستخدام يعتبر مهمة للطرفين (المستفيد والمكتبة) وتعتبر برامج تدريب المستفيدين في غاية الأهمية للمكتبات الجامعية والعامة بسبب ضخامتها وضخامة جمهورها مقارنة مع غيرها من المكتبات.

أما منأسباب تدريب المستفيدين فهي كثيرة ومتعددة ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1- يأتي المستفيدون وخاصة الجدد منهم إلى المكتبات الكبيرة وليس لديهم فكرة كافية عن مصادرها وتنظيمها وخدماتها، لذا فإن هذه البيئة جديدة وضرورة التكيف معها تبرزان مدى الحاجة إلى مثل هذه الدورات.

2- النمو والانفجار المعرفي في معظم الحقول والموضوعات وما خلفه من صعوبات ومشكلات في عملية البحث عن المعلومات واسترجاعها.

3- الفلسفة الجديدة للمكتبات ومراكز المعلومات والتي توجب على المكتبيين واخصائي المعلومات ألا يقفوا بانتظار المستفيدين ليسألوهم المساعدة في كل مشكلة صغيرة كانت أم كبيرة، بل من واجبهم تدريب المستفيدين على كيفية التعامل مع مشكلات البحث عن المعلومات.

4- معظم المستفيدين وخاصة من مجتمع المكتبات الأكاديمية والعامة يجهلون تماماً مصادر المعلومات المتوفرة في المكتبات وسبل تنظيمها وطرق استرجاعها وكيفية استخدامها للأغراض المختلفة، كما أنهم من خلال تدريبهم على مثل هذه الموضوعات سيتركون المجال واسعاً للعاملين في المكتبات ليتفرغوا لأعمالهم الفنية.

5- شهدت المكتبات ومراكز المعلومات تطورات حديثة مثل استخدام الحاسوب ودخول مصادر المعلومات الإلكترونية كقواعد البيانات وشبكات المعلومات، واستخدام الانترنت في المكتبات.

[1] عمر احمد همشري. مدخل إلى علم المكتبات والمعلومات. عمان : دار صفاء ،2008 . ص 305.

6- البحث عن المصادر المعلومات الإلكترونية في ظل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية وجب ضرورة تدريب المستفيدين على الحاسب الالي من اجل الوصول بهم إلى استخدام امثل للمصادر الإلكترونية ودخول اوسع في الشبكة.

ويمكن للمكتبات ومراكز المعلومات أن تنظم برامج لتدريب المستفيدين من مستويات مختلفة وذلك وفقاً لطبيعة المكتبة وخصائص المستفيد. ومن هذه الطرق ما يلي :-

- التجوال داخل المكتبة وفي اقسامها من قبل ذوي الخبرة والمهارة في مجال المكتبات ليجيب عن أية استفسارات.
- إلقاء محاضرة يقدمها اخصائي المراجع أو المعلومات على المستفيدين وخاصة الجدد لتعريفهم بأقسام المكتبة وكيفية الافادة من اوعية المعلومات.
- توزيع نشرات أو كتيبات(دليل) عن نظم استخدام المكتبة وسبل الافادة من الخدمات، ويشمل الدليل على ساعات فتح المكتبة، ونبذة عن انواع الفهارس وانواع الخدمات التي تقدمها المكتبة .[1]

خامساً – خدمات التصوير والاستنساخ:

تعد خدمات التصوير والاستنساخ من الخدمات المهمة المقدمة إلى المستفيدين وذلك تسهيلا عليهم في حالة مصادر المعلومات الممنوع إعارتها، وإسهاماً في تقليل السرقة والتمزيق لمصادر المعلومات المختلفة[2]. وخاصة المراجع والدوريات والمطبوعات الأخرى التي لا تعار، والمحافظة على المجموعات، وتيسير الاستفادة منها لاستخدامها، ومن اهم فوائد التصوير والاستنساخ ما يلي :-

1- الحفاظ على الاصل، وخاصة اذا لم يكن موجودا فيه سوي نسخة واحدة.

2- يتيح اكثر من نسخة من الوثائق الاصلية.

3- يسهل توزيع المصورات، أو المنسوخات على اكثر من فرد، واكثر من قسم في المؤسسة، أو مركز المعلومات.

[1] احمد نافع المدادحه ، المصدر السابق . ص 103 .

[2] المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات ، المصدر السابق .ص ص 572-573 .

المشاكل التي تواجه خدمات التصوير والاستنساخ

تواجه هذه الخدمة بعض المشاكل التي تحول دون القيام بدورها على اكمل وجه ومن هذه المشاكل ما يلي :-

1. تكلفة الاجهزة والآلات والمواد.
2. صيانة الاجهزة والآلات(قطع الغيار)
3. حقوق النشر، أي الاستخدام الواسع للتصوير يؤدي إلى مشاكل عديدة منها حقوق المكتبات ومراكز المعلومات أن تضع شروط لتوفير هذه الخدمة وهي :-

- لا يجوز تصوير المجلدات كاملة .
- ضرورة التقيد بقانون حقوق الطبع.
- لا يجوز تصوير مقال ما لباحث واحد اكثر من مرة .
- لا يجوز تصوير رسائل الماجستير والدكتوراه قطعيا إلا بأذن من صاحبها.

2-خدمات المعلومات الحديثة

أولاً – خدمات التكشيف والاستخلاص Indexing and Abstracting services

كان لمشكلة المعلومات المتمثلة في الكم الهائل من الإنتاج الفكري المنشور وتعدد أشكاله ولغاته ومصادره وتعقد موضوعاته وترابطها الدور البارز في ظهور خدمات التكشيف والاستخلاص.

والتكشيف هو «عملية إعداد المداخل الأزمة للكشف عن المضمون الفكري لمصادر المعلومات»وكثيرا من المكتبات ومراكز المعلومات تقوم بخدمات التكشيف وذلك بما تحويه الدوريات والمطبوعات من معلومات جديدة[1].

ويعرف التكشيف أيضا بأنه عملية تكوين المداخل في الكشاف، أو إعداد المداخل التي تقود إلى الوصول للمعلومات المطلوبة في مصادرها.

ويعرف الكشاف بأنه «دليل منهجي موضوعي منظم للمواد والأفكار والحقائق والمعلومات والأسماء التي تشمل عليها الكتب والدوريات والصحف وغيرها من المصادر، وتكون هذه الأفكار والمعلومات ممثلة

[1]عمر احمد همشري ، المصدر السابق . ص 296.

بوساطة مداخل رئيسة وأخرى فرعية مرتبة وفق نظام معين كالترتيب الهجائي أو الموضوعي أو المصنف وذلك لتسهيل عملية استرجاع المعلومات المطلوبة بأقل جهد وقت ممكنين)).[1]

- **استخدام الحاسوب في التكشيف**

في مجال التكشيف يقوم الحاسوب بفرز المداخل المحددة ، والمعدة يدويا، ويبوبها ويعيد تركيبها وتحديثها وجمعها، ومن ثم طباعتها.

ومن ادوات التكشيف الآلي ما يسمي بالمكنز، ووظيفته انه وسيلة لضبط المصطلحات، وتستخدم المكانز للترجمة من اللغة الطبيعية للوثائق إلى أي لغة توثيق ولغة معلومات. ويعتبر المكنز اداة المكشف. وهو ايضا اداة الباحث، حيث ان المكشف يعتمد عليه من اجل الحصول على الواصفات المناسبة، والباحث يعتمد عليه من اجل الحصول على الواصفات المناسبة التي تساعد في بحثه واهتماماته وهناك انواع متعددة من المكانز المتخصصة والعامة ومتعددة اللغة وغيرها.[2]

أما المستخلصات فهي عبارة عن ((أعمال تقد معلومات ملخصة، مكثفة، شاملة ذات دلالة وأهمية ومصاغة بطريقة معينة لتعرف الباحث بمحتويات وثيقة معينة (كتاب،دورية مرجع، رسالة جامعية ...الخ) دون اضطراره للرجوع إليها. كما تقدم معلومات ببليوغرافية كاملة عن الوثيقة ليستطيع الوصول إليها عند الحاجة)).

ويمكن أن تظهر هذه المستخلصات مع الوثيقة نفسها (في مقدمتها عادة) أو مستقلة تماما عنها في جزء خاص أو في شكل دورية متخصصة في هذا المجال. وتقدم المكتبات ومراكز المعلومات خدمات التكشيف والاستخلاص من خلال الطرق التالية:

أولا- الاشتراك في دوريات التكشيف والاستخلاص وتوفيرها للباحثين.

ثانيا – عمل الكشافات والمستخلصات لمصادر المعلومات المتوافرة لديها عن طريق العاملين فيها.

ثالثا – تدريب الباحثين على التعامل مع الكشافات والمستخلصات المتوفرة.

رابعا – الاشتراك في نظم وشبكات المعلومات التي تقدم هذه الخدمات آليا.

[1] عبد الحافظ محمد سلامه ، المصدر السابق. 1997. ص .

[2] أحمد نافع المدادحه ، المصدر السابق. ص 73-74 .

استخدام الحاسوب في الاستخلاص

الاستخلاص الالي ما هو الا عملية اقتباس لعبارات معينة من الوثيقة لتعبر عن محتواها . ويتم تحديد العبارات المقتبسة بناءا على معايير معينة ومنها:-

- برمجة الحاسوب لقراءة الوثيقة وكتابة مستخلص لها عن طريق برمجة الحاسوب لاختيار جمل معينة من الوثيقة ويمكن أن يتم ذلك اعتمادا على تردد كلمات معينة في الجملة وترتيبها وفقا لتكرار ورود الكلمات.
- برمجة الحاسوب لالتقاط الجمل ذات الأهمية مثل الجمل الأولى والأخيرة في الفقرة.
- تخزينه في الحاسوب ويساعد على تحديد الجمل والكلمات التي يتم اقتباسها.[1]

ثانيا : خدمات الدوريات

تمتاز الدوريات بحداثة معلوماتها، وتناولها موضوعات عديدة ومتنوعة، وسرعة صدورها، وايضا تمتاز بحوثها بالتركيز والايجاز، وسهولة حملها وامكانية قراءة موضوعاتها .

كيف يمكن للمستفيدين الاستفادة من الدوريات ؟

هناك عدة اراء عرضها الباحثين حول الاستفادة من الدوريات ومنها فكرة الاعارة أي بإعارة بعض الدوريات، الا أن هذه الفكرة لم تحل مشكلة المستفيدين، وهي أن قارئ معين يقوم باستحواذ الدوريات لعدة اسابيع ويحرم غيره من المستفيدين من الاستفادة من اعداد معينة من الدوريات ، لذلك يفضل استخدام الدوريات داخل المكتبات ومراكز المعلومات ، أو تصوير الاجزاء أو الصفحات الخاصة التي تهم المستفيد .

الا أن بعض المكتبات ومراكز ا لمعلومات تقوم بتصوير قائمة المحتويات في الدورية، وعرضها على لوحة الاعلانات ، حتي يتسنى للمستفيد معرفة ما يهمه والرجوع للدورية بدلأن يشكل ضغطا على التجول بين الدوريات واضاعة وقته.[2]

ثالثا–خدمات الإحاطة الجارية

يعرف (**محمد محمد أمان**) الإحاطة الجارية ((بأنها الإلمام بالتطورات الحديثة في أي فرع من فروع المعرفة خاصة ما يهممنها مستفيدين لهم اهتمام بهذه التطورات. وهذا الاهتمام قد يكون نتيجة رغبة

[1] مؤيد يحي خضير. المكتبات الحديثة (الإلكترونية– الرقمية– الافتراضية).عمان :دار دجلة، 2014. ص 152.

[2] عبد الحافظ محمد سلامة ، المصدر السابق . ص ص 124-126 .

شخصية في التعرف على احدث ما نشر عن موضوع معين من اجل التطلع عليه أو استخدامه في البحث أو التدريس أو التدريس أو الاستفادة منه في كتابة مقالات أو تقارير أو كتب)).[1]

وتعرف ايضا خدمات الإحاطة الجارية ((بأنها نظم لمراجعة الوثائق من أجل اختيار مواد ومحتويات لها اتصال أو علاقة باحتياجات شخص أو مجموعة' وتسجل هذه المواد والمحتويات ثم إرسال مذكرات عنها إلى الأشخاص أو المجموعات التي تهتم بهذا الموضوع)).[2]

ومن الأساليب والطـــرق التي تستخدمـــها المكتبات ومـراكز المعلومات في تقديم الإحاطـة الجارية ما يلي:-

1. إصدار النشرات الإعلامية (يومية، أسبوعية، شهرية الخ...).
2. نشرة الإضافات الجديدة، إذ تقدم هذه النشرة بيانات ببليوغرافية عن الإضافات الجديدة بهدف تعريف المستفيدين بها.
3. البريد الإلكتروني.
4. الاتصال الهاتفي بالمستفيدين والزيارات الشخصية لهم.
5. لوحة الإعلانات والعرض من خلال عرض قائمة بمصادر المعلومات الجديدة وقوائم الإضافات والأخبار والتعليمات، وغيرها.
6. تنظيم معارض الكتب الحديثة.
7. تمرير الأعداد الجارية من الدوريات أو تصوير واستنساخ محتوياتها وتوزيعها على المستفيدين المهتمين.
8. الاشتراك في الخدمات الجارية في الخدمات الجارية، ومن أمثلتها سلسلة المحتويات الجارية (current contents)التي يصدرها معهد المعلومات العلمية (isi)أسبوعيا، والعناوين الكيميائية (chemical abstracts)التي تصدرها شهريا عن هيئة المستخلصات الكيميائية (chemical abstractsservices)، وغيرها.

[1] محمد محمد امان . خدمات المعلومات مع اشارة خاصة إلى الاحاطة الجارية . الرياض: دار المريخ، 1985. ص 13.

[2] المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات ، المصدر السابق . ص 573.

رابعا : خدمات البث الانتقائي Selective Dissemination of Information

تعتبر خدمة البث الانتقائي للمعلوماتجزء لا يتجزأ من خدمة الاحاطة الجارية،وأهمها وأكثر أساليبها فعالية وتهدف إلى إبقاء المستفيد أو الباحث المتخصص متمشيا مع آخر التطورات والانجازات في حقل تخصصه واهتماماته وحاجاته المعلوماتية التي يحددها هو بنفسه ويعد لها بين الحين والأخر تمشيا مع التغيرات الحاصلة فيها, وبالتالي زيادة رضاه عن المكتبة أو مركز المعلومات[1].

وتعتبر هذه الخدمة من افضل طرائق خدمة الاحاطة الجارية لأنها موجهه للمستفيد مباشرة أي مصممة وفقا لاحتياجات كل باحث بعينه، ولهذا فان خدمة البث الانتقائي للمعلومات هو شكل متطور من اشكال خدمات الاحاطة الجارية. فالمقصود بالانتقائي هو التوجيه الذي يكفل تعريف المستفيد بمصادر المعلومات المتصلة باهتمامه فقط. ولقد ارتبطت هذه الخدمة بالحواسيب في اختزان البيانات واسترجاعها حيث تتيح النظم الإلكترونية مرونة في الاسترجاع لا تكفلها النظم اليدوية .[2]

خامسا:خدمة البحث بالاتصال المباشر

((هي خدمة تتيحها المكتبات على موقعها الالكتروني من خلال تخصيص روابط تحميل الولوج إلى الفهارس المتعددة للمكتبات من أي مكان متصل بشبكة الانترنت وفي أي وقت –ليل –أو نهارا والبحث فيها عن الاوعية الفكرية التي يحتاجها أو اخذ ارقام تصنيفها ومن تم التوجه فعليا مقر المكتبة متي امكنه ذلك واستعارة هذه الاوعية)).[3]

وتعرف بأنها ((عبارة عن نظام لاسترجاع المعلومات بشكل فوري ومباشرعن طريق الحاسوب والمحطات الطرفية (terminals)التي تزود الباحثين بالمعلومات المخزنة في نظم وبنوك وقواعد المعلومات المقروءة آليا)).[4]وقد ظهرت هذه الخدمة مع بداية الستينات وكان عدد قواعد البيانات مئة قاعدة. أما الآن فالعدد يتجاوز الألف ويغطي كافة الموضوعات والعلوم، وتتطلب الخدمة خمسة عناصر رئيسية وهي:ـــ

[1] عمرأحمد همشري ،المصدر السابق. ص 298.

[2] مؤيد محمد خضير، المصدر السابق. ص 169 .

[3] زينب بن الطيب. تنمية المجموعات الجامعية: الاسس، الخطوات، المعايير.ط1.قسطسنه: الفا للوثائق ،2017 . ص 119 .

[4]لانكستر،ف و وورنر، أ،ج . اساسيات استرجاع المعلومات ؛ ترجمة حشمت قاسم. الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ،1997. ص ص 18-19.

أولا – قواعد أو بنوك للمعلومات مخزنة بالحاسوب وتقرأ آليا.

ثانيا – موزع أو مورد للخدمة يضمن الوصول للقواعد من قبل المشتركين.

ثالثا – مكتبات ومراكز معلومات تشترك في هذه القواعد وتبحث فيها كجزء من خدمتها.

رابعا – باحث يستطيع التعامل مع الخدمة والمستفيد النهائي من الخدمة.

خامسا: اختصاصي معلومات يعمل على تحديد حاجات المستفيد من المعلومات، ومساعدته على صياغة استراتيجية بحث محددة، واختيار قاعدة البيانات المناسبة، وتوجيهه وإرشاده أثناء البحث.

ومن فوائد خدمة البحث بالاتصال المباشر مايلي:ـ

1. وصول مباشر وفوري إلى مجال واسع من المعلومات ومصادرها.
2. بحث اكثر فعالية بسبب الامكانيات الواسعة والمتعددة للوصول إلى المعلومات المخزنة.
3. بحث يصل (5%) فقط من الوقت الذي يحتاجه البحث اليدوي.
4. تحديث سريع للمعلومات.
5. تقليل الجهد المبذول في الاعمال الكتابية والروتينية المتبعة في تسجيل المعلومات بالطرق التقليدية، وامكانية الحصول على نسخة مطبوعة من نتائج البحث.
6. الوصول إلى قاعدة بيانات غير متوافرة بشكل مطبوع.
7. زيادة رضا المستفيد.[1]

سادسا– خدمة الترجمة Translation services

تعد الترجمة وسيلة من وسائل بث المعلومات من لغة يجهلها المستفيد إلى لغة أخرى يعرفها مسهلة بذلك آمر الوصول إلى تلك المعلومات، وتعد الترجمة أيضاً ظاهرة حضارية لها جذورها العميقة في تاريخ البشرية، وقد حرص العرب في أزهى عصورهم على الاستفادة من التراث العلمي للأمم الأخرى. وبذلك فإن هذه الخدمة تشكل أساساً متيناً لحركة البحث العلمي وللاكتشافات العلمية التي تحققت في هذا العصر والتقدم العلمي والتكنولوجي أثارهـا الايجابية في تنظيم خدمـة الترجمـة، والسبب الرئيسي وراء ظهور هذه الخدمة وتطورها هو زيادة عدد اللغات التي ينشر بها الإنتاج العلمي.

[1] عمر أحمد همشري ، المصدر السابق . ص 325.

اهمية الترجمة

1. أن هناك لغات متعددة للإنتاج الفكري، لا يستطيع كل مهتم، أو مستفيد من الالمام بجميع لغات العالم، ومن هنا يأتي الحرص على الترجمة العلمية للغات الأخرى .
2. اهمية الانتاج العلمي للأممالأخرى للازدهار والتقدم.
3. اهمية الترجمة للباحثين، حيث تحرص كل دولة على توفير الانتاج الفكري لباحثيها، فإذا لم يكن مترجما فكيف سيصلون بهذا الانتاج الفكري.[1]

سابعا: خدمات الفهارس المحوسبة

وهي اول الخدمات التي استثمرت الحاسوب في تقديم خدماتها في البحث في الفهارس المحوسبة والتي تعتبر حلقة وصل بين المستفيد والمكتبة ودليل المستفيد الذي من خلاله يمكن الاطلاع والوصول إلى المعلومات التي بموجبها اصبحت نقاط الاتاحة اكثر من الفهارس التقليدية واصبح هناك مجالا للتعاون بين انواع المكتبات وتبادل السجلات الببليوغرافية والمشاركة في المصادر، لذا فان توفر خدمات ببليوغرافية يكون للحاسوب دوره الفعال فيها حيث أن العمل في تخزين موجودات المكتبة والذي يسمي الفهرس لأغراض تعريف المستفيدين به.[2]

ثامنا : خدمات الانترنت

يشهد العالم اليوم تطورا سريعا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات والحواسيب والانترنت، وبات ذلك واضحا أن تغيرت بعض المفاهيم في المكتبات ومراكز المعلومات، بحيث إعادت خططها المستقبلية واعادت رسم اهدافها واضعة المستفيد امامها في تلبية احتياجاته الحالية والمستقبلية.

ولقد اتاحت شبكة الانترنت فرصة جيدة للمستفيدين في الحصول على المعلوماتمن عدة مصادر مختلفة بغض النظر عن الحدود الجغرافية والزمنية واللغوية، وفذ عصر الانترنت اصبح من السهل جدا على كل من يرغب في وضع معلومات والتعليق عليها وابداء الراي والتحاور.

وقد اتاحت الانترنت خدمات متميزة بالإضافة للحصول على المعلومات، حيث البريد الإلكتروني والدردشة والمجموعات والمدونات كلها ساهمت في تقل وتبادل المعلومات والاخبار على كافة المستويات بسرعة مذهلة، وكذلك اتاحت مساحات واسعة لإبداء الرؤي والافكار والتعليقات دون قيود رقابية أو

[1] عبد الحافظ محمد سلامه ، المصدر السابق. ص 93.

[2] مؤيد يحي خضير. المكتبات الحديثة الإلكترونية- الرقمية- الافتراضية . ط1. عمان : دار دجلة ،2014 . ص 134 .

محاذير، رغم بعض التحفظات التي تؤخذ ولاشك التقنيات الحديثة اذا ما أسيء استغلالها في نشر الثقافات أو الافكار المخالفة للعادات والتقاليد.[1]

ومن امثلةخدمات الانترنت

1- خدمة البريد الالكتروني

يتم من خلاله ارسال واستقبال الرسائل من حاسب إلى آخر داخل شبكة المعلومات، وبمجرد الاتصال يمكن الدخول إلى الحاسب البعيد والتعامل مع ملفات مخزنة به.

2- خدمات نقل الملفات

وتسمح للمستفيد بنقل الملفات المطلوبة من حاسب إلى آخر.

3- خدمة التقصي والبحث

معظم حاسبات الانترنت تقدم خدمات مجانية بخصوص السؤال عن معلومات.

4- خدمة المناقشة

مجموعة المناقشة التي يستطيع مستخدم الانترنت الوصول أو الدخول اليهاوتقديم أي استفسار وطلب أي معلومات أو تقديم أي معلومات.

5- خدمة الأرشيف

نظام يساعد في الوصول إلى الملفات التي تريدها.[2]

ولقد اكد كل من (**زين عبدالهادي** ، **واجلال بهجت**) أن من اسباب نجاح خدمات المعلومات ما يلي :-

- تفهم احتياجات المستفيدين بشكل جيد.
- العناية بالمستفيدين .
- الاهتمام بسياسات بحوث وتطوير الخدمات.
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية.
- تأييد الادارة العليا لأفكار الخدمات الجديدة.
- توافر الموارد والامكانيات المطلوبة لإعداد خدمات جديدة.

[1] سرفيناز احمد حافظ. الاتاحة الحرة للإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: دراسات استكشافية تقييميه.(**مجلة المكتباتوالمعلومات العربية**)س 29، ع4. اكتوبر،2009 . ص53 .

[2] أحمد نافع المدادحه ، المصدر السابق ص ص 150-151 .

- المرونة الكاملة للمسئولين عند التخطيط والتنفيذ.
- التعاون والتنسيق بين اقسام المكتبة في اظهار الخدمة .[1]

التحديات التي تواجه خدمات المعلومات الالكترونية

بالرغم من المزايا المتعددة لخدمات المعلومات الالكترونية الا انها تواجه العديد من التحديات قد تقف حجرة عثرة امام المكتبات ومراكز المعلومات وهي :-

1. وجود بعض المعلومات الهامة التي لا يمكن ادخالها في النظام لصعوبة التعبير عنها، أي صعوبة تحويل بعض الامور إلى قيم كمية وادخالها في نظم المعلومات.
2. التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات الذي يعد تحد لنظم المعلومات حيث تتغير نظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي بعد فترة وتصبح قديمة وهذا يتطلب ملاحقة التغيرات بسرعة.
3. النفص الشديد في العمالة الفنية من مبرمجي ومحللي النظم، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف في العمالة.
4. التغيرات الاقتصادية تتطلب تغييرا مستمرا في العمالة لمواكبتها فلابد من تطوير هذه القوي العاملة بالحصول على دورات تدريبية وتكونيه على فترات زمنية مختلفة.[2]

مقترحات الدراسة

نستنتج من هذه الدراسة أن خدمات المعلومات متعددة وكثيرة ، ويجب أن تحظي باهتمام كبير من قبل المسئولين على المكتبات ومراكز المعلومات . لذا تقترح الباحثة ما يلي :-

1. أن تخصصالمكتبات ومراكز المعلومات ميزانية خاصة بها،لتقديم الخدمات التقليدية والإلكترونية على الوجه الاكمل.
2. العمل على تطويرالمكتبات ومراكز المعلومات وذلكبإدخال خدمات المعلوماتالإلكترونية واستغلال احدث ما توصلت اليه تقنيات المعلومات والاتصالات، حتي يحصل المستفيد على المعلومات في الوقت الذي يحتاجها فيه.

[1] زين عبد الهادي ، اجلال بهجت. تسويق الخدمات المكتبية وخدمات المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات : مدخل نظري **(الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات)** ع1 مج1يناير، 1994 . ص92 .

[2] عبد المالك السبتي. محاضرات في تكنولوجيا المعلومات. قسنطينة: مطبعة جامعة متنوري، 2002. ص 6 : نقلا عن : بدر الدين العياشي. خدمات انظمة المعلومات الإلكترونية ودورها في تلبية احتياجات المستفيدين :دراسة ميدانية بمكتبة المدرسة العليا للأساتذة .قسنطينة: جامعة متنوري: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية (رسالة ماجستير) ، 2011-2012. ص 34 . متاح على bu.umc,edu,dz/theses/bibliotheconomic/AELA3769/pdf.تاريخ الاطلاع : 2/ 2019/11 س : 4.30 .

3. استخدام التقنيات الحديثة في توصيل ونقل البيانات للمستفيدين كالبريد الإلكتروني على سبيل المثال .
4. توفير خدمة الانترنت لجميع المكتبات ومراكز المعلومات من اجل الاستفادة من المعلومات والبرامج المتاحة.
5. العمل على اشهار أو إعلان للخدمات الموجودة داخل المكتبات ومراكز المعلومات حتي يتسنى للمستفيدين معرفة وجود الخدمات المعلوماتية .
6. انشاء دورات تدريبية لتطوير مهارات العاملين في المكتبات ومراكز المعلومات خصوصا في الحاسب الالي وقواعد ونظم المعلومات.
7. العمل على تنفيذ الاعارة المتبادلة بين المكتبات ومراكز المعلومات .
8. ادارك الاحتياجات المتغيرة للمستفيدين.
9. ضرورة العمل على اتاحة الفهرس الآلي على الخط المباشرفي مكتبات ومراكز المعلومات وذلك خدمة للمستفيدين، وتسهيل الوصول للمعلومات لجميع المستفيدين.

المراجع

أولاً – الكتب

1- أحمد نافع المدادحة. الخدمات المكتبية والمعلوماتية للمستفيدين. عمان: المعتز للنشر والتوزيع، 2009.

2- بدر الدين العياشي. خدمات انظمة المعلومات الالكترونية ودورها في تلبية احتياجات المستفيدين :دراسة ميدانية بمكتبة المدرسة العليا للأساتذة .قسنطينة: جامعة متنوري: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،(رسالة ماجستير) 2011-2012.

3- بوشا، تشارلز . ستيفن هارتر. طرق البحث العلمي في المكتبات: الاساليب والتأويل ؛ ترجمة محمد الفتيوري. بيروت : دار الكتاب الجديد المتحد، 2005.

4- جمال بدير.المدخل لدراسة علم المكتبات ومراكز المعلومات.ط1.عمان : دار الحامد، 2008.

5- حشمت قاسم. خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها.القاهرة: مكتبة غريب، (د.ت).

6- ربحي مصطفى عليان، أمين النجداوي. مبادئ إدارة المكتبات ومراكز المعلومات.عمان: دار الصفاء، 2004.

7- زينب بن الطيب . تنمية المجموعات الجامعية : الاسس ،الخطوات، المعايير.ط1. قسطنينه :الفا للوثائق،2017.

8- شعبان عبدالعزيز خليفة. المحاورات في مناهج البحث في المكتبات والمعلومات. ط2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998.

9- عبد الحافظ محمد سلامة. خدمات المعلومات وتنمية المقتنيات.ط1. عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،1997.

10- عمر أحمد همشري. مدخل إلى علم المكتبات والمعلومات. عمان: دار الصفاء، 2008.

11- القاموس الشارح في علوم المكتبات والمعلومات (انجليزي ــ عربي) مع كشاف عربي ــ انجليزي/ ياسر يوسف عبدالمعطي.ط1. القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2008.

12- لانكستر، ف. ووروز، أ. ج . اساسيات استرجاع المعلومات ؛ ترجمة حشمت قاسم. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ،1997 .

13- محمد فتحي عبدالهادي. التكشيف لأغراض استرجاع المعلومات. القاهرة: مكتبة غريب، 1982.

14- محمد محمد أمان. خدمات المعلومات مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية- الرياض: دار المريخ، 1985.

15- المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات: إنجليزي/عربي. أحمد محمد الشامي. سيد حسب الله. الرياض: دار المريخ، 1988.

16- مفتاح محمد دياب. معجم المصطلحات العلمية في علم المكتبات والتوثيق. (د.م) : الدار الدولية للنشر،(د.ت) .

17- مؤيد يحي خضير. المكتبات الحديثة (الإلكترونية- الرقمية الافتراضية) .ط1. عمان : دار دجلة، 2014 .

ثانياً – الدوريات:

1- سرفيناز احمد حافظ. الاتاحة الحرة للإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: دراسات استكشافية تقييمية (**مجلة المكتبات والمعلومات العربية**) س29 ،ع4، اكتوبر2009. ص ص 47-106.

2- سعد بن سعيد الزهري. الخدمات المرجعية الإلكترونية: ماهيتها وواقعها وكيفية استفادة المكتبات العربية منها. (**مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**) مج 10 ، ع2 رجب-ذو الحجه 1425هـ/ سبتمبر 2004- فبراير2005 . ص ص 55-104 .

3- زين عبد الهادي ، اجلال بهجت . تسويق الخدمات المكتبية وخدمات المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات: مدخل نظري(**الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات**) ع1، مج1 ،يناير، 1994. ص ص 92-106 .

ثالثا : المواقع الإلكترونية

1. خدمات المعلومات .Arwikipedia.org/wiki تاريخ الاطلاع :10/28 /2019 س : 12.55 .
2. خدمات المعلومات الالكترونية
bu.umc.edu.dz/theses/bibliotheconomie/AELA3769/pdf.تاريخ الاطلاع: 2/ 11/ 2019 س : 4.30 .
3. دور المكتبات الجامعية في تقديم خدمات المعلومات لذوي الاحتياجات الخاصة.
http://repo.uofg.edu.sd/handal123456789/1537. تاريخ الاطلاع 2019/11/2 . س 5.55 .

الضوابط الجغرافية للحوكمة المائية وانعكاسها على تحقيق التنمية المستدامة في المناطق شبه الصحراوية في ليبيا

د . عبدالسلام محمد أحمد الحاج

أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة بني وليد

ملخص :

تجتهد ليبيا كغيرها من الدول التي تعاني من نقص حاد في إمدادات المياه في إعداد سياسات واستراتيجيات للأمن المائي وذلك بتنظيم استهلاكها المائي من مصادرها الشحيحة، وهذه السياسات تتمثل في برامج وخطط تضبط وتيرة استهلاك المياه، وذلك من خلال سن القوانين المنظمة لهذا الاستهلاك وبناء الأطر المؤسسية التي تضبط الاستهلاك المائي، وتعمل بشكل مستدام على إيجاد الوسائل المناسبة للمحافظة على تدفق المياه من مصادرها الطبيعية، كذلك إيجاد البدائل المناسبة للمصادر المائية الناضبة، وتأسيساً على ذلك تحتاج ليبيا إلى الحوكمة المائية وهي التي عرفها (روجرز) و (هول) على أنها مجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير وإدارة الموارد المائية وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية، وهي من الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد المائية، و تتمحوّر مشكلة البحث في هذا الإطار حول تساؤل مفاده (إلى أي مدى تتحكم الضوابط الجغرافية في اعتماد مبادئ الحوكمة المائية في ليبيا وما انعكاس ذلك على التنمية المستدامة في المناطق شبه الصحراوية)، ويهدف البحث إلى صياغة نموذج للحوكمة المائية يتوافق مع متطلبات هذه المناطق ويوفر احتياجاتها من المياه بشكل مستدام، كذلك إبراز دور الإمدادات المائية التي تحتاجها هذه المناطق في تحقيق التنمية المستدامة في كثير من القطاعات التي تتطلب قدراً كبيراً من إمدادات المياه، ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد هذه الدراسة منهج دراسة الحالة الذي يرتكز على ثلاث مناهج وهي الأيكولوجي لدراسة البيئة المحلية لمنطقة الدراسة والمنهج الوظيفي لبيان الوظيفة التي تضطلع بها الإمدادات المائية في تحقيق التنمية المستدامة، والمنهج الاستقرائي لاستيضاح ملامح المستقبل المائي للمنطقة باعتماد الحوكمة المائية، وذلك لتؤكد الدراسة على أهمية الحوكمة المائية في الإمداد المستدام للمياه.

كلمات مفتاحية : الحوكمة المائية ــ السياسة المائية ــ الأمن المائي ــ الإدارة المائية ــ التنمية المستدامة

المقدمة :

شكل الحصول على الماء الصالح للإستعمال البشري في مختلف الأغراض هاجساً يؤرق البشرية جمعاء ابتداءً من الأفراد وانتهاءً بالأنظمة والمنظمات المجتمعية على مختلف مستوياتها المحلية والدولية، ولذلك تسعى كل الدول جاهدة إلى ضمان توفير احتياجاتها المائية ولذلك تهتم بمواردها المائية المتجددة منها وغير المتجددة، واتساقاً مع ذلك أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2015 الحصول على الماء النظيف كأحد أهم أهداف التنمية المستدامة، ولذلك تعتبر المنظمات العالمية المياه مشكلة القرن الواحد والعشرين لأن قطاع الموارد المائية يرتبط بالكثير من الأنشطة البشرية مما يجعله محوراً رئيساً في إقامة برامج التنمية، ولأن الموارد المائية تواجه تحديات غاية في الخطورة اتجهت الدول إلى إعتماد برامج و سياسات لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، ومن بين أهم هذه البرامج والسياسات تأتي الحوكمة المائية التي تعني الإدارة الرشيدة في المقدمة، وذلك لأن الأزمة المائية هي أزمة إدارة حيث تتصف بعدم وضوح المسئوليات وتداخلها وعدم كفاءة المؤسسات وقلة الموارد المائية، إضافة إلى مركزية القرار وقلة الوعي وعجز القوانين وعدم تطبيقها بشكل جيد، وليبيا لا تختلف عن غيرها فهي تعاني من فقر في مواردها المائية خاصة في المناطق الصحراوية وغير الصحراوية وتبدو الحاجة ملّحة لإعتماد مبادئ الحوكمة في الكثير من الجوانب المتعلقة باستغلال المياه، وذلك لما لها من أهمية بالغة في تنظيم هذا الاستغلال بما يضمن استدامته لكي يلبي احتياجات الحاضر والمستقبل، ويحقق التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية.

مشكلة البحث :

تواجه المناطق شبه الصحراوية تحديات عديدة في الحصول على القدر الكافي من المياه الذي يلبي احتياجاتها على مختلف الصعد ابتداءً من توفير المياه الصالحة للشرب و انتهاءً بالمياه الواجب توفره للقيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والإمدادات الحضرية وغيرها، ولذلك يتطلب بذل جهود مضاعفة وإتباع أساليب إستثنائية لتوفير كل هذه الاحتياجات، وهنا تأتي الحوكمة الرشيدة كأحد أهم الأساليب المتبعة في تحقيق هذه المتلازمة المتمثلة في نقص الموارد المائية وتلبية الاحتياجات منها، وهنا يبرز تساؤلان مفادهما (إلى أي مدى تتحكم الضوابط الجغرافية في اعتماد مبادئ الحوكمة المائية في ليبيا؟ وما انعكاس ذلك على التنمية المستدامة في المناطق شبه الصحراوية؟).

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

- رصد أهم الضوابط الجغرافية للحوكمة المائية في المناطق شبه الصحراوية في ليبيا.
- صياغة نموذج للحوكمة المائية يتوافق مع متطلبات هذه المناطق ويوفر احتياجاتها من المياه بشكل مستدام.
- إبراز دور الإمدادات المائية التي تحتاجها هذه المناطق في تحقيق التنمية المستدامة في كثير من القطاعات التي تتطلب قدراً كبيراً من إمدادات المياه.
- رصد العلاقة بين الحوكمة المائية وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق شبه الصحراوية.

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة منهج دراسة الحالة الذي يرتكز على ثلاث مناهج وهي الأيكولوجي لدراسة البيئة المحلية لمنطقة الدراسة والمنهج الوظيفي لبيان الوظيفة التي تضطلع بها الإمدادات المائية في تحقيق التنمية المستدامة، والمنهج الاستقرائي لاستيضاح ملامح المستقبل المائي للمنطقة باعتماد الحوكمة المائية، و ذلك لتؤكد الدراسة على أهمية الحوكمة المائية في الإمداد المستدام للمياه.

مفهوم الحوكمة المائية :

ظهر مصطلح الحوكمة في العقود القليلة الماضية، وبدأ يأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام من التداول في أوساط الباحثين والمهتمين وصنّاع القرار وفي العديد من الدول بمختلف مستواها الحضاري، وظهر هذا المصطلح في عدة تقارير دولية بيّنت ضعف التنمية في الدول النامية بسبب ضعف وسائل ممارسة السلطة في إدارة وتنفيذ السياسات العامة، وأشارت هذه التقارير إلى أهمية المعلومات ومدى شفافية الأنشطة الحكومية وتفعيل المشاركة المجتمعية والاتجاه إلى المزيد من اللامركزية وتقوية الوحدات، حتى يمكن رفع مستوى كفاءة وفعالية الخدمات([1])، وبدأ هذا المصطلح يأخذ أبعاداً متعددة كالحوكمة السياسية والبيئية والاجتماعية وحوكمة المصارف والشركات وغيرها، وبتتبع الجذور التاريخية لمصطلح الحوكمة تبيّن أن أول ظهور لمصطلح الحوكمة (Governance) كان في بحث بعنوان " The nature of the firm"، للباحث (Ronald Coase) في العام 1937م، ثم تكرر ظهوره بعد العام 1989 م في كتابات البنك الدولي الذي يعرفها على أنها أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية

[1] طيب، عزيزة عبدالله، (أبريل 2018)، دراسة تحليلية لمفهوم الحوكمة الرشيدة ومتطلبات تطبيقها في الجامعات السعودية، بحث منشور، مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني جـ 2، ص 185.

والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية([2])، وورد تعريفها بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1997 على أنها ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية في إدارة شئون بلد ما على كافة المستويات، وتشمل الحوكمة الآليات والعمليات والمؤسسات التي يفصح عنها المواطنون والمجموعات من خلالها على مصالحهم ويناقشون خلافاتهم ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية ([3]).

والحوكمة في مجملها تعني مجموعة النظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميّز في الأداء عن طريق إختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات، أي بمعنى أن الحوكمة تعني وجود نظم يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء([4])، و في العام 2000 م عقد المنتدى العالمي الثاني للمياه في مدينة (لاهاي) الهولندية الذي أتفق فيه الحاضرون على أن مشكلة المياه ليست مشكلة ندرة بقدر ما هي مشكلة إدارة، وشددت الشراكة العالمية للمياه على أن الأزمة المائية تتمثل أساساً في أزمة حوكمة، وحوكمة المياه وكما سبق الحديث تعني مجموعة الأنظمة المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات الخاصة بتسيير المياه وتنميتها والمحافظة عليها، وما يتعلق بها من خدمات وعرّف (روجرز) حوكمة المياه بأنها عبارة عن مجموعة من النظم السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير وإدارة الموارد المائية، وتقديم الخدمات المائية على مختلف المجتمعات المجتمعية ([5]).

وخلاصة القول فالحوكمة هي مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم في صنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها، وتتعلق بمن يحصل على المياه ومتى وكيف يحصل عليها ؟ .

أبعاد الحوكمة المائية :

برزت الحوكمة كأحد أنجع الأساليب الحديثة في إدارة المياه وتنظيم استغلالها والمحافظة عليها، مما جعل القائمين على إدارة موارد المياه ومصادرها يولون اهتماماً بالغاً بكل ما تعنيه الحوكمة وتطبيق ما تدعو إليه، وذلك لتحقيق أبعادها المختلفة ومرتكزاتها الأساسية التي ترتكز عليها وهي كما يلي :

---

[2] زوبيدة، محسن، أولاد حيمودة، عبداللطيف (2014)، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر، بحث منشور، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، الجزائر، ص 106.

[3] غربي، عزوز، (2014)، الحوكمة المائية في الجزائر – البحث عن دور للقطاع الخاص، مداخلة مقدمة في الملتقى الأول حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، 15-14 ديسمبر 2014، جامعة قالمة، الجزائر، ص 3.

[4] زوبيدة، محسن، أولاد حيمودة، عبداللطيف (2014)، مرجع سابق، ص 106.

[5] موريايتي، باتريك، فهمي، حازم، وآخرون (2007)، منهجية إمباروز لحوكمة المياه: إرشادات وأساليب وأدوات، الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، عمان، الأردن.

- البعد الاجتماعي

يلمس توفير المياه لتلبية احتياجات السكان بمختلف مستوياتهم المعيشية جانباً مهماً من حياتهم، آلا وهو تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الحصول على إمدادات المياه، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية غالباً ما يقاسي سكانها من صعوبة توفير احتياجاتهم من المياه لمختلف الأغراض، وذلك لتباعد تجمعاتهم السكنية عن بعضها البعض مما يقلل من فرص مدهم بالمياه بشكل منظم ومستدام، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بالغبن وعدم المساواة مع باقي سكان الدولة في هذا الأمر، وهنا تأتي الحوكمة المائية لتلبي هذا المطلب، فالاستخدام العادل للمياه أحد أهم مرتكزاتها الأساسية، وبالتالي تحرص الدول المتبعة للحوكمة على هذا الأمر، وتكون كل النظم و القرارات ضامنة لتحقيق هذا الاستخدام العادل الذي يعتمد على تقييم حجم الاحتياجات في هذه المناطق و توفير الوسائل المناسبة لتلبية هذه الاحتياجات.

- البعد الاقتصادي :

تعتبر المياه أحد أهم العوامل المساعد للنمو الاقتصادي، وذلك لاعتماد الكثير من الأنشطة عليها بشكل متفاوت فالزراعة مثلاً تعتمد عليها بشكل كلي، في حين يُعد اعتماد الصناعة عليها نسبياً وكذلك الاستخدامات الحضرية والترفيهية وغيرها، ويتمثل البعد الاقتصادي في الاستخدام الفعّال للمياه من حيث ترشيد استهلاكها وتوظيفها في برامج النمو الاقتصادي، وإعداد الخطط والبرامج المساعدة على تحقيق ذلك، واتساقاً مع ذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة دمج برامج ترشيد الإستهلاك في المناطق شبه الصحراوية التي تعاني من ندرة المياه وقلّة الإمدادات المائية، خاصة وأن إمدادات المياه فيها تمتد لمسافات طويلة مما يجعلها عرضة للتلف في بعض أجزائها الأمر الذي يستدعي إجراء الصيانات السريعة كجزء من برامج ترشيد المياه، كذلك العمل على التخطيط الجيد لإقامة مشاريع اقتصادية لا تستهلك المياه بكميات كبيرة، وذلك لاستدامة الموارد المائية في هذه المناطق لضمان حق الأجيال القادمة.

- البعد البيئي :

أشار المبدأ الرابع من الأجندة 21 الذي أقره مؤتمر(ريو دي جانيرو) في عام 1992 م والذي سُمي (قمة الأرض) إلى أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها، وهذا المبدأ يتوافق بشكل كبير مع البعد البيئي للحوكمة البيئية، لأنه يعني ببساطة الأداء المستدام للمياه وسلامتها وسلامة محيطها البيئي، وعدم العبث بها

وتلويثها واستخدامها كأداة لتدمير البيئة الطبيعية، ولذلك تتضمن الحوكمة المائية كل الإجراءات والنظم الكفيلة بالحفاظ على البيئة لضمان استدامة الموارد المائية، وتلبية احتياجات الأجيال القادمة من الماء النظيف، وهنا تجدر الإشارة إلى أن كل الإجراءات التي تؤدي إلى سلامة البيئة يمكن إدارجها ضمن الحوكمة المائية، ابتداءً من دروس التوعية وانتهاءً بالعمليات التي تجرى لتخليص المياه من الملوثات والحفاظ عليها من التلوث، والبعد البيئي للحوكمة ذو أهمية بالغة خاصة في المناطق شبه الصحراوية ذات الهشاشة البيئية والتي تتعرض فيها الموارد البيئية إلى الاستنزاف والتدمير وذلك بإتباع وسائل استهلاك غير آمنة، وينبغي إرساء الضوابط والإشتراطات البيئية في القوانين والقرارات المنظمة لاستغلال المياه، والجدير بالذكر هو ارتباط الحوكمة المائية الرشيدة ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة البيئية التي تعني إيجاد الوسائل التي يتم من خلالها التحكم في مجموعة الأنشطة المتعلقة بالبيئة لكي تحقق النتائج المرجوة منها، كذلك لأن الحوكمة البيئية مجموعة من العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يمكن الحفاظ على الأداء البيئي، كما أنها تنظم السلوك العام والخاص نحو مزيداً من المسئولية والمساءلة من أجل البيئة.([6])

- البعد السياسي :

يرتبط هذا البعد بتوسيع دائرة المشاركة في إدارة المياه وتنظيم استغلالها، وذلك بمنح جميع المستفيدين وأصحاب المصلحة فرصاً متساوية في إبداء آرائهن في الإجراءات والقرارات والنظم المتبعة في تنظيم استغلال المياه في المناطق التي يقطنونها، وذلك لضمان تحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، كذلك إشراك منظمات المجتمع المدني والشرائح المهمشة كالنساء والشباب، وذلك لضمان مشاركة أوسع نطاقاً وأكثر تنوّعاً، واتساقاً مع ذلك تحرص الدول على إشراك السكان في تطبيق مبادئ الحوكمة خاصة في المناطق النائية والبعيدة عن مراكز صنع القرار في العاصمة والمدن الكبرى بالدولة، ويتمثل هذا التطبيق في اختيار الخيارات الأنسب لإدارة المياه في هذه المناطق، ومن خلال الدراسات تبيّن أنه كلما اتسعت دائرة السكان في إدارة المياه كلما كانت الإدارة أكثر فاعلية وجودة، وأقل من حيث المخاطر و التهديدات.

خلاصة القول أن الحوكمة المائية الرشيدة هي كل هذه الأبعاد مجتمعة ولا يمكن فصل بعداً عن آخر، أو التركيز على أحد الأبعاد دون النظر إلى بقية الأبعاد والاهتمام بها، ولذلك يمكن وصفها بأنها مترابطة ومتماسكة، بحيث لا تنفصل عن بعضها البعض. شكل رقم (1)

[6] ــ حديجة ناصري، (2012)، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص ص 13 ، 14.

شكل رقم (1) أبعاد الحوكمة المائية

المصدر : من عمل الباحث

مبادئ الحوكمة المائية الرشيدة :

تعتمد الحوكمة المائية الرشيدة عدداً من المبادئ التي تجعل منها خياراً استراتيجياً في وجه التحديات التي تواجه المياه في المناطق شبه الصحراوية، وذلك بالعمل على درء المخاطر بتدعيم نقاط القوة، والتقليل من نقاط الضعف وذلك بمعالجتها أول بأول، وكل ذلك لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأداء المستدام لقطاع المياه في هذه المناطق، وهذه المبادئ نص عليها البرنامج العالمي لتقييم المياه، وتتمثل في المشاركة التي تعني انخراط الناس دون استثناء في صياغة السياسات وصنع القرارات المتعلقة باستغلال المياه، وكذلك الشفافية التي تعني تحرر تدفق المعلومات داخل المجتمع وأن تتسم العمليات والقرارات بالشفافية والخضوع للمراقبة العامة، كما ينص على العدالة التي ينبغي أن تحصل جميع فئات المجتمع (رجالاً ونساءً) على فرص متساوين لتحسين رفاههم كما يتضمن المساءلة والتماسك والقابلية للاستجابة بحيث ينبغي أن تخدم المؤسسات والعمليات جميع أصحاب المصلحة، وأن تستجيب استجابة ملائمة للأولويات أو لتغيرات الطلب و لم يغفل البرنامج ما للتكامل والأخلاقيات من أهمية ، وكل ذلك بغية إيجاد صيغ تكاملية تضمن استدامة التدفق ([7])، شكل رقم (2)

[7] ـــ تقرير مياه، مفاهيم الحوكمة الفعالة للمياه و مقارباتها في المنطقة العربية، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية، ص 75.

شكل رقم (2) مبادئ الحوكمة المائية الرشيدة

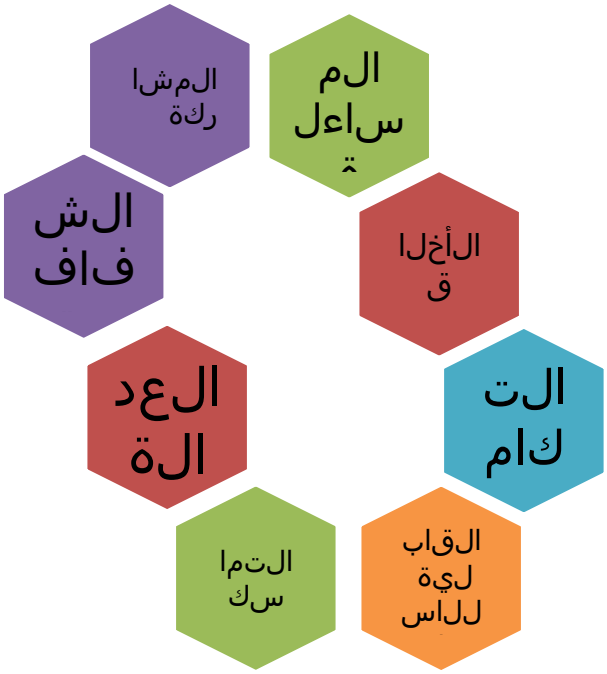

إستهلاك المياه في ليبيا :

تشير البيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن استهلاك المياه في ليبيا سنة 2012 بلغ نحو 5830 مليون متر مكعب استهلك منها في الري نحو 4850 أي ما نسبته 83.2%، وفي الاستهلاك الحضري 700 مليون متر مكعب بنسبة 12.01%، وفي القطاع الصناعي 280 مليون متر مكعب أي 4.8% من إجمالي الاستهلاك ([8]) ، وهذه مجرد مؤشرات للاستهلاك المائي في ليبيا ككل، ومع أن البيانات لا تعطي صورة دقيقة عن الاستهلاك المائي في المناطق شبه الصحراوية إلا أنها تمثل كميات كبيرة مقارنة بعدد السكان وحجم الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة، بالإضافة إلى الاستخدامات الحضرية، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الاستهلاك المائي يفتقر إلى الكثير من الدقة، وهذه البيانات ما هي إلا تقديرات قد تقترب من الواقع وقد تبتعد عنه، وذلك لتدني الإدارة المائية وعدم ضبط الاستهلاك المائي من قبل الجهات المختصة.

[8] منظمة الأغذية والزراعة (2015)، التنمية والمياه في ليبيا، تقرير منشور باللغة الإنجليزية على موقع المنظمة www.fao.org /nr/water/aquastat/countries/LBY/india.stm.

دواعي الحوكمة المائية في المناطق شبه الصحراوية :

تواجه المناطق شبه الصحراوية العديد من التحديات في توفير المياه الصالحة للاستهلاك البشري سواءً للشرب أم لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك لأن ليبيا تقع ضمن أكثر المناطق فقراً في موارد المياه على مستوى العالم، وتتجاوز مع إثنى عشرة دولة عربية أخرى خط الفقر المائي الحاد، حيث يقدر نصيب الفرد في ليبيا بحوالي 120 مكعب في السنة لكل فرد وفقاً لما ورد بالتقرير العالمي لتنمية المياه في عام 2015 مع أن حد الفقر المائي يقدر بألف متر مكعب في السنة لكل فرد، وهذا الفقر الشديد كان نتيجة لوقوع أكثر من 90 % من الأراضي الليبية ضمن النطاق الصحراوي الذي يقل معدل التساقط به أقل من 100 مم والشبه الصحراوي الذي يتراوح معدل التساقط به فيما بين 300 – 100 مم، مع عدم وجود لأية مظاهر للجريان السطحي باستثناء بعض الأودية الجافة التي تسيل في فترات متفاوتة من مواسم سقوط المطر، وإن وجدت بعض الأحواض الجوفية غير المتجددة والمتفاوتة السمك في هذه المناطق، ولذلك أصبحت الحاجة ملّحة لإتباع أساليب حديثة في إدارة المياه وتنظيم إستغلالها، مما يستدعي إتباع الحوكمة المائية، والتي تفرضها دواعي متعددة يمكن حصرها فيما يلي :

- تزايد الطلب على المياه :

لعل من الجدير بالذكر هو الموقع الذي تشغله ليبيا في العروض المعتدلة الدفيئة، وتشغل مساحة شاسعة من الصحراء الكبرى التي يطول بها موسم الجفاف مما يلعب دوراً أساسياً في ندرة الموارد المائية مما يؤكد صعوبة الموقف المائي في ليبيا وندرة المياه الصالحة للشرب والزراعة ([9]) ونظراً لتزايد أعداد السكان وتطوّر الأنشطة الاقتصادية تزايد الطلب على المياه، وتشير الدراسات التي أجريت على ليبيا بوجه عام إلى هذا التزايد المستمر، وبينت أن في ليبيا يظهر البون شاسعاً بين الاحتياجات الفعلية للمياه وبين الاستعمالات المائية، حيث تمثل الاحتياجات الكميات الضرورية لغرض ما بينما تمثل الاستعمالات الكميات التي تم استعمالها فعلاً لذات الغرض، فمتوسط الاحتياجات الحضرية 50 لتر / شخص يومياً ، بينما في ليبيا يصل متوسط الاحتياجات الحضرية إلى 250 لتر / شخص، و الفارق بين الاحتياجات الافتراضية والإستعمالات الحقيقية يتمثل في الفواقد في شبكات الإمداد المائي الحضرية والإستعمالات المفرطة للمياه، والتي ترجع إلى إهمال الجهات القائمة على قطاع المياه، وبمقارنة هذا

[9] خالد محمد بن عمور، إشكالات التنمية المكانية في ليبيا، دراسة لتأثير الخصائص الجغرافيا السياسية في التنمية المكانية بليبيا، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، بدون تاريخ، ص 39.

الطلب المتزايد بالكميات المتجددة سنوياً صنفت ليبيا من الدول التي تعاني عجزاً مائياً حاداً، حيث تبلغ كمية المياه المتجددة في ليبيا حوالي 0.65 مليون متر مكعب، أي ما يقل عن ربع الاستعمالات المائية الحركة البالغ مقدارها 2.75 مليار متر مكعب، وبناءً على المؤشرات الحالية ستواجه ليبيا في المستقبل عجزاً مائياً حاداً قد يصل إلى 5800 مليون متر مكعب في العام 2025 م، وتأسيساً على ذلك تحتاج ليبيا بأكملها لإتباع الحوكمة المائية الرشيدة، وإن كان في المناطق شبه الصحراوية تكون الحاجة ملّحة، حيث يستوطن هذه المناطق أعداداً غير قليلة من السكان مما يستلزم إدارة المياه فيها بأسلوب رشيد ليواكب الاستهلاك قدرة المياه فيها على التجدد، ويكون تلبية الاحتياجات المائية مستداماً.

- تدهوّر موارد المياه :

تتعرض الموارد المائية غير المتجددة أو البطيئة التجدد أو تلك التي يفوق حجم استغلالها قدرتها على التجدد إلى التدهور نتيجة للاستغلال المفرط وغير المرشد، والمناطق شبه الصحراوية في ليبيا ليست استثناءً من ذلك، حيث بيّنت الدراسات التي أجريت فيها إلى ظهور مؤشرات سوء الاستخدام كماً و نوعاً، وبشكل أكثر حدة في المناطق ذات النشاطات المستنزفة للمياه كالمراكز الحضرية والأنشطة الحضرية، كما هو الحال في المناطق بني وليد وسرت واجدابيا وحول الواحات حيث تنتشر الأنشطة الزراعية ذات الاستهلاك المائي الكبير، وفي هذه المناطق أدى السحب الهائل للمياه إلى إنخفاض مستوى المياه وإلى جفاف الخزان السطحي كما في بعض الأودية الجافة المتفرعة من وادي سوف الجين، وفي المناطق الساحلية مثل مدينة سرت حيث زحفت مياه البحر على المياه الجوفية للمحافظة على التوازن الهيدروليكي مما سبب في تملح المياه الجوفية وتدهور نوعيتها بشكل كبير، ومما ساهم في تدهوّر المياه الجوفية في المناطق الحضرية هو اتجاه السكان إلى استخدام الآبار السوداء المفتوحة من أسفل لتتسرب مياه الصرف الصحي الملوثة إلى الخزان السطحي، مما أدى تلوث المياه في الطبقات السطحية الحاملة للمياه وعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري المباشر، وهذا التدهوّر يستلزم تدخل الدولة لإرساء برامج حماية لهذه الخزانات من تفاقم هذه الظاهرة، ولن يحدث هذا دون اتباع نظام الحوكم المائية الرشيدة.

الضوابط الجغرافية للحوكمة المائية :

تختلف الظروف الجغرافية من منطقة إلى أخرى وتبعاً لذلك تتنوّع الأساليب المتبعة في إدارة المياه وتنظيم إستغلالها، فما يصلح في منطقة من إجراءات قد لا يصلح في منطقة أخرى مختلفة كلياً عنها، ولذلك تختلف الحوكمة المائية من مكان لآخر، وتأسيساً على ذلك تجدر دراسة الضوابط الجغرافية للحوكمة المائية بشكل مستفيض وفق ما تفرضه ظروف كل منطقة، والمتمثلة في الآتي :

- الموقع الجغرافي :

يبرز الموقع الجغرافي كأحد أهم الضوابط الجغرافية التي تتحكم في نوع الإجراءات والأساليب المتبعة في إدارة المياه، وذلك لما له من أثر فعّال في تطبيق هذه الأجراءات وتحويلها إلى برامج تشغيلية تضبط أداء الإدارات والعاملين في قطاع المياه، كما يسهم في إعطاء صورة واضحة لشكل الإمدادات المائية واتجاهاتها، والموقع الجغرافي يعني في حقيقته موقع المنطقة ككل بالنسبة لتوزيع المسطحات المائية، وبالنسبة لتوزيع المطر، وأما بالنسبة لمصادر المياه فيعني موقع هذه المصادر وعلاقتها بمراكز النشاط الاقتصادي والتركزات السكانية بمختلف أحجامها، كذلك موقعها من الظاهرات الطبيعية التي قد تؤثر فيها سلباً و إيجاباً.

شكل (3) المنطقة شبه الصحراوية في ليبيا

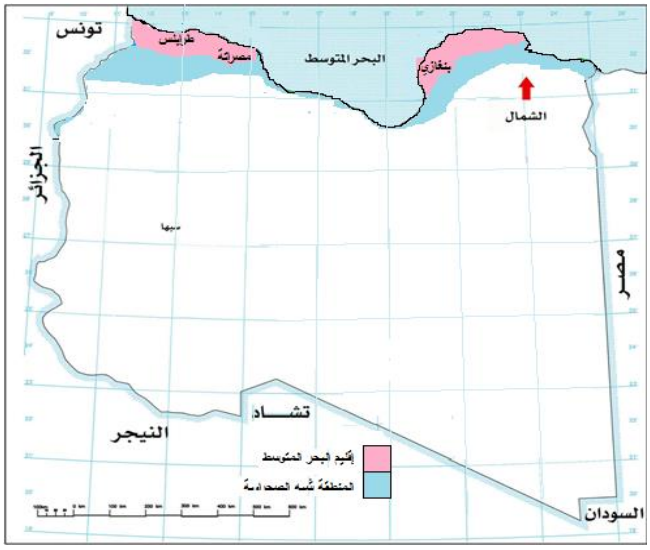

من عمل الباحث استناداً إلى خريطة مصلحة المساحة 2010

وبالتمعن في خريطة ليبيا شكل رقم (3) يلاحظ أن المنطقة شبه الصحراوية تمتد على هيئة نطاق طولي من الشرق إلى الغرب، وهذا االنطاق يقترب من البحر في منطقة خليج سرت، ويبتعد عنه في شرق وغرب ليبيا، وهذا الابتعاد والاقتراب يفرض اعتماد حوكمة مائية تختلف في خليج سرت (وسط ليبيا) عن تلك المعتمدة في الشرق والغرب لأن المسطح المائي المتمثل في البحر المتوسط سيفرض إجراءات تختلف كلياً عما تفرضها المنطقتان الشرقية والغربية، كذلك تجدر ملاحظة أن المناطق الصحراوية قد تفرض نمطاً محدداً من الإدارة الرشيدة تختلف عن تلك المتبعة في غيرها، وداخل المنطقة نفسها تفرض الظاهرات الجغرافية الطبيعية البشرية تأثيراتها على هذه الحوكمة، حيث تتأثر الإمدادات

المائية بهذه الظاهرات سلباً وإيجاباً، فعلى سبيل المثال تزويد أي مركز حضري بالمياه قد يؤثر فيه موقع هذا المركز الحضري من مصدر المياه.

- نوع العمران :

تبعاً لما تفرضه عوامل متعددة أثرت في شكل وحجم المراكز العمرانية تتنوّع هذه المراكز من حيث الحجم ومن حيث شكل العمران، وهذا التنوّع بدوره يؤثر بشكل كبير في سمات وخصائص الحوكمة المتبعة في إدارة المياه في هذه المحلة العمرانية أو تلك، واتساقاً مع عوامل حضارية وثقافية واجتماعية واقتصادية متداخلة يختلف مستوى استهلاك المياه وأنماط استغلالها من مركز عمراني إلى آخر، فالاحتياجات تختلف بإختلاف الحجم، كما تختلف بإختلاف النمط العمراني فاحتياجات أهل القرية غير احتياجات سكان المدينة، وبالتالي ما يتبع من إجراءات في القرية قد لا يكون ناجعاً في المدينة والعكس، كما تفرض استعمالات الأراضي أنماطاً من إدارة المياه داخل المراكز العمرانية سواءً كانت حضرية أم ريفية فالاستنعمال السكني احتياجاته من المياه وشكل الإمدادات فيه تختلف عن بقية الإستعمالات وذلك لأن كل استعمال له خصائصه التي تفرض نمطاً من الحوكمة قد يختلف في سماته عن الحوكمة المائية في غيره.

- الأوضاع السكانية :

تبيّن خريطة التوزيع السكاني في ليبيا أن المناطق شبه الصحراوية تعاني من فراغ سكاني كبير، حيث تتباعد المراكز العمرانية بشكل كبير، مما يجعل المنطقة تحتاج إلى إجراءات استثنائية في إمداد هذه المراكز بالمياه، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه المراكز الحضرية المتباعدة متفاوتة الحجم السكاني والكثافة السكانية، وهذا بالطبع ينعكس بشكل كبير على الحوكمة المائية في هذه المراكز، خاصة وأن الحوكمة المائية تعني مجموعة من الأنظمة التي تضبط صناعة القرار بالنسبة لإدارة المياه وتزويد خدمات المياه ولها علاقة مباشرة بمن يحصل على المياه، ولذلك يتوقف نجاح الحوكمة المائية على الأخذ في عين الإعتبار حجم المركز الحضري، وتوزيع الكثافة السكانية به.

- النشاط الاقتصادي :

تهدف الحوكمة المائية إلى طرح القضايا المتعلقة بشح المياه خاصة في مناطق الندرة المائية كالمناطق شبه الصحراوية، والعمل على حل هذه المشاكل بشتى الوسائل المتاحة، إلا أن هذه المعالجات التي تعتبر ضمن الإجراءات والنظم التي يطلق عليها الحوكمة المائية تحكمها عدد من الضوابط من بينها النشاط الاقتصادي الذي يضبط حجم الإمدادات المائية بالمنطقة، إذ من المعلوم أن الاحتياجات المائية التي تفرضها الأنشطة الاقتصادية ليست واحدة، كذلك شكل الإمدادات ليست واحدة، وإدارة المياه بالتالي

ليست بنمط واحد، فما تحتاجه الزراعة من مياه ومن شكل إمداد ونمط إدارة يختلف عما تحتاجه الصناعة وغيره من الأنشطة الاقتصادية، وفي المناطق شبه الصحراوية في ليبيا تتعدد الأنشطة الاقتصادية، مما يتطلب إتباع حوكمة مائية رشيدة تلبي احتياجات هذه الأنشطة وتحافظ على المياه.

الحوكمة و الأداء المستدام :

ترتبط مبادئ الحوكمة الرشيدة بالاستدامة ارتباطاً وثيقاً، وذلك لأن الإجراءات والهياكل التنظيمية يرتبط أداؤها بالاستدامة، والتي تعني الأبعاد الثلاث التي تنص عليها أدبيات التنمية المستدامة، وهي **استمرارية الأداء والمحافظة على البيئة وحق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم**، وذلك لأن فلسفة الحوكمة تنص على الاستخدام الرشيد بما يضمن المحافظة على المورد المائي بيئياً واستغلاله بشكل متواصل دون المساس بحق الأجيال القادمة، ولصعوبة تحقيق هذه المتلازمة في المناطق شبه الصحراوية، حيث الجفاف يؤثر في الكميات المستغلة في الزراعة والرعي، وتباعد الأحياء السكنية والمحلات العمرانية يؤثر في توزيع إمدادات المياه، وعدم وجود التشريعات الضابطة للاستغلال والإجراءات الحازمة ضد استنزاف المياه قد ينعكس سلباً على تلبية الأجيال القادمة لاحتياجاتهم من المياه، وبذلك يجب الأخذ بعين الإعتبار تحقيق هذه المتلازمة وإيجاد السبل الكفيلة لتحقيق ذلك، وينبغي اتباع نهج الإدارة المتكاملة التي تعني الأخذ بعين الإعتبار كل المستخدمين للموارد المائية على اختلاف مستوياتهم والأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تتضمن الوصول إلى التنمية المستدامة، وتكمن أهمية الإدارة المتكاملة في كونها تسهل العملية التشاركية لاتخاذ القرار، وتطرح القضايا لحل مشكلة الندرة المائية في هذه المناطق وتعزز اللامركزية من خلال توسيع دائرة المشاركة، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة سن القوانين والأنظمة التي تتسق مع مبادئ الإدارة المتكاملة والتي تساعد على توسيع دائرة المستخدمين وبناء القدرات البشرية والتخطيط والتنفيذ الملائمين لمنع الاستنزاف الناجم عن سوء الإدارة.

بعض آليات الحوكمة المائية الرشيدة :

يُعد الاستغلال المفرط الذي يصل إلى حد الاستنزاف من أهم المشاكل التي تعاني منها الكثير من الموارد المائية وخاصة غير المتجددة منها، خاصة مع اعتماد القاعدة الاستهلاكية الحدية التي تقول باستغلال أكبر قدر في أقصر زمن بأقل التكاليف، والتي سببت في الكثير من المشاكل والاختناقات بالموارد المائية، حيث تراجعت كميات المياه في بعض الخزانات الجوفية وازدادت نسب الملوحة في تلك القريبة من البحر، مما استدعى القيام بإجراءات الحوكمة المائية الرشيدة التي تعتبر أكثر نجاعة وذات فاعلية أكبر للحفاظ على التدفق الآمن للمياه لتستمر الحياة بالتجمعات العمرانية في مناطق الندرة المائية التي تقع ليبيا في نطاقها، واتساقاً مع ما تدعو إليه التنمية المستدامة من حماية البيئة إلى ضمان حق

الأجيال القادمة تبرز أهمية تبني هذه الأفكار والرؤى في إدارة الموارد المائية و التي تأخذ عدد من الاتجاهات أهمها ما يلي:

- ترشيد استهلاك المياه :

تشير الدراسات التي أجريت على ليبيا أن الاستهلاك الواقعي للمياه يفوق الاحتياج الحقيقي بحوالي خمس مرات، ففي الوقت الذي يحتاج فيه الفرد في ليبيا إلى 50 لتر من المياه يومياً يستهلك 250 لتر، أي بزيادة خمس أضعاف الاحتياج الحقيقي، ويتمثل فاقد المياه في التسرب من شبكات النقل والتوزيع وداخل المباني، بحيث يقدر التسرب داخل المدن بـــ 50% من إجمالي الفرق بين الاحتياجات والمستهلك، هذا بالإضافة إلى الإسراف بأشكاله المختلفة كترك الحنفيات مفتوحة والغسيل المفرط والحدائق وغيرها ([10]) ، وهذه الكميات المهدرة لا يمكن تعويضها في المناطق شبه الصحراوية التي تعتمد بشكل كلي على المياه الجوفية غير المتجددة في أغلبها إلا بضبط الاستهلاك، وذلك من خلال خلق حالة من الوعي المجتمعي تسهم فيها المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية، وينبه المواطن والمقيم إلى ضرورة المحافظة على المياه، وذلك بإعداد برامج توعوية تتسم بالعملية والواقعية من خلال هذه المؤسسات، ويتم التوضيح لهم أيضاً على أن المياه التي يستهلكها قد تكون معدمة ولا يمكن الاستفادة منها مرة أخرى وبالتالي ينبغي عليه الحرص والتعود على استهلاك ما يحتاجه فقط دون العبث بها وإقناعه بأنها ثروة لا تقل أهمية عن أي ثروة من ثروات البلد، ويمكن أن تأخذ التوعية الاتجاهات التالية :

- المناهج المدرسية :

وتتمثل في الدروس المتعلقة بالمحافظة على المياه وتوجيه التلاميذ إلى ضرورة الاهتمام بالمياه كثروة قومية ينبغي المحافظة وتعليم التلاميذ كيفية المحافظة من خلال دروس عملية يطبقونها داخل المدرسة وتعويدهم على الاقتصاد في استهلاك المياه.

- المحاضرات الدينية :

و تتمثل في إبراز دور المساجد كمؤسسة تربوية تعليمية تهذب السلوك وتقوّم الاعوجاج، فمن خلال المنبر يمكن التنبيه إلى الكثير من المشاكل البيئية والاجتماعية، ومن بينها مشكلة المياه التي تبرز من خلال الكميات التي يهدرها المصلين يومياً أثناء فترات الوضوء، والتأكيد على ما جاء في السنة

[10] عبد القادر الرابطي، ملامح وإدارة المياه في ليبيا، ورقة منشورة بشبكة المعلومات الدولية www.npc.gov.ly غير مرقمة.

النبوية من حرص على اقتصاد الماء أثناء الوضوء و لو كان المتوضئ على نهر جارٍ كما جاء في الأثر عن سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

- حملات التوعية المجتمعية :

وتتمثل في البرامج والمحاضرات التي تنظمها النوادي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات المشرفة على إدارة المياه، والتي ينبه من خلالها السكان إلى ضرورة المحافظة على المياه.

- البرامج الإعلامية :

وتتمثل في البرامج التوعوية للمحافظة على مورد المياه بالإذاعات المرئية والمسموعة وكذلك الإعلانات بالمجلات والجرائد الورقية والإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والملصقات واللوحات الإرشادية التي تعلق في الشوارع وتوّزع في المحلات التجارية والمرافق الخدمية وغيرها.

- الفعاليات التنافسية :

وتتمثل في الفعاليات التي تشرف عليها النوادي والمؤسسات المعنية بشئون المياه والتي تتمحور حول مبدأ المحافظة على المياه، وتشجيع الاختراعات والأفكار التي تحقق هذا المبدأ، ورفع درجة التنافسية بين كل مؤسسات المجتمع في إتباع الوسائل الأكثر نجاعة في المحافظة على المياه.

- الدعم المؤسسي :

تعاني الإدارات المحلية التي تعنى بالإشراف على إدارة الموارد المائية من العديد من المشاكل تتمثل في النقص الحاد في الدعم المالي وعدم فعالية الحماية القانونية وسوء التنظيم والإدارة وعدم وجود الكوادر المتخصصة في إدارة المياه، الأمر الذي جعل العشوائية والعبثية سمات أساسية تتميّز بها هذه الإدارات، ولضرورة العمل على إيجاد أداءً جيداً لهذه الإدارات لابد من وضع استراتيجيات بعيدة المدى تضبط عمل هذه الإدارات، واتساقاً مع ذلك ولتحقيق الاستدامة في أداء هذه الإدارات ولضمان تدفق الإمدادات المالية ينبغي العمل على بناء مؤسسات فاعلة تتميّز بالتنظيم و تُدار من قِبل متخصصين في شئون المياه، وتُسَنّ القوانين واللوائح التي تنظم عملها وتحميه، وتُدعم بالمال الكافي لإنجاز مهامها، وتبرز ضرورة هذا الدعم من خلال متابعة الشركة العامة للمياه والصرف الصحي والتي تشرف بشكل مباشر على إمدادات المياه والصرف الصحي بالمدينة، حيث تبيّن أن قلة الدعم المادي بمختلف أشكاله العيني والنقدي، وعدم وجود تفعيل القوانين التي تحمي عملها من انتهاكات المواطنين أسباب رئيسة لتراجع أدائها في ضبط استهلاك المياه وبالتالي فهي أقرب للفشل في إدارة المياه منها للنجاح.

تنمية مصادر المياه :

تفرض محدودية المصادر المائية نمطاً خاصاً من الاستغلال، وتصنف على أنها مصادر آيلة للاضمحلال مما يدعو إلى إيجاد خطط فعالة لتنميتها وتطويرها لضمان استمرارية تدفقها، وفي منطقة الدراسة يعاني مصدر المياه شبه الوحيد المتمثل في المياه الجوفية من عدة مشاكل تهدد استمرارية إمداده للتجمعات السكنية والنشاطات الزراعية والرعوية بالمياه، و بالتالي ينبغي العمل على إعداد برنامج عملي يتسم بالواقعية لتنمية هذا المصدر و المصادر المكملة له ، بحيث يشمل هذا البرنامج ما يلي :ـــ

- حماية المياه الجوفية السطحية من التلوث الناجم عن ظاهرة الآبار السوداء المفتوحة من الأسفل والتي تسبب في تسرب مئات آلاف الأمتار المكعبة من مياه الصرف الصحي الملوثة، وذلك بمكافحة هذه الظاهرة و العمل الفوري على ربط المدن ومجاوراتها بشبكات تنتهي إلى وحدات معالجة المياه.
- توجيه العاملين بالنشاط الزراعي إلى التقليل من استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية في الأودية التي تتعرض إلى فيضانات السيول والتي تتسرب إلى المياه الجوفية حاملة معها بقايا هذه الأسمدة والمبيدات مما يسبب في تلوث المياه الجوفية.
- العمل على التخلص من البرك والمستنقعات الآسنة التي تعمل على جمع الأملاح والملوثات من طبقات التربة العلوية ونقلها عبر التسرب الرأسي إلى الخزانات السطحية.
- التقليل من اندفاع المياه عبر الأودية والمسيلات وذلك بإنشاء السدود التعويقية والحاجزة لإفساح المجال للمياه لكي تتسرب رأسياً نحو الخزانات السطحية وبالتالي ترتفع مناسيب المياه بها، كما يمكن حجز المياه و تجميعها في صهاريج وأحواض محكمة للاستفادة منها في الأنشطة الزراعية والرعوية.
- إنشاء محطات التحلية على الساحل والآبار ذات الملوحة العالية لتنقية مياهها والاستفادة منها كمياه للشرب والاستغلال البشري، لكي يتم التخفيف من وطأة استنزاف المياه العذبة سواءً من الخزانات الجوفية بالمنطقة أم تلك المياه المتدفقة عبر منظومة النهر الصناعي.
- تطوير شبكات الإمداد المائي، فالمياه تنساب في التجمعات الحضرية والمشاريع الزراعية والصناعية عبر شبكات ضخمة ومتداخلة من الأنابيب مختلفة الأشكال والأحجام والخزانات الرئيسة والفرعية، الأمر الذي يجعلها عرضة للتلف من حين لآخر، خاصة إذا لم تتعرض للصيانة الدورية، وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه قبل وصولها إلى مستهلكيها مما يتطلب بذل جهود حثيثة في مراقبة هذه الخطوط وصيانتها بشكل مستمر، وتطويرها من حين

لآخر واستبدال التالف منها بأنابيب أكثر إحكاماً للمحافظة على أكبر قدر من المياه، واستخدام الأنابيب والخزانات المتوافقة مع ظروف البيئة المحلية لضمان جودة الأداء لأطول فترة ممكنة.

- معالجة المياه فكما هو معروف لا تخلو خزانات للمياه سطحية طبيعية أو صناعية من وجود نسب للتلوث سواء كان هذا التلوث طبيعياً مثل ازدياد نسب الكبريت والأملاح أو كان بشرياً بفعل تسرب ما تطرحه التجمعات البشرية والصناعية من مياه عادمة محملة بالكثير من الملوثات، ابتداء من الملوثات البيولوجية كالفطريات والبكتريا والجراثيم وانتهاء بالمركبات الكيماوية المتفاوتة الخطورة، الأمر الذي يستدعي عمل الكثير من المعالجات لضمان جودة هذه المياه، والخزانات السطحية في المنطقة شبه الصحراوية تتعرض للتلوث بسبب ما تطرحه التجمعات السكنية من مياه عادمة عبر الآبار السوداء المنتشرة بكثرة في المدينة وضواحيها، فالسكان في هذه المناطق يعتمدون على هذه الآبار السوداء في طرح مخلفاتهم من مياه الصرف الصحي، والتي لا ترصف قيعانها بإحكام الأمر الذي يجعل المياه العادمة تتسرب إلى الخزان الجوفي السطحي، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الحكم المحلي لم يحارب هذه الظاهرة منذ نشأتها الأولى مما زاد من تفاقم مشكلة التلوث بحيث لم تعد تُستخدم الأبار السطحية في الشرب نظرا لتلوثها.
- برنامج توسيع دائرة المشاركة حيث تتفق أدبيات التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة على ما للمشاركة الشعبية من أهمية بالغة في الدفع باتجاه استدامة الأداء والمحافظة على الموارد الطبيعية، وذلك لأن تلبية الاحتياجات المائية للأجيال الحاضرة والقادمة تتطلب تظافر الجهود في ترسيخ الإدارة الرشيدة وهذا لا يتأتى إلا بتوسيع دائرة المشاركة لتشمل إدارة المياه كل الأطراف بما فيهم أصحاب المصلحة الممثلين في المستفيدن من إمدادات المياه، وذلك لكي يكون هؤلاء المستفيدين عنصراً فاعلاً في رسم السياسات المائية وفي إدارة التوزيع وفي إجراءات الحماية والصيانة للشبكات المائية في المحلات العمرانية وخارجها.

الخلاصة :

خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة الرشيدة لا تعدو كونها عدد من الإجراءات والتنظيمات التي تنظم استغلال المياه وتساعد على الاستفادة منها بشكل متوازن، وفي المناطق شبه الصحراوية تبدو الحاجة ملّحة لاتباع سبيل الحوكمة الرشيدة وذلك لما تتعرض له المياه الجوفية – المصدر الوحيد –بهذه المناطق للاستنزاف، فهي الخيار الأمثل لضمان تلبية الاحتياجات الحالية وتلبية احتياجات الأجيال القادمة والتي تتسق مع مبادئ التنمية المستدامة، وتوصي الدراسة بما يلي :

1. العمل على ضبط عمليات حفر الآبار العشوائية في المناطق التي لا تتجدد مياهها الجوفية.

2. وقف الضخ الجائر فوراً، ومراقبة الضخ من الآبار بتركيب عدادات عليها، بحيث لا تستهلك المزارع أكثر من احتياجها المائي الذي يقوم بتحديده خبراء الزراعة والري.
3. قيام الجهات المعنية بتقديم استشارات خاصة بتطبيق نظم ري حديثة، وتقديم قروض مناسبة لتحديث طرق الري.
4. العمل على إدارة الموارد المائية بإستدامة وذلك لضمان جودتها وكميتها؛ حيث يتطلب الأمن المائي إدارة مستدامة.
5. الموازانة بين الإدارة المتكاملة للموارد المائية وسياسات الإدارة المتكاملة للمناطق الصحراوية بغية مواجهة التحديات التي تواجهها واستثمار الفرص القائمة.
6. تحديد الأطراف الفاعلة المعنية بمبادئ الحوكمة والمتمثلة في المؤسسات والفعاليات المدنية (الجمعيات – السكان) وذلك لبناء شراكة حقيقية لكي تؤتي الحوكمة الرشيدة أكلها وتحقق نتائجها.

المراجع:

1. بن عمور، خالد محمد، إشكالات التنمية المكانية في ليبيا، دراسة لتأثير الخصائص الجغرافيا السياسية في التنمية المكانية بليبيا، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، بدون تاريخ.
2. الرابطي، عبد القادر، ملامح وإدارة المياه في ليبيا، ورقة منشورة بشبكة المعلومات الدولية www.npc.gov.ly غير مرقمة.
3. عزوز، غربي، (2014)، الحوكمة المائية في الجزائر – البحث عن دور للقطاع الخاص، مداخلة مقدمة في الملتقى الأول حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، 15-14 ديسمبر 2014، جامعة قالمة، الجزائر.
4. طيب، عزيزة عبدالله، (أبريل 2018)، دراسة تحليلية لمفهوم الحوكمة الرشيدة ومتطلبات تطبيقها في الجامعات السعودية، بحث منشور، مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني جـــ 2.
5. محسن، زوبيدة، أولاد حيمودة، عبداللطيف (2014)، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر، بحث منشور، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، الجزائر.
6. موريايتي، باتريك، فهمي، حازم، وآخرون (2007)، منهجية إمباروز لحوكمة المياه: إرشادات وأساليب وأدوات، الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، عمان، الأردن.

7. ناصري، خديجة، (2012)، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

8. تقرير مياه، مفاهيم الحوكمة الفعالة للمياه و مقارباتها في المنطقة العربية، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية.

9. منظمة الأغذية والزراعة (2015)، التنمية والمياه في ليبيا، تقرير منشور باللغة الإنجليزية على موقع المنظمة www.fao.org/nr/water/aquastat/countries/LBY/india.stm.

التصنيفات العامة للمهن والوظائف الشائعة وانعكاساتها على المكانة الاجتماعية للعاملين في مدينة طرابلس وضواحيها

اعداد الدكتور : بشير محمد علي شليبك

ملخص الدراسة

تتميز المهن والوظائف في عالمنا الراهن بأهمية كبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات معاً ، لما تقوم به من تنسيق بين جميع الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية التي يمارسها العاملون في مجتمع ما، كما وأنها تعكس في الوقت نفسه المكانة الاجتماعية لهم، خاصة كلما كبرت هذه المجتمعات وتعددت وتشابكت علاقاتها المختلفة ، فالمهنة أوالوظيفة تعكس عدة مؤشرات يمكن بواسطتها تقييم أوتحديد المكانة الاجتماعية للأفراد الذين يمارسونها، فمثلاً :تعكس الدخل أوالمستوى التعليمي أو التدريبي الذي يحصل عليه الفرد، ممايجعلها أحسن أوأفضل مؤشر للمكانة الاجتماعية في كثير من الدراسات الاجتماعية في أرجاء مختلفة من العالم.

ولقد حاولت هذه الدراسة أن تسلط الضوء على تصنيفات المهن والوظائف ومكانتها الاجتماعية في مدينة طرابلس وضواحيها ، من خلال استطلاع وجهة نظرعينة من الشباب الجامعي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها:

- تحديد وترتيب ثلاثة مستويات لأكثر من سبعين مهنة من المهن والوظائف الشائعة، وفقاً لمكانتها الاجتماعية،حيث تم تصنيفها إلى:مهن ووظائف ذات مكانة اجتماعية عالية ومهن ووظائف ذات مكانة اجتماعية متوسطة،ومهن ووظائف ذات مكانة اجتماعية ضعيفة أو متدنية .
- تحديد وتفسير العوامل المؤثرة في هذا الترتيب.
- ضعف تأثر المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف بالتباين الثقافي والاقتصادي لمجتمع الدراسة.

ونظرا لقلة الدراسات حول هذا الموضوع على المستوى المحلي ، ولكون المهن والوظائف التي تسود وتنتشر وتصبح ذات أهمية كبيرة في حقبة من الزمن ، قد تصبح عديمة الأهمية في فترة أخرى ، يمكن أن تكون الدراسة الحالية أساساً لدراسات لاحقة ، وذلك لرصد وملاحظة أي تغيير يطرأ على المكانة الاجتماعية التي تتمتع بها المهن والوظائف مستقبلا.

الإطار العام للدراسة

1-1- المقدمة :

إن المهنة أوالوظيفة التي يمارسها أفراد مجتمع ما تكون ذات أهمية كبيرة في تحديد مكانتهم الإجتماعية ، خاصة كُلما كبُرت هذه المجتمعات وتعقدت وتشابكت علاقاتها ، مثلما هو الحال في المدن الكبرى.

وعليه ازداد الاهتمام بترتيب وتنظيم المهن والوظائف ؛وفقا لأهميتها الاجتماعية مع بداية القرن الماضي، فكانت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى عام (1918م) بداية التوجه نحو دراسات وبحوث تهتم بترتيب المهن والوظائف وفقا لأهميتها.

وكانت دراسة(Counts ، 1925) والتي سعت إلى ترتيب (45) مهنة شائعة في المجتمع الأمريكي حسب أهميتها البالغة في ذلك الوقت ، ثم توالت الدراسات في الثلاثينيات من القرن الماضي وأشهرها كانت دراسة(Lekman and Witty)عام (1931) بخصوص ترتيب (200) مهنة شائعة.

وفي عام 1947 قام(Deeg and Paterson) بدراسة حول(25)مهنة حسب أهميتها،وخلصت دراسة(الحلالشة ، 2007)إلى أن تقديرالمكانةالاجتماعية للمهنة مرتبط بعوامل متعددةومتداخلة،يمكن حصرهاحسب تقدير المبحوثين بالتعليم العالي، وتوافر الدخل المرتفع والسلطة.

وتوصلت معظم الدراسات السابقة بمجموعها إلى تحديد نقطتين هامتين هما:-

- ثبات مكانة المهن في المجتمع الواحد عبر زمن طويل .
- وجود تشابه كبير بين المجتمعات المختلفة ثقافياً وإجتماعياً فيما يخص المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف.

ومن الملاحظ قلة الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع في ليبيا خاصة والوطن العربي عامة ،الأمر الذي دعاني لاختيار هذا الموضوع لأهميته ،أمل في أن أوفق لوضع أساس لدراسات مستقبلية حول الموضوع،ولمراقبة أية تغييرات قد تطرأ على المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف عبرالزمن في ليبيا.

1-2- مشكلة الدراسة وأهميتها:-

للمهن أوالوظائف المختلفة ، سواء كانت عامة أوخاصة ، شأن كبير في حياة الفرد والمجتمع على السواء ، فاختيار المهنة لمعظم الأفراد في المجتمع يجب أن ينطلق من مدى تناسبها لقدراتهم واستعداداتهم وميولهم ودوافعهم بالنسبة للمستقبل ؛ لأنها تعكس في الغالب الثراء، والبريق، والشُهرة ،والمكانة الاجتماعية بمختلف

مستوياتها لهم ، وتصبح في أحيان كثيرة مؤشراً لتقييم الأفراد، وقد أكدت بعض الدراسات العلمية على أن المهنة تعد أفضل مؤشرا للمكانة الاجنماعية العامة للأفراد في المجتمعات(2).

أما على مستوى المجتمع فإن التعرف على ترتيب المهن حسب مكانتها الاجتماعية ،سيكون ذا أهمية كبيرة للتخطيط السليم للفعاليات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للدولة

ولهذا يكمن موضوع الدراسة في التعرف على ترتيب وتصنيف أكثر من سبعين مهنة أو وظيفة مختلفة ،عامة أوخاصة- في مجتمع مدينة طرابلس -حسب مكانتها الاجتماعية ،كما تهتم الدراسة بتحديد أهم العوامل التي تؤثر في نظرة ورأي الأفراد لهذه المهن ، مما يعكس ذلك في نفس الوقت رتبة وأهمية المهن اجتماعياً ، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي :-

هل للمتغيرات الاقتصادية والثقافية للمجتمع الليبي أثرفي تحديد المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف المختلفة؟.

1-3- أهداف الدراسة:-

1- تصنيف المهن والوظائف الشائعة في مجتمع مدينة طرابلس، وفقًا لما تتمتع به من مكانة اجتماعية ، وترتيبها تنازلياً من ذات المكانة العالية إلى أقل فأقل.

2- محاولة تحديد وتفسيرالعوامل أوالأسباب التي أثرت في تصنيف وترتيب المهن والوظائف الشائعة التي تتمتع بها.

3- التعرف على التوافقات أوالاختلافات في تصنيف المهن والوظائف لمجتمع الدراسة وفقاً لخلفياتها الاجتماعية والثقافية التي تتمتع بها .

4- نظراً لاختلاف المهن والوظائف عبرالزمن ، يمكن اعتبار الدراسة الحالية قاعدة انطلاق لرصد أية تغييرات تطرأ على المكانة الاجتماعية لها مستقبلاً.

1-4-فروض الدراسة :-

تنطلق الدراسة الحالية من فرضية رئيسية قوامها " إن للمهن أوالوظائف التي يمارسها الأفراد تأثيراً كبيراً في تحديد مكانتهم الاجتماعية بمستوياتها المختلفة ".

ومن هذه الفرضية الرئيسة يمكن أن نشتق الفرضيات الفرعية التالية:-

1- كلما ارتفع مسنوى التعليم والتدريب المهني ، كلما ارتفعت مكانة المهنة اجتماعياً .

2- كلما إزداد العائد المادي للمهنة ، كلما ارتفعت مكانتها الاجتماعية .

3- تنخفض مكانة المهنة اجتماعياً ، إذا قلت السلطة أوالنفوذ الذي تتمتع به.

4- تتمتع المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف في المجتمعات المختلفة بثبات نسبي رغم الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية لها.

1-5-محددات الدراسة :-

1- محدودية العينة العشوائية المختارة ، واقتصارها على طلبة جامعة طرابلس بقاطعيها، وصغر حجمها نسبياً ، واعتبارها تمثل مجتمع الدراسة، وبالتالي فإن النتائج التي تم التوصل إليها تعكس آراء المجتمع المسحوبة منه العينة فقط.

2- تفترض الدراسة أن جميع أفراد العينة قد أجابوا بصدق وعناية عن أسئلة الاستبانة ، وبالتالي فهي تعبر حقيقة عن آرائهم الشخصية .

3- تعتبر الدراسة أن فقرات الاستبانة واضحة ومفهومة من قبل العينة ، وتعتبر مقياساً حقيقياً لشعور وإدراك المشاركين في تقييم وترتيب المهن والوظائف ، وإنها تعكس في نفس الوقت آرائهم واتجاهاتهم نحو هذه المهن .

4- تتحدد النتائج التي تم التوصل إليها بالفترة الزمانية الحالية "2019م" ويمكن أن يطرأ عليها تغيير كلما تقدم الزمن،كما يمكن أخذ الحيطة والحذر عند محاولة تعميم النتائج على مجتمعات أخر.

1-6- أداة الدراسة والأساليب الإحصائية :-

قد تم إعداد استبانة تحتوي على "71" مهنة مرتبة بشكل عشوائي وبجانب كل منها خمسة بدائل تقويمية لهذه المهن وهي :-

{ 1-ممتازة 2- جيدة 3- متوسطة 4- أقل من متوسط 5- ضعيفة }

وتم إدراج عدد من الأساليب المحتملة للاختيار المتوقع من المشاركين في تقييم المهن أمام كل البدائل التقويمية المذكورة كما يلي:-

1- لتمتعها بتعليم عال .

2- لتمتعها بسلطة ونفوذ.

3- لكونها ذات دخل عال.

4- لتعليمها المتدني.

5- لعدم تمتعها بالسلطة والنفوذ.

6- لدخلها المنخفض .

7- لقلة امتيازاتها الأخر.

8- أية أسباب أخر، يرجى ذكرها.

يطلب من المبحوث وضع علامة (X)تحت البديل الذي يعتقد أنه يمثل أقرب وصف له ، وأمام كل مهنة من المهن المشمولة في الاستبانه.

كمايطلب وضع علامة(X) تحت السبب الذي يعتقد أنه يتوافق مع اختياره للبدائل التقويمية الخاصة بكل المهن والوظائف المذكورة.

لقد حاولت الدراسة الاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة حول هذا الموضوع ، وخاصة تلك التي تتعلق بحساب معدلات الأهمية النسبية ،أوحساب معدلات التقييم التي تشير إليها نتائج الاستبانة في حساب العلاقات والتقديرات التي حصلت عليها المهن والوظائف .

فوفقاً لمقياس"ليكرت الخماسي " تم تخصيص مائة درجة للبديل ممتاز، وثمانين درجةللبديل جيد ، وستين درجة للبديل متوسط ، وأربعين درجة للبديل أقل من متوسط ، وعشرين درجة للبديل ضعيف.

ولحساب متوسط العلامة التي تحصلت عليها المهن أوالوظائف ،يتم ضرب عددالتكرارات التي حصلت عليها كل مهنة بتخصيصاتها المذكورة أعلاه ، ثم تجمع نواتج الضرب ، ثم القسمة على عدد أفراد العينة وهم(196) فرد للحصول على متوسط التقييم لكل مهنة أو وظيفة مدرجة في الاستبانة ، وهذا المتوسط هو العلامة التي حصلت عليها المهنة والتي بموجبها سيتم ترتيب المهن والوظائف من الأعلى علامة إلى الأدنى ثم تقسم إلى ثلاث مجموعات كمايلي:-

1- مجموعة المهن ذات المكانة الاجتماعية العالية ، وتشمل تلك التي تحصلت على علامات (80) درجة فأعلى .

2- مجموعة المهن ذات المكانة الاجتماعية المتوسطة ،وهي المهن والوظائف التي تحصلت على علامات تنحصر مابين (50 ، 79) درجة .

3- مجموعة المهن ذات المكانة الاجتماعية الضعيفة ، وهي تلك التي تحصلت على علامات تقييمية أقل من (50) درجة.

ولتحديد مدى الاتفاق أوالاختلاف في ترتيب المهن والوظائف وفقاً للتباين الثقافي والاقتصادي لأفراد مجتمع الدراسة، فقد تم الاعتماد على حساب معامل الارتباط لنتائج تقييم المهن والوظائف اعتماداً على متغيري الجنس (ذكوروإناث) ومكان السكن(ريف و حضر).

كما استخدمت النسبة المئوية في تحديد أفضلية الأسباب أوالعوامل في اختيار ترتيب المهن والوظائف من قبل أفراد العينة

النتائج والمناقشة

أُدخلت البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق صحيفة الاستبانة للحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS)للعلوم الاجتماعية،واستخدمت بعض من الأساليب الإحصائية وأهمها:(المتوسط الحسابي، وارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين).

وبعد تفريغ صحائف الاستبانة ، وإجراء العمليات والأساليب الإحصائية ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

1-رتبت المهن والوظائف المشمولة في هذه الدراسة حسب أهميتها ، وفقا لمتوسطات العلامات التي تحصلت عليها المهن والوظائف .

وقد جاءت مهنة الطبيب البشري في المرتبة الأولى ، بعد أن تحصلت على متوسط علامات قدرها (79 : 95) درجة ، في حين جاءت مهنة ماسح الأحذية في الترتيب الأخير؛ لأنها تحصلت على متوسط علامات قدرها(59:39) درجة .

والجدول رقم (1) يوضح ترتيب جميع المهن والوظائف المشمولة بالدراسة تنازلياً حسب مكانتها الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثين .

2- بناءً على ماسبق من ترتيب المهن، أمكن تصنيف المهن والوظائف إلى ثلاثة مستويات تقويمية كما يلي:- الجدول رقم (2) .

المستوى الأولى:المهن والوظائف ذات المكانة الاجتماعية العالية(الممتازة والجيدة)

وهي تلك المهن التي تحصلت على متوسط علامات تتراوح من(80) درجة فأعلى،وعددها (22) مهنة ، تبدأ من طبيب بشري في المرتبة الأولى ، وتنتهي بطبيب بيطري ، وتشكل في مجموعها خليطاً متبايناً من

المهن وفقاً لمجالات عملها، ولكنها قد تشترك بمعظمها بكونها مهناً تحتاج إلى تعليم عال، وتتميز بدخل مرتفع نسبياً ،مع تمتع بعضها بسلطة ونفوذ في المجتمع ، فمهنة الطبيب ، والمهندس ، ورئيس الجامعة، وعميد الكلية ، والأستاذ الجامعي،والمحامي وغيرها ، تعتبر مهنًا تتطلب تعليما وتدريبا عالياً ومتطوراً مع كونها مهناً تمتاز بدخل مرتفع نسبياً .

أما مهنة القاضي فإنها تتمتع بنفوذ وسلطة في المجتمع ، إضافة إلى التعليم العالي، وتتميز بدخل مرتفع نسبياً، ولقد أشار المبحوثون إلى هذه الأسباب بشكل واضح وجلي عندما أشار كثير منهم إليها ، وأيدوا كونها عوامل مهمة كانت وراء اختيارهم للبديل الممتاز، والبديل الجيد للمهن المشمولة بهذا المستوى ، وعلى سبيل المثال أشار أكثر من(77%) من العينة للبديل الممتاز لمهنة الطبيب البشري وعددهم(152) إلا أن اختيارهم كان بالدرجة الأولى بسبب تمتع هذه المهنة بتعليم عال ودخل مرتفع نسبيًا ، وهذا يسري على المهن الأخر مثل رئيس الجامعة،والمدير، والمحامي، والمهندس والباحث العلمي، وعميد الكلية والمترجم والقبطان ، وغيرهم.

وفي المقابل نجد أن أكثر الذين اختاروا البديل لمهنة القاضي – سواء كان قاضي قضاة أو قاضياً شرعياً– أكدوا أن اختيارهم جاء بسبب تمتع هذه المهنة بنفوذ وسلطة داخل المجتمع إضافة إلى التعليم العالي وارتفاع دخلها.

المستوى الثاني :– المهن والوظائف ذات المكانةالاجتماعية المتوسطة:

يتميز هذا المستوى بأنه أكبر تجمع للمهن ، ويبلغ عددها(44) مهنة ، تراوحت العلامات التي حصلت عليها في المتوسط مابين(70:50)درجة،لذلك تعتبر مهناً ذات مكانة اجتماعيةمتوسطة تسعى من خلال التطور للالتحاق بالمستوى الأول مثل: بعض المهن الهندسية الواردة في هذا التصنيف.

وتعتبر هذه المهن خليطاً غير متجانس من ناحية مجالات عملها ،إلا أنها جميعا مهن مهمة للمجتمع وخدماتها التي تقدمها تعتبر ذات أهمية كبيرة بنظر المجتمع ، ولا يمكن الاستغناء عنها في أي ظرف.

ويمكن لنا أن نميز بين مجموعتين من المهن داخل هذا المستوى : مجموعة تتمتع بتعليم وتدريب عال كبعض (التخصصات الهندسية الواردة ، والطيار، وضابط الأمن، وضابط الجيش، والمحاسب،والمدراء باختلاف أنواعها)، وغيرهم مما هو مذكور في المستوى .

كما ويلاحظ أن في هذا المستوى مجموعة من المهن الثقافية الفنية مثل : الكاتب ،والمطرب والموسيقي ،والرسام، والمصور، حيث تعتبر هذه المهن مهناً حديثة في المجتمع .

ومجموعة ثانية تحتاج إلى تعليم وتدريب متوسط مثل :(المدرب الفني، ومساعد طبي، ومندوب المبيعات) وبشكل عام ،فإن هذه الوظائف ذات دخل متوسط ويميل أحيانا للارتفاع، كما وأن بعضها يتميز بسلطة ونفوذ متوسط في المجتمع.

المستوى الثالث:-المهن والوظائف ذات ا لمكانة الاجتماعية المتدنية :-

يشمل هذا المستوى مجموعة من المهن أقل عدداً مما سبق، فهي(5) مهن ،وجميعها تحصلت على علامات متدنية ، وكانت بالمتوسط أقل من(50)درجة، فجاءت أسفل قائمة الترتيب للمهن.

وتتميز هذه المهن من خلال نتائج الاستبانه بأنها لاتحتاج إلى تعليم أو تدريب ، كما وأنها ذات دخل متدن، ولا تتمتع بأي سلطة أونفوذ في المجتمع.

ويبدو أن النظرة السلبية التي اعتمدها المبحوثون لهذه المهن تتوافق كثيراً مع النظرة العامة للمجتمع لهذه المهن .

ومن الملاحظ أن مهنة (الممثل) قد أُدرجت ضمن هذا المستوى ، مما يعكس النظرة السلبية نحو هذه المهنة ،في الوقت التي كانت فيه مهنة (المطرب، والموسيقى، والرسام)كانت ضمن المستوى الثاني ، وجاءت بمتوسط علامات فاقت أحياناً مهناًأخرى في نفس المستوى.

ورغم أن مهنة (الممثل) يمكن إدراجها ضمن المهن الثقافية الفنية التي تتمتع في كثير من البلدان بمكانة اجتماعية عالية جداً،إلا أنها قد تعتبر مهنة حديثة نسبيًا في مجتمعنا الليبي ،وقد يكون هذا هو السبب وراء النظرة السلبية لها مماجعلها تندرج ضمن هذا المستوى.

وبشكل عام فإن المهن الموجودة في هذا المستوى تعتبر مهناً مهمة جداً للمجتمع ، وتقدم خدمات نافعة لايمكن الاستغناء عنها في أحيان كثيرة، ولكنها تفتقر إلى التطوير الثقافي في البعض منها ولهذا وجب تحديثها ،وتطويرها ،وتشجيعها، كلما أمكن ذلك لرفع من مكانتها الاجتماعية .

والخلاصة ، أنه كلما زاد التعليم والدخل والسلطة ، أوالأثنين منها على الأقل للمهنة، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مكانتها الاجتماعية ، وهذا ينطبق على جميع المهن المصنفة ضمن المستوى الأول .

كما وأن التعليم العالي والدخل المتوسط عاملان مهمان في ارتفاع المكانة الاجتماعية لقسم كبير من المهن في نفس المستوى ، لذلك وجدت مهن ذات تدريب وتعليم متوسط ، أو دون ذلك ، رغم ارتفاع دخل بعض منها ، وامتازت بعض المهن في هذا المستوى ببعض العناصرالثقافية والفنية.

أما المهن التي لا تتطلب تعليماً أو تدريباً أو مهارةً ، فإن أغلبها أُدرج ضمن المستوى الثالث وهي مهن قليلة أو ضعيفة المكانة الاجتماعية، رغم أنها مهمة للمجتمع بتقديمها خدمات نافعة لا يستغنى عنها أحيانا ، وعليه: يجب تحديث هذه المهن ومكانتها للرفع من مكانتها الاجتماعية بنظر المجتمع.

3–من أجل معرفة أهمية الاختلافات الثقافية لأفراد المجتمع ومدى تأثيرها في ترتيب المهن والوظائف، فقد تطرقت الدراسة لمتغيري الجنس(ذكور وإناث) ،ومكان السكن(ريف وحضر) لعينة الدراسة، فكانت النتائج تشير إلى وجود اتفاق نسبي لابأس به في وجهات النظر في ترتيب المهن .

4–يمكن اغتبار الدراسة الحالية أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية، ولفترات متباعدة ، لرصد أية تغييرات حاصلة في المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف على مستوى الدولة الليبية.

جدول رقم (1) يوضح تأثير المهن والوظائف الشائعة في مجتمع مدينة طرابلس حسب متوسط العلامات التي تحصلت عليها

ث	المهنة أوالوظيفة	ممتاز	جيد	متوسط	دون المتوسط	ضعيف	متوسط العلامة
1	طبيب بشري	152	44	–	–	–	95.51
2	طبيب اسنان	148	40	8	–	–	94.28
3	رئيس جامعة	140	40	12	4	–	92.24
4	قاضي بالمحكمة	140	40	12	4	–	92.24
5	مترجم	124	52	20	4	–	91.42
6	مهندس طائرات	116	60	20	–	–	89.79
7	صيدلي	112	65	24	4	–	88.16
8	مديرمؤسسةخاصة	104	72	12	8	–	88.15
9	عميد كلية	116	56	8	8	8	88.15
10	استاذ جامعي	120	44	28	4	–	87.75

11	مهندس كمبيوتر	116	44	28	8	–	87.35
12	طيار مدني	116	44	28	8	–	87.34
13	محامي	124	36	24	–	12	86.53
14	قاضي شرعي	108	44	40	4	–	86.12
15	مهندس معماري	68	120	8	–	–	86.12
16	مهندس كيمياوي	84	80	24	8	–	84.49
17	معيد بالقسم	88	68	28	12	–	84.08
18	باحث علمي	88	68	32	8	–	83.67
19	قبطان	92	68	20	12	4	83.67
20	مهندس كهرباء	88	76	16	4	12	82.86
21	محلل مختبر	84	68	28	16	–	82.44
22	طبيب بيطري	72	88	24	12	–	82.44
23	مدير في مؤسسة عامة	88	44	25	13	12	78.37
24	مهندس مدني	56	80	40	20	–	77.55
25	محاسب	56	60	72	8	–	76.73
26	مفتش تربوي	60	52	76	8	–	76.73
27	معلم	68	48	56	12	12	75.73
28	تاجر جملة	52	56	68	13	4	74.10
29	موظف في قطاع خاص	72	40	48	24	12	73.88
30	طيار عسكري	48	64	64	16	4	73.87
31	مهندس ميكانيكي	56	72	32	20	16	73.14
32	مقاول بناء	28	88	56	24	–	72.24
33	مدرب فني	36	60	80	12	8	71.42
34	تاجر قطاعي	56	32	76	24	8	70.61
35	مهنس زراعي	56	52	48	8	32	69.57
36	مهندس ديكور	23	100	40	–	32	68.56
37	ضابط امن	28	48	100	20	–	67.35

38	مذيع	25	44	38	47	49	37	68.10
39	صاحب مطعم	44	60	36	36	36	20	67.35
40	صحفي	44	40	72	20	20	20	66.94
41	ضابط عسكري	20	48	100	28	–	66.12	
42	اخصائي اجتماعي	36	40	76	36	8	66.11	
43	ممرض	20	52	104	–	20	65.31	
44	مأذون	16	76	56	28	20	65.30	
45	شاعر	40	52	28	64	12	64.08	
46	سكريتير	12	68	72	36	8	64.08	
47	موظف حكومي	24	66	50	48	8	64.07	
48	مزارع	20	52	76	40	8	63.67	
49	مساعد طبي	20	80	40	20	36	62.86	
50	مندوب مبيعات	12	54	72	46	12	62.85	
51	سائق شاحنة	28	48	56	48	16	62.44	
52	سائق تاكسي	28	28	84	48	8	62.14	
53	رسام	28	64	44	20	40	62.04	
54	كهربائي	16	44	80	52	4	62.01	
55	ميكانيكي	8	52	96	24	16	61.63	
56	جزار	36	44	72	36	8	61.33	
57	حلاق	4	56	29	40	4	61.21	
58	مصور	21	44	80	44	12	60.81	
59	عسكري	8	40	100	48	–	59.58	
60	خباز	28	28	76	36	28	57.55	
61	حداد	12	24	104	36	20	57.14	
62	مطرب	12	36	72	44	32	55.10	
63	موسيقي	4	44	72	45	31	54.19	
64	عامل بناء	4	24	68	84	16	53.46	

65	نجار	4	16	92	72	12	52.14
66	ساعي بريد	4	20	68	92	12	51.02
67	ممثل	8	24	48	76	40	48.16
68	غفير	–	23	50	99	24	44.85
69	راعي	–	32	40	52	72	43.26
70	عامل نظافة	8	4	40	100	44	42.28
71	ماسح احذية	–	4	44	20	128	32.24

جدول رقم (2) يوضح تصنيف المهن والوظائف إلى ثلاثة مستويات حسب مكانتها الاجتماعية من وجهة نظر العينة:

ث	المستوى الاول	الدرجة	ث	المستوى الثاني	الدرجة	ث	تابع المستوى الثاني	الدرجة	ث	المستوى الثالث	الدرجة
1	طبيب بشري	95	1	مدير مؤسسة عامة	78	23	شاعر	64	1	ممثل	48
2	طبيب اسنان	94	2	مهندس مدني	77	24	سكريتير	64	2	غفير	44
3	رئيس جامعة	92	3	محاسب	76	25	موظف حكومي	64	3	راعي	43
4	قاضي بالمحكمة	92	4	مفتش تربوي	76	26	مزارع	63	4	عامل نظافة	42
5	مترجم	91	5	معلم	75	27	مساعد طبي	62	5	ماسح احذية	32
6	مهندس طائرات	89	6	تاجر جملة	74	28	منذوب مبيعات	62			
7	صيدلي	88	7	موظف قطاع خاص	73	29	سائق شاحنة	62			
8	مديرمؤسسةخاصة	88	8	طيار عسكري	73	30	سائق تاكسي	62			

9	عميد كلية	88	9	مهندس ميكانيكي	73	31	رسام	62			
10	استاذ جامعي	87	10	مقاول بناء	72	32	كهربائي	62			
11	مهندس كمبيوتر	87	11	مدرب فني	71	33	ميكانيكي	61			
12	طيار مدني	87	12	تاجر قطاعي	70	34	جزار	61			
13	محامي	86	13	مهنس زراعي	69	35	حلاق	61			
14	قاضي شرعي	86	14	مهندس ديكور	68	36	مصور	60			
15	مهندس معماري	86	15	ضابط امن	67	37	عسكري	59			
16	مهندس كيمياوي	84	16	مذيع	68	38	خباز	57			
17	معيذ بالقسم	84	17	صاحب مطعم	67	39	حداد	57			
18	باحث علمي	83	18	صحفي	66	40	مطرب	55			
19	قبطان	83	19	ضابط عسكري	66	41	موسيقي	54			
20	مهندس كهرباء	82	20	اخصائي اجتماعي	66	42	عامل بناء	53			
21	محلل مختبر	82	21	ممرض	65	43	نجار	52			
22	طبيب بيطري	82	22	ماذون	65	44	ساعي بريد	51			

المراجع /

-الكتب والمجلات العربية

1- الحلالشة فاروق(2007) التغيرفي المكانةالاجتماعيةللمهن في المجتمع الأردني مجلة العلوم الإنسانية،المجلد 2007،العدد 27 (31 ديسمبر/كانونالأول 2007)،الناشرجامعةالإخوة منتوري قسنطينة.

2- سعد جلال (1985)، القياس النفسي –المقاييس والاعتبارات،القاهرة : دار الفكر العربي,

3- جاري ديسلر(2003)،(تر) محمد سيد احمد ، إدارة الموارد البشرية ،الرياض : دارالمريخ .

4- محمد زياد حمدان(198)، تقييم التحصيل –اختباراته وعملياته،الاردن: دار التربية الحيثة .

5- مصطفي عمر التير(2005) اتجاهات التحضرفي المجتمع العربي ، طرابلس:منشورات الاكاديمية الليبية .

6- قبلان المجالي (1999) المكانة الاجتماعية للمهن في الاردن "مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد الاول.

- الكتب الاجنبية:

7 - www.dictionary.cambridge.org, Retrieved 5-8-2018. Edited.

8-*Deeg* and D. G. *Paterson*, "Changes in Social Status of Occupations," Occupations, XXV, *1947*

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع / صحيفة استبانه

تحية طيبة وبعد:

يسعدني أن أقدم لسيادتكم نسخة من الاستبانه الذي يقوم بها الباحث ، وهو الجزء العملي للدراسة التي بعنوان :

((التصنيفات العامة للمهن والوظائف الشائعة وانعكساتها على المكانة الاجتماعية للعاملين في مدينة طرابلس وضواحيها))

راجيا تكرمكم بالإجابة بعلامات واضحة على كافة فقرات الاستبانه، وتوضيح آرائكم التي ستساهم في ترشيد هذه الدراسة،علما بأنه سيتم التعامل مع المعلومات والحقائق الواردة بالاستبانه بالخصوصية ، ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط،ختامًا أرجو أن يتسع وقتكم للإجابة على أسئلة الاستبانة كاملة وفي أقرب وقت ممكن.

ولكم جزيل الشكر والتقدير على حسن تعاونكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث

- ضع علامة (X) في المربع المناسب لرأيك تحت البديل الذي تختاره من البدائل الخمس لوصف كل مهنة مذكورة في الاستمارة كما وضع (X) تحت السبب الذي تراه ملائما لاختيارك للبديل في وصف المهن المشمولة بالدراسة الحالية.

ث	المهن	البدائل الخاصة بالوصف المهني					أسباب وعوامل اختيار البديل للوصف المهني							
		ممتاز	جيد	متوسط توسط	اقل من متوسط	ضعيف	لتمتعها بتعليم عال	لتمتعها بسلطة ونفوذ	لكونها ذات دخل عال	لتعليمها المتدني	لعدم تمتعها بسلطة ونفوذ	لدخلها المنخفض	لقلة امتيازاتها الاخر	لأية اسباب اخر لاية اسباب اخرى
1	طبيب بشري													
2	ممرض													
3	مساعد طبي													
4	محلل مختبر													
5	صيدلي													
6	مترجم													
7	مهندس زراعي													
8	مهندس كهربائي													
9	مهندس مدني													
10	مهندس معماري													
11	مهندس كمبيوتر													
12	مهندس كيمياوي													
13	مهندس ديكور													
14	مهندس ميكانيكي													
15	مهندس طائرات													
16	طيار مدني													

ث	المهن	البدائل الخاصة بالوصف المهني					اسباب وعوامل اختيار البديل للوصف المهني							
		ممتاز	جيد	متوسط توسط	اقل من متوسط	ضعيف	لتمتعها بتعليم عال	لتمتعها بسلطة ونفوذ	لكونها ذات دخل عال	لتعليمها المتدني	لعدم تمتعها بسلطة ونفوذ	لدخلها المنخفض	لقلة امتيازاتها الاخر	لاية اسباب اخر اخرى
17	ممثل													
18	شاعر													
19	كاتب													
20	صحفي													
21	مذيع													
22	مطرب													
23	موسيقي													
24	رسام													
25	تاجر قطاعي													
26	تاجر جملة													
27	صاحب مطعم													
28	موظف حكومي													
29	**موظف قطاع خاص**													
30	محاسب													
31	**مدير في مؤسسة عامة**													
32	**مديرفيمؤسسةخاصة**													
33	ضابط عسكري													
34	ضابط امن													
35	طيار عسكري													
36	عسكري جندي													
37	ساعي بريد													
38	مقاول بناء													

39	كهربائي													
40	ميكانيكي													
41	فلاح													
42	حلاق													
43	نجار													
44	حداد													
45	عامل بناء													
46	سائق تاكسي													
47	سائق شاحنة													
48	جزار													
49	خباز													
50	غفير													
51	عامل نظافة													
52	ماسح اجذية													
53	راعي													
54	استاذ جامعي													
55	عميد كلية													
56	رئيس جامعة													
57	معيد بالقسم													
58	مدرب فني													
59	معلم													
60	مندوب مبيعات													
61	ماذون													
62	قاضي شرعي													
63	قاضي بالمحكمة													
64	محامي													
65	طبيب بيطري													
66	طبيب اسنان													
67	سكرتير													
68	خصائي اجتماعي													
69	باحث													
70	مصور													

71	قبطان													

دور المدرسة في تنمية ورعاية الإبداع لدى الطالب

إعداد د. فتحيــة عبـد الله البــاروني

دكتوراه / توجيه وإرشاد نفسي واجتماعي ،استاذ مشارك – عضو هيئة تدريس – جامعة طرابلس

الملخص:

يُعدُ المبدعون والمتفوقون ثروة بشرية قومية لابد من استثمارها واستغلالها بالشكل المناسب، فتطور المجتمعات يعتمد علي إنجازات أفرادها المبدعين في أي مرحلة من مراحلهم العمرية،وعندما لا تقديم الرعاية المناسبة لهم فإننا لانحرم المجتمع من إنجازاتهم فحسب بل نحرمهم من حقوقهم الأساسية في تحقيق ذاتهم، و عملية تنمية ورعاية المبدعين لا زالت قليلة في تقديم الخدمات التربوية والبرامج التي تناسبهم ،وقد يكون ذلك لاعتقاد مخططي التعليم بأنهم لا يحتاجون إلي رعاية خاصة حالهم كحال الفئات الخاصة الأخرى، ولكن بعد إدراك أهمية هذه الفئة في تقدم المتجمع بدأ التوجيه للاهتمام بهم وتقديم برامج تنمية ورعاية خاصة بهم وتخطيط أنظمة مختلفة لرعايتهم، لذلك فإن هذا البحث يحاول التعرف عن دور المدرسة في تنمية ورعاية الإبداع لدى الطالب علي أساس إن الإبداع والتفوق لدي الطالب يتبلور ويتشكل في البيئة المدرسية إذا كانت مناسبة،و مشكلة البحث تتلخص في الإجابة عن الأسئلة الآتية: مامفهوم الإبداع، وماهي تعريف اتهوما مكوناته وعناصره ومستوياته وعوائقه ؟ ما دور المدرسة فيتنمية ورعاية الإبداع لدى الطلبة الموهبين والمبدعين ؟وأهمية تتمحور في إن هذا البحث من أهمية الموضوع ذاته لما له من أهمية كبرى علي المستوي الشخصي للفرد، وعلي المستوي المجتمعي، وما يعود به من تقدمهما وازدهارهما إذا ما اولينا العناية الكافية بهذا الموضوع، حيث أنه يبحث في تنمية ورعاية الإبداع لدى الطلبة بصفتهم رجال المستقبل والمعول عليهم في بناء مجتمعاتهم وخاصة الموهبين والمبدعين منهم،والدور الإيجابي للمؤسسات التربوية في ذلك، وإذا كان الإبداع والاهتمام بالمبدعين مهما بالنسبة للمجتمعات المتقدمة صناعيا فأنه ينبغي أن تتزايد أهميته في الدول النامية، بل وتتفوق في اهتمامها به، إذ يعتبر الإبداع تنمية ورعاية الموهبين والمبدعين من أهم الأهداف التربوية في التربية، و أهداف البحثتكمن في التعرف عن مكونات الإبداع وعناصره ومستوياته وعوائقه،وعن سمات وصفات الموهبين والمبدعين، التعرف علي أساليب الكشف علي الموهبين والمبدعين من الطلبة، ودوربعضالمؤسسات التربوية في تنمية ورعاية الإبداع لدي الطلبة الموهبين والمبدعين. منهج هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي بصفته المنهج الملائم لطبيعة هذا البحث،توصيات البحث كانت علي النحو التالي.

- على الإدارة المدرسية أن تعمل بصورة دائمة ومتجددة على تنمية، وتطوير الهياكل، والأنظمة، وأساليب العمل، بما يؤمن الإسهام والمشاركة، ويحفز على الإبداع، ويشجع على البحث والتجريب، والمبادأة والتجديد.
- توفير مناخ تعليمي بالمؤسسات التعليمية يشجع على تنمية القدرات الإبداعية بين المعلم وطلابه، وبين المعلم والإدارة، وبين المؤسسة والبيت.
- ضرورة تطوير المناهج التعليمية، وتضمينها ما يدعو إلي تنمية الإبداع لتقوم بدورها في تنمية الإبداع في المدارس على صعيد المعلمين والمتعلمين.
- ضرورة توفير مجموعة من التسهيلات المادية والمعنوية في البيئة المدرسية، التي من شأنها تعزيز النمو الإبداعي لدى المعلمين والمتعلمين.
- ضرورة زيادة التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي والأُسر؛ لأن تنمية الإبداع لا تقتصر فقط على المدارس، حيث يؤدي المجتمع المحلي دوراً مهما في سبيل خلق بيئة مشجعة للإبداع.
- ضرورة اختيار مديرين من القيادات التربوية الواعية، التي تؤمن بأهمية الإبداع في المدارس، ويتحلون بالمرونة في التفكير والانفتاح على الخبرات الجديدة، والميل للمخاطرة، من خلال إجراء المقابلات الشخصية، وعقد الاختبارات، ووضع المديرين المرشحين للعمل الإداري في سنة تجريبية؛ للتأكد من توافر تلك الخصائص لديهم.
- ضرورة تشجيع المعلمين على إتقان استراتيجيات التدريس، وأساليب التعلم التي تنمي مهارات الإبداع وتنميته.
- تدريب المعلمين على استخدام الاستراتيجيات التي تنمي الابتكار مثل: حل المشكلات، والاكتشاف، والألعاب، والعصف الذهني، والاستقصاء، والتفريد في التعليم.

دور المدرسة في تنمية ورعاية الإبداع لدى الطالب

مقدمة:

يُعدُ المبدعون والمتفوقون ثروة بشرية قومية لابد من استثمارها واستغلالها بالشكل المناسب، فتطور المجتمعات يعتمد علي إنجازات أفرادها المبدعين ،وعندما لا تقديم الرعاية المناسبة لهم فإننا لانحرم المجتمع من إنجازاتهم فحسب بل نحرمهم من حقوقهم الأساسية في تحقيق ذاتهم، و عملية تنمية ورعاية المبدعين لا زالت قليلة في تقديم الخدمات التربوية والبرامج التي تناسبهم ،وقد يكون ذلك لاعتقاد مخططي التعليم بأنهم لا يحتاجون إلي رعاية خاصة حالهم كحال الفئات الخاصة الأخرى، ولكن بعد إدراك أهمية هذه الفئة في تقدم المتجمع بدأ التوجيه للاهتمام بهم وتقديم برامج تنمية ورعاية خاصة بهم وتخطيط أنظمة مختلفة لرعايتهم،لذلك فإن هذا البحث يحاول التعرف عن دور المدرسة في تنمية ورعاية الإبداع لدى الطالبعلي أساس إن الإبداع والتفوق لدي الطالب يتبلور ويتشكل في البيئة المدرسية إذا كانت مناسبة.

أولاً: مشكلة البحث.

أصبحت الحاجة ماسة لإعداد جيل قادر علي التعامل مع التغيرات السريعة في كل جوانب حياتنا،وهذا يتطلب ضرورة اكتشاف ورعاية الموهبين والمبدعين من أبنائنا الطلبة وطرح استراتيجيات مناسبة لرعاية هذه المواهب الإبداعية،واستثمارها علي الوجه الأفضل،وذلك من أجل النهوض بالمجتمع العربي ومؤسساته، وتنمية المهارات الفردية والقدرات الإبداعية،والعمل علي خلق آليات للكشف عن هذه المواهب والقدرات ورعايتها،ويعتبر الإبداع من أخصب مجالات السلوك الإنساني،لذا يجب علينا أن نعرف جميعنا معلمون وأولياء أمور إن تنمية ورعاية الإبداع لا تقتصر على تنمية مهارات الطلبة وزيادة إنتاجهم فقط، ولكن تشمل تنمية درجة الوعي عندهم ، وتنمية إدراكهم وتوسيع مداركهم وتصوراتهم وتنمية خيالاتهم وتنمية شعورهم بقدراتهم وبأنفسهم، ومن هنا فإن مشكلة البحث تتلخص في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- مامفهومالإبداع،وماهي تعريفاتهومامكوناتهوعناصره ومستوياته وعوائقه؟

2- مادورالمدرسةفيتنميةورعايةالإبداعلدىالطلبة الموهبين والمبدعين؟

ثانياً: أهمية البحث.

1-تتضح أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع ذاته لما له من أهمية كبرى علي المستوي الشخصي للفرد، وعلي المستوي المجتمعي، وما يعود به من تقدمهما وازدهارهما إذا ما اولينا العناية الكافية بهذا الموضوع.

2-تتضح أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع، حيث أنه يبحث في تنمية ورعاية الإبداع لدى الطلبة بصفتهم رجال المستقبل والمعول عليهم في بناء مجتمعاتهم وخاصة الموهبين والمبدعين منهم،والدور الإيجابي للمؤسسات التربوية في ذلك.

3-إذا كان الإبداع والاهتمام بالمبدعين مهما بالنسبة للمجتمعات المتقدمة صناعيا فأنه ينبغي أن تتزايد أهميته في الدول النامية،بل وتتفوق في اهتمامها به، إذ يعتبر الإبداع تنمية ورعاية الموهبين والمبدعين من أهم الأهداف التربوية في التربية.

ثالثاً: أهداف البحث.

1-التعرف عن مكونات الإبداع وعناصره ومستوياته وعوائقه.

2- التعرف عن سمات وصفات الموهبين والمبدعين، التعرف علي أساليب الكشف علي الموهبين والمبدعين من الطلبة،ودوربعضالمؤسساتالتربوية في تنمية ورعاية الإبداع لدي الطلبةالموهبين والمبدعين.

رابعاً: منهج البحث.

هوالطريقةالتييتبعهاالباحثفيدراستهللمشكلةلاكتشافالحقيقة،وللإجابةعنالأسئلةوالاستفساراتالتييثيرهاموضوعا لبحث، كماأنهالبرنامجالذييحددلناالسبيللللوصولإليتلكالحقائقوطرقاكتشافها،(1)

وقدأُختيرالمنهجالوصفيالذيتفرضهطبيعةالموضوع، حيتيقولهويتى : " أنالدراسةالوصفيةهيالتيتتضمندراسةالحقائقالراهنةالمتعلقةبطبيعةظاهرةأوموقفمجموعةمنالناسأومجموعةمنالأحدا ثأومجموعةمنالأوضاع " (2)والأنماط،لذلك انتهجهذا البحث المنهج الوصفي التحليلي بصفته المنهج الملائم لطبيعة هذا البحث، فهو لا يتوقف علي وصف لجوانب المشكلة بل يتناول جميع أبعادها بالتحليل والتفسير وصولاً إلي النتائج ومن ثم اقتراحالبعض الحلول، وذلك من خلال المحاور البحثية التي يتناولها البحث وهي.

خامساً: محاور البحث.

1- مفاهيم البحث.

❖ الدور.

هو "الدلالةالوظيفيةللفرددا خلاالجماعةأوالشخصية، كماتتكشّفمنخلالنمطمعينللسلوكحيالاالجماعة،فالدوريض طلعبمجموعةمنالخدماتوالحوافزالتيتحركالفردتجاهدوره،وإندورالفردفيالجماعةيعتمدعليأدوارجميعالأفرادالآخرينفي هافيتغيرتبعالتغيرها،والجماعةتتوقعمنالفردأنينتهجنمطامعينامنالسلوك"، (3)

وعُرفأيضاً بأنهالوظائفالعمليةالتييتطلبهاالمركزفهونوعمنالسلوكالمرتقبوالقيمالمتصلةبذلكالإنسانالفردالذي يحتلالمركزفيتلكالجماعة (4)،وعليه فيقصدبالدورهناهو ما يتوقعه الآخرون من المدرسة بما وما تقدمه منمجموعة الخدمات التي تدعم المبدعين بحكم وظيفتها التعليمية بهدف تنمية ورعاية الطلبة المبدعين.

❖ المدرسة.

هي مؤسسة تربوية تعليمية يتعلم بها الطلبةمختلف العلوم، وتكون الدراسة بها علي عدة مراحل هي الابتدائية والإعدادية والثانوية، وتنقسم المؤسسات التعليمية في ليبيا إليمؤسسات تعليمية حكومية ومؤسساتتعليمية خاصة.

❖ الإبداع.

مفهوم يشير إليالإنتاج الجديد النادر المختلف المفيد فكرًا أو عملا، وهو بذلك يعتمد على الإنجاز الملموس، والإبداع أعلى مستويات الموهبة، فالمبدع إنسان موهوب كبيرة،حيثُ يعرفه جيلفوردبأنه " مجموعة من القُدرات، هذه القدرات هي: الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات، والقدرة على التحليل والتركيب، وإعادة التحديد، والتقويم".(5)

و يعرفه آخرون بأنه عمل ذهني يقوم به الفرد باستخدام قدراته للوصول إلي أفكار جديدة أو استعمالات غير مألوفة أو تفصيل خبرات محدودة إلي ملامح مفصلة ،ويعرف كذلك بأنه الوحدة المتكاملة لمجموعة من العوامل الذاتية الموضوعية التي تقود إلي تحقيق إنتاج أصيل جديد ذو قيمة من قبل الفرد و الجماعة، وأيضاً هو عملية عقلية يستطيع الفرد من خلالها الوصول إلي أفكار أو نتاجات جديدة أو إعادة ربط أفكار و نتاجات موجودة بطريقة جديدة مبتكرة،كما يعرف أيضاً بأنه القدرة على التعامل بطريقة مريحة مع المواقف الغامضة أو غير المحددة و إيجاد مداخل جديدة و تجريب أساليب و تطبيقات جديدة تماما، أو طريقةُ جديدة في حل مشكلة ما بطريقة منطقية .(6)

عليه سيعتمد التعريف أو المفهوم التربوي للإبداع على أنه "مزيج من القدرات والاستعدادات والخصائص الشخصية التي اذا ما وجدت في بيئة تربوية مناسبة فإنها تجعل المتعلم أكثر حساسية للمشكلات ،وأكثر مرونة في التفكير ،وتجعل نتاجات تفكيره اكثر غزارة واصالة بالمقارنة مع خبراته الشخصية أو خبرات اقران (7)"

❖ الموهبة.

مفهوم ذو أصول بيولوجية ويشير إلي مستوي عال من الذكاء ناتج عن وظائف متقدمة في المخ، وتشمل هذه الوظائف الإحساس الطبيعي والانفعالات والإدراك ، وقد يتم التعبير عن هذه الوظائف المتقدمة من خلال القدرات المرتبطة بالإدراك والإبداعية والاستعداد الأكاديمي والقيادة والفنون البصرية والأدائية، وتُعرف الموهبة بأنها أقصى درجات الاستعداد أو القدرة في حقل من الحقول مثل الموهبة الفنية أو الأدبية ، وتتوقف الموهبة علي القدرة الفردية أو الطبيعية أو المكتسبة وعلي البواعث البيئية والاجتماعية، فهي نتيجة تفاعل هذه الظروف،وتُعرف أيضا بأنها استعداد طبيعي أو قدرة تساعد الفرد علي الوصول إلي مستوى أداء مرتفع في مجال معين رغم عدم تميزه بمستوىذكاء مرتفع بصورة غير عادية، (8)فالموهبة مجموعة سلوكيات تدور حول الإبداع وتنعكس على الأداء وليس بالضرورة أن يولد بها الفرد ولكنها تكتسب بالممارسة وهذا يستلزم الاهتمام ببرامج الرعاية لجميع الطلبة وعدم تقسيمهم إلي مبدعين وغير مبدعين لإتاحة الفرصة لكثير منهم لإظهار قدراتهم والتكيف مع أي فرصة جديدة قد تكون أمامهم،

نستخلص أن الموهبة من وجهة النظر العلمية سلوك إرادي ناتج عن تفاعل المعطيات الفطرية والبيئية، فالطفل الموهوب يولد ولديه استعداد فطري للتفوق في أي مجال من مجالات النشاط الإنساني، وأن البيئة المحيطةهي التي تكتشف هذا الاستعداد وتعمل علي تنميته،ابتداءمن الأسرة بما توفره من تشجيع مادي ومعنوي،ثم ينتقل إلي المدرسة بما توفره من فرص تعليمية تراعي الفروق الفردية، ثم يأتي دور المجتمع باتجاهاته الايجابية نحو المبدعين، وإيمانه بأهمية هذه الفئة من الأفراد في صنع مستقبل الأمم(9).

❖ الطالب.

يقصد به كل متعلم يجلس علي مقاعد الدراسة في المدارس الحكومية أوالخاصة سواء كان في المرحلة الابتدائيةأوالإعدادية أوالثانوية .

2-مكونات الإبداع وعناصرهومستوياته وعوامل نجاحه وعوائقه.

❖ مكونات الإبداع وعناصره.

أهم مكونات الإبداع وعناصره التي حاول الباحثون قياسها ودراستها هي:

- الطلاقة: وتعني القدرة علي توليد عدد كبير من البدائل أو المترادفات أو الأفكار أو المشكلات أو الاستعمالات عند الاستجابة لمثير معين بسهولة ويسر، وللطلاقة أشكال منها :

أ- الطلاقة اللفظية أو طلاقة الكلمات أو الطلاقة التعبيرية والإنشائية.

ب- طلاقة المعاني أو الطلاقة الفكرية.

ت- طلاقة الأشكال، وهي القدرة علي الرسم السريع لعدد من الأمثلة

ث- والتفسيرات كذلك القدرة علي تشكيل المجسمات التوضيحية.

- المرونة: وهي القدرة علي توليد أفكار متنوعة ليست من نوع الأفكار المتوقعة عادة،وتوجيه أو تحويل مسار التفكير مع تغير المثير أو متطلبات الموقف.
- الأصالة: وهي أكثر الخصائص ارتباطا بالإبداع، والتفكير الإبداعي والأصالة هنا تعني الجدة والتفرد.
- التوسعوالتفصيل: ويعني القدرة علي إضافة تفاصيل جديدة ومتنوعة لفكرة أو حل لمشكلة أو لوحة يكون من شأنها أن تساعد علي تطوير أو إغناء أو تحسين الفكرة أو حل المشكلة أو رسم اللوحة أو ضبط القصيدة. (10)

❖ مستويات الإبداع.

تنقسم مستويات الإبداع إلي:

- الإبداع الذي يتسم بالتعبير،والذي يظهر في الرسومات العفوية للأطفال.
- الإبداع المنتج أو الخصيب،كما هو في النتاجات الفنية والعلمية المقيدة بضوابط نسبية.
- الإبداع الذي ينتج عنه اختراعات،والذي يظهر من خلال الجدة في العمل والأسلوب.
- الإبداع التجديدي: والذي يتجلى في إدخال تحسينات عن طريق التعديل.
- التفكير الإبداعي: حيث يُنظر إلي الإبداع علي أنه تفكير يعمل علي تحقيق علاقة بين أجزاء الخبرة،والتفكير الإبداعي له أربعة أطوار تتمثل في التحضير، والاحتضان، والإلهام، ثم التحقق، فالفكرة المبتكرة في الطور الثالثتأتي في لمحة استبصار أو كفكرة مباغته.
- الإبداع الخلاق: وهو أعلي مستويات الإبداع وأندرها ويتحقق فيه الوصول إلي مبدأ أو نظرية أو افتراض جديد كليا، يترتب عليه ازدهار أو بروز مدارس وحركات بحثية جديد في آفاق علمية.(11)

❖ عوائق الإبداع.

للإبداع عوامل تعيفه منها ما هو خاص بالفرد ومنها ما هو خاص بالأُسرة ومحيطها وبالمؤسسة التربوية والثقافة السائدة أو المجتمع الذي يعيش فيه المبدع المتمثلة في:

- المعوقات الشخصية: تتمثل في ضعف ثقة المبدع بذاته، وعواطف المبدع وانفعالاته كالخوف من ارتكاب الأخطاء أو الفشل من المحاولة والمخاطرة، والحماس المفرط، والتشبع والتفكير النمطي، والتسرع وعدم احتمال الغموض، وتقل العادة، والمعوقات الثقافية، المعوقات الإدراكية والبصرية والتعبيرية عند المبدع.

- المعوقات الأسرية: تتمثل في تدني المستوى الاقتصادي، ارتفاع نسبة الأمية بين بعض الأسر، واختلاف أدوار الوالدين في التربية .
- المعوقات المجتمعية:تتمثل في عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي، والجمود والخمول الفكري، التمييز بين الذكورو الإناث، وتقبل الأمر الواقع وعدم التجديد،وعدم الاستقرار الأمني. .(12)
- التقويم المتوقع: الأفراد الذين يركزون على كيفية تقويم إنتاجهم يكون مستوى إبداعهم أدنى من الأفراد الذين لا يعيرون بالا لذلك .
- المكافأة: الأفراد الذين يقومون بمهمات مقابل مكافأة أقل إبداعا من الأفراد الذين يقومون بمهمات دون مقابل بسبب الدافع الذاتي .
- المراقبة و الإشراف: الأفراد الذين يشعرون أنهم موضع مراقبة أقل إبداعا من الأفراد الذين لا يشعرون بذلك
- المنافسة: الأفراد الذين يشعرون بتهديد مباشر و منافسة لهم من الآخرين أقل إبداعا من الأفراد الذين لا يعيرون بالا للمنافسة .
- الاختيار المقيد: الأفراد الذين يقومون بمهام محددة و مقيدة بشروط معينة أقل إبداعاً من الأشخاص الذين يقومون باختيار المهام و بالكيفية المناسبة، فالأفراد الذين يهتمون بالعوامل الخارجية التي تؤثر في أداء المهمات التي يقومونبها هم أقل إبداعامن أولئك الذين يهتمون بالعوامل الداخلية التي في تلك المهمات.(13)
- عوامل اجتماعية: كالفقروما ينجم عنه من سوء التغذية و تردي الأوضاع الصحية ، و بعض الممارسات السائدة في المجتمع كالتسلط و كبت الحريات .
- أساليب التدريس التقليدية: حيث الدور السلبي للطالب .
- التركيز على كم المادة المقررة دون الكيف .
- ضعف الإمكانيات المادية: قلة الوسائل المعينة و المواد الخام الضرورية للإبداع و الظروف الصعبة في المدرسة بشكل عام .
- اتجاهات الإدارة و المعلمين تجاه المبدعين: تعتبر الإدارة الفاشلة عقبة أمام الطلبة المبدعينوكذلك المعلم غيرالكفء .
- تكليف الطالب بمهام احتمالية فشلها عالية، و إظهار أو إضمار العقوبة على تساؤلات المتعلمين .
- الخروج عن المألوف لا يقبله الآخرين .

ومن معوقات الإبداع الأخرى والمتمثلة في عدم الثقة بالنفس، عدم التعلم والاستمرار في زيادة المحصول العلمي، الخوف من تعليقات الآخرين السلبية، الخوف علي الرزق، الخوف والخجل من الرؤساء، التشاؤم، الاعتماد علي الآخرين والتبعية لهم، الخوف من الفشل. (14)

3-سمات وصفات وخصائص الطلبة الموهبين والمبدعين.

عدَ علماء النفس والتربية الطالب مبدعاً إذا برهن أو استطاع أن يبرهن على مقدرة فائقة في مجال أو أكثر من المجالات الدراسية. ويحتاج إلى معارف وخبرات تفوق ما يقدمه المعلم في الحصة الدراسية العادية، ويجب أن يظهر قدرات استثنائية تدل على الابتكارية وعليه فسمات وصفات الطلبة الموهبين المبدعين هي:

❖ سمات وصفات الطلبة الموهبين والمبدعين.

هناك سمات شخصية مميزة للطالب المبدع يمكن ملاحظتها بسهولة منها :

- ارتفاع مستوى الذكاء.
- الطموح المرتفع وتعديل الميول.
- الالتزام بالنظم القيمية التي يصلون إليها بأنفسهم.
- الشعور بالرضا والسعادة أثناء قيامه بأعماله .
- الثقة العالية في النفس والاعتماد عليها .
- قوة العزيمة والإرادة .
- القدرة على إدراك العلاقات بين الأشياء .
- القدرة على التفكير في حلول بديلة للمشاكل .
- القدرة على تحمل المسؤولية .
- المثابرة وممارسة الأعمال بحزم وثبات .
- اجتناب الروتين والتقليد الأعمى .
- الميل إلى المغامرة و الرغبة في تحدي الصعاب .
- الصدق في التعبير والأمانة في العمل .
- مثقف يوظف ثقافته في التعامل مع قضايا الحياة .

- القدرة على الإقناع،التفاؤل والإحساس المرهف .
- يتقن العمل الذي يوكل إليه بسرعة وإتقان .

ومن السمات الأخرى التي يشير إليها الباحثون منها (تقبل التعقيد ، ارتفاع مستوى الغموض ، انخفاض مستوى القلق، عدم الخوف من الوقوع في الخطأ، تفضيل الاستجابات الجديدة ، روح الدعابة والمرح ، الانفتاح الذهني ، سعة الخيال ، الاجتهاد والنظام ، الشعور بالتحدي في مواجهة الصعاب) .(15)

وعليه ومن خلال النقاط السابقة يمكن القول إن المبدعين من الطلبة لديهم سمات وصفات معينة تميزهم عن غيرهم من الطلبة وفقد أكدت بعض الأبحاث إلي وجود نمط عام من السمات الشخصية لدي المبدعين بغض النظر عن مجالات إبداعاتهم.

❖ خصائص الطلبة الموهبين والمبدعين.

تصنف خصائص المبدعين من ضمن المجالات والخصائص المعرفية والشخصية والتطورية إذ إن المبدعين يشتركون في خصائص عامة تميزهم عن غيرهم من غير المبدعين، حيث يقر الباحثون بوجود فروق واختلافات في ميول وقدرات المبدعين،وإن هذه الخصائص ليست بالضرورة أن تتوافر في شخص مبدع بحد ذاته.

عليه صنفت هذه الخصائص إلي:

- الخصائص المعرفية نذكر منها.

أ- الأصالة والمرونة والخيال والخيال الإبداعي والتجديد، والتحرر من القيود الفكرية ،و استعمال الرموز بدلاً من الكلمات والتكيف مع غير المألوف.

ب- الطلاقة اللغوية واتخاد القرار الإبداعي، والقدرة الجمالية والفنية،والقدرة علي حل المشكلات، والاستقلالية في اصدار الاحكام.

- الخصائص الشخصية وندكر منها.

أ- المثابرة والبحث عن الكمال، القدرة علي التأثير في الآخرين، وتقدير الذات الإيجابي، وتقدير الأصالة والإبداع ،والدافعية الذاتية المرتفعة، والتعبير الحر عن العواطف.

ب- الميل إلي تكوين صداقات مع أمثالهم، الحساسية لمشكلات الآخرين، والأمانة والشجاعة الأدبية، والحاجة إلي الدعم والثناء، وتنوع الاهتمامات والميول.

- الخصائص التطوري "النمائية"ونذكر منها.

أ- غالبا ما يكون المبدع من الطلبة يحتل الترتيب الأول في الأسرة "الأبن الأول"،ومحب للمدرسة والمطالعة والنجاح،وتقديم نتائج دالة علي النجاح.

ب- يتميز بالدافعية للإنجاز،والتعلم من خارج المدرسة، ويتأثر بالمعلم والقدوة ،وله صدقات مع امثاله، وتعدد الهويات والميول والقدرات.

- الخصائص المنطقية والحدسية ونذكر منها.

أ- اتساع المعارف، والتفكير التشعبي، والميل للتعقيد، والخروج عن المألوف، الميل للمخاطرة والمغامرة، والاستقلالية والقلق والانضباط الذاتي.

ب- الحساسية الزائدة والحماس الزائد والتحرر في التعبير، والتفاعل مع الأفكار الأصلية، وتقديم افكار جديدة لحل المشكلة.

- الخصائص العاطفية والحساسية ونذكر منها.

أ- الخصوصية في إدراك الأشياء، والعفوية في التعبير عن الذات، وتقبل الذات،والقدرة علي التركيز، والميل إلي حب الاستطلاع، وتقبل الصراع والتوتر الناتج عن التناقضات.

ب- الخيال الواسع والبساطة والإخلاص والتسامح وحب الآخرين والثقة بهم، وحثهم علي ألا يؤمنون بالمستحيلات والعقبات، ويكثرون من الأسئلة المتعلقة بمعرفة الأسباب .(16)

4- أساليب الكشف والتعرف علي الموهبين والمبدعين من الطلبة.

يُعد اكتشاف المبدعين من الطلبة أساسا لتحديد المتطلبات والاحتياجات التعليمية، وأيضا وضع البرامج التربوية المناسبة لهم، كما إن له أهمية كبيرة في تصنيفهم للدراسة، وتنطلق عملية اكتشاف المبدعين علي عدة أساليب تختلف من حيث طبيعتها ومحتوي كل منها في مجال التفوق الذي تقيسه، كما أن لكل منها مميزاته وعيوبه ومن أهم هذه الأساليب مايلي:

❖ مقياس الذكاء.

صُمم لقياس مجموعة من المهارات التي من خلالها تقدير مستوي الذكاء العام للفرد،وهو وسيلة موضوعية للكشف عن المبدعين والموهبين، ويُعتمد عليها كأحد معايير الكشف عن الموهبة والتفوق، وأختلف العلماء في تحديد درجات الذكاء الدالة علي الموهبة أو التفوق والإبداع فحددها بعضهم بدرجة 180 والبعض الأخر بدرجة135،وصنف أخرون المتفوقون انفسهم إلي متفوقين من 125إلي129 والممتازون من140إلي169،والعباقرة بدرجة 170فأكثر،وهناك نوعان من مقاييس الذكاء وهما:

- مقاييس الذكاء الفردية:

تُبنى علي أساس أنها تكشف بدقة وفاعلية أكبر من الطرق الأخرى عن الموهوب والمبدع من غيره،فالتطبيق الفردى للاختبارات يُمكن الفاحص من ملاحظة نوعية الاستجابات وصحتها،غير أنه من الصعب تطبيقها على عدد كبير من المفحوصين،وأكثر المقاييس الفردية شيوعا على المستوى العالمي اختبار ستانفورد- بينيه واختبار وكسلر،وهي أكثر الأدوات موضوعية للكشف عن الموهبين والمتفوقين في سن ما قبل المدرسة إلي نهاية مرحلة التعليم الأساسي.

- مقاييس الذكاء الجماعية:

وتستخدم لأغراض المسح السريع والمبدئي لأعداد كبيرة من الطلاب،وأكثرها استخداما اختبار رافن المعروف بمقياس المصفوفات المتتابعة وأكثره شيوعا اختبار القدرات المعرفية واختبار هينمون نيلسون للقدرة العقلية واختبارات للقدرات العقلية الأولية واختبار أوتيس- لينون للقدرات العقلية.

❖ الاختبارات التحصيلية:

وهي من أكثر الوسائل شيوعا في التعرف على المتفوقين والمبدعين من الطلبة بعد اجراء اختبارات الذكاء وعلى اساس أن ارتفاع المعدل التحصيلي يعد مؤشرا علي التفوق،وتنقسم هذه الاختبارات إلي عدة أنواع من أهمها:

- الاختبارات التحصيلية العامة.
- الاختبارات التحصيلية النوعية في مواد دراسية معينة.
- الاختبارات التحصيلية التشخيصية،وأكثرها انتشارا اختبار كاليفورنيا للتحصيل.

❖ ترشيحات المعلمين:

من أهم مميزات هذه الطريقة أنها تأخذ بعين الاعتبار الصفات والسمات الشخصية المميزة للتفوق التي يمكن أن يلاحظها المعلم من خلال متابعة لسلوك الطالب داخل الفصل أو خارجه ويتم تحديد فئات تصنيفية معينة للمعلمين يتم على أساسها ترشيح الطالب الموهوب والمبدع من حيث الاستعداد العلمي والأكثر إبداعاأصالة ومن أشهر المقاييس المقياس الذي وضعه رينزولى وهاتمان.

❖ ترشيحات الأقران:

يتفاعل الأقران وزملاء الدراسة ويتعاملون بعضهم مع بعض عن قرب داخل حجرات الدراسة، ووفقا لهذه الطريقة فإنه يتطلب من الطلاب تسمية زملائهم الموهبين والمبدعين في مجال ما أو عدة مجالات ولتحقيق اكبر قدر من الدقة والضبط فإنه ينصح بأن يتم الحكم على الزميل في ضوء مجموعة من الأسس والمعايير مثل اليقظة وقوة الملاحظة وسرعة التعلم والاستيعاب والتمتع بروح الدعابة والمرح والمثابرة والعمل بجد وإخلاص وإنجاز ما يوكل إليه من مهام بسرعة وبأقل جهد، كما أن هناك أساليب أخرى مثل التقارير والسير الذاتية واختبارات الاستعداد المدرسي، وهناك أساليب أخري للكشف والتعرف علي الموهبين والمبدعين من الطلبة مثل ترشيحات الخبراء والثقات، وملاحظات الوالدين ، وملف أداء الطالب، وقوائم السمات والخصائص السلوكية.

عليه مماسبق يتضح أنه يوجد عدد من الأساليب المستخدمة للكشف عن الموهبين والمتفوقين إذا ما طبقت على أكمل وجه أظهرت لنا نتائج مرضي عنها في اكتشاف الموهبين والمبدعين. (17)

5- دور بعض المؤسسات التربوية في تنمية ورعاية الإبداع لدي الطالب.

إن الاهتمام بالمبدعين ورعايتهم يتطلب التعاون والتنسيق بين جميع المؤسسات في المجتمع بدءا من الأسرة ثم المدرسة وامتداداً إلي كافة المؤسسات التربوية الأخربوالتي لها دور فعال في تنمية ورعاية المبدعين من الطلبة، مثل المؤسسات الدينية، والإعلامية، والأندية الرياضية والجمعيات والمؤسسات الخاصة، وفي هذا المقام سيكون التركيز هنا فقط علي مؤسستين من المؤسسات التربوية التي يكون الطالب لصيقا بها مند صغره وينقسم الدور إلى:

❖ دور الأسرة .

تلعب الأسرةدوراً مهماً فهي البيئة التي يمارس فيها الفرد حياته ، لذلك فلها دور هام في اكتشاف الموهوبين من أبنائها والأخذ بأيدهموتقديم وسائل الرعاية اللازمة لتنمية قدراتهم وإمكانياته، وهي الخلية الاجتماعية الأولى التي ينمو فيها الطفل وتتحقق فيها مطالبه الجسمية والنفسية والاجتماعية، كما أنها تمثل الإطار الأساسي للتفاعل الاجتماعي، حيث تبدأ صور هذا التفاعل من علاقة الطفل بوالديه وإخوته، ثم تتسع دائرة هذه العلاقات الاجتماعية لتشمل جماعات أخرى كالأطفال في الروضة والشارع والمدرسة، ويتعلم الطفل أنماطاً من السلوك كاللغة وتكوين الصداقات والعادات وحب الاستطلاع وممارسة الاستقلال الشخصي، كما يتكون لديه مفهوم الذات والضمير وعملية الاتصال بالآخرين، وفي هذا الإطار التفاعلي بين الطفل وهذه الجماعات ينبغي على الأسرة أن تمارس دورها كاملاً في تنمية قدرات الطفل الإبداعية ولكي يتم ذلك يتطلب دور الاسرة ما يلي :-

- أن تعمل الأسرة على ملاحظة الطفل بشكل منتظم ، وأن تقوم بتقويمه بطريقة موضوعية وغير متحيزة حتى يمكن اكتشاف مواهبه الحقيقية والتعرف عليها في سن مبكرة.

- أن تتعرف الأسرة على الطفل المبدع في سن مبكرة ويساعدها في ذلك إتاحة الفرصة لملاحظة أبناءها عن قرب لفترات طويلة خلال مراحل نموهم المتعددة ، وللمبدعين سمات عقلية وصفات ذات طابع معروف تميزهم عن غيرهم من باقي الأطفال العاديين في أعمارهم مما يسهل ملاحظتهم.
- يحتاج المبدع من أسرته إلي توفير الإمكانيات والظروف المناسبة له مع تشجيعه على القراءة والاطلاع .
- على الأسرة أن تعامل المبدع باتزان فلا يصبح موضع سخرية لهم ، ومن جهة أخرى يجب عليها ألا تبالغ في توجيه عبارات الإطراء والاستحسان الزائد عن الحد مما قد يؤدي إلي الغرور والشعور بالاستعلاء والتكبر.
- على الأسرة أن تنظر إلي المبدع نظرة شاملة فلا يتم التركيز على القدرات العقلية أو المواهب الإبداعية المتميزة فقط، وعليها أن تعرف بأنه على الطفل المبدع أن يمارس أساليب الحياة العادية الطبيعية مثل غيره ممن هم في فئته العمرية.
- على الأسرة أن تراعي الفروق الفردية بين أبناءها فلا تميز بين موهوب أو مبدع وآخر.
- التواصل بين الاسرة والمدرسة والمراكز المتخصصة للتعريف بالمبدع وقدراته لاختيار المجال المناسب لإثراء موهبته .
- توفير المناخ الأسري للنمو النفسي والاجتماعي للطفل بعيداً عن مظاهر التسلط والقيود والعقوبات البدنية الشديدة وترك الحرية للطفل للتعبير عن آرائه دون خوف، فذلك يمنح الطفل شعوراً بالأمان والاطمئنان الذي يعينه على تحقيق النمو المتكامل لجميع جوانب شخصيته والذي هو في أمس الحاجة إليه لتنمية قدراته الإبداعية.
- تنمية قدرة الطفل على تقصي الأشياء ودفعه للبحث عنها والإجابة عن تساؤلاته، ومشاركته في الحوار والحديث وكذلك الإصغاء إليه بعناية وتوجيهه إلي مصادر الحصول على المعلومات.

- تشجيع الطفل على حب الاستطلاع والتعرف على العالم من حوله بنفسه، وذلك لتكوين انطباعات خاصة به وخبرات ذاتيه، فذلك ينمي لديه القدرة على استيعاب وفهم هذا العالم على نحو مميز، وهذا أحد مقومات الإبداع.
- الاختيار الجيد للُعب الطفل بحيث تكون مناسبة لعمره وذات قيمة تربوية وتثير اهتمامه، وتحفزه على النشاط والمثابرة وأن لا تمثل خطورة عليه.
- تنمية قدرة الطفل على التخيل والتصور الذهني للأحداث والمواقف فقد تشاهد الأم مع طفلها شريطاً يحكي قصة أو جزءاً منه ثم تتوقف لتسأله عن كيفية تصوره للحدث في نهاية هذا الشريط أو القصة، أو تسأله عن توقعاته لو حدث كذا وكذا كأن تقول: ماذا تفعل لو فهمت لغة الطيور أو الحيوانات؟
- كما يمكن للوالدين إعطاء الطفل ما يطلبه من أوراق وألوان ليرسم ويلون ما يحلو له مع الاهتمام برسوماته وخطوطه عند محاولة عرضها عليهم.(18)

❖ دور المدرسة في تنمية ورعاية الإبداع لدى الطالب.

تلعب المدرسة دوراً مهماً في تنشئة الأطفال الموهوبين وتربيتهم، حيث يقضي الطفل معظم وقته داخل الفصول الدراسية فهي البيئة الثانية التي ينمو فيها الطفل ويكتسب فيها المعارف والمعلومات ويتعلم فيها المهارات الأدائية والاجتماعية ويتواصل فيها مع الآخرين من الأفراد والمعلمين وغيرهم، ومن هنا يجب الاهتمام بهذه البيئة وتهيئتها بما يحقق تنمية مهارات الطفل وتفعيل موهبته.

ومن المهام والمسؤوليات التي يجب أن تراعيها المدرسة تجاه الطفل الموهوب ما يلي:

- تهيئة المناخ المدرسي المناسب للطفل من الناحية الاجتماعية والعقلية بما يتيح الفرص للأطفال الموهوبين للاكتشاف والتعلم الذاتي والانفتاح على المجتمع، وذلك بأن يكون المعلم ملماً بمفهوم الإبداع والأفكار التي يتضمنها والاختبارات التي تقيس الإبداع ومكوناتها مثل الأصالة والطلاقة والمرونة، وأن يكافئ التلاميذ إذا ما أظهروا تلك العناصر في استجاباتهم داخل الفصل.

- توفير برامج تعليمية وتدريبية لتنمية القدرات الإبداعية والثقافية والفنية والاجتماعية في المدرسة، ومن ذلك تدريب التلاميذ على استخدام أساليب جديدة في التفكير مثل أسلوب حل المشكلات وذلك عند دراستهم للموضوعات التي يتضمنها المنهج الدراسي، ومساعدتهم إنتاج الوسائل التعليمية والخرائط والرسومات.
- تشجيع الأطفال على ممارسة الأنشطة المتنوعة غير التقليدية في البيت او الروضة، ويمكن للمعلم أن يحقق هدف تنمية الإبداع لدى تلاميذه من خلال التدريس عن طريق مجموعات المناقشة الحرة والأنشطة المرغوبة، وتشجيعهم على البحث والاطلاع وجمع المعلومات حول الظواهر والوقائع ومحاولة تفسيرها ونقدها.
- ملاحظة سلوك الأطفال ونشاطاتهم ومحاولة إثارة دوافعهم وتوجيههم نحو التعرف على الأشياء بحواسهم لاكتساب خبرات مباشرة عنهم.
- أن يحرص المختصون بالمناهج وطرق التدريس على إعداد وتطوير مناهج ونشاطات خاصة بالمبدعين.
- تعزيز ظاهرة حب الاستطلاع وإظهار القدرة اللغوية للأطفال وتعزيز خبراتهم الخاصة.

ولتكون مَدرسة للمبدعين يجب أن توفر ما يلي :

أ- الجو المدرسي الملائم والذي يتوفر فيه:

- توفير مواد و معلومات دراسية تتصف بالتنوع و الدقة و سلامة العرض و الأسلوب لأنها تشكل أساس الإبداع.
- توفير جو مدرسي يسوده الحب و التشجيع و الحرية بين الطلبة المعلمين و العاملين في المدرسة.
- توفر جو تفاعل بين المدرسة و المجتمع من أجل تطوير معارف و قدرات الطلبة و خاصة فيما يتعلق بميول الطلبة و اتجاهاتهم .
- أن تتحول اللجان المدرسية من لجان مظهرية إلي لجان عملية و اجتماعية وعلمية و واقعية فاعلة تظهر إبداعات الطلبة.

- أن تتيح المدرسة للطلبة فرص التحول من أفكار تقليدية إلي أفكار إبداعية مثيرة،و تنمية التفكير و مهاراته و تحفيز الإبداع .(19)
- مدير مَدرسة فعاليدعو إلي:
- الدعوة لإعداد وسائل سمعية و بصرية لخدمة الأهداف التربوية الإبداعية المحددة، و الدعوة إلي تبسيط لغة الدرس أو الوحدة أو إعادة صياغتها حتى تخدم الأهداف التربوية الإبداعية .
- تهيئة الفرص لبناء نصوص أو فقرات تثري نصوص الكتاب المقرر أو الاعتماد على صفحات الصحف المجلات لتثير لديهم خبرات تفكير و أنماط تفكيرية إبداعية .
- الإسهام في بناء تدريبات و تأليفها و تمارين تسهل عملية الفهم و الاستيعاب و التطبيق في البداية ثم تقديم تدريبات تتطلب التحليل و التركيب لافتراض أنها عمليات تفكير إبداعي .
- المساهمة في إضافة أو حذف أجزاء أو مقاطع أو دروس أو كتب مقررة بهدف تقليل المواد و الخبرات الروتينية التي تشجع التلقين و تعطل الذهن و تؤدي إلي الشعور بالملل و استبدالها بمواد و خبرات تستثير التفكير الإبداعي .
- المساهمة في تعديل و تنظيم سياق فقرات المنهج ليكون أكثر ملاءمة و تلبية للحاجات الإبداعية، والمساهمة في تحليل الكتاب المدرسي أو نصوص معينة للوقوف على محتواها لمساعدة المعلمين على التخطيط المنظم المترابط وتيسير تعلمها و جعلها أكثر ملاءمة للأهداف الإبداعية .
- المساهمة في تبسيط الأهداف التربوية العامة و تحليلها لأهداف تعليمية مرحلية في تطوير القدرات الإبداعية، ومساعدة المعلمين على وضع خطط علاجية لتحسين عمليات التفكير و التعلم لدى الطلبة و نقلهم من عمليات ذهنية بسيطة إلي متقدمة .
- توفير المواد الخام و التجهيزات الضرورية المناسبة و تهيئة جو من الحرية و التفاعل المفتوح بين الطلبة و المعلمين و إدارة المدرسة .

ب- وجودمعلمكفوء تتوفر فيه الكفايات التالية:

- أن يكون متفوقا في مهنته.
- يجب أن لا يحتكر المعلم معظم وقت الحصة،ويضبط البيئة الصفية و يحترم أفكار الآخرين، و يعرض المادة التعليمية بطريقة منظمة تستدعي استجابة المتعلمين .
- يطرح أسئلة تثير تفكير المتعلمين و تمكنهم من رصد البدائل، و التصميم الشامل و المتنوع للدرس يجعل المتعلم منتبها .
- تزويد المتعلم بأنشطة تجعله يطور إبداعه،و الاهتمام بالأفكار غير المألوفة، ومعالجة اهتمامات الطلبة بطريقة أصيلة إبداعية، وعرض نماذج لمبدعين قديما وحديثا .
- إعطاء المتعلم الوقت الكافي للاستجابة ، والإعداد الجيد للأنشطة .
- تعليم المتعلمين عن الإبداع و القدرة على الحصول على بدائل، والتحدث عن الإبداع علي أنه شيء جيد و سرد القصص الشيقة عنه.

وأخيرا يمكن أن تكون النقاط التالية مناسبة لأسلوب التعامل مع الطالب الموهوب والمبدع:.

- تزويده بنشاطات وخبرات تعليمية إضافية بهدف توسيع معلوماته ،وتسمح بدرجة من التعمق في موضوعات الدروس العادية، وتتيح هذا الفرصة إلي المزيد من القراءة والاطلاع وإجراء التجارب وإعداد البحوث بحيث تكون متفقة مع استعداداته وقدراته وميوله ومستوى طموحه.
- منحه واجبات إضافية وذلك عن طريق جمع الطلاب المتفوقين والموهوبين في فصل دراسي واحد في فترة غير أوقات الدراسة العادية لإعطائهم برنامجا إضافيا يوميا أو في أيام العطلات،ومع توفير الأجهزة والأدوات والوسائل التعليمية اللازمة وإجراء التجارب والتطبيقات العملية وذلك على أيدي معلمين أكفاء مختارين لهذه المهمة لرعاية التفوق والنبوغ والموهبة والابتكار.

- عدم تقييده بالمرحلة الدراسية التي يمر بها على أساس أنه يتعلم أسرع من الطلاب العاديين ، وينتقل حسب المعدل الذي يحصل عليه إلي مرحلة أو صف أعلى من الصف الذي يمر به الطلاب العاديين.
- تنظيم مسابقات في البحث العلمي وكتابة الشعر والقصص وتشجيعهم على الابتكار والاختراع ويتم توفير الخامات والآلات والوسائل المعينة لهم على الإنتاج الفني والتقني ونشر إنتاجهم وأعمالهم في معارض خاصة تقام لهذا الغرض.
- وضع مناهج خاصة بالطلاب أصحاب القدرات الخاصة والمتفوقين والموهوبين والمبدعين ، والتي تثير فيهم روح البحث العلمي وتنمي قدراتهم على التفكير والابتكار .

❖ توصيات البحث:

في ختام هذا البحث المتواضع، وفي ضوء ما تناولته محاور البحث من معلومات وأفكار يوصىَ بالتوصيات التالية:

- على الإدارة المدرسية أن تعمل بصورة دائمة ومتجددة على تنمية وتطوير الهياكل والأنظمة وأساليب العمل، بما يؤمن الإسهام والمشاركة ويحفز على الإبداع، ويشجع على البحث والتجريب والمبادأة والتجديد.
- توفير مناخ تعليمي بالمؤسسات التعليمية يشجع على تنمية القدرات الإبداعية بين المعلم وطلابه، وبين المعلم والإدارة، وبين المؤسسة والبيت.
- ضرورة تطوير المناهج التعليمية، وتضمينها ما يدعو إلي تنمية الإبداع لتقوم بدورها فيتنمية الإبداع في المدارس على صعيد المعلمين والمتعلمين.
- ضرورة توفير مجموعة من التسهيلات المادية والمعنوية في البيئة المدرسية، التي منشأنها تعزيز النمو الإبداعي لدى المعلمين والمتعلمين.
- ضرورة زيادة التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي والأُسر؛ لأن تنمية الإبداع لا تقتصر فقط على المدارس، حيث يؤدي المجتمع المحلي دوراً مهما في سبيل خلق بيئةمشجعة للإبداع.

- ضرورة اختيار مديرين من القيادات التربوية الواعية، التي تؤمن بأهمية الإبداع فيالمدارس، ويتحلون بالمرونة في التفكير والانفتاح على الخبرات الجديدة،والميلللمخاطرة،من خلال إجراء المقابلات الشخصية، وعقد الاختبارات، ووضع المديرينالمرشحين للعمل الإداري في سنة تجريبية؛ للتأكد من توافر تلك الخصائص لديهم.
- ضرورة تشجيع المعلمين على إتقان استراتيجيات التدريس، وأساليب التعلم التي تنميمهارات الإبداع وتنميته.
- تدريب المعلمين على استخداماالاستراتيجيات التي تنمي الابتكار مثل: حل المشكلات والاكتشاف والألعاب، والعصف الذهني، والاستقصاء والتفريد في التعليم.

7- هوامش البحث:

1- البحثالعلمي: الخطواتالمنهجيةلإعدادالبحوثالاجتماعية،محمدشفيق،الإسكندرية: المكتبالجامعيالحديث،1998،ص(86).

2- مناهجالبحثالاجتماعي،عمرمحمدالتوميالشيباني،طرابلس: منشوراتمجمعالفاتحللجامعات،1989،ص(113).

3- موسوعةعلمالنفسأسعدرزق،الطبعةالثالثة،بيروت: المؤسسةالعربيةللدراساتوالنشر،1989،ص(123).

4- المرشدفيعلمالنفسالاجتماعي،عبدالحميدمحمدالهاشمي،الطبعةالثانية،بيروت: دارومكتبةالهلال،2008،ص(221)،وأنظرأيضا: سيكولوجيةالأُسرة،توماجورجالخوري،بيروت: دارالجيل،1988،ص(11).

5- دورالأستاذالجامعيفيتحفيزوتنميةالتفكيرالإبداعي،سالمعبداللهسعيدالفاخري،علي الرابط.www.jarwan-conter.com.arabpooksresear

6- تنمية التفكير و مهاراته و تحفيز الإبداع بسام فضل مطاوع، متاح علي الرابط http://pulpit.alwatanvoice.com/content-188448.html

7-الموهبة والتفوق والإبداع، فتحي عبد الرحمن جروان، الطبعة الثانية ،عمان :2004 ،ص(393).

8-المتفوقون عقليا خصائصهم اكتشافهم تربيتهم مشكلاتهم، عبد الرحمن سيد سليمان،القاهرة: مكتبة زهراء الشرف،2004،ص(447)،وأنظر أيضا: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، أحمد زكي بدوي، بيروت: مكتبة لبنان ، 1993، ص(42).

9-مقدمة في الخدمة الاجتماعية،عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك، عمان: دار الفكر،2009 ص(289).

10- الإبداع:دراسةفيالأسسالنفسيةالاجتماعيةوالتربويةلظاهرةالإبداعالإنسانية،عونيم عينشاهين، وحنانفاضلزايد،عمان: الأردن،دارالشروقللنشروالتوزيع،2009،ص(31)، وأنظر أيضاً:المدخل إلي الإبداع،سعيد عبد العزيز،الإصدار الثاني، عمان: دار الثقافة ،2009،ص(164- 166).

11- الإبداع:دراسةفيالأسسالنفسيةالاجتماعيةوالتربويةلظاهرةالإبداعالإنسانية عونيمعينشاهين، وحنانفاضلزايد،ص(30) .

12- المدخل إلي الإبداع،سعيد عبد العزيز،ص(123- 129).

13- تنمية التفكير و مهاراته و تحفيز الإبداع بسام فضل مطاوع، متاح علي الرابط http://pulpit.alwatanvoice.com/content-188448.html

14- دور الاسرة ومسؤولياتها، متاح علي موقع أطفال الخليج.

15- عمر التومي الشيباني،المبادي العامة التي ينبغي أن تقوم عليها رعاية الأطفال العرب الموهبين،مجلة كلية التربية جامعة الفاتح،العدد الحادي والعشرون طرابلس1996،ص(83-105)،وأنظر أيضاً: ،دور المعلم في تنمية التفكير الإبداع يلدى الأطفال ، محمودطافش.

16- المدخل إلي الإبداع،سعيد عبد العزيز،ص(67-72)، مرجعسابق.

17- الموهوبون والمتفوقون،أساليب اكتشافهم ورعايتهم، محمد مسلم حسن وهبة،الإسكندرية:2007، ص(51-56)وأنظر أيضاً: الموهوبون و المتفوقون، خصائصهم واكتشافهم ورعايتهم ، عبد المطلب آمين القريطي، القاهرة: دار الفكر العربي،2005 ، ص (169- 179).

18- دور الاسرةومسؤولياتها، متاح علي موقع أطفال الخليج.

19- تنمية التفكير و مهاراته و تحفيز الإبداع بسام فضل مطاوع، متاح علي الرابط http://pulpit.alwatanvoice.com/content-188448.html

الوظيفة العامة في الإسلام

إعداد د. عارف التير

الجامعة المفتوحة / طرابلس – قسم العلوم السياسية

ترتكز الوظيفة العامة في الإسلام على الحفظ والعلم، حيث جاء في سورة يوسف قوله تعالى : [وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ * قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ]، فسيدنا يوسف طلب الوظيفة بحفظه وعلمه ولم يطلبها بدون ذلك، لأنه كان على علم بأصول الزراعة وحفظ المحاصيل وصيانتها وعلى علم بكيفية التصرف الصحيح فيها في سنوات الخصب، وعند حلول سنوات الجفاف.

توطئة

إن حقوق الإنسان باعتبارها إطاراً لتنظيم عمل الاجتماع الإنساني لم تأتِ من فراغ، وإنما جاءت نتيجة لأطر ومرجعيات فلسفية أفرزتها الطبيعة البشرية، والتي في كثير منها تعبر عن القيم التي يحملها هذا الاجتماع، فحقوق الإنسان في الإسلام تنطلق من كرامة الإنسان وفطرته التي فطر الله عليها البشر منذ بداية خلقه[1]، ولا أتي بجديد إن قلت إن الله قد كرم الإنسان وجعله أفضل مخلوقاته، فتعددت مظاهر التكريم باعتباره خليفة لله، قال تعالى :[وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً] [2]، ونفخ فيه من روحه بقوله:[فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ][3]، واسجد له الملائكة:[وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ] [4]، وانه سخر له كل ما في الأرض والسماوات لخدمته قال تعالى:[أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ][5]، وأعظم مظاهر التكريم الإلهي للإنسان أن منحه العلم والمعرفة قال الله تعالى:[وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ][6].

وأكثر من عبر عن هذا التكريم الدكتور محمد عبدا لله دراز بقوله: " إن الكرامة التي ميز بها الله الإنسان عن غيره من المخلوقات تتعدد وتتنوع، فهي كرامة عصمة وحماية، لأن هذا المخلوق له سياج من الحصانة لدمه أن يسفك، وعرضه أن ينتهك، وماله أن يغتصب، ومسكنه أن يُقتَحكم، ونسبه أن يبدل، ووطنه أن يطرد منه أو يزاحم عليه، وضميره أن يتحكم فيه قسراً، هذه الكرامة شاملة للذكر والأنثى، والأبيض والأسود، والضعيف والقوي، والغني والفقير، من أي نحلة أو ملة كان فلهُ من الله التكريم، وهي كرامة استحقاق وجدارة، فالإنسان منذ أن كان جنيناً في بطن أمه يتمتع بهذه الكرامة التي لم يؤد لها ثمن

لا مادياً ولا معنوياً، ولكنها منحة الله التي منحها لهذا المخلوق الذي خلقه، ولا يقف التكريم الإلهي عند هذا الحد بل يمتد إلى وفاته بتعجيل دفنه، والدعاء له بالمغفرة والرحمة بعد موته، كذلك فهي كرامة عزة وسيادة، فهو حمى محمي وحرم محرم، ما لم يخالف أوامر وتعاليم خالقه، وحتى إن خالفها فباب التوبة مفتوح ورحمت خالقه وسعت كل شيء[7]، فجميع البشر متساوون في هذه الكرامة وبالتالي متساوون في الحقوق والواجبات بعكس الحضارات السابقة واللاحقة عليه، حيث الحقوق تمنح وفق الطبقة التي ينتمي إليها الفرد، فيقول الأستاذ عباس محمود العقاد : " لم تعلن في ثورات العالم الدينية حقوق عامة للإنسان قبل ثورة الإسلام في القرن السادس للميلادي، لأن الإنسان نفسه لم يكن عاماً فيوليه الدين حقوقاً عامة، وإنما ولد هذا الإنسان العام يوم آمن الناس بإله يتساوى لديه كل إنسان، ويوم أنيطت حقوقه وواجباته بغير تفرقة بين قبيل وقبيل"[8].

فحق الإنسان في العيش بكرامة يتطلب أن يكون له مورد رزق ينفق منه على نفسه وعلى أسرته وعلى أطفاله، وهذا لا يتأتى إلا بأن يكون لهذا الإنسان عمل يؤديه ويتقاضى مقابله اجر حتى يمكن سد متطلباته المعيشية ، فحق تولى الوظائف العامة من حقوق الإنسان التي أكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية ونصت على ضرورة تهيئة السبيل لتحقيقه.

تحاول هذه الورقة استعراض تولى الوظائف العامة في الإسلام من خلال التأصيل لهذا الحق في القرآن والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين.

. إشكالية الدراسة : إن الإشكالية الرئيسية التي سوف تعالجها هذه الورقة التأصيل الشرعي لتولي الوظائف العامة في الإسلام باعتباره احد أهم حقوق الإنسان التي ترتبط بعيشه الكريم ؟ واستعراض أهم الأدلة الشرعية التي استُند عليها في إقرار هذا الحق ؟ والاشتراطات التي يجب توفرها فيمن يتولى وظيفة عامة؟ .

. فرضية الدراسة : إن تولي الوظائف العامة كحق من حقوق الإنسان كفله الإسلام لجميع المسلمين باعتباره حق يرتبط بمعيشة الإنسان وحياته وكمصدر لرزقه، ومع ازدياد حجم تدخل الدولة في حياة الفرد أصبح لابد من وجود أفراد يمثلونها تناط إليهم مهمة تقديم الخدمات وتوزيع الموارد، ولما كان الإسلام حريص على أن يكون هولاء الأفراد يتمتعون بصفات تؤهلهم لهذا العمل فقد أصّلَ الإسلام لكيفية تولي الوظائف العامة من خلال بعض الاشتراطات والتي أهمها العلم والأمانة والحفظ والقوة .

. أهمية الدراسة :

- إن أهمية الدراسة تكمن في محاولتها التأصيل لحق الإنسان في تولي الوظائف العامة في الإسلام من خلال استعراض أهم الآيات القرائية وما ورد في السنة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدون واستعراض أهم الاشتراطات التي يجب أن تتوفر فيمن تُسند إليه وظيفة عامة .
- كما تبرز أهمية الدراسة من خلال إن الإسلام كان سباقاً في إقرار حق تولي الوظائف العامة قبل أن تطرحه المواثيق الدولية كحق من حقوق الإنسان خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في سنة 1948 وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والدنية سنة 1966.

. تقسيمات الدراسة :

- الإطار المفاهيمي.
- طبيعة الوظيفة العامة في الإسلام.
- الوظيفة العامة في القرآن الكريم .
- الوظيفة العامة في السنة النبوية الشريفة.
- سيرة الخلفاء الراشدين في تولِّيهم وتوُليِهم الوظائف العامة.

الإطار المفاهيمي

لقد تطورت الدولة وتوسعت صلاحياتها ومسؤولياتها وأجهزتها بحيث أصبح لابد لها من أفراد يقومون على إدارة المرافق التي تنشئها أو ما يعرف بالمصالح العامة، فالدولة الحديثة أصبحت فيها الشئون متشعبة، والمسئوليات متعددة، والوزارات متنوعة، ولهذا اقتضت الضرورة وجود أفراد ذوي صلاحيات واختصاصات لمساعدة ولي الأمر أو الحاكم أو الرئيس ومعاونته في مسئوليات الحكم وحمل تبعاته، وهولاء أطلق عليهم في العصر الحديث الموظفون العموميون، وهم الذين يمارسون أعمالاً تسند إليهم من قبل الدولة لتقديم الخدمات إلى الناس، وأصبح هناك حق للإنسان في تولي الوظيفة العامة كفلته له الرسالات السماوية والتشريعات والقوانين الوضعية.

والوظيفة العامة اصطلاح حديث نسبياً ظهر مع بداية الثورة الفرنسية نتيجة لاهتمام الثوار بإصلاح الجهاز الإداري الفرنسي من الوجاهة والواسطة والمحسوبية والولاء السياسي، وسيطرة طبقة معينة على هذه الوظائف والاتجار بها من بيع وشراء كأنها سلعة من السلع والمواد والخدمات، فقد

كانت الوظيفة مملوكة للشخص ملكية خاصة يمكن بيعها وشرائها وتوريثها ومنحها ووهبها، ولهذا ظلت حكراً على أصحاب الأموال والنفوذ السياسي.

1- الوظيفة لغةً:

جاء في لسان العرب الوَظِيفة: "ما يُقدَّر له في كل يوم من رِزق أَو طعام أَو شَراب، وجمعها الوَظائف والوُظُف، ووظَف الشيءَ على نفسه ووَظّفَه توظِيفاً: أَلزمها إياه،[9]، وتفيد الوظيفة في اللغة عدة معانٍ: فقد تفيد القدر المعين من الشيء من رزق وطعام وشراب، وقد تفيد الإلزام أو الفرض على الشيء ، فوظف الشيء على نفسه ألزمها إياه ومنها ألزمت الصبي بحفظ آيات من كتاب الله، وقد يفهم منها التغير والتحول والانتقال، ولهذا يقال للدنيا وظائف أي دول وتداولها من حال إلى آخر، وقد تفيد المنصب أو الخدمة التي تؤدي من خلال هذا المنصب وهو المعنى الشائع حالياً للوظيفة العامة[10].

2- الوظيفة العامة اصطلاحاً:

يرتبط مفهوم الوظيفة العامة في العصر الحديث بالسلطة التي تمنحها القوانين لفرد من الأفراد، وفق إجراءات ولوائح محددة لممارسة واجبات ومسئوليات في إطار الدولة، فهي النشاط الذي يساهم به الفرد في تحقيق خدمة مرفق عام يدار بواسطة الدولة بصفة دائمة وضمن التنظيم الإداري لذلك المرفق، ولقد تعددت تعريفات الوظيفة العامة ولكن سوف نحاول التركيز على أهمها:

– تفيد بأنها خدمة عامة يؤديها موظف عام للأفراد أو للدولة أو أحد فروعها أو مصالحها العامة في نطاق قانوني معين [11] .

– هي مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي تحددها السلطة المختصة، وتتطلب فيمن يقوم بها مؤهلات واشتراطات معينة، ويعني ذلك أنها قدر محدد ومخطط من الأعباء والمسؤوليات يقوم بها الفرد لتحقيق هدف معين، أو جزء من هدف يتصل بالصالح العام أو بخدمة جمهور المنتفعين بالمرافق العامة[12] .

– هي منصب مدني أو عمل معين يقتضي من شاغله القيام بواجبات محددة، وتحمل مسئولية معينة، سواء تفرغ لذلك كلية أو لم يتفرغ[13].

– عرفها رجال القانون بأنها خدمة مرفق عام تديره الدولة أو السلطات الإدارية بطريق مباشر،هدفه خدمة المواطنين تحقيقاً للمصلحة العامة طبقاً للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها[14].

وحوصلة تلك التعريفات تفيدنا أن الوظيفة العامة هي السلطة التي تمنح لفرد لتقديم خدمة إلى جميع الأفراد أو جزء منهم وفق ضوابط تحددها الدولة الهدف منها الصالح العام.

وترتبط الوظيفة العامة ارتباطاً وثيقاً بالموظف العام، حيث يعرف الموظف العام بأنه:

– المواطن الذي منح سلطات يعاونه القائمون بإدارة الدولة وأموالها العامة[15] .

– أو هو العامل بالمرفق العام التابع للدولة[16] .

– أو هو كل فرد يحصل على مرتب تلتزم الدولة بدفعه إليه مباشرة من الخزينة العامة للدولة[17] .

أو هو كل شخص يشارك في عمل مرفق عام تديره الدولة وغيرها من الوحدات الإدارية بأسلوب الاستغلال المباشر على أن تكون مشاركته في ذلك العمل عن طريق إسناد مشروع للوظيفة ينطوي على قرار بالتعيين من السلطة الإدارية المختصة[18] .

وبناء عليه فمفهوم الموظف العام يفيد بأنه ذلك الشخص الذي تكلفه الدولة وفق قوانينها لتحقيق هدف معين أو جزء من هدف، يتصل بالصالح العام أو بخدمة جمهور المنتفعين بالمرافق العامة، وترتبط واجبات الموظف العام بالقيام بالعمل والالتزام بالواجبات الوظيفية والطاعة والاحترام للرؤساء وحماية أموال الدولة من الاعتداء والإسراف.

طبيعة الوظيفة العامة في الإسلام

لقد تعرض فقهاء المسلمين لموضوع الوظيفة العامة من حيث مفهومها وشرعيتها ونشاطها وأساليب ولايتها إلى غير ذلك من المسائل التي تتصل بها، غير أن الاصطلاح الذي استخدمه الفقهاء كمرادف لمصطلح الوظيفة العامة هو مفهوم الولاية العامة أو الولايات العامة والتي عرفها فقهاء المسلمين بأنها : القدرة الشرعية على التصرف النافذ الصحيح، وهذه القدرة تثبت إذا توافرت في المولّى صفات الأهلية من البلوغ والعقل والرشد والإسلام والاختيار[19]، وهذا التصرف لا يتم إلا بجلب مصلحة ودرء مفسدة في حدود عقد الولاية ووفق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية[20]، فقد فصلوها وقسموها وعرضوا لشروطها مثل الولايات القاصرة والولايات المتعدية والولايات العامة، وبينوا أنواع الولايات العامة من سياسية ودينية والشروط اللازمة لشغلها، ولم يمنعوا أحداً يستجمع شروط وظيفة عامة عن شغلها لمانع عرقي أو طبقي [21]، ونحن ما يهمنا أن مفهوم الولاية العامة يلتقي مع مفهوم الوظيفة العامة في أن كلاً منهما يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة هذا من جانب، ومن جانب آخر إن كل منهما يتعلق بمنح سلطة للتصرف وفق ضوابط وحدود مصلحة الأفراد.

لقد ورد لفظ العمل في 360 آية من آيات القران الكريم بعض منها مطلق شامل كقوله تعالى : [وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ][22]، وقوله تعالى : [وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ][23]، وقوله تعالى :[فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ][24]، وورد بعضها مقيدا

بالعمل المادي كقوله تعالى: [لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ][25]، وقوله تعالى:[فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ][26]، أما في السنة النبوية الشريفة فقد حثّ رسول الله – ρ – على العمل بقوله : (ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده)[27]،وقوله – ρ – :(لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنعه)[28].

ولما كانت حياة الأفراد و سد حاجاتهم الأساسية من المأكل والملبس يعتبر من أساسيات الحياة، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال حصول الأفراد على العمل، فإن هذا الحق يصبح من الحقوق التي يجب أن تسعى الدولة وولاة الأمر لتحقيقه بقدر المستطاع، بتوفير فرص العمل، والرقابة المستمرة على ظروف وأوضاع العمال، ووضع التشريعات اللازمة ومتابعة تنفيذها، لان هذا الحق يرتبط به مصيرهم المعيشي واستقرارهم الأسري والنفسي، وهو ضروري لعمارة هذا الكون وزيادة الإنتاج وقضاء حاجات المجتمع كما هو ضروري للفرد ، ولهذا فان أداء الأعمال في مختلف مناحي الحياة والتي يحتاجها الأفراد في معيشتهم تعتبر من واجبات الكفاية التي تقع على جميع أفراد الأمة، وهو حق ذو اتجاهين متكاملين فهو حق للفرد لكسب معاشه وإعالة أسرته، و حق للدولة على الفرد أن يساهم في بنائها وعمارتها والدفع بها قدماً للأمام[29].

إلا أن حق العمل وتولي الوظائف العامة في الإسلام ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمعيار الصلاحية والذي يعني اختيار الأكفأ والأصلح والأنسب والأفضل لشغل الوظيفة العامة، وأن يتاح لجميع الأفراد بالتساوي فرصة تولي هذه الوظائف، فالأسس الشرعية لهذا المعيار في الشريعة الإسلامية قد بينها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وسيرة الخلفاء الراشدين – ψ– وأفاض فيها فقهاء المسلمين والتي أهمها القوة والأمانة والحفظ والعلم .

الوظيفة العامة في القرآن الكريم

يقول الله تعالى في محكم آياته : [قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ][30]، حيث جاء في تفسير الطبري لهذه الآية: "إن خير من تستأجره للرعي القوي على حفظ ماشيتك والقيام عليها في إصلاحها وصلاحها, والأمين الذي لا تخاف خيانته فيما تأمنه عليه"[31]، فالعمل في الإسلام يرتكز على أساسين مهمين وهما القوة والأمانة، ويبين شيخ الإسلام ابن تيمية إن القوة في الوظيفة أو الولاية تختلف من مجال إلى مجال، فالقوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب والخبرة الحربية، والإلمام بالخطط العسكرية، والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم والقدرة على استنباط الأحكام من القرآن والسنة النبوية الشريفة[32]، فصفة القوة والأمانة تعبر عن الموضوعية التي أقرها الإسلام فيمن يتولى

شئون المسلمين، ولا تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة، فأينما وجد القوي الأمين وجب اختياره وتوظيفه، سواء كان في الوزارات أو القضاء أو إمارة الجيش أو الكتاب أو القيام على الصدقات والخراج أو ولايات المدن والأقاليم أو أئمة الصلاة أو المؤذنين والمعلمين[33]، كذلك يؤدي أساس الاختيار على القوة والأمانة إلى تطبيق العدالة والمساواة للأفراد في تولى الوظائف العامة على النحو الذي يطمئن به كل من توفرت فيه هذه الصفات الجامعة للقوة والأمانة إلى أن حقه مكفول في تقلدها، لان الاختيار على غير هذه المعايير مثل اللون أو الطبقة أو المركز الاجتماعي أو المقدرة المالية يؤدي إلى نتائج وخيمة على المستوي الفردي وعلى مستوي الدولة ككل[34]، وقد وردت الأمانة في القرآن الكريم في ست سور تؤكد على أدائها وتجعلها أساسا للواجبات الوظيفية، ومن هذه الآيات قوله تعالى : [إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا][35]، وقوله تعالى:[وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ][36]، وقوله تعالى:[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ][37]، والأمانة مفتاح الثقة وبوابة الصدق وساحة الطمأنينة، وهي صفة لا يمكن إثباتها في مجال الوظيفة العامة إلا من خلال الممارسة والعمل، حيث تكون الأمانة مسئولية أمام الله، ومسئولية أمام النفس ومسئولية أمام الأفراد [38].

كذلك ترتكز الوظيفة العامة في الإسلام على الحفظ والعلم، حيث جاء في سورة يوسف قوله تعالى : [وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ * قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ][39]، فسيدنا يوسف طلب الوظيفة بحفظه وعلمه ولم يطلبها بدون ذلك، لأنه كان على علم بأصول الزراعة وحفظ المحاصيل وصيانتها وعلى علم بكيفية التصرف الصحيح فيها في سنوات الخصب، وعند حلول سنوات الجفاف، لان العلم الذي أعلن عنه هو المتطلب لأداء وظيفته [40].

الوظيفة العامة

في السنة النبوية الشريفة

لقد ورد الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة التي تحض على اختيار الأكفأ والأنسب والأصلح لتولى الوظائف والولايات العامة ومن ذلك قول الرسول – ρ – (ما من عبد استرعاه الله رعية، فلم يحطها بنصيحة، إلا لم يجد رائحة الجنة)[41] ، وقوله υ : (ما من والٍ يلي رعية من المسلمين، فيموت وهو غاش لهم إلا حرم الله عليه الجنة)[42] .

تبين الأحاديث السابقة المسئولية الملقاة على عاتق من يناط إليهم اختيار الموظفين وأهمها ضرورة تحري اختيار الأجدر والأصلح، وفي هذا الصدد وضح الإمام الماوردي ما يجب على ولي الأمر مراعاته عند

اختيارهم للموظفين، وذلك باختيار الأمناء والنصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال ويعهد إليهم من الأموال، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة والأموال بالأمناء محفوظ[43]، لأن إسناد الوظائف إلى غير أهلها يعد اغتصاباً بطريقة غير مباشرة لحق الأصلح في شغرها، حيث إن للدولة مصالح وللرعية حقوقاً ولن يوطأ السبيل إلى تحقيق هذه المصالح إلا بإسناد الأعمال للنصحاء والأمناء[44]، ولكن قد لا يتيسر معرفة الأصلح لتولي الوظيفة العامة، ففي هذه الحالة على الإمام أن يبحث عن الأمثل فالأمثل بالبحث والتحري والاستشارة والاجتهاد قدر المستطاع، فإذا قام الإمام بذلك أدى ما عليه من أمانة، قال تعالى : [لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ][45].

وارتباطا على ما سبق فإن الأفعال والأعمال التي قام بها الرسول – ρ – في مجال الإدارة والتشريع من حيث إنها مبادئ عامة وأصول كلية، تعتبر ملزمة لنا واجبة الأتباع، ويبقي الاجتهاد والبحث والتنظير في تفصيلات هذه المبادئ فيما يتعلق بكيفية تطبيقها، لأن هذا الأمر يختلف من عصر إلى عصر، ومن وقت لآخر، ومن زمن إلى زمن ومن مكان إلى مكان، ويبقى معيار الصلاحية كتشريع عام يقوم على رعاية مصالح دائمة لا تنقطع، ثابتة لا تتغير، فإن السنة النبوية الشريفة ألزمت وأوجبت أن يتم الاختيار للوظيفة العامة على أساس الأصلح والأكفأ والأصدق والأنزه والأئمن (من الأمانة وليس من الأمن).

سيرة الخلفاء الراشدين
في تولّيهم وتوُليِهم الوظائف العامة

لقد اتسعت الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين من خلال الفتوحات الإسلامية ونشر الإسلام، مما تتطلب الأمر استحداث نظم إدارية جديدة، واختيار موظفين عموميين يقومون بأعمال الدولة الفتية تتوافق وهذا التوسع، وكان معيار الصلاحية هو الأساس الذي من خلاله يتم اختيار الولاة، وهذا أحد الأسباب التي أدت إلى توسع الحضارة الإسلامية في زمن قصير[46].

وإن تاريخ الإسلام ملئ بالمواقف والأحداث التي تدل على أن الوظيفة العامة كان أساسها معيار الصلاحية، فسيدنا ابوبكر– τ – ولّى العمال على الأقاليم والبلدان داخل شبه الجزيرة العربية وخارجها : فكان عتاب بن أسيد واليا على مكة، وعثمان بن أبي العاص على الطائف، والمهاجر بن أبي أمية على صنعاء، وزياد بن أبيه على حضرموت، ويعلى بن أمية على خولان، والعلاء بن ثور الحضرمي على زبي، وزمع ومعاذ بن جبل على الجند، وعبد الله بن ثور على جرش، أما في العراق فكان قواد الجند أبو عبيدة بن الجراح، وعمرو بن العاص، وشرحبيل بن حسنة، ويزيد بن أبي سفيان، وخالد بن الوليد القائد العام لهولاء جميعاً، ولقد عزل سيدنا ابوبكر الصديق – τ – خالد بن سعيد بن العاص لعدم كفايته الحربية،

وكلف بدلاً منه شرحبيل بن حسنة الذي أوصاه بقوله:(انظر في خالد بن سعيد، فاعرف له من الحق عليك، مثل ما كنت تحبّ أن يعرف من الحق لك لو كنت مكانه وكان مكانك، انك لتعرف مكانته في الإسلام، وتعلم أن رسول الله توفى وهو له والٍ، ولقد كنت وليته ثم رأيت غير ذلك وعسى أن يكون ذلك خيرا له في دينه، فما أغبط أحد بالإمارة، وقد خيّرته في أمراء الجند فاختارك على ابن عمّه فإذا نزل بك أمر تحتاج فيه إلى رأي التقي الناصح، فليكن أول من تبدأ به: أبو عبيدة بن الجرّاح، ومعاذ بن جبل ثانياً و خالد بن سعيد ثالثا، فانك واجد عندهم نصحا وخيرا، وإياك واستبداد الرأي دونهم، أو إخفاءه عنهم)[47]، وفي اختياره لسيدنا عمر بن الخطاب – τ – ليكون خليفة المسلمين يتجسد الواقع العملي التطبيقي في اختيار الأصلح ، وهذا ما عبر عنه الصديق – τ – بقوله : (اللهم إني وليته بغير أمر من نبيك ولم أرد بذلك إلا صلاحهم....)[48]، وهذا سيدنا عمر بن الخطاب – τ – خطب في الناس فقال : (أما بعد فقد ابتليت بكم وابتليتم بي وخلفت فيكم بعد صاحبي فمن كان بحضرتنا باشرناه بأنفسنا ومن غاب عنا وليناه أهل القوة والأمانة ومن يحسن نزده حسنا ومن يسيء نعاقبه ويغفر الله لنا ولكم، ويقول – τ –: لا يقيم أمر الناس إلا حصيف العقل، أريب العقد، لا يطلع منه على عورة، ولا يخاف منه على حرة، ولا تأخذه في الله لومة لائم)[49]، أما سيدنا علي بن أبي طالب –كرم الله وجهه –ففي رسالته إلى واليه على مصر مالك بن الحارث يتجسد الحرص على اختيار الأفضل والأصلح ، فهو يوصيه ويقول له : (إن فضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مودة الرعية اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم، ثم انظر أمور عمالك فاستعملهم اختباراً ولا تولهم محاباة وإثره .... فولّ من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك، وأنقاهم جيباً، وأفضلهم حلماً ممن يبطئ عن الغضب ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء، ولا ينبو على الأقوياء، وممن لا يثيره العنف ولا يقعد به الضعف، ثم الصق بذوي المروءات والأحساب وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة، ثم أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة)[50].

الخلاصة:

من خلال الخلفية التاريخية البسيطة التي تم سردها نستنتج أن حق تولى الوظائف العامة في عهد الرسول – ρ – وعهد الشيخين – ψ – كان جميع الناس متساوين فيه إلا بمعيار الصلاحية وهي القوة والأمانة

والعلم والحفظ وغيرها من الصفات الحميدة، ولم يكن للقرابة والوجاهة والمال والحسب والنسب أي دور في ذلك وإنما الخوف من الله وأتباع أوامره ونواهيه وتطبيق شريعته.

الهوامش :

1 . قدم الدكتور محمد على الشهرستاني تفسير مخالف لتمتع الإنسان بالكرامة : فهو يري أن الإنسان الذي منحه الله الكرامة هو ذلك الإنسان الذي يلتزم بطاعة الله وأوامره ونواهيه، أما غير هذا الإنسان فليس له حق الكرامة لأنه بمخالفة خالقه تتغير مرتبته ويصبح في مرتبة الحيوان الناطق، وعلل ذلك بان الله قد وصف الإنسان في القرآن بصفات مذمومة مثل الكفور ، والظلوم ، والجهول ، والعجول ، والهلوع ، واليؤس ، والقتور ، ولربه لكنود ، وأكثر شي جدلا ، وهذه الصفات مذمومة لا يستحق الإنسان إذ اتصف بها الكرامة من الله، فالكرامة يستحقها الإنسان الذي يلتزم بما عليه هو، وبنسبة التزامه يترتب له هذا الاستحقاق، وأني سأبين جزئية واحدة حول ما ذكر تاركاً بقية التعليل لما سيتناوله البحث، إن الله تعالى قال : [وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ]، ولم يقل يا مؤمنون، أو يا مسلمون، حيث لم يتم تحديد من هو المخاطب، وإنما كان الخطاب لجميع بني أدم، حول رأي الدكتور محمد على الشهرستاني يمكن الرجوع إلى : ندوة حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية . الرباط 22-1997/10/20م.

2 . سورة البقرة : 2 . الآية : 30 .

3 . سورة الحجر : 15 . الآية : 29

4 . سورة البقرة : 2 . الآية : 34 .

5 . سورة لفمان : 31 . الآية : 20.

6 . سورة البقرة : 2 .الآية :31.

7 . دراز ، محمد عبدا لله .1972 . نظرات في الإسلام . تحقيق محمد موفق أبو البشر . حلب : مكتبه الهدى, ، ط2 . ص 165.

8 . العقاد ، عباس محمود . 1957م . حقائق الإسلام وأباطيل خصومه . القاهرة : مطبعة مصر . ط 1 . ص60.

9 . لسان العرب . مادة وظف .

10 . النشوي ، ناصر احمد إبراهيم ،2005 . *موقف الشريعة الإسلامية من الاستعانة بغير المسلمين في الجهاد وتولي الوظائف العامة* . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر. ب ط . ص396 _398 .

11 . محفوظ ، طلعت حرب .1989 . *مبدأ المساواة في الوظيفة العامة* . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ص46.

12 . سيبيه . سلمى . *الوظيفة العامة و الموظف العام* . مقال منشور في موقع المنتدى العلمي http://www.a7ya.com.

13 . شريف ، علي . 1980 . *الإدارة العامة مدخل الأنظمة* . بيروت : دار النهضة العربية . ص257-271.

14 . محفوظ ، عبد المنعم . ب ت . *الموظفون والحكومة بين الحكومة والمواجهة* . ب ن . ص30-38 .

15 . الجمل . محمد حامد . *الموظف العام فقهاً وقضاء* . ب ت . القاهرة : دار النهضة العربية . ط2 . ص 43-69 .

16 . الجمل . محمد حامد . ص 76 .

17 . حشيش ، عبد الحميد كمال . 1974 . *دراسات في الوظيفة العامة* . القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة . ص33 .

18 . عبد العال ، محمد حسنين . 1974 . *الوظيفة العامة* . القاهرة : دار النهضة العربية . ط1 . ص 11 .

19 . النشوي ،ناصر أحمد إبراهيم .2005.*موقف الشريعة الإسلامية من الاستعانة بغير المسلمين في الجهاد وتولي الوظائف العامة*.ص403 .

20 . محمد ، إبراهيم عبد الصادق . 1983 . *الاختيار للوظيفة العامة في النظام الإسلامي* . رسالة دكتوراه جامعة الأزهر.ص 5-7.

21 . لمن أراد الاستزادة في هذا الموضوع عليه بكتاب الإمام الماوردي الأحكام السلطانية.وابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية ، وابن خلدون في مقدمته، وأبي يعلى الفراء في كتابه الأحكام السلطانية.

22 . سورة فصلت : 41 . الآية : 33.

23 . سورة التوبة : 9 . الآية : 105.

24 . سورة الزلزلة : 99 . الآيتان : 7، 8 .

25 . سورة يس : 36 . الآية : 35 .

26 . سورة الجمعة : 62 . الآية : 10 .

27 . صحيح البخاري ،*كتاب البيوع* . باب كسب الرجل من عمل يده . رقم الحديث : 2072 . ص 373 .

28 . صحيح البخاري.*كتاب البيوع* . باب كسب الرجل من عمل يده . رقم الحديث : 2074 . ص 373 _ 374 .

29 . عثمان،محمد فتحي.1982،*حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الوضعي* . القاهرة : دار الشروق . ط1 . ص 152

30 . سورة القصص : 28 . الآية : 26 .

31 . الطبري ، محمد بن جرير . جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري) . ج 19 . بيروت : مؤسسة الرسالة . سورة القصص : 28 . الآية :26 . ص 562.

32 . ابن تيمية ، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية* . ص 15 – 16 .

33 . ابن تيمية . *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية* . ص5 .

34 . السمرقندي ، علاء الدين محمد بن احمد . 1992 . *تحفة الفقهاء* . بيروت : دار الكتب العلمية . ص 543 .

35 . سورة النساء : 4 . الآية : 58 .

36 . سورة المؤمنون : 23 . الآية : 8 .

37 . سورة الأنفال : 8 . الآية : 27 .

38 . الأشعري،أحمد بن داوود المزجاجي.2000.*مقدمة في الإدارة الإسلامية*.السعودية:الشركة الخليجية للطباعة والتغليف.ط1 .ص 226.

39 . سور يوسف : 16 . الآية 54 والآية 55.

40 . قطب ، السيد . ب ت . *في ظلال القران* . القاهرة : دار الشروق . المجلد الرابع . الجزء الثالث عشر . ص 2005 .

41 . صحيح البخاري . *كتاب الأحكام* . باب من استرعي رعية فلم ينصح . رقم الحديث : 7150 . ص 1295 .

42 . صحيح البخاري . *كتاب الأحكام* . باب من استرعي رعية فلم ينصح .. رقم الحديث : 7151 . ص 1295 .

43 . الماوردي . *الأحكام السلطانية والولايات الدينية* .ص11.

44 . محمد ، إبراهيم عبد الصادق . 1983 . *الاختيار للوظيفة العامة في النظام الإسلامي* . ص31 .

45 . سورة البقرة : 2 . الآية 286 .

46 . ديورانت ، وول . *قصة الحضارة* .بيروت : دار الجليل للطبع والنشر والتوزيع . المجلد الرابع . الجزء الثاني. ص 171 – 172

47 . السيوطي ، جلال الدين . *تاريخ الخلفاء* . القاهرة : دار الفكر العربي . ص 157.

48 . ابن حزم . *الفصل في الملل والأهواء والنحل*. ج1 . ص 28 .

49 . الغزالي ، أبو حامد . *إحياء علوم الدين* . الجزء الثالث . ص 385 .

50 . إن وصية الإمام علي .كرم الله وجهه . إلى مالك بن الحارث واليه على مصر قد اشتملت على كثير من النصائح والإرشادات والتي أهمها كيفية تصرف الوالي مع البطانة ومع الرعية ومع الوزراء وهي أطول وصية خليفة إلى واليه . راجع : عبده . محمد . *نهج البلاغة* . 1992 . القاهرة : دار الكتاب المصري . ص 426 .

أهمية البحث العلمي

د. خديجة محمد ابومنجل
قسم المكتبات والمعلومات – كلية الآداب – جامعة الزيتونة

المستخلص:
تتناول هذه المقالة أهمية البحث العلمي لكل قطاعات المجتمع ومؤسساته ، من حيث مفهوم العلم ، والبحث العلمي ، ونشأته ، وتطوره ، وأهمية البحث العلمي وأهدافه ، والخصائص المميزة للبحث العلمي والتي يجب أن تتوفر فيه ، كما تناولت البحوث وفوائدها ، والدور الذي يمكن ان يؤذيه في إثراء المعرفة البشرية ، والهدف من ذلك تسليط الضوء علي أهميته.

المقدمة:

العقل هو أداة تقدم الإنسان ، حيث تتراكم فيه المعلومات والخبرات ، ولكي نتقدم يجب علينا أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون ، ولابد للعقل أن يفرز المعلومات التي تراكمت فيه ويظهرها لحيز الوجود للاستفادة منها.

فالعملية العقلية التي وهبها الله للإنسان ما هي إلا دليل قاطع علي تكيف الإنسان مع بيئته للوصول لحل المشكلات ، بداية من الإدراك ووصولاً الي البحث عن الحقائق وتوظيفها لسد احتياجاته ورغباته للمعرفة ، فمن هذا المنطلق بدأت عملية البحث العلمي، ومع تطور البشرية وانتشار التعليم والاختراعات وانفجار المعرفة ، جعلت للإنسان بيئة خصبة لإظهار مواهبه وقدراته تجاه هذه المعطيات .

" إذاً البحث العلمي قديم قدم الإنسان علي هذه الأرض يتقدم حيناً ويخبو أحياناً ، حسب الظروف المجتمعية التي تمر بها البشرية ، و لم يمت أو يختفي تماماً في أي وقت من الأوقات ، ولكنه أحياناً يصبح ظاهرة عامة وفي أحيان أخرى يكون ظاهرة خاصة ، ودليلنا علي ذلك التقدم الذي حققته البشرية منذ وجد الإنسان علي وجه الأرض حتي الآن."(خليفة،1998م).فهو محاولة لزيادة المعلومات المكتسبة بطريقة منهجية من خلال اكتشاف الحقائق ، والسعي لحل المشكلات وإضافة الجديد الي المعرفة البشرية.

فدول العالم في هذه الالفية تتسابق لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة وفي كافة المجالات لتسير نحو التقدم والرقى والازدهار ، ومما لا شك فيه أن المعرفة تمثل مفتاح النجاح والتطور والسير نحو التقدم ، لا نها تساعد في التعرف علي الحقائق وفهم المسائل والقضايا نتيجة المعلومات المتحصل عليها

، وبذلك تسهم في تخطى العقبات والعراقيل التي تقف عائقا لبلوغ الهدف واتخاذ القرار (عبيدات ، وعدس،1998م).

فمن هذا المنطلق وجب علينا معرفة الفرق بين العلم "Science" والمعرفة "Knowledge"

فالعلم اختلفت الآراء حول مفهومه ، وله جوانب ثلاث هي:

العلم بنية معرفية Knowledge

العلم طريقة Method

العلم معرفة وطريقة Knowledge &Method

نعرف العلم علي أنه: "بحث وتقص منظم وموضوعي لفهم العالم من حولنا ويستخدم فيه الاختبار والتجربة للتحقق من المعرفة المكتسبة وتأكيدها أو تطويرها."(Salehgelbana ،2019)

أما المعرفة هي : إحاطة الإنسان بالشيء ، وعلمه وإحاطته به ، أو : إدراك الشى واليقين بحقيقته ، أما المعرفة فهي التي تتم وفق قواعد ومنهج للتفكير لتحصيل تلك المعارف ، أو الحقيقة العلمية التي تعتمد علي البراهين بالبحث والتحليل للرصيد المعلوماتي الذي استطاع الأنسان أن يجمعه عبر مراحل التاريخ ،وعرض الحقائق بعد تدوينها بشكل قوانين ونظريات علمية.(عبيدات ، عدس،1998 م).

اذاً مفهوم المعرفة ليس مرادف للعلم; فالمعرفة أوسع من العلم ، بينما العلم يسبق المعرفة ولكن الأخيرة أشمل لأنها حصيلة ما تعلمناه وما اكتسبناه من خبرات عن طريق العلم .

***– مفهوم البحث العلمي:**

أما فيما يخص مفهوم البحث العلمي وردت مفاهيم متعددة بهذا الخصوص يتقارب بعضها البعض من حيث المعنى فيرى بعض الباحثين في أصول البحث العلمي ، أن البحث العلمي هو: " عملية مستمرة ومتصلة تهدف للتعرف علي المشكلات وتحديدها وتكوين الفروض والتساؤلات وتحقيقها ، واستخلاص نتائج وتعميمها، واستعراض لماذا أجريت الدراسة ، والخطوات المتبعة لإجرائها ... الخ ، وما هي الاسهامات التي قدمتها للمعرفة العلمية أو التراث العلمي.(عوض الله ،2013).

وعرف أيضاً : بأنه نشاط إنساني لا غنى للفرد ولا المجتمع عنه ، والبحث العلمي يشير الي الجهود المبذولة لاكتشاف معرفة جديدة أو لتطوير عمليات أو منتجات موجودة ، مهمته التحقق من موضوع معين بصورة منظمة أو منهجية .(أعمال الموسوعة، 1999م).

أذاً مفهوم البحث العلمي هو : وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث لغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ، أو تصحيح معلومات موجودة ، على ان يتبع هذا التقصي خطوات المنهج العلمي والأدوات اللازمة للبحث ويدعمها بالحجج والبراهين.

فمن خلال التعاريف المتعددة للبحث العلمي وبوجهات النظر المختلفة لا ينظر للعلم والبحث العلمي علي أنه مجموعة المعارف الإنسانية المكتسبة التي كشف عنها الإنسان خلال رحلته الطويلة بل هو : نشاط متجدد ديناميكي بعيد عن الجمود ومتصل بالإنسان ونشاطه ، ويسهم في تنشيط الحركة العلمية ومحاولة جادة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها .

فالبحث العلمي هو الوسيلة لتطوير المعرفة بطريقة منتظمة لإيجاد حلول للمشكلات في مختلف النواحي الحياتية ، ليسير المجتمع نحو التقدم وتحقيق ما يصبو إليه ، فبالتالي يكون البحث وسيلة وليست غاية.

***– نشأة البحث العلمي وتطوره:**

يلعب البحث العلمي دوراً أساسياً في قيام الحضارات ولولا ذلك ما استطاعت المجتمعات في شتى العصور أن ترفع صروح حضارتها وتبلغ الذروة في مجدها ." فالبحث العلمي قرين للحضارة وميادينها التي تجرى عليه تجاربها واختباراتها ، فلا يمكن تصور قيام حضارات الجزيرة العربية ، والفرعونية ، والأشورية دون أن تكون هناك بحوث علمية."(ساعاتي،1991).

فنجد أول من استخدم مناهج البحث العلمي هم علماء النفس والاجتماع في القرن التاسع عشر، حيث كان احدى علماء النفس المدعو إرنست وبر (Ernest Weber) أول من حاول قياس نماذج محددة من السلوك البشري في الاربعينيات من القرن الماضي وكانت هذه المحاولات الأولى التي قادت الي تأسيس معرفي جيد ، الذي رسم الخطوط العريضة لمعالم البحث العلمي في الدراسات الانسانية .(الحيزان، 2004)، نشأ عن ذلك البحوث الانسانية والتي كانت مقتصرة علي نماذج محددة من السلوكيات نظراً لمحدودية اساليب التحليل وبدائيتها ، ثم أُبتكر علماء الاحصاء طرق جديدة ودقيقة في أساليب التحليل ، فتحت للباحثين الدخول في دراسات تفصيلية وتقديم نتائج أدق ، وأصبح بالإمكان أن يتعرف الباحثون علي معلومات دقيقة وقيمة في بحوثهم من خلال النتائج التي يحصلون عليها ، وقد كان لنجاح الدراسات النفسية والاجتماعية في توظيف اسلوب البحث العلمي أثر كبير في توجيه معظم الدراسات الانسانية الي الأخذ بهذا المنهج

***– مراحل تطور البحث العلمي:**

يمر البحث العلمي بأربع مراحل هي:(العبيدي،2019) .

- التجربة والخطأ: لم يكن للباحث تفسيرات منطقية لكل العلاقات المشاهدة المكونة للعلم ، فكان يجرب حتي يجد حلاً مقبولاً لمشكلته ، وبناءً علي ذلك تبلورت بعض المبادئ لترقى الي مرتبة القواعد العامة والتعميمات.
- السلطة والتقاليد: وتعتبر المرحلة الموالية للتجربة والخطأ حيث يستشهد الباحث بأفعال وآراء قادة الماضي ، وقد تكون خاطئة ومغلوطة ولكن يلتجأ اليها للبث في موضوع معين.
- التكهن والجدل: تستخدم عندما يتم التشكيك في أتباع أسلوب السلطة والتقاليد ، والبحث عن حقائق من خلال المناظرات باستخدام الجدل والمنطق في بلورة الحقائق.
- الطريقة العلمية : الأكثر شيوعاً في العلوم الطبيعية ، وتقوم علي إجراء التجارب عن طريق الفرضيات وجمع البيانات وتطبيقها وصولا إلي نتيجة تؤيد الفرضيات أو تنفيها مع تقديم التوصيات .

***– أهداف البحث العلمي:**

الأنسان دائماً يسعى الي البحث عن كل ما هو جديد في كافة المجالات وأهمها البحث العلمي ، فالبحث العلمي له أهداف كثيرة يسعي الي تحقيقها ، وذلك من أجل أن يساهم في تطور ورقي المجتمع وتصحيح المعلومات الخاطئة ،ومن أبرز هذه الأهداف:

- معرفة المستقبل : وذلك من خلال التنبؤ العلمي والتحليل الاستنتاجي للمشكلات ومتغيراتها عن طريق إتباع المناهج والأساليب العلمية الصحيحة .
- الوصول الي حقائق جديدة : قد تكون موجودة من قبل و لم تكشف فيأتي الباحث العلمي بمنهجية يختبر بها تلك الحقائق ليصل الي حقيقة كلية جديدة.
- تقديم حلول نهائية للمشكلات : عن طريق تقص وتتبع المشكلة وإيجاد الحلول لها.
- الابتكار والتجديد، وزيادة المعارف المكتسبة. وتتمثل في اكتشاف معارف جديدة والعمل علي تطويرها بحيث تسهم في تقدم العلم.
- التقويم. بشكل عام تقويم الظاهرة التي تتم دراستها ومدى قدرتها علي تحقيق أهداف المؤسسة، ومن خلالها يتم الوصول الي نتائج مرغوبة أو غير مرغوبة. (الفريحات،2012).

***– خصائص البحث العلمي:**

للبحث العلمي خصائص تميزه عن غيره من العلوم ، تجعله ذا أهمية بالغة للحياة الإنسانية ، ومن الواضح أن البحث العلمي يصبو الي دراسة العلاقات التي تربط بين الظواهر الطبيعية ، معتمدة علي المعرفة وصولاً الي استخلاص الحقائق ، لذا يتميز البحث العلمي عن غيره في الآتي:

–" أنه عملية منظمة للسعي وراء الحقيقة وإيجاد حلول لمشكلة علمية أو اجتماعية أو عملية ، عن طريق تبنى منهج منظم مدروس "اسلوب البحث العلمي" (محمد،2002).

– عملية منطقية بحيث يأخذ الباحث علي عاتقه حل المشكلات بحقائق وخطوات عبر منهج استقرائي واستنتاجي.

– عملي واقعي تجريبي ، لأنه ينبع من الواقع وينتهي به.

– عملية موثوقة قابلة للتكرار لأجل الوصول لنتائج مشابهة ، والتحقق من موثوقية وصحة نتائج البحث ، والتحقق من صلاحية وفعالية إجراء البحث لطبيعة المشكلة.(شعبان ، 2011).

– عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو إثراء المعرفة الإنسانية.

– عملية موضوعية نشطة جادة متأنية.

– عملية تهدف الي تحقيق غرض محدد في خصوصيته ثم عموميته.

***– أنواع البحوث العلمية:**

تختلف البحوث باختلاف حقولها أو ميادينها العلمية والاجتماعية والفنية ... ، فهناك عدة تصنيفات تتعلق بأنواع البحث العلمي نوجزها كما يلي:

أ– بحوث علمية حسب الغرض منها وتنقسم الي:

- بحوث نظرية . وهي تلك الابحاث التي تتناول مشكلة أو موضوع معين ، ومن تم وضع قوانين ونظريات بغض النظر عن تطبيقه من عدمه، وتهدف للوصول الي المعرفة وإضافة ما هو جديد.
- بحوث تجريبية .وتهدف الي تطبيق نظريات المعرفة للتأكد من صحتها ، وتحقيق المعرفة ، وايجاد الحلول للقضايا والمشكلات المجتمعية.

ب – ***بحوث علمية حسب المنهج المستخدم وتشمل:*** (الضامن ،2007) .

- بحوث وصفية وهذا النوع من البحوث يرتبط بالعلوم الاجتماعية والتي تتطلب لوصف أحداث وظواهر وتجميع حقائق ومن تم وضع نتائج واتخاذ القرار.
- بحوث تاريخية وهي التي تستخدم المنهج التاريخي وتهدف الي دراسة احداث تاريخية معينة وتحليلها وتفسيرها تعمم علي الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.
- بحوث تجريبية تقوم علي التجريب والملاحظة ووضع الفروض والتحقق من صحتها وصدقها .
- بحوث استقرائية وتقوم علي التحليل الدقيق للمشكلة وأبعادها وتستخدم في مجالات العلوم الرياضية والطبيعية.

ج- ***بحوث حسب طبيعة المحتوى:*** بحوث علمية بحتة

- بحوث اجتماعية
- بحوث وثائقية
- بحوث اقتصادية
- بحوث جغرافية
- بحوث دينية
- بحوث تاريخية

د -***بحوث علمية حسب المستوى الدراسي:***(الزهيري، 2017) .

- ابحاث المدارس
- ابحاث الجامعات
- ابحاث الدراسات العليا

*- مناهج البحث العلمي:

وتتمثل في مجموعة الاجراءات والقواعد العامة التي يتم وضعها للوصول الي الحقيقة ويقوم بها الباحث مقدماً لعملية المعرفة التي سيقبل عليها ، من أجل الوصول الي حقيقة المادة التي يستهدفها .وتختلف مناهج وطرق البحث العلمي باختلاف المواضيع ، "ولكل منهج وظيفة وخصائص يستخدمها الباحث في مجال تخصصه ، والمنهج كيفما كان نوعه يمثل الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول الي نتيجة معينة."(ساعاتي ،1991)، إن التقدم الذي حدث في تاريخ البشرية يرجع الي استخدام المناهج العلمية المناسبة لتحقيق هذا التقدم والرقي ، والبحث العلمي يستند اصلا الي منهج ثابت ومحدد تحكمه خطوات ، تشكل قواعد ، واصولا يجب التقيد بها من قبل الباحثين.

مع الرغم أن الباحثين لا يتفقون علي تصنيفات معينة للمناهج ، سنحاول ذكر أهم المناهج المستخدمة في البحوث العلمية.

المنهج العلمي:

ويعنى بالمنهج العلمي مجموعة من التقنيات التي تستخدم في التحقيق عن الظواهر وذلك من خلال استغلال ما هو جديد في المعرفة العلمية ، وتصحيح وتكامل المعرفة السابقة بناءاً علي تجارب وأدلة ملموسة تخضع للقوانين الفكرية ، فتعدد التخصصات العلمية جعلها تختلف عن بعضها في التحقيق لوجود خصائص تميزها عن بعضها وفقا لتطور اساليب المعرفة ، ويتضمن

المنهج العلمي عدة جوانب منها: الوصف – التنبؤ – السيطرة – الفهم.

المنهج التاريخي:

وهو ذلك المنهج الذي يهتم بتسجيل احداث الماضي وكتابتها ، يستخدم للحصول علي أنواع معينة من المعارف والمعلومات لغرض دراسة وتحليل بعض المشاكل والقضايا الانسانية والاجتماعية الحاضرة ، لان فهم الحاضر يرتكز علي الماضي ، وبذلك يساهم في الكشف عن واقع وحياة وسلوك وأساليب اعتمد عليها السابقون ، الأمر الذي يتيح فهم الماضي لاستكمال جوانب التاريخ ، ويرتكز علي جانبان هما : الزمن ، الموضوع.

منهج دراسة الحالة:

ويتمثل في دراسة موضوع معين بهدف التعرف عليه بطريقة تفصيلية دقيقة ، والتوصل الي نتيجة واضحة بشأنها.

منهج تحليل المضمون:

"ويقوم علي دراسة وتحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي ، الحاضر ، المستقبل، ويفيد في معرفة عوامل التغير الاجتماعي وردود أفعال المجتمع اتجاه قرارات معينة."(زايد ، 1999).

ظهر كوسيلة من وسائل البحث العلمي في مجال الاعلام ، وتطور حتي غذي أحد المناهج المستخدمة في البحث العلمي، ولكل المجالات، وشيع استخدامه للخطب والرسائل.

المنهج الوصفي:

مرتبط بدراسة ووصف الظواهر والمشكلات المختلفة التي ترتبط بالمجالات الانسانية ، يهدف في أغلب الحالات الي فهم وتقويم ظواهر واوضاع موجودة وقائمة ، فهو فهم الحاضر لتوجيه المستقبل.

المنهج التجريبي :

يرتكز علي اختيار الفرضيات عن طريق التجربة ، والتعرف علي العلاقات السببية أو العلاقات بين الظواهر المختلفة ، ويهدف الي التطوير ويشيع استخدامه في العلوم الطبيعية.

المنهج المسحي:

من أكثر المناهج استخداماً في وقتنا الحالي ، ويعتمد الباحثين علي هذا المنهج لدراسة الاوضاع الراهنة والتعرف علي المتغيرات وتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف الموجودة بأي قطاع من القطاعات .

***– معايير جودة البحث العلمي:**

كل ما أوردناه سالفا ما هي الا مدخلاً وضرورة منهجية علي أهمية البحث العلمي ، والولوج في عرض معايير جودة البحث العلمي والتي استخلصناها من أدبيات الموضوع ومن تجارب وخبرات العاملين في المجال .

تقسم معايير جودة البحث العلمي الي:(الشريف ، 2008).

- معايير موضوعية: تتعلق بنوعية البحوث ومضامينها ومن أهم مؤشراتها:

أ- الأمانة العلمية في طرح المشكلة وإرجاع المعلومة لأصحابها.

ب- الموضوعية والابتعاد عن الذاتية والبعد عن الاحكام المسبقة .

ج- الجدية في لبحث وبذل الجهد واستغلال الفرص المتاحة.

د- تحديد أهداف البحث ' واتباع المنهجية العلمية واختيار المنهج المناسب وفقا لموضوع البحث.

هـــ – التوافق في الموضوعات الرئيسية والفرعية وانتقاء الاطار النظري المناسب للبحث.

- معايير شكلية: ما يتعلق بإخراج البحث في شكله النهائي ومن أهم مؤشراته:

أ – الاهتمام بالجوانب الشكلية في إعداد وانجاز البحث.

ب – اتقان العمل والاستفادة من البرمجيات الحاسوبية والتكنولوجيا الحديثة.

ج – خلو البحث من الاخطاء بأنواعها.

د – الحرص علي الاخراج الجيد للبحث ، وفقا لما تقتضيه طبيعة البحث.

***– أهمية البحث العلمي:**

يعتبر البحث العلمي أهم أداة لمعرفة حقائقالكون والإنسان والحياة ، ويتيح للباحث الاعتماد علي نفسه في اكتساب المعلومات، والاطلاع علي مختلف المناهج واختيار الافضل ، كما يجعل الباحث شخصية مختلفة من حيث التفكير والسلوك والانضباط.

فالبحث العلمي له أهمية بارزة في تقدم النهضة العلمية وتطورها من خلال الباحثين والعلماء ومساهمتهم في إثراء المعرفة ، وبما أن البحث العلمي من أهم أوجه النشاط الفكري نجد الجامعات والمؤسسات البحثية تسعى لرفع المهارات البحثية لدي الطلاب لمختلف العلوم ، وجعلهم قادرين علي إتباع الاساليب السليمة للبحث ، ولهم القدرة علي النقد والإبداع.

وتتجلى أهمية البحث العلمي في الحياة الإنسانية لكونه العامل الأساسي في الارتقاء بمستوى الإنسان فكرياً ، وثقافياً ، واجتماعيا ، وبشكل أدق يفيد الإنسان في تصحيح أفكاره ومعتقداته والتغلب علي الصعوبات التي يواجهها، أما في هذه الألفية تتجلى أهميته أكثر فأكثر في ظل العصر المتنامي والمتسارع في استخدام التقنيات ، وشعاره البقاء للأقوى والاصلح ، فأصبح هو المحرك الرئيسي للنظام العالمي الجديد ، وأصبح العالم في صراع وسباق للوصول الي أكبر قدر من المعارف الدقيقة وتطويرها ، وفتح مجالات الإبداع والتميز ، واحياء التراث في سبيل انطلاق الحاضر ورؤية المستقبل.

اذاً هو فهم جديد للماضي وانطلاق للحاضر ورؤية استشراقيه للمستقبل ، وسد الفجوات العلمية والثقافية بين العالم وتحسين المناخات الإنسانية في كافة أرجاء المعمورة.

**** – أهمية البحث العلمي في المجالات المختلفة :**

أن تعدد المجالات الحياتية والتي يلعب فيها البحث العلمي دور هام ، فيمكن تغيير معتقدات الناس عن طريق البحث العلمي ، ويمكن توفير سبل الراحة والتقدم والرخاء عن طريقه ، ويمكن كذلك حل المشكلات الصعبة والعثور علي إجابات التساؤلات المختلفة ، سنلقي الضوء أهمية البحث العلمي في بعض المجالات من بينها:

**** – اثبات قدرة الله وتثبيت المعتقدات الدينية:**

(أهمية البحث العلمي)

يتميز البحث العلمي بكونه أحد أهم الوسائل الصادقة التي تتعامل مع الحقائق والبراهين المادية ، لذلك يعتبر أحد أهم الوسائل في إثبات وجود الله عز وجل ، وإثبات قدرته في خلقه ، من

خلال الابحاث المختلفة المتعلقة بالطبيعة والكون والكائنات ، فكلما أزداد العلم تطوراً ' كلما دل علي وجود خالق ليس كمثله شئ ، هو الله سبحانه وتعالي ، هذا الأمر له أهمية بالغة ، وله دور مميز في حياة العديد من الناس ، ويعتبر سببا في تعميق الإيمان والتقرب الي الله ، وهذا من أهم ما قام به البحث العلمي من أدوار في حياة الناس.

**– أهمية البحث العلمي في أثراء المجتمع:

يعد من أهم أدوات تحقيق التنمية في عالمنا المعاصر ، فهو العامل الاساسي في تراكم المعرفة الإنسانية ودراسة المشكلات التي تواجه المجتمع ، والعمل علي ايجاد الحلول لها ، وتعد الجامعات مصدرا لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وهي : التنمية الفكرية " الموارد البشرية " ، وإحياء التراث التاريخي والمحافظة علي التقاليد ، ولكن تم اشكالية في ربط البحث العلمي بالمجتمعات وعلي غياب البحث العلمي ومساهمته في نهضة المجتمع ، والسبب في ذلك القيود المفروضة علي البحث العلمي ، التمويل ، لذا ينبغي النظر لهذين العاملين نظرة موضوعية متفحصة إذاأردنا النهوض والتطوير المجتمع.(عمار ، 1980) .

** – البحث العلمي وتطور العلوم :

يُعد البحث العلمي أصل العلوم ، وهو المنهج الذي يستخدمه العلماء للوصول لكل الحقائق المتعلقة بالعلوم التي يتوارثها جيل بعد جيل ، وتقوم عليها الحياة ، فالبحث العلمي لا يتوقف علي انتاج المعرفة العلمية ، بل يعمل علي تطويرها ، وتتبع الجديد ، وعمل الابحاث ، إيمانا بالتطوير والاستعداد لكل المتغيرات الكونية ، وهو الدور الاساسي للبحث العلمي .

**– أهمية البحث العلمي للباحث:

- يتيح للباحث الاعتماد علي نفسه في اكتساب المعلومة ، والاطلاع علي مختلف المناهج واختيار أفضلها.
- التعوذ علي استخدام الوثائق والمصادر والربط بينهم للوصول الي نتائج جديدة.
- التعوذ علي القراءة وتحصين النفس ضد الجهل .
- يساعد في التوصل الي افضل السبل التي تمكن من تطوير مخرجات التعليم ، الي جانب استثمار كافة الطاقات والامكانات بطريقة علمية والتغلب علي المشكلات.
- يجعل للباحث شخصية مختلفة من حيث التفكير والسلوك والانضباط.

**- البحث العلمي وتجاوز الفجوة البحثية:

المطلوب من البحث العلمي والتطور الاكاديمي علي المدى البعيد توفير آليات ضرورية ومهمة للأخذ بها لرفع كفاءة الجامعات والباحثين في مجالات البحث والتطوير العلمي و تتمثل في:

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي البحث الجديد والمبتكر والتأليف ، وإعطاءهم الحوافز وتسهل أمامهم الترقيات العلمية.
- توفير وسائل البحث العلمي من مصادر وغيرها ، ومتابعة ما يصدر من جديد.
- عقد اتفاقيات مع دور النشر للحصول علي مصادر المعلومات الحديثة.(الزيدي، 2003م).
- إقامة المؤتمرات والندوات العلمية والمشاركة فيها.
- تشجيع الترجمة ودعمها وإفساح المجال للنشر علي نفقة المؤسسات التعليمية.
- متابعة الجامعات لأعضاء هيئة التدريس وحثهم علي انجاز البحوث خلال كل عام جامعي .(شعبان ، 2011).

يمكن ايجاز أهمية البحث العلمي في النقاط التالية:

- يعتبر ذات أهمية كبيرة ' ويعهد اليه تطور شتى العلوم بطريقة ذات مصداقية.
- يحاول تغيير بعض المفاهيم والافكار وجعلها تستخدم في إطارها الصحيح.
- يعمل علي توضيح وصياغة مفاهيم جديدة تسهم في إثراء المعرفة.
- يعطي مقترحات لحل مشكلة أو ظاهرة معينة.
- التعرف علي المجتمعات الأخرى وزيادة المعرفة والثقافة.
- طريقة سليمة تسعي لتحديد فكر المجتمع وذاته.
- من أهم الوسائل التي تواجه المشكلات ، ودراستها دراسة وافية وشاملة.

تكمن أهمية البحث العلمي في قياس مدي النفع ودرجته وما مدي حاجة الانسان اليه ، وإذا أردنا أن نتطور ونرتقي ، لابد أن نوجه البحث العلمي لخدمة التنمية والمجتمع ، ولا يتأتى ذلك الا بالتوافق بين جانبيه النظري والعملي ، ويكون بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المختلفة ، وإبراز المعرفة أيا ما كانت ومد قنوات التواصل ، فالبحث العلمي محصلته النهائية الوصول الي التنمية ، فلابد أن يكون مرتبط بالمجتمع واحتياجاته وبلورة ما يصبو إليه عن طريق جهود الباحثين وما يبذلونه في سبيل تحقيق ذلك ، وينعكس ذلك علي واقع الحياة في تطورها ورقيها.

وفي الأخير وليس آخر لكي يؤدي البحث العلمي دوره علي أكمل وجه لابد من تعزيز مكانة الجامعات باعتبارها مركز الإشعاع الحضاري تسهم في بناء وتطوير المجتمع وإحياء تراثه لتكون بيت الخبرة لجميع المؤسسات ، والتأكيد علي أهمية البحث العلمي وتطويره بشكل عام ليواكب التطورات المتسارعة في العالم ، فهو الإحساس بالمستقبل والاستثمار الحقيقي للشعوب.

فالبحث العلمي وتطويره من أهم القضايا التي يجب ان نوليها كل اهتمامنا ورعايتنا ، لان المواضيع التي تتناول البحوث العلمية بالدراسة ما هي الا محاولة لإيجاد حلول للمشكلات الكثيرة والمتعددة التي تواجهنا في حياتنا اليومية ، والتي تشكل عقبة في تحقيق اهدافنا نحو التقدم والنجاح.

فمن ذلك تتأتي لنا الأهمية البالغة للبحث العلمي والتنقيب والتقصي وفق قواعد وأسس تؤكد صحة وسلامة النتائج والحلول التي نخلص اليها ، باتباع المنهجية ليست لمجرد قواعد وخطوات علمية يجب اتباعها ، وإنما هي في جوهرها طريقة للتفكير السليم والمنطقي في ميدان البحث العلمي وتسييره بما يتفق مع القواعد والضوابط العلمية.

عليه لابد أن ننهض ونلحق بركب التقدم أذا آمنا بأهمية البحث العلمي ودوره في هذه الالفية ، وتشجيع الابحاث العلمية القائمة علي العمل الجماعي ، والمثابرة الصادقة والرغبة في خدمة البحث العلمي والمجتمع الإنساني بصفة عامة.

يمكننا القول أن البحث لا يكون علمياً ، الا إذا كانت الدراسات موضوعية مجردة ، ويتم إنجازه وفقا لقواعد ومناهج وأصول البحث العلمي بإتباع خطوات ومراحل معينة مبتدأ بالمشكلة ووصولا لحلها وتعميمها.

المراجع:-

1- أعمال الموسوعة(1999). الموسوعة العربية العالمية،ج4.- الرياض : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع . ص112.

2- أهمية البحث العلمي في حياة الناس . متاح في:// www.wefaak.comhttp استرجع بتاريخ 2019.10.5.

3- البحث العلمي وأهميته في ميادين العلوم . استرجع بتاريخ 22. 10. 2019م من http ://www.minshawi.com/vb/showthread.php?t=1399.

4- الحيزان ، محمد عبد العزيز (2004) . البحوث الإعلامية أسسها اساليبها مجالاتها .- ط2 .- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية . ص 12 – 13.

5- خليفة ، شعبان عبد العزيز (1998) . المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات .- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية. ص12.

6- الزهيري ، حيدر عبد الكريم (2017) . مناهج البحث التربوي .- ط1 .- دبي : مركز ديبونو لتعليم التفكير . ص65.

7- الزيدي ، مفيد (2003) . قضايا العولمة والمعلوماتية في المجتمع العربي المعاصر .- ط1 .- عمان : دار أسامة للطباعة والنشر . ص117.

8- ساعاتي ' أيمن (1991) . تبسيط كتابة البحث العلمي .- جدة : المركز السعودي للدراسات . ص17-19.

9- الشريف ، عبدالله (2008) . مناهج البحث العلمي : دليل الطالب في كتابة وإعداد الأبحاث والرسائل العلمية.- ط3، مزيدة ومنقحة .- طرابلس : اللجنة الشعبية العامة للثقافة والاعلام .

10-شعبان ، محمد (2011) . لهذه الاسباب جامعاتنا خارج التصنيف العالمي . استرجع بتاريخ 18. 10. 2019 من .http//:www.OM77.net/forums/thread 419937

11-الضامن ، منذر (2007) اساسيات البحث العلمي .- ط1.- عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع . ص 123-139.

12-عبيدات ، دوقان ، عدس ، عبد الرحمن (1998) . البحث العلمي : مفهومه وأدواته وأساليبه .- ط6 .- عمان :/ دار الفكر . ص 35-36.

13-العبيدي ابراهيم (2019) . مراحل تطور البحث العلمي . استرجع بتاريخ 22.10. 2019 من http//:www.mawdoo3.com .

14-عمار ، حامد (1980). أصول التعليم العالي العربي وتنمية. **مجلة المستقبل**. ع40 . ص45.

15-عوض الله ، ابراهيم محمد (2013). أهمية البحث العلمي . **مجلة جامعة المدينة للعلوم التربوية** . مج1 ، ع27. ص26-32.

16-الفريحات ، عمار عبد الله (يناير 2012) . اهداف البحث العلمي، ومعوقاته ، وسبل تطويره لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية . **مجلة كلية التربية بالسويس** . مج5 ، ع3. ص211-242.

17-محمد ، الصيرفي(2003) . اساليب البحث العلمي .- لبنان : دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع . ص449.
18-http//:www.salehgelbana.pbworks.com استرجع بتاريخ 2019.10.15.

الأستاذ الجامعي ودوره في تنمية وتعزيز قيم المواطنة

دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من طلبة كلية التربية العجيلات

أ. خالد عبدالسلام محمد الصابري

عضو هيئة التدريس بكلية التربية – جامعة الزاوية

مقدمة

تلعب البيئة الجامعية دورا كبيرا في إكساب الطلاب القيم الخلقية والسياسية والاجتماعية والدينية، كما أن التفكير النقدي عند الطلاب يزداد بازدياد سنوات دراستهم الجامعية ، ويعد المجتمع الجامعي بمثابة البيئة الملائمة والحاضن النشط لتنمية قيم المواطنة من خلال ما يوفره للطلاب من ثقافة واعية ، وصحيحة حول مفاهيم الديمقراطية والعدالة والتحديث، والاطلاع على تجارب الأمم التي قطعت شوطاً في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وثمة مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعمل على دفع الطلاب إلى الاهتمام بالعمل الوطني والأنشطة السياسية ،كوجودهملفترات طويلة من الوقت مع بعض داخل الجامعة ،حيث تشابهتاهتماماتهم والذي عد حافزاً قوياً للنشاط التنظيمي، واتحادات الطلاب وغيرها من المنظمات الطلابية غالباً ما تيسر أماكن الاجتماعات واللقاءات بين الطلاب المهتمين بالمناقشات والمناظرات.

ومن المعروف أن الأستاذ الجامعي له دور قيادي بحكم وظيفته ويقع عليه عبء العمل الجامعي بمختلف جوانبه ؛ إذ يمارس مهامه التدريسية كمتطلب أساسي لوظيفته، بالإضافة إلى دوره البحثي الذي يعد من أبرز وأهم الأنشطة اللازمة لنموه المهني، إلا أن دوره لا يقتصر على المهام التدريسية والبحثية فقط ، بل يتعداها إلى أنشطة عدة يمارسها في مجالات متعددة بهدف خدمة الحياة الجامعية للطلبة والبيئة المحلية والمجتمع ككل . [1]

وتتعدد أدوار الأستاذ الجامعي في مجال تنمية قيم المواطنة، لتشمل العديد من المجالات، كأن يكون عضواً في انتخابات الاتحادات الطلابية، قيادة لجان الأسر والأنشطة الطلابية والريادة الطلابية... إلخ. وبذلك يمكنه أن يوجه عملية التفاعل الاجتماعي وجهة إيجابية خلال العمل المشترك بروح الفريق، كما يسلحهم بلغة العصر ومهارات التفكير، ويرسخ فيهم قيم الولاء والانتماء والمشاركة والتسامح والانفتاح على الغير، والاعتزاز بالنفس وبالذات، والوصول إلى حلول علمية وعملية للمشاكل المجتمعية، وعليه يستكشف المواهب والإبداع في كل مكان، وهذه كلها تسهم في تنمية المواطنة الصالحة.

وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الأستاذ الجامعي قدوة ونموذجاً يحتذى به لدى طلابه، ويكون سلوكه مطابقاً لأفكاره التي يبثها في طلابه ويدعمها ويشجع عليها،فهو المثل الحقيقي والقدوة العملية للتنشئة السياسية وتنمية قيم المواطنة، بل إن دوره في تنمية قيم المواطنة يفوق في كثير من الأحيان دور المناهج التعليمية، فعن طريقه تتولد القيم وتنشط المواهب والقدرات ويزداد الوعي لدى الطلاب بقيم المواطنة، وذلك من خلال الحوارات البناءة داخل وخارج قاعات الدراسة وأثناء ممارسة الأنشطة الثقافية.

ويعد الأستاذ الجامعي حجر الزاوية لأية عملية تنشئة سياسية وتنمية قيم المواطنة، بل إن دوره في تنمية قيم المواطنة يفوق في كثير من الأحيان دور المناهج التعليمية، وذلك من منطلق أن الأداء الجيد للأستاذ الجامعي يمكن أن يعوض النقص في مضمون المقرر، وكذلك فإن ثراء المضمون يمكن أن يهدر أداء الأستاذ الجامعي ، كما يمكن أن تتضمن المقررات قيمتي العدل والمساواة بين البشر، على حين ينطوي سلوك الأستاذ الجامعي مع طلبته على انتهاك هذه القيم . (2)

ومن حيث علاقة الأستاذ الجامعي بطلابه قد تكون علاقة سلطوية الطابع، بحيث لا يسمح لطلابه أن يناقشوه داخل قاعات الدرس، فمثل هذا الدور يعد أداة لصياغة أفراد نمطيين سلبيين عاجزين عن المبادرة والإبداع، وفي المقابل فقد تكون علاقة ديمقراطية الطابع، بحيث يسمح لطلابه بالحوار والمناقشة والنقد الإيجابي مما يدعم ويرسخ الاتجاهات الموجبة نحو القيم المرغوبة التي تؤكد مفاهيم الديمقراطية والمشاركة وتسهم في ترابط أفراد الجامعة وإنتمائهم لها . (3)

وعلى الرغم من حيوية دور الأستاذ الجامعي في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلابه وإيجاد المناخ الأخلاقي لمعالجة الاتجاهات السلبية في الوسط الجامعي التي أفرزتها التحديات المعاصرة للهوية الثقافية، حيث أكدت بعض الدراسات على قصور أداء الأستاذ الجامعي في تأدية دوره المنوط به، الأمر الذي يدفعنا إلى تحديد الممارسات والأنشطة التي يتعين أن يقوم بها في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلابه .

أولا – مشكلة البحث:

يقصد بالمواطنة هنا كل ما يصدر من سلوك ايجابيللمواطن نحو الوطن ، وليس مجرد مشاعر وإنتماء وعواطف التي تبنى في نفس ووجدان المواطن نحو الوطن ، ونظرا لإختلاط هذا المفهوم وعدم وضوحه عند طلبة الجامعة يعقد المشهد ويزيد من صعوبته كونهم الشريحة الواعية الحاملة لهموم الوطن والمعول عليها في بناء مستقبله ، وهنا يأتي دور الاستاذ الجامعي من أجل استثمار وتحويل الحب الذي يحمله الطلبة نحو وطنهم إلى قيم مواطنة تجعل منهم حاملين لصفات المواطن المخلص لوطنه في القول والفعل .

وهنا يتحمل الأستاذ الجامعي العبء الأكبر منه كونه من حملة الفكر وبناة الأجيال المتعاقبة من قبل الطلبة ، إذ يراقب الطلبة وبإهتمام بالغ وعن كثب كل ما يصدر من الأستاذ الجامعي من أقوال وأفعال لها

الأثر المباشر في نفوسهم كونهم يرون فيهم القدوة الحسنة والمثال الذي يحتذى به مما يجعلهم يقتفون آثارهم ويقلدون أفعالهم ، وهذا ما يوجب على الأستاذ الجامعي إستعمالإستراتيجيات في التدريس من شأنها أن تنمي قيم المواطنة وتعمل على ترسيخها في أذهان ونفوس الطلبة .

تمر المواطنة في المجتمع الليبي بأصعب أوقاتها والمؤشر على ذلك ما نلحظه من سلوكيات غير مقبولة تصدر من عدد ليس بالقليل من بعض أفراد المجتمع ويزداد الخطر عندما ينسحب الأمر على المثقفين والمتعلمين والطلبة ، ونرى أن مقياس المواطنة السلوك لا القول ، إذ تتجسد من خلال العلاقة الرابطة بين المواطن والوطن والتي تبنى على إحترام الأنظمة والقوانين وأداء الواجب بإخلاص والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة ، وبناء العلاقات الاجتماعية الصادقة القائمة على أساس المواطنة والاحترام المتبادللأراء والمعتقدات والديانات وديمومة العلاقة بين أبناء المجتمع والحفاظ على قيمه ومبادئه وأعرافه وتقاليده وروابطه القائمة بين أبنائه وهنا تظهر المواطنة بشكلها الحقيقي ، معبرة عن حب الوطن وإحترامه ، وهذا البناء الصحيح للفرد يعتمد على الأستاذ الجامعي ودوره في بناء شخصية الطلاب بناءً سليما صحيحا ، كونه القدوة والمربي.

من هنا تبرز أهمية البحث في الدور الذييلعبهالأستاذ الجامعي في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلابه في ظل التحديات العالمية المعاصرة.

ثانيا – أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في المجالين العلمي والعملي :

الأهمية العلمية :

1. أهمية المرحلة التعليمية التي تتناولها، حيث إنها تركز على مرحلة التعليم الجامعي وحيث يكون الطلاب في هذه المرحلة العمرية قد نضجت شخصياتهم وتشكلت أهم ملامحها في الحياة العملية، وتبلورت لديهم مفاهيم الانتماء للوطن والمشاركة والحرية، ويكون الفرد مهيئاً لفهم وإكتساب ما يتعلق بالجامعة والمجتمع من خلال ما تقدمه الجامعة، والتي يفترض فيها أن تسهم بشكل كبير في تنمية قيم المواطنة لطلابها.
2. ترجع أهمية إكساب طلاب التعليم الجامعي لقيم المواطنة في هذه الآونة – ونحن في بدايات الألفية الثالثة – والتي تشهد تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ تهب علينا أعاصير العولمة، وما يتصل بها من سياسات تعمل على تهديد الهوية الثقافية والوطنية، ومن ثم تصبح عملية تحصين الشباب

الجامعي بقيم المواطنة مثل قيم الولاء والانتماء وحب الوطن والمسئولية والتعاون وغيرها في غاية الأهمية.

الأهمية العملية :

1. تعد إستجابة لأبرز الإشكاليات المطروحة على الساحة السياسية والاجتماعية عالمياً ومحلياً، بما يحدد مسئوليات الجامعة في تنمية قيم المواطنة ودعم سلوك المشاركة الإيجابية في المجتمع الديمقراطي، حيث إن موضوع المواطنة لا يزال في بؤرة الموضوعات الحيوية، والتي تحتاج لاستجلاء حقيقة هذا المفهوم وتأصيله، وتحليل أبعاده وكيفية تطبيقه بما يتفق مع ثقافتنا كسبيل لتعزيز دور الجامعة في تنميته.
2. تفيد المعنيين بأمور التعليم الجامعي وخصوصاً أساتذة الجامعات وتبصيرهم بالأدوار المنوطة بهم للإسهام في تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب والتعرف على المعوقات التي تعيق الأستاذ الجامعي عن تأدية دوره، وكيفية التغلب عليها وذلك من خلال النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال هذا البحث .

ثالثا – أهداف البحث :

1. رصد أهم الأنشطة والممارساتالتي يقوم بها الأستاذ الجامعي في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات .
2. الكشف عن الفروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري (النوع ، التخصص) وتنمية وتعزيز المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات .

رابعا – تساؤلات البحث :

1. ما أهم الأنشطة والممارسات التي يقوم بها الأستاذ الجامعي في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات ؟ .
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري (النوع ، التخصص) وتنمية وتعزيز المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات ؟ .

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية للمحاور الرئيسة التالية :

أولا – ماهية قيم المواطنة:

يمكن تحديد مفهوم قيم المواطنة من خلال دراسة مجموعة من العناصر ممثلة في: معنى المواطنة لغويا والمعنى الاصطلاحي لها من خلال بعض الكتابات التي تناولته، ثم معنى القيم كذلك لغوياً واصطلاحاً، ومن

خلال مفهوم كل من القيم والمواطنة يتم تحديد مفهوم قيم المواطنة، ويمكن عرض هذه العناصر على النحو التالي:

1. **المعني اللغوي للمواطنة:** فالمواطنة والمواطن في الأصل اللغوي للكلمة مشتقة من (الوطن) أي المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله ، وأوطنت الأرض، ووطنتها توطيناً وإستوطنتها أي إتخذتها وطناً ومنه أيضاً الاستيطان ومنه مفهوم الوطنية . (4)

2. **مفهوم المواطنة من خلال بعض الكتابات التي حاولت تحديده:**

تعرض مفهوم المواطنة لآراء واتجاهات متباينة – شأنه في ذلك شأن بقية مفاهيم العلوم الاجتماعية الأخرى – ولعل ذلك يرجع إلى وجود أكثر من مدرسة أو إتجاه في مجال المواطنة لكل منها منهجها الخاص بها، الأمر الذي ترتب عليه إعطاء مفاهيم ومسميات مختلفة للمواطنة.

وإذا ما تم الانتقال إلى المعاني المختلفة التي وضعت لمدلول كلمة المواطنة فإنه يمكن القول بأن هناك من ينظر إلى المواطنة على أنها: مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة إنتمائه إلى مجتمع سياسي معين وعليه في الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات . (5)

ومن ثم فأنها تشتمل على العلاقة بين الأفراد والدولة مع إمتثال للحقوق والواجبات، وهي تشتمل كذلك علي صفات المواطن ومسئولياته، وتتميز المواطنة بوجه خاص بولاء المواطن للبلاد وخدمتها والتعاون مع الآخرين من أجل تحقيق الأهداف القومية للدولة وتتضمن المواطنة مستوى عال من الحرية مصحوباً بالعديد من المسئوليات . (6)

ويلاحظ أن هذا التعريف يلخص جوهر المواطنة في عنصرين أساسيين هما أنها تتضمن للأفراد حقوقاً وحريات وواجبات محددة، كما أنها تتميز بولاء الفرد لمجتمعه.

في حين تعرف المواطنة على أنها المعرفة والمهارات اللازمة للمواطن والمسئوليات اللازمة للدولة، فهي : "صفة الفرد الذي يعرف حقوقه ومسئولياته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، وأن يشارك بفعالية في إتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجه المجتمع، والتعاون والعمل الجماعي مع الآخرين مع نبذ العنف والتطرف في التعبير عن الرأي، وأن يكون قادراً على جمع المعلومات المرتبطة بشئون المجتمع وإستخدامهاوأن تكون لديه القدرة على التفكير الناقد، وأن تكفل الدولة تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد دون تفرقة بينهم بسبب اللون والجنس والعقيدة".(7)

يرى الباحث أن المواطنة : بأنها وعي طلاب الجامعة بالمعارف والاتجاهات والقيم التي تجعلهم أعضاء فاعلين يشاركون في حياة الجماعة التي ينتمون إليها ، ويكونون على وعي تام بالمشكلات التي يعاني منها

المجتمع ، وبحقوقهم وواجباتهم ، ويدينون بالولاء والانتماء لوطنهم ، ولديهم إتجاه إيجابي نحو قيمهم ، ومتمسكون بهويتهم ، ويحترمون أنظمة وقوانين المجتمع ، ويتقبلون الإختلاف ويمارسون السلوكيات المرغوبة والضرورية للعلاقات الإيجابية مع الآخرين.

3. **مفهوم القيم**:حظيت دراسة القيم بإهتمام العلماء والباحثين ذوي التخصصات المختلفة، الأمر الذي أدى إلىإختلاف الرؤى لمعنى القيم، وقد وردت مفاهيم عدة في تعريف القيم منها:

القيمة في اللغة هي: مفرد القيم، يقال إستقام له الأمر وقام الشيء، واستقام واعتدل واستوى، وتعبر القيم عن القدر والثمن فيقال: قوم السلعة واستقامها: قدرها، يقول أهل مكة: استقمت المتاع أي قومته، وفي مجال السلوك يقال: أمة قائمة، أي متمسكة بدينها مواظبة عليه . (8)

وفي معجم إكسفوردOxford وردت كلمة **Value** بعدة معان منها: قيمة الشيء المساوية له، والتي تراعي عند تقديره، السجية التي تعتبر ذات قيمة ضرورية مرغوب فيها . (9)

وتمثل القيم في حياة الإنسان دوراً مهماً وأساسياً؛ وذلك لكونها موجهة لسلوكه، ومنظمة لرغباته، ومحققة لاحتياجاته، وطالما وجدت القيم وأصبحت شائعة في الأنشطة اليومية، فقد أصبحت تمثل شرعية الحياة في المجتمع ومؤشراً إلى أن سلوك الإنسان مرتبط بهذه القيم لا يستطيع الخروج عنها، وتمثل القيم مجموعة من الضوابط الاجتماعية والقوانين والأسس والقواعد التي يرى الفرد في المجتمع ضرورة الالتزام والسير وفق مقتضياتها .

ومن هنا نجد أن القيم ضرورة ولازمة على المستويين الفردي والجماعي، فعلى المستوى الفردي نجد أن المرء في حاجة ماسة في تأمله مع الأشخاص والمواقف والأشياء إلى نسق أو نظاممللمعايير والقيم، تعمل بمثابة موجهات لسلوكه ودوافع لنشاطه، وأما على المستوى الجماعي، فإن أي تنظيم اجتماعي في حاجة إلى نسق للقيم يكون نابعاً من أهدافه، ومثله العليا التي تقوم عليها حياته ونشاطاته وعلاقاته . (10)

وبناء على ذلك، فالقيم هي موجهات للسلوك أو الأحكام المعيارية للسلوك الإنساني، وهي تعد مرجعية حاكمة للسلوك المرغوب، الذي يرتضيه المجتمع لأفراده وبه تنتظم الحياة.

ومن العرض السابق لكل من مفهوم القيم والمواطنة تتضح العلاقة بينهما، فالقيم هي: مجموعة السلوكيات المعيارية المكتوبة لدى الفرد من خلال عملية التفاعل والترابط بينه وبين أفراد المجتمع، ولذا فإن عضوية الفرد في المجتمع يتم التعبير عنها من خلال مجموعة سلوكيات يسلكها الفرد معبراً عن اتجاهاته وفقاً للمعايير بمثابة أطر يرجع إليها الفرد وترشده إلى ما ينبغي أن يكون عليه سلوكه، وتحديد الأساليب السلوكية التي يقبلها أفراد الجماعة، وبذلك يتضح ارتباط مفهوم القيم بمفهوم المواطنة، ومن هنا يمكن الخروج بعلاقة بين المواطنة والقيم، فإذا كانت المواطنة هي الارتباط الإيجابي والعضوية التي يتمتع بها الفرد

في المجتمع، فإن القيم هي دوافع السلوك لمفردات المواطنة، كالتعاون والحرية والتسامح... إلخ في إطارها الثقافي.

ويمكن إشتقاق عدة سمات ومتطلبات للمواطنة من خلال تعريفاتها المتنوعة، واستخلاص مجموعة من القيم المعبرة عنها والمتضمنة في الآتي :

- العضوية في المجتمع، ويعبر عنها خلال سلوكيات يسلكها الفرد معبراً عن اتجاهاته ورغباته واهتماماته كحب الوطن والانتماء له، وهو سلوك يقبله أفراد الجماعة.
- التفاعل مع الآخرين للنهوض بالمجتمع، والاهتمام بالصالح العام خلال التعاون وتحقيق السلام كسلوك إيجابي.
- التمتع بالحقوق والوفاء بالواجبات التي يحددها الدستور.
- تحقيق الانتماء والولاء وممارسة الديمقراطية.
- الإيمان بحرية الفرد والتمتع بالحريات الفردية كحرية التعبير والتنقل وتكوين الأسرة .

ويستخلص من هذه الخصائص أنها تضم بداخلها مجموعة من القيم معبرة عنها وهذه القيم هي: (الانتماء، التسامح الاجتماعي، الوعي السياسي والمشاركة السياسية، العمل الجماعي والتطوعي).

4. **أبعاد قيم المواطنة :**

أ. **الانتماء:**

فالانتماء يعني إحساس الفرد أو المواطن بأنه جزء من كل، فردا كان أو عضواً في أسرة فهو جزء لا يتجزأ من هذه الأسرة، وإذا كان فرداً في مجتمع، فهو جزء من لحمة وبنية هذا المجتمع يعيش فيه ويتعايش معه ويتفاعل مع تفاعلاته ويعتنق أيديولوجيته ويمثل ثقافته ويتمسك بها، ويكون ولاؤه أولاً وأخيراً لهذا المجتمع أو الوطن، فإذا تعرض الوطن لخطر زاد إحساس الفرد عنه كمواطن، وإذا انتصر فرح لانتصاره، بمعنى آخر هو جزء من نسيج هذا الوطن لا يحس فيه بغربة أو اغتراب ولا يحس فيه باضطهاد، يوصله للاكتئاب، ويفرح لأفراحه ويحزن لأحزانه، يفديه بالروح إذا اقتضى الأمر، وهذا لا يتأتي إلا إذا أحس المواطن أن الوطن يرعاه ويحميه ويحتويه ويعمل من أجله . (11)

ويؤكد الانتماء حضور مجموعة متكاملة من الأفكار والقيم والأعراف والتقاليد التي تتغلغل في أعماق الفرد فيحيا بها وتحيي به حتى تتحول إلى وجود محسوس كأنه الهواء يتنفسه وهو لا يراه، ويشكل الانتماء جذر الهوية الاجتماعية وعصب الكينونة الاجتماعية، فالانتماء هو إجابة عن سؤال في صيغة من نحن؟. وثمة من يفرق بين الانتماء وشعور الانتماء، والانتماء حالة موضوعية يفرضها واقع الحال كأن ينتمي الإنسان

إلى قومية معينة كالقومية العربية، فمن يتكلم العربية ويعيش على أرض العرب فهو عربي بالضـــرورة، ولا يمكنه الخروج من دائرة هذه الهوية، أما شعور الانتماء فقد يطابق البعد الموضوعي للانتماء وقد يخالفه أو يتناقض معه، فالعربي الذي يتكلم العربية ويعيش على أرض العرب قد تأخذه مشاعر الانتماء إلى العروبة حباً واقتداءً وخلاف ذلك قد تغيب لديه هذه المشاعر، وتضعف لديه روابط العروبة وأحاسيسها فتحدث المفارقة بين واقع الانتماء ومشاعره . (12)

وبناء على ما سبق، يعد الانتماء قيمة مكتسبة يولد الفرد مجرداً منها يكتسبها خلال مراحل نموه نتيجة تفاعله مع المحيطين به، وهو يعني الشـــعور الذي يدفع الفرد إلى الارتباط بالجماعة الإنســـانية من خلال مجموعة العوامل والمصالح المشتركة التي تنبع من قيم المجتمع وتلزمه بالعمل لصالح الجماعة الإنسانية، وبذلك فالانتماء إحساس وشعور وإدراك نفسي واجتماعي يترجم في شكل من أشكال السلوك تتباين درجاته، ويمكن قياسه من خلال المواقف والأفعال وردود الأفعال ومدى مشاركة المواطن وعزوفه، ومدى التعاون أو الصراع ومدى الالتزام السوي أو الانحراف إلى السلوك المرضي، ومدى التماسك أو التفكك الاجتماعي وغير ذلك من المعايير.

وترتبط قيمة الانتماء بقيمة الولاء ، والولاء هنا يعني النصـــرة والمحبة والإخلاص والعمل لما أخلصـــنا له، والولاء الصحيح لا يكون لشخص بل لقضية أو لفكرة أو لعقيدة دينية مما يحيا لأجله الإنسان، ويكون هنا لله وللرسول ولمنهجه ولصالح المؤمنين، ولكل قيمة خلقية جاء بها الإسلام، ويعتبر الولاء جوهر الالتزام ويدعم الهوية الذاتية، ويقوي الجماعة، ويركز على المسايرة، يدعو إلى تأييد الفرد لجماعته، ويشير إلى مدى الانتماء إليها، كما أنه الأساس القوي الذي يدعم الهوية، إلا أنه في نفس اللحظة يعتبر الجماعة مسئولة عن الاهتمام بكل حاجات أعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء بهدف الحماية الكلية . (13)

ب. **التسامح وقبول الآخر:**

تزداد أهمية التسامح في عصر العولمة، حيث تزداد وتيرة العلاقات والتفاعلات بين الشعوب والجماعات المختلفة من خلال التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال والمواصلات، ومن خلال اندماج اقتصاديات البلدان المختلفة في سوق عالمية واحدة وبالتالي يترتب على ذلك زيادة التأثيرات المتبادلة بين الثقافات المختلفة إلى مستوى غير مسبوق في تاريخ البشرية . (14)

وتقود هذه التطورات البشرية إلى شعور الجماعات الثقافية المختلفة بشكل متزايد بتعرض هويتها الثقافية للتهديد، بتأثير من الظواهر والتيارات الثقافية القادمة من العالم الأوسع، وخاصة من البلدان المتقدمة وكرد فعل لهذا التهديد، يشـــهد العالم الآن اتجاهاً بين الجماعات الثقافية المختلفة للتأكيد على ذاتها وهويتها

الثقافية، وهو التأكيد الذي يأخذ شكل المزيد من التدين أو التمسك بالتقاليد الأصيلة، حتى يصل إلى مستوى التعصب وكراهية الآخر الثقافي، سواء كان أجنبياً يعيش في بلد آخر، أو جماعة ثقافية تعيش داخل الوطن.

من ثم فقد أضحي البحث عن ثقافة التسامح والسلام وتأصيلها في نفوس طلاب الجامعة يمثل أولوية إنسانية واجتماعية وحضارية، تنادي بها الأمم وترفع شعارها في مختلف جوانب الحياة المعاصرة، حتى لا يكون الثمن باهظاً للاستبداد والتطرف والعنف والإرهاب . (15)

والتسامح سمة من سمات الشخصية تتضمن اتجاهاً ليبراليا متحرراً نحو تحمل، وتقدير وقبول تنوعات الآخرين المختلفين والمثقفين، مع إظهار الود والاحترام والسماحة الحقيقة وغير المصطنعة لهم، وما يؤمنون به من معتقدات ومع ما يظهرونه من سلوكيات والمشاركة وغفران إساءتهم . (16)

والتسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا لأشكال التعبير وللصفات الإنسانية كلها، ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والإنتاج والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد. وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضا، والتسامح هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، ويسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.

والتسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل، بل التسامح قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان، وحرياته الأساسية المعترف بها عالميا، ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول، ولا تتعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها، بل تعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم.

والتسامح ضروري بين الأفراد وعلى صعيد الأسرة والمجتمع المحلي، وأن جهود تعزيز التسامح، وتكوين المواقف القائمة على الانفتاح والتضامن ينبغي أن تبذل في المدارس والجامعات . (17)وذلك عن طريق تيسير التحاور والنقاش بصورة حرة ومفتوحة، وفي نشر قيم التسامح وإبراز مخاطر اللامبالاة تجاه ظهور الجماعات والأيديولوجيا غير المتسامحة.

ويتضمن التسامح وقبول الآخر مجموعة من قيم المواطنة التي تتعلق بالتأكيد على نشر قيم السلام والإخاء والمحبة، ونبذ العنف ورفض التطرف ومهاجمة التعصب بكل أشكاله، واحترام الثقافات المتنوعة وتقدير التنوع الثقافي، وقبول الآخر على مبدأ الاختلاف والتحرر من النظرة الدونية إلى الآخر، فضلا عن تعزيز

وعي الطالب بحقوق الإنسان وواجباته وفقا لمقتضيات الحياة البشرية. وترسيخ مبادئ التفكير الحر غير المنمط عن طريق النقد الموضوعي.

ج. الوعي السياسي:

يعبر الوعي السياسي عن رؤية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم، والعمليات السياسية، والممثلين السياسيين، وأهداف وبرامج التنظيمات والأحزاب السياسية ومواقفهم منها، ومدى مشاركتهم في نشاطاتها وصنع وتوجيه القرارات السياسية في المجتمع . (18)

ويفصح الوعي السياسي عن نفسه في صورة المشاركة المباشرة أو غير المباشرة ومن الباحثين من يعرف الوعي السياسي "بأنه ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا، والمؤسسات، والقيادات السياسية على المستوي المحلي، والقومي والدولي" .

وقد أكد البعض على الوعي الشامل والمتكامل عندما يكون الفرد على وعي بالأمور والقضايا السياسية والاجتماعية في مجتمعه، وأيضا وعيه بمدى المشاركة السياسية وعلاقة مجتمعه بالمجتمعات الأخرى.(19)

ولقد أثبتت معظم الدراسات الاجتماعية والنفسية أن انخفاض الوعي السياسي لدى الطالب الجامعي يؤدي إلى تذبذب الأفكار، وحدوث التناقض بين ما يحمله الطالب وبين الواقع السياسي والاجتماعي في المجتمع، هذا التناقض يجعله مغتربا عن مجتمعه، كما أن الوعي السياسي الناجح يساعد على تكوين الطالب الذي يدرك معنى الحرية ويقدرها ويحرص عليها، وأيضا يساعد على تكوين الطالب المفكر الواعي الملتزم المسئول الذي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع ومدركاً لكافة القضايا والمشكلات، وأن يقوم بدور المحافظ المجدد المطور لكل جوانب الحياة في المجتمع.

د. العمل الجماعي والتطوعي:

تعد الفردية والجماعية من الخطوط المزدوجة في كيان الإنسان، ويعكسان إحساس الإنسان بفرديته وإحساسه بالميل إلى الاجتماع بالآخرين والحياة معهم كواحد منهم، وتعبر قيمة العمل الجامعي عن توحد الفرد مع الهدف العام للجماعة، وتؤكد على مجموعة من القيم الفرعية كقيمة التعاون وقيمة التكافل والتماسك وقيمة احترام الآخر والتعايش معه والسلام الاجتماعي.

إن شعور الفرد بحق الجماعة يعني البعد عن الاهتمامات والمصالح الذاتية، والاهتمام بالمشاركة الاجتماعية كما يعني البعد عن العزلة والأنانية والانغلاق إلى المشاركة والانفتاح والتعاون . (20) وأنه إذا كان المقياس الفطري يتطلب من الإنسان أن يقدم الذاتية على مصالح مجتمعه، فإن المقياس الحقيقي الذي ينبغي أن يسود هو المقياس الذي تتعادل فيه المصالح كلها، وتتوازن فيه القيم الفردية والاجتماعية.

ويتضـــمن العمل الجماعي والتطوعي مجموعة من قيم المواطنة التي تتعلق بالتأكيد على أهمية العمل بروح الفريق في إنجاز المهام المختلفة وتجويد الأداء، وضـرورة مشـاركة الفرد في تحقيق أهداف الجماعة، والمجتمع، والمشاركة في حل مشكلات المجتمع والنهوض به، وتشجيع العمل التطوعي من أجل الآخرين، مع غرس قيمة حب العمل وتقدمه، فضـــلاً عن أدب الحوار والمناقشـــة، احترام الرأي الآخر والتأكيد على قبول التعددية والاختلافات في الرأي والاتجاه والدين.

ثانيا – الاستاذ الجامعي ودوره في تنمية وتعزيز قيم المواطنة للطلاب.

يلعب الاستاذ الجامعي دوراً بارزاً في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى الطلاب، إذا ما توافرت لديه سبل الاسـتثمار الواعي لإمكانات البيئة الجامعية من مناهج دراسـية وأنشـطة طلابية، وتفاعل طلابي نشـط واتصال بين الجامعة والعالم المحيط بها، وفيما يلي عرض مختصر لدور الأستاذ الجامعي في المساهمة في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لطلاب الجامعة.

1. **الأنشـــطة الطلابية:** يعد الإشـــراف على الأنشـــطة الطلابية جانباً مهماً من جوانب التفاعل بين الطلاب والأستاذ الجامعي، ويقصد بالأنشطة الطلابية "كل ما يقوم به الطلاب من أعمال وما يمرون به من خبرات وبرامج يخطط لها من قبل المســـئولين بالجامعة في المجالات الثقافية والاجتماعية والعلمية والرياضـــية والفنية والترفيهية، وذلك خارج نطاق الجداول الدراســـية الرسمية . [21] ويطلق عليها البعض الأنشطة الحرة، باعتبارها أنشطة يشارك فيها الطالب عن حرية واختيار.

والجدير بالذكر أن الأنشطة الطلابية تسهم بدرجة كبيرة في تشكيل شخصيات الطلاب وتكسبهم القيم التربوية والاتجاهات والأنماط الســـلوكية التي من شـــأنها أن تســـهم في تكوين المواطنة الصـــالحة، حيث تساعدهم على التكيف والتفاعل الإيجابي مع الآخرين في بيئتهم الاجتماعية، كما أن للأنشـطة الطلابية الكثير من الأهداف التربوية، مثل الانتفاع بوقت الفراغ فيما يعود بالنفع على الطلاب والمجتمع، وإتاحة الفرصة للممارسة الديمقراطية، واكتشاف الاستعداد القيادي لدى بعض الطلاب وتنميته لإعداد القادة، كما أنها وسيلة لاكتشاف ما يعانيه الطلاب من مشكلات . [22]

وبجانب ذلك فإن للأنشطة الطلابية دوراً في تحسين العملية التعليمية ذاتها باعتبارها وسيلة للكشف عن ميول الطلاب ومواهبهم وتنميتها، ويهيئ النشاط للطلاب مواقف تعليمية شبيهة بمواقف الحياة، مما يترتب عليه سهولة استفادة الطلاب مما يتعلمونه داخل قاعات الدراسة، ويساعد الطلاب على الإيجابية، ويبث فيهم روح المنافسة، كما يقوي العلاقات الإنسانية بين أفراد الجماعات المختلفة، كما أنها وسيلة لتمكين الطالب من التعبير عن نفسه ورأيه وتفهم معنى الديمقراطية والتدريب على الرأي والرأي الآخر . [23]

2. الاتحادات الطلابية:

تعتبر اتحادات الطلاب من أهم أشكال التنظيمات الطلابية التي تستهدف تنشئة الطلاب على مفاهيم السياسة وقيم المواطنة، وذلك من خلال التزام بقواعد وممارسات الحكم الذاتي ومبادي المشاركة في إدارة حياتهم الدراسية في الجامعة، هذا إلى جانب تأثير التنظيمات الطلابية في الجامعات على قيم واتجاهات الطلاب السياسية وخاصة الطلاب المشاركين في نشاطاتها وغالباً، ما يتسم هذا التأثير بالفاعلية والاستمرارية . (24)

وينص تنظيم اتحاد الطلاب بالكليات على وجود لجنة الأسر، والتي تشرف على تكوين الأسر المختلفة، وتسهم في توجيه وتنظيم الأنشطة الطلابية في كل أسرة، ويتميز نظام الأسر بالجامعة بتوطيد العلاقة بين الطلاب وبين الأساتذة والمسئولين بالجامعة من خلال وجود رائد يلتف حوله الطلاب، ولاشك أن هذا أمر له قيمته التربوية، حيث يعتبر فرصة للاحتكاك المباشر وتوطيد أواصر التعاون والانتماء بين أفراد الأسرة، ويتيح نظام الأسر أيضاً للطلاب ممارسة كافة الأنشطة.

وتتكون الأسر من عدد من الطلاب مع رائد الأسرة من هيئة التدريس مع مساعد له معيد أو مدرس مساعد ويعتبر نشاط الأسر نشاطاً تكاملياً؛ لأنه يجمع الطلاب في جماعات أساسها العلاقات المتبادلة بين الطالب والطالب من ناحية، وبين الطالب وأساتذته من ناحية أخرى، وهي تضم الطلاب العاديين وذوي المواهب أو المتميزين.

وتعد مجالس اتحادات الطلاب واللجان الفرعية المرتبطة بها من أهم ملامح مشاركة الطلاب في بيئة القرار الجامعي، حيث تتاح لهم المعلومات ومهارات المشاركة في الحوار واتخاذ القرارات،وعلى الجامعة أن تهيئ المناخ المناسب للأخذ بآراء الطلاب ووجهة نظرهم بشكل جاد، وأن يتم تدعيمهم لتنمية البنى الديمقراطية التي تضمن تمثيل وجهات نظر جميع الطلاب .

والمشاركة في هذه اللجان هي من زاوية أخرى تثير المزيد من القضايا الخاصة باعتبارات التمثيل الطلابي، وتقديم التقارير، والبحث عن اتجاهات الطلاب الآخرين تجاه مشروعات العمل المطروحة، ثم من خلال المناقشة التي تتم داخل المجموعات والمستويات الفرعية في الجامعة يتضح الوعي الحقيقي بقيم المواطنة ومسئولياتها، وعلى ضوء ذلك فأن حسن تمثيل ومشاركة الطلاب داخل بيئة اتخاذ القرار على شكل لجان مختلفة وفرق عمل تتخذ القرارات والتوصيات الخاصة بسياسات العمل في المشروعات الطلابية، ومخططات التنفيذ، ومجموعات العمل التي تقوم بدراسة إشكاليات الواقع ومتطلبات تطويره، كل هذه المهام تسهم في تنمية وعي الطلاب بقيم المواطنة . (25)

3. الريادة الطلابية:

تعد الريادة الطلابية المسرح الذي تتجسد عليه روح الحب بين الطالب والأستاذ، كما أنها تمثل نظاماً "يمكن كل طالب من خلاله أن يجد أستاذاً على الأقل يذهب إليه بطريقة غير رسمية عندما تواجهه مشكلة (كالفقر والاغتراب ومشاكل الأسرة) أو موقف غامض يريد أن يستوضحه، فهو نظام يتيح الفرصة للاتصال الشخصي بين الاستاذ الجامعي وطلابه .

ويمكن التفاعل مع الطلاب من خلال نظام الريادة فيما يجريه الأستاذ الجامعي من اتصالات ومقابلات من الطلاب ,سواء أكانوا فى مجموعات أم بصورة فردية, كذلك فيما يشكله الطلاب من أسر داخل الكلية يكون الأستاذ الجامعي رائداً لها.

وبصفة عامة تتضح أهمية ريادة الأستاذ الجامعي للطلاب من خلال "ما يقوم به الرائد من دور مهم في القضاء على مشكلة الاغتراب التى تواجه كثيراً من الطلاب الذين تمثل لهم الجامعة مجتمعاً مختلفاً عن المراحل التعليمية السابقة، وإحياء ثقافة الأمل وكسر روح الانهزامية واليأس وعدم الانتماء في نفوس الطلاب، وما يقدمه الأستاذ الجامعي من مثل عليا يحتذى بها الطلاب في سلوكياتهم وأفكارهم وآرائهم وأتجاهاتهم التي تظهر في المواقف المختلفة، وغرس قيم المواطنة في نفوس الطلاب، والتأثير الفعال في شخصياتهم" . [26] كما يؤدي نظام الريادة إلى تكوين وتدعيم العلاقات الطيبة بين الأستاذ الجامعي وطلابه مما ينعكس بالإيجاب على الطلاب سواء في تكوين شخصياتهم أو تحصيلهم العلمي.

4. المناهج والمقررات الجامعية:

يعد المنهج أحد العناصر الأساسية التي تسهم في تحقيق رؤية ورسالة الجامعة، وخاصة هدف بناء المواطن لمواجهة تحديات العصر، كما أن الجامعة تتحمل العبء الأكبر من مسئولية بناء وتطوير منظومة قيم المواطنة بالعمل الجاد الهادف إلى حسن إعداد الشباب تعليمياً وتربوياً من خلال مناهج دراسية حديثة ومتطورة وتكنولوجيا تعليمية عصرية.[27]

ولقد دار جدل واسع بين خبراء التربية والمناهج حول سبل تنمية قيم المواطنة من خلال المناهج الدراسية، فقد رأى بعضهم أن يتم ذلك من خلال منهج مخصص، ورأى آخرون أن ذلك يحدث من خلال المناهج الدراسية المختلفة، بحيث تؤدي كل مادة ، ما في وسعها تجاه تلك التنمية، وذلكبضرورة مشاركة المناهج جميعها في تنمية قيم المواطنة، وذلك لوحدة المعرفة وارتباطها بالبيئة حتى يتحقق للمجتمع ترابطه وهويته.[28]

ولما كانت المواطنة سلوكاً وأفعالاً، فهناك من رأى أن المناهج يمكن أن تنمي المواطنة بطريقة خفية باستخدام أساليب التعلم الذاتي، والعمل كفريق، وذلك بترك مساحات داخل المناهج الدراسية للطلاب تكون

مخصصة للنشاط، حيث يهدف النشاط الطلابي إلى تحقيق أهداف خاصة تتضمن قيماً وعادات وأفكاراً واتجاهات مرتبطة بالمواطنة وغرس وتنمية قيمتها.(29)

ولما كانت المواطنة مشبعة في الغالب بأبعاد قيمية فإن تعليمها يحتاج إلىإستراتيجيات تدريسية تؤكد على فعالية وإيجابية المتعلم، وهي إستراتيجيات التعلم الذاتي مثل الألعاب التعليمية، المحاكاة، لعب الأدوار والمناقشة، وأساليب حل المشكلات والقراءة الحرة التي يمارس خلالها الطالب أنشطة عريضة تتصف بالجدية والتعمق.

ولا شك أن المناهج المطبقة حاليا في الجامعات في حاجة ماسة إلى إعادة النظر فيها وتعديلها لتواكب متطلبات العصر، وذلك من خلال تأكيدها على الهوية الذاتية، وبناء الشخصية القومية، الاهتمام باللغة العربية لتأكيد الهوية الثقافية، والاهتمام باللغات الأجنبية من أجل تحقيق التفاهم بين الدول، وأن تؤكد على تنمية حب الاستطلاع والاكتشاف، وترسيخ قيمة التعلم مدى الحياة، وتقوية أواصر التعاون بين مؤسسات المجتمع والتأكيد على البعد القيمي والأخلاقي.

5.المناخ الجامعي والقيادات الجامعية:

يشكل المناخ الجامعي الإطار الذي ينمو فيه الطالب، ويكتسب منه خبراته، وينهل معارفه، ويكتسب قيمه واتجاهاته وأنماط سلوكه، وإذا كان المناخ الجامعي صحياً مشبعاً بالفهم والتقدير المتبادل، وقيم العدالة والحرية والمساواة، والإخاء، قائماً على المشاركة الجماعية والتعاون، والاحترام، مشجعاً على التفكير الناقد والإبداع، فإنه يؤدي إلى تنمية قيم المواطنة والشعور بالولاء والمواطنة . (30)

والمناخ الجامعي المفتوح والمتسم بديمقراطية الإدارة وصنع القرار، والذي يتيح مساحة واسعة من الحرية للأستاذ الجامعي يمكن أن ينهض بالطلاب ويدفعهم للانخراط في القضايا الجامعية، وكذلك الوعي بقضايا المجتمع، ولكن مع استمرار زيادة الإنحرافات في مجتمع الجامعة باطراد، وتآكل مساحة الحرية لصالح المجتمع، وانعدام الديمقراطية، وتضييق فرص المشاركة في اتخاذ القرار، فإن المجتمع الجامعي تسوده تسلطية البيروقراطية وجمودها، وتتضاءل إمكانات صناعة الشخصية الطلابية المتفاعلة .

وقد يشجع المناخ الجامعي الطلاب على مزاولة الأنشطة الفنية والرياضية والثقافية التي تفجر الطاقات الإبداعية للطلاب، وتنمي لديهم مهارات المشاركة، وتغذي قيم الولاء والانتماء ، والثقة بالنفس، وفي المقابل قد يكون المناخ الجامعي مصدراً للإحباط والسلبية.

وتعتبر الجامعة مكاناً لحرية الفكر، ففي إطارها يتم النقاش والجدال وتبادل الأفكار، وفي الجامعة تبدأ الأسئلة والشكوك التي تدفع نحو محاولة البحث عن أجوبة وبراهين، وفي الجامعة تتأكد حقيقة أن الفكر لا

يحسم بالعنف أو إخفاء الصوت الآخر، بل الفكر يحسم بالفكر، وساحة الحوار تتسع لصراع الأفكار، الحوار يجب أن يتجه أولاً وقبل كل شيء بإقرار حق الآخر في التعبير.

ومن ثم فإن فتح قنوات التعبير الحر أمام الطلاب من أجل الحوار البناء مع توجيه الحوار إلى نقطة الالتقاء والعمل المشترك، عمل من شأنه إثراء قيم المواطنة داخل المناخ الجامعي.

ولتفعيل الوظيفة القيمية للجامعة، ينبغي توسيع مشاركة الطلاب في تنظيم الحياة الجامعية، وتحقيق التواصل الخصب بين الأساتذة والطلاب من خلال التنظيمات الطلابية، ومن خلال قنوات التواصل مع الإدارة الجامعية فيما يتصل بهمومهم ومشكلاتهم، وبالقدر الذي تتعدد فيه قنوات الحوار والتواصل وحرية التعبير وإمكانات التوافق – مع تعدد وجهات النظر – يوفر المناخ الجامعي المجال الحقيقي لقيم المواطنة مبادئ وممارسات ومنهجاً للحياة.

ويسهم المناخ الجامعي في تنمية مفهوم المواطنة وحب الوطن والولاء والانتماء، وذلك من خلال الممارسات التربوية الجامعية، وأن تكون سلوكيات الأساتذة والمسئولين بالجامعة على درجة عالية من الأداء والكفاءة العلمية والتربوية، حيث يتوقف عليها مدى اكتساب الطلاب لمشاعر الوطنية، فكلما كانت الأساليب المتبعة في الجامعة يسودها الحب ومشاعر التعاطف الوجداني والتعاون والإحساس بالمسئولية تجاه الطلاب ساعد ذلك على نمو الذات وتحقيقها، وكان الكبار محل احترام الطلاب، ويمثلون لهم القدوة وخاصة في التزامهم باللوائح والمعايير المجتمعية والتي من خلالها تدرك الحقوق والواجبات وتتحدد معنى الحرية، ويستطيع الطلاب من خلالها اكتساب العديد من القيم والمفاهيم التي تشعرهم بفخر الانتساب للوطن، مما يوقظ مشاعر الوطنية والاستعداد للتضحية من أجل حماية وطنهم.

ثالثا – الدراسات السابقة التي تناولت قيم المواطنة :

1. دراسة يوسف محمد أبو سليمة ، بعنوان : المواطنة في الفكر التربوي الاسلامي ودور كليات التربية بغزة في تدعيمها من وجهة نظر طلبتها ، 2009م .[31]

هدفت الدراسة التعرف على درجة قيام كليات التربية بدورها في تدعيم المواطنة لدى طلبتها ، والكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الأدوار التي تقوم بها الجامعات في تدعيم المواطنة ، وتكونت عينة الدراسة من (478) طالبا وطالبة في الجامعات الفلسطينية ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وطبق الاستبانة كأداة جمع البيانات من عينة الدراسة.

وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- وجود دور لكليات التربية في تدعيم المواطنة لدى طلبتها .

- هناك فروق بين أفراد المستوى الاول والرابع لصالح المستوى الرابع .
- وجود فروق ذات دلالة احصائية في دور كليات التربية في تدعيم المواطنة تعزى لمتغير النوع لصالح الذكور .

2. **دراسة بسام أبو حشيش ، بعنوان : دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزة ، 2010م .**[32]

هدفت الدراسة معرفة الدور الذي تقوم به كليات التربية بمحافظة غزة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين ، وتكونت عينة الدراسة من (500) طالب وطالبة من الطلبة المعلمين المسجلين في كليات التربية في الجامعة الاسلامية وجامعة الاقصى بمحافظة غزة ، واستعملت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، واعتمدت الاستبيان كأداة جمع للبيانات من عينة الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن تقديرات أفراد العينة لدور الجامعة قد انحصرت ما بين التقدرين (القليل والعالي جدا).
- وجود فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات طلبة الذين تخصصات علوم انسانية في تدعيم قيم المواطنة .

3. **دراسة عودة أبو سنينة ، بعنوان : درجة تمثل طلبة كلية العلوم التربوية للمفاهيم الوطنية في المملكة الاردنية الهاشمية ، 2010م .**[33]

هدفت الدراسة عن درجة تمثل طلبة كلية العلوم التربوية للمفاهيم الوطنية في المملكة الأردنية ، وتكونت عينة الدراسة من (227) طالبا وطالبة تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية ، واستعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة .

وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- جاءت نتائج ممثلة بدرجة كبيرة جدا في جميع المجالات .
- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى آراء عينة البحث تعزى للنوع والتخصص العلمي .

4. **دراسة صادق عبيس الشافعي ، بعنوان : دور دراسة التاريخ في تنمية القيم الداعمة لمفهوم المواطنة لدى طلبة قسم التاريخ من وجهة نظرهم ، 2015م .**[34]

هدفت الدراسة معرفة أهم القيم الداعمة لمفهوم المواطنة ، وكذلك التعرف على دور دراسة التاريخ في تنمية القيم الداعمة لمفهوم المواطنة لدى طلبة قسم التاريخ من وجهة نظرهم وفقا لمتغير الجنس ، وتكون مجتمع

الدراسة من (268) طالبا وطالبة من طلاب المرحلة الرابعة ، وأختير منهم عينة قصدية بلغت (63) طالبا وطالبة ، واستخدم الاستبيان كأداة جمع البيانات من عينة الدراسة .

وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- أن دراسة التاريخ دورا في تنمية القيم الداعمة لمفهوم المواطنة وبدرجة كبيرة من وجهة نظر أفراد عينة البحث .
- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغير الجنس .

رابعا – الإجراءات المنهجية في الدراسة الميدانية :

1. **منهج البحث** : يعد المسح الاجتماعي من أكثر الطرق تماشيا وملائمة واستخداما لهذا النوع من الدراسات الوصفية ، إذ يتيح هذا المسح القدرة على جمع أكبر قدر من البيانات الميدانية عن الموضوع أو الظاهرة المراد دراستها . كما أن الباحثين عادة ما يلجئون إلى إجراء مسح بالعينة للمجتمع الأصلي للبحث ، للخروج بنتائج يمكن أن تفيد في فهم صحيح للظاهرة المدروسة .
2. **مجتمع البحث وعينته** : إشتمل مجتمع البحث على طلبة السنة الرابعة بكلية التربية العجيلات والبالغ عددهم (1025) طالب وطالبة للعام الجامعي 2018م – 2019م .

جدول (1) يبين عدد طلبة السنة الرابعة حسب تخصصاتهم وفقا لإحصائية 2018 – 2019م .

ر.م	التخصص	عدد الطلبة	طريقة اختيار العينة
1-	علوم إنسانية	814	163 = %20X 100/814
2-	علوم التطبيقية	211	42 = %20X 100/211
المجموع		1025	حجم العينة 205

عينة البحث :

– العينة الاستطلاعية : تكونت من (30) طالب وطالبة من طلاب السنة الرابعة ، وذلك لتقنين أداة البحث من خلال الصدق والثبات بالطرق المناسبة .

– العينة الأصلية للبحث : تكونت عينة البحث من (205) طالب وطالبة بنسبة (20%) من المجتمع الكلي ، تم اختيارهم بطريقة طبقية نسبية .

الخصائص العامة لعينة البحث :

جدول رقم (2) توزيع أفراد عينة البحث حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	80	39.0
أنثى	125	61.0
المجموع	205	100.0

من البيانات الواردة بالجدول (2) نلاحظ أن نسبة (61.0%) من مجموع أفراد عينة البحث من الإناث ، ونسبة (39.0%) من الذكور .

جدول رقم (3) توزيع أفراد عينة البحث حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
علوم انسانية	163	79.5
علوم تطبيقية	42	20.5
المجموع	205	100.0

من البيانات الواردة بالجدول (3) نلاحظ أن نسبة (79.5%) من مجموع أفراد عينة البحث تخصصهم العلمي علوم إنسانية ، ونسبة (20.5%) تخصصهم العلمي علوم تطبيقية .

3.حدود البحث :

أ. **الحدود النظرية :** يستند هذا البحث على نظرية البنائية الوظيفية في تفسير قيم المواطنة من خلال توازن النسق القيمي بين أفراد المجتمع ومدى المشاركة الفاعلة من أطياف المجتمع في مختلف جوانب الحياة العامة والخاصة الذي يعزز بدوره قيم المواطنة .

ب.**الحدود المنهجية :** ينتمي البحث إلى البحوث الوصفية الذي يعتمد على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الإجتماعي من أكثر الطرق تماشيا وملائمة وإستخداما لهذا النوع من البحوث، إذ يتيح هذا المسح القدرة على جمع أكبر قدر من البيانات الميدانية عن الموضوع أو الظاهرة المراد دراستها .كما أن الباحثين عادة ما يلجئون إلى إجراء أسلوب الحصر الشامل عندما يكون مجتمع البحث صغير ، وذلك بهدف الخروج بنتائج يمكن تعميمها وتفيد أيضا في فهم صحيح للظاهرة المدروسة.

ج.**الحدود الموضوعية:** تتمثل الحدود الموضوعية للبحث في الأستاذ الجامعي ودوره في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات ، من خلال تطبيق مقياس يحتوى على مجموعة من المؤشرات مرتبطة بموضوع البحث.

4.**أداة البحث** : بعد الإطلاع على الأدب السوسيولوجي والدراسات السابقة ، تم بناء استبيان وفقا للخطوات الآتية :

- تحديد الابعاد الرئيسية للاستبيان .
- صياغة فقرات الاستبيان حسب انتمائه لكل بعد .

5. **صدق الاستبيان** :

أ. **صدق المحكمين** :

أعد الاستبيان بصورته الأولية ، وتم عرضه على مجموعة من المحكمين متخصصين في مجال المعرفة ، وتم إجراء التعديلات اللازمة من حيث حذف أو إضافة أو تعديل ، فأصبح عدد فقرات الاستبيان بعد التعديل (32) فقرة موزعة على أربعة أبعاد (تنمية قيم الولاء والانتماء ، تنمية قيم التسامح وإحترام الآخر والتعايش معه ، تنمية قيم الوعي السياسي، تنمية قيم العمل الجماعي والتطوعي) ، علما بأن بدائل الإجابة عن فقراته تنحصر في (دائما– أحيانا – أبدا) .

ب. صدق الاتساق الداخلي :

تم القيام بحساب صدق الاتساق الداخلي باستخدام مصفوفة الارتباط البسيط بيرسون

جدول (4) ارتباط أبعاد الاستبيان بالدرجة الكلية

الأبعاد	عدد الفقرات	الارتباط
تنمية قيم الولاء والانتماء .	8	0.865
تنمية قيم التسامح وإحترام الآخر والتعايش معه .	8	0.887
تنمية قيم الوعي السياسي .	8	0.780
تنمية قيم العمل الجماعي والتطوعي .	8	0.884
المقياس ككل	32	0.910

يتضح من بيانات الواردة بالجدول السابق أن جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل بعد من أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية كانت دالة إحصائيا عند مستوى (0.01) الأمر الذي يؤكد صدق الاتساق الداخلي لكل بعد بالدرجة الكلية للاستبيان ، ومن ثم الوثوق فيه للاستخدام والتطبيق .

6. ثبات الاستبيان :

- تم حساب ثبات الاستبيان باستخدام اختبار ألفا كرو نباخ .

جدول (5) معامل ثبات الاستبيان باستخدام طريقة ألفا كرو نباخ للأبعاد والدرجة الكلية

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات
تنمية قيم الولاء والانتماء .	8	0.836
تنمية قيم التسامح وإحترام الآخر والتعايش معه .	8	0.817
تنمية قيم الوعي السياسي .	8	0.805
تنمية قيم العمل الجماعي والتطوعي .	8	0.783
المقياس ككل	32	0.976

يتضـــح من الجدول (5) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية ، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات في محاور الاستبيان بين (0.783- 0.836) ، وبلغ معامل الثبات الكلي (0.976) ، وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبيان للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها .

7. التصميم والمعالجة الإحصائية :

ولتصحيح الإستبانة فقد وزعت الدرجات من 1- 3 على النحو التالي :

- تعطى الدرجة (3) للاستجابة (دائما) .
- تعطى الدرجة (2) للاستجابة (أحيانا) .
- تعطى الدرجة (1) للاستجابة (أبدا) .

ولأغراض التحليل الإحصائي ، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، ومعامل الارتباط البسيط بيرسون ، ومعامل الثبات ألفا كرونباخ ، وعن البحث عن الفروق بين المتغيرات تم استخدام اختبار (T.test) .

نتائج التساؤل الأول : ما أهم الأنشطة والممارسات التي يقوم بها الأستاذ الجامعي في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات ؟

أ. تنمية وتعزيز قيم الولاء والانتماء .

جدول (6) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والمرتبة والدرجة وتنمية وتعزيز قيم الولاء والانتماء لدى طلبة كلية التربية العجيلات .

ر. م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1-	إبراز البعد الوطني في ندوات الموسم الثقافي بالجامعة .	2.3659	0.69155	2	مرتفعة
2-	تشجيع الطلاب على إصدار مجلة جامعية تتناول الأحداث الجارية محليا وعالميا .	1.5854	0.62527	8	منخفضة
3-	تقديم نماذج من البطولات الليبية والعربية في المحافظة على تراب الوطن وإستقلاله .	2.1220	0.80425	4	متوسطة
4-	توعية الطلاب بأهمية الحفاظ على الممتلكات العامة للوطن وحمايتها من التخريب .	2.5122	0.63098	1	مرتفعة
5-	يظهر إعتزازه باللغة العربية وثقافة العربية في حواراته مع طلابه وزملائه .	2.3171	0.68022	3	متوسطة
6-	تضمين محتوى المقررات الدراسية بموضوعات وقضايا تعزز الولاء والانتماء لليبيا .	2.0732	0.71367	5	متوسطة
7-	ينظم ندوات للطلاب توضح بعض المفاهيم مثل حب الوطن والوطنية والانتماء وكيفية تفعيل ممارستها .	1.9024	0.93423	6	متوسطة
8-	تنظيم ندوات ثقافية تسمح للطلاب بالتعرف على أخطار التقليد الأعمى والذوبان في الثقافات الأخرى .	1.7073	0.89234	7	متوسطة

يتضح من بيانات الواردة بالجدول السابق أن أعلى فقرة في هذا البعد كانت: الفقرة (4) والتي تنص على (توعية الطلاب بأهمية الحفاظ على الممتلكات العامة للوطن وحمايتها من التخريب) إحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.5122) والانحراف المعياري (0.63098) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة (1) والتي تنص على (إبراز البعد الوطني في ندوات الموسم الثقافي بالجامعة) بمتوسط حسابي (2.3659) والانحراف المعياري (0.69155) وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرة (5) والتي تنص على (يظهر إعتزازه باللغة العربية وثقافة العربية في حواراته مع طلابه وزملائه) بمتوسط حسابي (2.3171) والانحراف المعياري (0.68022) ، وجاءت الفقرات الثلاث التي أخذت المراتب الأولى حسب أهميتها لدى عينة البحث بدرجات مرتفعة .

لذلك يجب أن يكون مفهوم الحفاظ على الممتلكات العامّة مُتجذّراً لدى الجميع وخُصوصاً من سنيّ الطفولة الباكرة؛ لأنّ هذهِ المحافظة يجب أن تكون تربية وثقافة لدى النشء، لأنّهُم من نُعوّل عليهم مُستقبلاً أن يكونوا فاعلين للحفاظ على المصالح العامّة والخاصّة. تقوية الوازع الديني يُساهِم بشكل كبير في منع العبث في الممتلكات العامّة، لأنّ تخريب المصلحة العامّة هو ذنب تقترفه بحقّ مُجتمع بأسره وليس مع شخص واحد، وهذا من الأمور المحرّمة قطعاً ، وكذلك سنّ التشريعات والقوانين الرادعة ليتمّ مُحاسبة كلّ من تُسوّل له نفسه العبث بالممتلكات العامّة وتخريبها، لأنّ قانون العقاب هو قانون رادع وله ثِمار ومنافع كبيرة جدّاً، ويجب المساهمة في توعية وإرشاد كلّ من تراه يُسيء إلى أحد المرافق العامّة ، فعندما تنصح أحدهُم بالابتعاد عن المخالفة فقد ساهمت في الحفاظ على هذهِ الممتلكات والمرافق .

كما يجب على الأستاذ الجامعي أن يشجع على إصدار مجلات جامعية تتناول الأحداث الجارية ، وعمل ندوات تسهم في توعية الطلاب بقضايا الوطن ومشكلاته ، فضلا عن دعم المناهج الدراسية بموضوعات وقضايا تعزز قيم الولاء والإنتماء ، وأن يمنح فرصا إيجابية لتنمية الهوية الثقافية للطلاب .

كما أن أدنى فقرة في هذا البعد كانت الفقرة : (2) والتي تنص على (تشجيع الطلاب على إصدار مجلة جامعية تتناول الأحداث الجارية محليا وعالميا) بمتوسط الحسابي (1.5854) والانحراف المعياري (0.62527) وجاءت بدرجة منخفضة.

ب. تنمية وتعزيز التسامح وإحترام والتعايش معه .

جدول (7) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والمرتبة والدرجة وتنمية وتعزيز قيم التسامح وإحترامالآخروالتعايش معه لدى طلبة كلية التربية العجيلات .

ر. م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1-	يحرص على توعية طلابه بأهمية إحترام حرية الآخر في الفكر والعقيدة .	1.9756	0.84273	5	متوسطة
2-	يكون نموذجا في الالتزام بقواعد الآداب السليمة في التعامل مع الآخرين والالتزام باللوائح الجامعية .	2.4146	0.62527	2	مرتفعة
3-	يشجع الطلاب على الانفتاح على الحضارات الآخرى والإيمان بأهمية الحوار بين الثقافات المختلفة .	2.4634	0.54672	1	مرتفعة
4-	يبرز لطلابه دور ليبيا القيادي في نشر ثقافة السلام .	2.3171	0.68022	3	متوسطة

5-	يدرب الطلاب على الحوار القائم على الإقناع بالحجة والدليل .	2.0244	0.81312	4	متوسطة
6-	يكلف طلابه بمتابعة اللقاءات التلفزيونية التي تركز على الحوار الوطني والتسامح وكتابة تقرير عنها .	1.8293	0.85470	6	متوسطة
7-	يرتب لإستضافة أحد الشخصيات السياسية للإطلاع على تجربة الديمقراطية وتطبيقها في ليبيا .	1.5854	0.62527	7	منخفضة
8-	مناقشة الطلاب في المخاطر الناجمة عن التقنيات الحديثة وآثارها القيمية والإخلاقية .	1.8293	0.85470	6	متوسطة

يتضح من بيانات الواردة بالجدول السابق أن أعلى فقرة في هذا البعد كانت: الفقرة (3) والتي تنص على (يشـــجع الطلاب على الانفتاح على الحضـــارات الآخرى والإيمان بأهمية الحوار بين الثقافات المختلفة) إحتلت المرتبة الأولى بمتوسـط حسـابي (2.4634) والانحراف المعياري (0.54672) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة (2) والتي تنص على (يكون نموذجا في الالتزام بقواعد الآداب الســـليمة في التعامل مع الآخرين والالتزام باللوائح الجامعية) بمتوسـط حسـابي (2.4146) والانحراف المعياري (0.62527) ، وجاءت بدرجات مرتفعة .

وهذا يتطلب من الأستاذ الجامعي تعزيز الإنتماء الوطني لطلابه من خلال ممارسات المواطنة الصالحة لدى كافة شرائح المجتمع ، والإنفتاح والتعايش بين مختلف الجنسيات والأعراف الأخرى ، وتشجيع الحوار المشـــترك بين مختلف فئات المجتمع ، والعمل على تفعيل المشـــاركة المجتمعية ، وغرس القيم والســـلوكيات الايجابية في نفوس الأجيال القادمة ، وتشجيع ثقافة الإنفتاح على الحضارات والتسامح الديني والإندماج الاجتماعي لضـمان مشـاركة فاعلة لكل الفئات الاجتماعية . كما يجب على الأسـتاذ الجامعي تشـجيع ثقافة الحوار مع طلابه وأن تكون قائمة على الإقناع بالحجة والدليل ، وأن يكلف طلابه بأبحاث عن الثقافة القومية والإسلامية ، وتوعيتهم بالمخاطر الناجمة عن التقنيات الحديثة في الجانب القيمي ، والسماح لهم بالتعبير عن آرائهم ومشـاركتهم في الندوات التي تبرز الحوار الوطني وأهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية والتسامح .

كما أن أدنى فقرة في هذا البعد كانت الفقرة : (7) والتي تنص على (يرتب لإســـتضـــافة أحد الشخصيات السياسية للإطلاع على تجربة الديمقراطية وتطبيقها في ليبيا) بمتوسط الحسابي (1.5854) والانحراف المعياري (0.62527) وجاءت بدرجة منخفضة.

ج. تنمية وتعزيز قيم الوعي السياسي .

جدول (8) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والمرتبة والدرجة وتنمية وتعزيز قيم الوعي السياسي لدى طلبة كلية التربية العجيلات .

ر. م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1-	يشارك الأستاذ الجامعي بالحوار والمناقشة في الأنشطة التي تنظمها الإتحادات الطلابية .	1.6829	0.84131	8	متوسطة
2-	يسمح للطلاب ويشجعهم على ممارسة حرية التعبير عن الرأي داخل المحاضرة .	2.3659	0.69155	3	مرتفعة
3-	إستخدام بعض المواقف والآحداث التي تساعد الطلاب علىإكتشاف ليبيا محليا وعالميا .	1.7805	0.87201	7	متوسطة
4-	يحث الطلاب على ضرورة إحترام القوانين واللوائح الجامعية.	2.5122	0.63098	1	مرتفعة
5-	يأكد على حق الطلاب في المشاركة في صنع القرارات التي تحدد مستقبل حياتهم ومجتمعهم .	2.3171	0.68022	4	متوسطة
6-	توعية الطلاب بحقوق وواجبات المواطن الليبي ودور القانون في تحقيق الأمن والإستقرار .	2.4634	0.54672	2	مرتفعة
7-	يتيح الفرصة للطلاب للمشاركة بالرأي في المناقشة والحوار المتبادل بحرية ودون خوف .	2.2683	0.66511	5	متوسطة
8-	يدرب طلابه على تحمل المسئولية من خلال ممارسة الأنشطة الطلابية .	1.9756	0.84273	6	متوسطة

يتضح من بيانات الواردة بالجدول السابق أن أعلى فقرة في هذا البعد كانت: الفقرة (4) والتي تنص على (يحث الطلاب على ضرورة إحترام القوانين واللوائح الجامعية) إحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.5122) والانحراف المعياري (0.63098) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة (6) والتي تنص على (توعية الطلاب بحقوق وواجبات المواطن الليبي ودور القانون في تحقيق الأمن والإستقرار) بمتوسط حسابي (2.4634) والانحراف المعياري (0.54672) ، وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرة (2) والتي تنص على (يسمح للطلاب ويشجعهم على ممارسة حرية التعبير عن الرأي داخل المحاضرة) بمتوسط حسابي (2.3659) والانحراف المعياري (0.69155) وجاءت جميعها بدرجات مرتفعة .

يتوجب على الأستاذ الجامعي حث طلابه على ضرورة إحترام القوانين الجامعية ، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم نحو وطنهم ، وأهمية دور القانون في تحقيق الأمن والإستقرار ، وحث طلابه وتشجيعهم على ممارسة حرية التعبير عن الرأي داخل قاعات الدراسة ، من هنايعتبر الوعي السياسي عند شريحة الشباب، صمام إستقراره وتماسكه ، وهو حافظ للمجتمع من أي مكروه قد يطال المؤسسات التي يفرزها من أجل السهر على خدمته ومصالحه . وتعتبر الجامعة من أكثر المؤسسات التي تبسط للطالب فيها الطريق إلى الشأن العام، وتحثّه عليه، وتوفر له البيئة المناسبة التي تساعده على سلك درب العمل العام والتفاعل معه.

ويمكن القول: إن الجامعة لها دور علمي وسياسي معاً، ويمكن أن يتواجدا في الجامعة معاً بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، فلا يكون الدور العلمي والأكاديمي على حساب دورها السياسي ولا العكس، حيث لا بد من الموازنة بينهما، ومع ما يشهده العالم اليوم من تحولات ومتغيرات وثورات معرفية وتكنولوجية وعولمة وازدياد المطالبة بتحقيق الديمقراطية في المجتمعات، وما تشهده من صراعات واضطرابات، تزداد أهمية الدور السياسي للجامعة، خاصة في مجال تنمية الوعي السياسي والإسهام في التنشئة السياسية للطلاب. ورغم تلك الخصائص التي يتمتع بها الفرد في المرحلة الجامعية إلا أن هناك معوقات تحول دون توظيف طاقاته في مجال الإصلاح السياسي وقضايا النفع العام ، قد يرجع ذلك إلى أن أساتذة الجامعة لا يشجعون المسابقات في العمل السياسي والوطني ، كما يحذر من ممارسة السياسة وفق القوانين الجامعية ، ولا يوجد توعية للطلاب بالحقوق والواجبات ويتم تدريسها نظريا فقط .

كما أن أدنى فقرة في هذا البعد كانت الفقرة : (1) والتي تنص على (يشارك الأستاذ الجامعي بالحوار والمناقشة في الأنشطة التي تنظمها الإتحادات الطلابية) بمتوسط الحسابي (1.6829) والانحراف المعياري (0.84131) وجاءت بدرجة متوسطة.

د. تنمية وتعزيز قيم العمل الجماعي والتطوعي .

جدول (9) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والمرتبة والدرجة وتنمية وتعزيز قيم العمل الجماعي والتطوعي لدى طلبة كلية التربية العجيلات .

ر. م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1-	توعية الطلاب بالتحديات التي تواجه المجتمع وطرق التغلب عليها .	2.3659	0.69155	1	مرتفعة

2-	يؤكد على ضرورة تغليب الصالح العام على المصلحة الشخصية .	2.3171	0.68022	2	متوسطة
3-	يخطط لأنشطة تسمح للطلاب بممارسة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية .	2.0244	0.81312	5	متوسطة
4-	ينظم مسابقات تشجع الطلاب على البحث في مجالات العمل التطوعي التي يمكنهم من المشاركة فيها في المجتمع المحلي .	1.8293	0.85470	6	متوسطة
5-	يناقش الطلاب في معوقات المشاركة في بعض الأعمال التطوعية وكيفية التغلب عليها .	2.0732	0.71367	4	متوسطة
6-	يكلف الطلاب بأنشطة تتطلب ممارسة العمل الجماعي وإكتساب روح الفريق .	2.3171	0.68022	2	متوسطة
7-	عقد ندوات وإجتماعات ومؤتمرات لمناقشة القضايا والمشكلات البيئية والمجتمعية .	1.8293	0.85470	6	متوسطة
8-	يقدم نماذج من الرموز الوطنية ودورها في النهوض بأوطانهم .	2.1707	0.82553	3	متوسطة

يتضح من بيانات الواردة بالجدول السابق أن أعلى فقرة في هذا البعد كانت: الفقرة (1) والتي تنص على (توعية الطلاب بالتحديات التي تواجه المجتمع وطرق التغلب عليها) إحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.3659) والانحراف المعياري (0.69155) جاءت بدرجة مرتفعة، وتليها في المرتبة الثانية الفقرتان (2 ، 6) والتي تنص على (يؤكد على ضرورة تغليب الصالح العام على المصلحة الشخصية ،يكلف الطلاب بأنشطة تتطلب ممارسة العمل الجماعي وإكتساب روح الفريق) بنفس متوسط الحسابي (2.3171) والانحراف المعياري (0.68022) وجاءت بدرجة متوسطة ، وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرة (8) والتي تنص على (يقدم نماذج من الرموز الوطنية ودورها في النهوض بأوطانهم) بمتوسط حسابي (2.1707) والانحراف المعياري (0.82553) وجاءت جميعها بدرجة متوسطة.

يعزو ذلك إلى أن معظم العمل التدريسي للأستاذ الجامعي يتم بروح فردية وبعيدا عن العمل بروح الفريق ، ولا يتم عقد ندوات ومؤتمرات لمناقشة القضايا والمشكلات القيمية والمجتمعية والتحديات التي تواجه المجتمع ، ولا يتم التخطيط لأنشطة ومشاريع تسمح للطلاب بممارسة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية في معظم الكليات الجامعية .

كما أن أدنى فقرة في هذا البعد كانت الفقرتان : (4 ، 7) والتي تنص على (ينظم مسابقات تشجع الطلاب على البحث في مجالات العمل التطوعي التي يمكنهم من المشـــاركة فيها في المجتمع المحلي ، عقد ندوات وإجتماعات ومؤتمرات لمناقشــة القضــايا والمشــكلات البيئية والمجتمعية) بنفس متوســط الحســابي (1.8293) والانحراف المعياري (0.85470) وجاءت بدرجة متوسطة.

جدول (10) يبين المتوسط الحسابي وترتيب تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات

ر. م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الترتيب
-1	تنمية قيم الولاء والانتماء .	16.5854	3
-2	تنمية قيم التسامح وإحترام الآخر والتعايش معه .	17.3659	1
-3	تنمية قيم الوعي السياسي .	16.9268	2
-4	تنمية قيم العمل الجماعي والتطوعي .	16.4390	4

يبين الجدول (10) ترتيب أبعاد تنمية وتعزيز قيم المواطنة حســـب أهميتها لدى أفراد عينة البحث وفقا للمتوسط الحسابي ، حيث جاءتتنمية قيم التسامح وإحترام الآخر والتعايش معه في المرتبة الأولى بمتوسط الحســابي (17.3659) ، بينما جاءت في المرتبة الثانيةتنمية قيم الوعي الســياســي بمتوســط الحســابي (16.9268) ، وفي المرتبة الثالثة جاءتتنمية قيم الولاء والانتماءبمتوسط حسابي (16.5854) ، بينما جاءتتنمية قيم العمل الجماعي والتطوعي في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (16.4390) .

بشكل عام : يتطلب الأمر من الأستاذ الجامعي بدل العديد من الجهود لتنمية قيم المواطنة لدى الطلبة ، وذلك من خلال التواصل المباشر والفعال بينهوبينطلابه ، وعدم الاعتماد على الكتاب الجامعي كوسيلة بديلة لتلقي العلم ، بل يجب الإنفتاح على الثقافات الأخرى في إكتســـاب المهارات المختلفة المعبرة عن الحقوق والحريات التي تدعم قيم المواطنة ، كما يجب أن نضـــع في الإعتبار الأمن الإقتصـــادي للأســـتاذ الجامعي ، فالوضـــع الإقتصـــادي المتدني للأســـتاذ الجامعي نجم عنه إنشـــغاله عن دوره التربوي ، وغياب مشـــاركته الفاعلة في وضـــع الخطط والســـياســـات في مجتمعه ، كما أن هناك عدة معوقات تحد من قيام الأســـتاذ الجامعي بدوره في تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب تمثل في فصـــل الأســـتاذ الجامعي عن مجتمع الطلاب من خلال نظم جامعية تصنف توجهات الأساتذة وميولهم ، وقصور السلطات الممنوحة له مقابل

الواجبات المكلف بها ، وكثرة الأعباء المكلف بها في ظل التغيرات الحادثة في النظام التعليمي الحالي ، فضلا عن أن قيم المواطنة وممارسات السلوك الديموقراطي هي قيم ضمنية خارج قياسات جودة أدائه .

نتائج التساؤل الثاني : هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري (النوع ، التخصص) وتنمية وتعزيز المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات ؟ .

جدول (11) يبين التوصيف الإحصائي لأفراد عينة البحث لاختبار دلالة الفروق بين متوسطات فئات متغير النوع وتنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات .

الأبعاد	النوع	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة " ت "	مستوى الدلالة
تنمية وتعزيز قيم الولاء والانتماء	ذكر	80	22.6875	1.05054	28.460	.000
	أنثى	125	12.6800	3.02836	33.897	.000
تنمية وتعزيز قيم التسامح واحترام الاخر والتعايش معه	ذكر	80	22.8750	1.27662	27.815	.000
	أنثى	125	12.3200	3.23439	32.720	.000
تنمية وتعزيز قيم الوعي السياسي	ذكر	80	23.2500	1.09660	27.107	.000
	أنثى	125	13.6000	3.05857	32.190	.000
تنمية وتعزيز قيم العمل الجماعي والتطوعي	ذكر	80	23.3750	1.11803	26.155	.000
	أنثى	125	12.8000	3.50115	31.363	.000
المقياس ككل	ذكر	80	92.1875	4.36062	27.861	.000
	أنثى	125	51.4000	12.61080	33.193	.000

يتضح من الجدول السابق أن مجموع أفراد عينة البحث الذكور سجلوا متوسطا حسابيا (92.1875) ، أكبر من أفراد عينة البحث الإناث (51.4000) وتنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات وأبعادها المختلفة لصالح أفراد عينة الذكور .

ويتضح من الجدول (11) أن قيمة اختبار (ت) ، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث بلغت قيمة احتمال الخطأ المثبتة إزاءها (0.000) ، هذا يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث بحسب متغير النوع وتنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات وأبعادها المختلفة ، لصالح الذكور . وهذا يعني أن الذكور أكثر إكسابا لقيم المواطنة من الإناث ، نظرا لأن الذكور يركزون على الجوانب السياسية والنقابية وسيلة للمواطنة وترجمة قيم الإنتماء بينما الإناث يمارسن الأعمال المجتمعية والخدمات الإنسانية . تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة

(يوسف أبو سليمة، 2009م) والتي ترى بوجود فروق دالة إحصائيا في دور كليات التربية في تدعيم المواطنة تعزى لمتغير النوع ولصالح الذكور . وتختلف مع دراسة كل من (عودة أبو سنينه ، 2010م) ، ودراسة (صادق الشافعي ، 2015م) والتي توصلت نتائجهم بعدم وجود فروق دالة إحصائيا بين متغير النوع وتدعيم قيم المواطنة .

جدول (12) يبين التوصيف الإحصائي لأفراد عينة البحث لاختبار دلالة الفروق بين متوسطات فئات متغير التخصص العلمي وتنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات .

الأبعاد	التخصص العلمي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة " ت "	مستوى الدلالة
تنمية وتعزيز قيم الولاء والانتماء	علوم إنسانية	163	18.4233	4.54592	12.626	.000
	علوم التطبيقية	42	9.4524	1.34713	21.758	.000
تنمية وتعزيز قيم التسامح واحترام الاخر والتعايش معه	علوم إنسانية	163	18.2393	5.09640	11.056	.000
	علوم التطبيقية	42	9.4524	1.34713	19.524	.000
تنمية وتعزيز قيم الوعي السياسي	علوم إنسانية	163	19.0736	4.52504	11.639	.000
	علوم التطبيقية	42	10.7381	1.97619	17.828	.000
تنمية وتعزيز قيم العمل الجماعي والتطوعي	علوم إنسانية	163	18.9141	4.86915	12.737	.000
	علوم التطبيقية	42	9.2143	1.49039	21.780	.000
المقياس ككل	علوم إنسانية	163	74.6503	18.93182	12.073	.000
	علوم التطبيقية	42	38.8571	6.10306	20.376	.000

يتضح من الجدول السابق أن مجموع أفراد عينة البحث الذين تخصصهم علوم إنسانية سجلوا متوسطا حسابيا (74.6503) ، أكبر من أفراد عينة البحث الذين تخصصهم علوم التطبيقية (38.8571) وتنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات وأبعادها المختلفة لصالح أفراد عينة الذين تخصصهم علوم إنسانية .

ويتضح من الجدول (12) أن قيمة اختبار (ت) ، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث بلغت قيمة احتمال الخطأ المثبتة إزاءها (0.000) ، هذا يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث بحسب متغير التخصص العلمي وتنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات وأبعادها المختلفة ، لصالح أفراد العينة الذين تخصصهم علوم إنسانية . تتفق هذه النتيجة مع دراسة (بسام أبوحشيش ، 2010م) التي ترى بوجود فروق دالة احصائيا بين إستجابات

طلبة تخصصات علوم إنسانية في تدعيم قيم المواطنة . وتختلف مع دراسة (عودة أبو سنينة ، 2010م) والتي ترى بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير التخصص العلمي ودرجة تمثل طلبة كلية العلوم التربية للمفاهيم الوطنية .

ملخص النتائج :

1.أشارت نتائج البحث أن أهم الأنشطة والممارسات التي يقوم بها الأستاذ الجامعي في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات هي تنمية قيم التسامح وإحترام الآخر والتعايش معه في المرتبة الأولى بمتوسط الحسابي (17.3659) ، حيث احتلت الفقرة (3) والتي تنص على (يشجع الطلاب على الانفتاح على الحضارات الآخرى والإيمان بأهمية الحوار بين الثقافات المختلفة) إحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.4634) والانحراف المعياري (0.54672) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة (2) والتي تنص على (يكون نموذجا في الالتزام بقواعد الآداب السليمة في التعامل مع الآخرين والالتزام باللوائح الجامعية) بمتوسط حسابي (2.4146) والانحراف المعياري (0.62527) ، وجاءت بدرجات مرتفعة . بينما جاءت في المرتبة الثانية تنمية قيم الوعي السياسي بمتوسط الحسابي (16.9268) ، حيث احتلت الفقرة (4) والتي تنص على (يحث الطلاب على ضرورة إحترام القوانين واللوائح الجامعية) إحتلتالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.5122) والانحراف المعياري (0.63098) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة (6) والتي تنص على (توعية الطلاب بحقوق وواجبات المواطن الليبي ودور القانون في تحقيق الأمن والإستقرار) بمتوسط حسابي (2.4634) والانحراف المعياري (0.54672) ، وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرة (2) والتي تنص على (يسمح للطلاب ويشجعهم على ممارسة حرية التعبير عن الرأي داخل المحاضرة) بمتوسط حسابي (2.3659) والانحراف المعياري (0.69155) وجاءت جميعها بدرجات مرتفعة . وفي المرتبة الثالثة جاءت تنمية قيم الولاء والانتماءبمتوسط حسابي (16.5854) ،حيث احتلت الفقرة (4) والتي تنص على (توعية الطلاب بأهمية الحفاظ على الممتلكات العامة للوطن وحمايتها من التخريب) إحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.5122) والانحراف المعياري (0.63098) ، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة (1) والتي تنص على (إبراز البعد الوطني في ندوات الموسم الثقافي بالجامعة) بمتوسط حسابي (2.3659) والانحراف المعياري (0.69155) وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرة (5) والتي تنص على (يظهر إعتزازه باللغة العربية وثقافة العربية في حوراته مع طلابه وزملائه) بمتوسط حسابي (2.3171) والانحراف المعياري (0.68022) ، وجاءت الفقرات الثلاث التي أخذت المراتب الأولى حسب أهميتها لدى عينة البحث بدرجات مرتفعة . بينما جاءت تنمية قيم العمل الجماعي والتطوعي في المرتبة الرابعة

بمتوسط حسابي (16.4390) . حيث احتلت الفقرة (1) والتي تنص على (توعية الطلاب بالتحديات التي تواجه المجتمع وطرق التغلب عليها) إحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.3659) والانحراف المعياري (0.69155) جاءت بدرجة مرتفعة، وتليها في المرتبة الثانية الفقرتان (2 ، 6) والتي تنص على (يؤكد على ضرورة تغليب الصالح العام على المصلحة الشخصية ، يكلف الطلاب بأنشطة تتطلب ممارسة العمل الجماعي وإكتساب روح الفريق) بنفس متوسط الحسابي (2.3171) والانحراف المعياري (0.68022) وجاءت بدرجة متوسطة ، وفي المرتبة الثالثة احتلت الفقرة (8) والتي تنص على (يقدم نماذج من الرموز الوطنية ودورها في النهوض بأوطانهم) بمتوسط حسابي (2.1707) والانحراف المعياري (0.82553) وجاءت جميعها بدرجة متوسطة.

2.أوضحت نتائج البحث وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث بحسب متغير النوع وتنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات وأبعادها المختلفة ، لصالح الذكور .

3.بينت نتائج البحث وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث بحسب متغير التخصص العلمي وتنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية العجيلات وأبعادها المختلفة ، لصالح أفراد العينة الذين تخصصهم علوم إنسانية .

التوصيات والمقترحات :

التوصيات :

1.إعادة النظر في سلامة المناهج الدراسية وتطويرها في ضوء فلسفة المجتمع كونها أصبحت لا تتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية .

2.ضرورة إهتمام الأستاذ الجامعي في كليات التربية بتنمية القيم لدى طلبتهم ومن بينها القيم الداعمة لمفهوم المواطنة .

3.على الجامعة أن تشجع إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تهتم بمفهوم المواطنة .

4.على الجامعة أن تشجع الأنشطة الطلابية التي تنمي مختلف القيم ومنها قيم المواطنة .

5.ضرورة إبتعاد الأستاذ الجامعي عن الأساليب التقليدية في التدريس والتي أثبتت الأدبيات والدراسات السابقة بأنها تجعل المتعلم سلبيا وغير فعال ، والتوجه نحو الأساليب والطرائق التي تقوم على الحوار والمناقشة مما يجعل المتعلم عنصرا نشطا وفاعلا .

6.ضرورة الإستفادة من الشواهد والشواخص الحضارية القائمة في ليبيا لتعزيز قيم المواطنة في نفوس الطلبة وبيان الدور التاريخي في ليبيا .

المقترحات :

1.إجراء دراسة لمعرفة المعوقات التي تقف أمام الأستاذ الجامعي عند إستعمالهللإستراتيجيات التي يمكن لها أن تنمي قيم المواطنة عند طلبته .

2.إجراء دراسة لمعرفة مدى إمتلاك الأستاذ الجامعي للقيم الداعمة لمفهوم المواطنة وأثر ذلك في سلوك طلبتهم .

3.إجراء دراسة لمعرفة دور الأنشطة الجامعية في تنمية القيم الداعمة لمفهوم المواطنة من وجهة نظر الطلبة والهيئة التدريسية .

الهوامش :

1. صلاح معوض ، دراسة تحليلية لبعض الأنشطة المرتبطة بالدور المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة في ضوء بعض المتغيرات، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثامن لقسم أصول التربية، الأداء الجامعي في كليات التربية، الواقع والطموح، جامعة المنصورة ، 1991م ، ص 201 .
2. عبد السلام نوير ، التعليم كبوتقة للمواطنة، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية ، مكتبة الشروق الدولية، المجلد الثاني ، القاهرة ، 2005م، ص 197.
3. موسى علي الشرقاوي ، وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة دراسة ميدانية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، عدد 9 أكتوبر، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس ، 2005م ، ص 187.
4. ابن منظور ، لسان العرب، مجلد (15)، بيروت، دار الإحياء العربي ، 1988م ، ص 10.
5. محمد عاطف غيث وآخرون ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ، 1995م ، ص 56.
6. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، القاهرة ، 1993م ، ص 62.
7. عادل رسمي النجدي ، برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتنمية مفهوم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، ورقة مقدمة إلى ندوة التربية وبناء المواطنة، 29-30 سبتمبر، كلية التربية، جامعة البحرين ، 2001م ، ص 10.

8. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ،الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، د. ت ، ص 798.

9.Tie Oxford Dictionary , (1970): University Press

10.ضياء الدين زاهر ، القيم في العملية التربوية، القاهرة، مؤسسة الخليج العربي ، 1984م ، ص 9 .

11.عبد الهادي الجوهري ، الانتماء الوطني، مجلة إشـــراقه، وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للبحوث، القاهرة ، 2001م ، ص 20.

12.علي أسعد وطفة ، نسق الانتماء الاجتماعي وأولوياته في المجتمع الكويتي، مقارنة سوسيولوجية في جدول الانتماء الاجتماعية واتجاهاتها، مجلة دراســـات الخليج والجزيرة العربية، ع108، 29 مارس ، 2003م ، ص 134.

13. لطيفة إبراهيم خضر ، دور التعليم في تعزيز الانتماء، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000م ، ص 28.

14.أشرف عبد الوهاب ، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتابة ، القاهرة ، 2006م ، ص 20 .

15.علي أسعد وطفة ، التربية علي التسامح في مواجهة التطرف شئون عربية، العدد 124 ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2005م ، ص 72.

16.شحاتة محمد أحمد زيان ، التسامح وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلبة المرحلتين الثانوية والجامعية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث، القاهرة ، 2005م ، ص 52.

17.ادجار بيزاني ، في مواجهة عدم التسامح، رسالة اليونسكو، يونية ، القاهرة ، 2005م ، ص 34.

18.محمد إبراهيم أبو خليل ، التنشئة السياسية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة البحيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية ، 1990م ، ص 41.

19.كمال محمود المنوفي ، الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، د.ت ، ص 76.

20.عبد الباسط عبد المعطي ، الوعي التنموي العربي، ممارسات بحثية، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاجتماعية، بيروت ، 1989م ، ص 57 .

21.إبراهيم العقيد ، دليلك الشخصي للسعادة والنجاح، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ط3، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، الرياض ، 1998م ، ص 23.

22.حميدة عبد العزيز إبراهيم ، بعض مشكلات الأنشطة الطلابية بالجامعة، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية ، المجلد الخامس، ع1 ، جامعة الإسكندرية ، 1992م ، ص 9.

23.أحمد عاصم الطنطاوي ، النشاط خارج الفصل وموقف بعض الفلسفات منه، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية ، السنة الثانية، العدد الثالث ، جامعة المنوفية ، 1992م ، ص 17.

24.عبد الودود مكرم ، الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مجلة مستقبل التربية العربية، ع33، إبريل ، 2004م ، ص 92 .

25.محمد عبد الرؤوف خميس ، إطار مقترح لمقرر علم الاجتماع بالمرحلة الثانوية العامة في ضوء العولمة ومتطلبات الحافظ علي الهوية الثقافية، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، تصورها الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ع70 مايو ، 2001م ، ص 112.

26.روجرهولنسورث ، المدارس التي تخلق أدواراً حقيقية ذات قيمة للشباب، ترجمة أحمد عطية أحمد، مجلة مستقبليات، المجلد 30، 34 ، مركز مطبوعات اليونسكو، سبتمبر ، القاهرة ، 2000م ، ص 429.

27.محمد صديق حامد سليمان ،الريادة الطلابية الجامعية بين النظرية والتطبيق، دراسة ميدانية، كلية التربية ، المؤتمر السنوي الثامن لقسم أصول التربية (الأداء الجامعي في كليات التربية)، كلية التربية جامعة المنصورة، 7-9 سبتمبر ، جامعة الازهر ، 1991م ، ص 203.

28.كمال المنوفي،الجامعة وبناء المواطنة، جريدة الأهرام العدد، 4167411، يناير، القاهرة ، 2001م ، ص 10.

29.ليندا هريرا ، قيام... جلوس، ثقافات التعليم في مصر، مجلس السكان الوطني، منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، القاهرة، 2003م ، ص9.

30.رسمي عبد الملك رستم ، تفعيل دور التنظيمات المدرسية في التربية الديمقراطية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ، 1993م ، ص 22.

31.يوسف محمد أبو سلمية ، المواطنة في الفكر التربوي الاسلامي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2009م .

32.بسام أبو حشيش ، دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزة ، مجلة جامعة الاقصى ، سلسلة العلوم الانسانية ، (مج 14) ، (ع1) ، 2010م ، ص 42.

33.عودة أبو سنينة ، درجة تمثيل طلبة كلية العلوم التربوية للمفاهيم الوطنية في المملكة الاردنية الهاشمية ، مجلة الجامعة الاسلامية في غزة ، سلسلة الدراسات الانسانية ، (مج 18) ، (ع1) ، 2010م ، ص 44 .

34.صادق عبيس الشافعي ، دور دراسة التاريخ في تنمية القيم الداعمة لمفهوم المواطنة لدى طلبة قسم التاريخ من وجهة نظرهم ، مجلة كلية التربية ، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الدولي الثامن ، جامعة واسط ، العراق ، 2015م ، ص 63.

حق الانسحاب كضمانة للموظف بين الاعتراف القضائي والتجاهل التشريعي

بحث مقارن بين القانون الليبي والقانون الفرنسي

د. صالح محمد عبد السلام

دكتوراه في القانون العام – فرنسا

لا يزال موضوع الحماية القانونية و الوظيفية للعاملين بمؤسسات الدولة من الموضوعات التي تشغل بال الفقه والقضاء في كثير من الأنظمة القانونية المعاصرة ، من أجل توفير بيئة عمل آمنة ومناسبة بما يضمن أفضل أداء في سير المرافق العامة و مؤسسات الدولة ، الأمر الذي سينعكس بدوره حتما على تحقيق المصلحة العامة .

فمسألة الأمن العمالي أو الوظيفي كمقدمة لازمة لأداء أي عمل هي حق للجميع ، حق يعني ويخص كل مواطن . ولأهمية هذه المسألة على المستوى الفردي للعامل أو الموظف ، ومن ثم على المستوى العائلي وجب ألاّ تقف – مسألة كهذه – عند أبواب المؤسسة . لهذا السبب يجب أن يُمارس العامل والموظف كلاّ في نطاق عمله مايمكن تسميته بالأمن الذاتي داخل المؤسسات والوحدات الإدارية .

لكن اذا كانت مسألة الأمن حق قبل كل شيء ، فهو حق مقيد بضوابط وقيود مثله في ذلك مثل مفهوم الحرية الذي يقف عندما تبدأ حرية الغير. لذا فأمن العامل أو الموظف في نطاق عمله أو وظيفته يجب أن يمارس مع مراعاة احترام صحة وأمن الأخرين(1) .

كما يقول المثل الفرنسي :" العمل إنهٌ الصحة ". هذا صحيح في عديد الجوانب النفسية والحياتية للعامل أو الموظف . فالعمل يوفر الدخل المناسب للعيش الكريم ، ويجنب الفرد العزلة الاجتماعية مما ينعكس إيجاباً على ادائه ودوره داخل المجتمع ، ويفتح الباب أمامه نحو آفاق أرحب وأوسع نحو المستقبل .

من ناحية أخرى، يلحظ البعض ، أن الحفاظ على صحة العامل أو الموظف بالكيفية التي ينصب عليها الاهتمام التشريعي والاعلامي اليوم لم تكن لوقت طويل من ضمن اهتمامات التشريعات العمالية والوظيفية في فرنسا حتى ثلاثنيات القرن العشرين (2).

يرى أنصار هذا الإتجاه ، أن مفهوم الصحة ذاته مصدر جدل ؟ فهل هو غياب المرض أو العجز الجسدي والعقلي ؟ أو هل هو كما عرفته منظمة الصحة العالمية " حالة الرفاه التام : بدنياً ، عقلياً ، جسدياً واجتماعياً ؟ (3) .

لذا ، نلحظ اهتمام الفقه الإداري في فرنسا بهذا الجانب المهم من خلال الأبحاث والمشاركات العلمية في هذا الفرع الهام من فروع القانون العام ، وتحديداً في مجال الوظيفة العامة .

عليه ، ارتأينا بعد مطالعة التشريعات المعنية لدينا في ليبيا أن نسلط الضوء في هذا المقال على أحد أبرز الموضوعات التي شهدت في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا ومهما في القانون الفرنسي، يدور حول ضمانات الموظفين وفقا لقانون 13 يوليو 1983 بشأن حقوق والتزامات الموظفين (4) .

تجدر الإشـــارة هنا إلى أن هذا القانون يمثل الأصـــل والمبدأ، أو بتعبير أدق النظام العام لحقوق والتزامات الموظفين في فرنســـا، فهو بمثابة القاعدة و القانون العام المنظم لحقوق والتزامات الموظفين ســـواءً على مستوى الدولة أو مستوى الهيئات الإدارية الإقليمية وفقا لنص المادة الأولى منه (5).

لذا ، سنحاول من خلال هذه الورقة معرفة مدى إمكانية انسحاب الموظف من مقر عمله وترك أداء مهام وظيفته مؤقتاً لوجود خطر جدي وحال يهدد حياته أو صحته ؟ وهل يقتصر على طائفة معينة من العاملين في القطاع العام ؟ وذلك وفق التقسيم الآتي :

المطلب الأول : أصل الحق في الانسحاب واختلاف الموقفين التشريعي والقضائي في ليبيا وفرنسا

أولا – الموقف التشريعي في البلدين

ثانيا – الموقف القضائي في البلدين

المطلب الثاني : شروط ممارسة حق الانسحاب

أولاً – وجود خطر جدّي يهدد حياته

ثانياً – عدم وجود خطر مواز

ثالثاً– الالتزام بإخطار الإدارة

المطلب الأول

أصل الحق في الانسحاب واختلاف الموقفين التشريعي والقضائي في ليبيا وفرنسا

ظهر هذا الحق في القانون الفرنســـي للمرة الأولى بموجب القانون رقم 82-1097 الصـــادر بتاريخ 1982/12/23 المعدل للمادة (ل-231-1) وما بعدها من قانون العمل . فهو في الأســـاس من حقوق العمال في العلاقة مع رب العمل في نطاق القطاع الخاص .

فوفقا للقواعد المنظمة له آنذاك ، يتمتع العاملون في هذا القطاع بالحق في الانسحاب وترك العمل مؤقتاً إذا تعرض أحدهم

لخطر شديد وحال يهدد حياته أو صحته(6). من المهم بمكان قبل الخوض في هذه التفاصيل ، أن نفرق بين مفهومين متقاربين بعض الشيء وهما : حق الانسحاب وحق الاضراب .

فالأول كما يرى البعض ، هو حرية تمكن العامل و باســـتقلالية تامة إذا ما تعرض للخطر من تقييم الموقف و الانســحاب من مكان عمله. في حين أن حق الإضــراب هو حق دســتوري تكفّل واعترف به الدستور لكل عامل داخل المؤسسة ، ويمارس في غالب الأحيان بشكل جماعي لدعم الحصول على بعض المطالب المهنية.

فارق أخر بين حق الانسحاب وحق الإضراب ، أن الأول إذا تمت ممارسته بشكل قانوني لايرتب عليه أي اقتطاع أو خصــم من مرتب العامل أو العمال المنســحبين ؛ إلى أن يتخذ رب العمل الاجراءت الضــرورية لإعادة ظروف العمل إلى وضــعها الطبيعي بحيث يتمكن العاملون من العودة والاســتمرار في أداء مهامهم بكل طمأنينة وأمن . في حين أن المسألة بخلاف ذلك تماماً في حالة ممارسة حق الإضراب.

أيضاً يجب معرفة أنه في حالة ممارسة حق الانسحاب يجب على العامل أن يضع نفسه تحت تصرف رب العمل ؛ لاحتمال أن يكلف بمهام عمل في أي موقع أو وظيفة أخرى لرب العمل ، وهو ما يُشكل أيضا فارق أخر بين حق الانسحاب وحق الإضراب.

لذلك ، لوصف حراك اجتماعي ما بأنه إضراب لابد أن يقوم به شخصان على الأقل. ويتشابه الحق في الإضــراب مع الحق في الانســحاب في أنهما من الحقوق الفردية ، لكن كما ذكرنا ، حق الإضــراب يمارس بالرغم من ذلك بصورة جماعية(7) .

لكن، يحدث لدى العاملين – في بعض الأحيان – الخلط بين حق الانســحاب وحق الإضــراب ، من ذلك على سبيل المثال الحراك الاجتماعي لعمال قطاع السكك الحديدية في فرنسا في 2019/10/20 الذي أدى إلى تعطل كبير في حركة النقل العام للســكك الحديدية. النقابات العمالية في مواجهة الحكومة وإدارة القطاع دافعت عن ذلك بأنّه ممارسة لحق الانسحاب إثر حادث ، في حين ذهبت الحكومة و إدارة القطاع إلى تكييف الحراك بأنه إضــراب غير متمدن أو حضــاري (8). لكن تظل كلمة الفصــل في دولة القانون والمؤسســات في نهاية المطاف عند وجود نزاع في نوع وشرعية ممارسة الحق في مثل هذه الحالات من سلطة القضاء.

أيضاً من الجدير بالذكر، الإشارة إلى أن حق الانسحاب يرتبط في الغالب بحق لصيق وهو حق أو واجب الاخطار أو التبليغ ؛ لأنهما من الوسائل التي تسمح للعامل بالعمل على مسألة الأمن في نطاق الموسسة في حال الخطر الحال ، وبالتالي يهدف إلى دفع العامل أو مجموع العاملين نحو دور أكثر فاعلية وديناميكية في نطاق المؤسسة. بتعبير مختصر ، إيجاد عمال أو موظفين فاعلين في المحافظة على الأمن داخل المؤسسة دون التعويل أو انتظار توفير ذلك من قسم السلامة داخل المؤسسة (9).

من ناحية أخرى ، فحق أو واجب الإخطار وفق البعض يتشابه مع حق الانسحاب في كونه شخصي ويمارس أياً كانت طبيعة وظيفة العامل أو فاعلية المؤسسة . فالمادة (ل . 1-4133) من قانون العمل الفرنسي تسمح للعامل بإخطار رب العمل عندما يُقدر وبحسن نية أن المنتجات أو إجراءات التصنيع المستعملة داخل المؤسسة يمكن أن تعرض الصحة العامة أو البيئة للخطر. وقد وفرت هذه المادة للمبلغين كامل الحماية القانونية ضد جميع الإجراءات التعسفية من قبل رب العمل خصوصاً في مجال التوظيف ، المكافآت ، التدريب ، التصنيف ، النقل أو تجديد العقد (10). مؤخراً ، عزز المشرع الفرنسي هذا الحق أو الواجب عبر قانون 16 أبريل 2013 بشأن استقلال الخبرة الصحية والبيئية وحماية المخبرين، حيث نص على نظام خاص للتبليغ عن الأخطار الصحية والبيئية ، وهو يتشابه إلى حد كبير مع نص المادة سالفة الذكر من قانون العمل الفرنسي بشأن ذات المسألة.

الجديد في هذا القانون ، أن المادة 12 منه تطرقت للنص على عقوبة سنة حبس وغرامة 45000 يورو عن أي تبليغ بسوء نية، أو كان القصد منه الإضرار بالغير وفقا لنص المادة 10-226 من قانون العقوبات الفرنسي(11). نعرض فيما يلي للموقفين التشريعي والقضائي بشأن هذه المسألة على النحو الآتي :

أولاً – الموقف التشريعي في البلدين

لم تعرف الوظيفة العامة في فرنسا حق الانسحاب حتى عام 1995 عندما صدر القرار رقم 680-95 الصادر بتاريخ 19 مايو 1995 بشأن تعديل المادة 6-5 من القرار رقم 453-82 الصادر بتاريخ 1982/5/28 بشأن الأمن والنظافة والوقاية الطبية ، حيث قضت بأنّه : " إذا كان للعامل سبب معقول للاعتقاد بأن وضع العمل يمثل خطراً كبيراً وشيك الحدوث على حياته أو صحته، أو وجد خللاً في أنظمة الحماية فعليه أن يخطر الجهة الإدارية فوراً وينسحب من مقر عمله" (12).

في فرنسا هذا الحق لم يحظ بنص تشريعي في إطار الوحدات الإدارية المحلية إلاّ في عام 2000 مع صدور القرار رقم 603-2000 الصادر بتاريخ 16يونيو 2000 المعدل للقرار رقم 603-85 بشأن الأمن

والنظافة والحماية الطبية في العمل ، حيث منحت المادة 1-5 نفس الحق لعمال الوحدات الإدارية المحلية (13).

لكن هذا المنح **اقتصر أيضاً على عمال المرافق العامة دون الموظفين** ، ولا تزال هذه التفرقة قائمة إلى يومنا هذا بالرغم من وجود مطالبات فقهية بضرورة إدراج هذا الحق ضمن النظام العام لمنظومة الضمانات القانونية للموظفين (14). وهو مالا نجد له تفسيرًا واضحاً ؛ لأن القضاء الفرنسي اعترف به منذ وقت طويل ، وهو ما دعانا إلى تكييف المسألة بالتجاهل التشريعي فالموضوع ليس بجديدفي فرنسا.

بالموازاة للموقف التشريعي في فرنسا ، لا نجد في التشريعات الليبية ذكر لهذا الحق سواءً في قانون العمل الملغي رقم 58 لسنة 1970، أو في قانون علاقات العمل الحالي رقم 12 لسنة 2010 المنظم لعلاقات العمل الفردية والعلاقات الوظيفية في آن واحد، بالرغم مما لنا عليه من ملاحظات جوهرية في الشكل والمضمون ليس المكان مناسب لذكرها، إلاّ أن التشريعيين لم يتضمنا أي نص يسمح ليس للموظف بل للعامل في إطار علاقات العمل الخاصة بممارسة هذا الحق ؟ الأمر الذي يدعو إلى الاستغراب والتساؤل ؟

لكن هذا الاستغراب سرعان ما يتبدد عندما نعلم أن عملية صناعة القوانين وإصدارها في ظل النظام السابق كانت لا تخضع لمراحل صناعة التشريع إلاّ نادراً ، حيث اعتدنا على صدور التشريعات بين عشية وضحاها – خصوصا في السنوات الأخيرة قبيل ثورة السابع عشر من فبراير – دون دراسة كافية أو استشارة ذوي الاختصاص بشأنها .

لكن بالمقابل ، ومن مطالعة قانون الأمن الصناعي والسلامة العمالية الليبي لسنة 1976 نلحظ وجود اهتمام تشريعي واضح فيما يتعلق بتدابير الأمن والسلامة، لدرجة أن القانون المذكور ألزم العامل بأن يستعمل وسائل الوقاية اللاّزمة ، وأن ينفذ التعليمات الصادرة للمحافظة على صحته ووقايته من إصابات العمل، وألاّ يرتكب أي فعل من شأنه منع أو إعاقة تنفيذ التعليمات أو إساءة استعمال الوسائل الموضوعة لحماية وسلامة العاملين أو إلحاق ضرر أو تلف بها (15). لكن تظل الإشكالية في هذه التشريعات قائمة تماماً كما هو الحال في التشريع الفرنسي اليوم .

إذاً ، نحن بصدد فراغ تشريعي يتعلق بالحق في الانسحاب على صعيد تشريعات الوظيفة العامة سواءً في ليبيا أو في فرنسا ، بالرغم من أن القضاء الفرنسي اعتبر هذا الحق من المبادئ القانونية العامة (16). وهذا يدعونا إلى الدعوة لإعادة النظر في منظومة الضمانات القانونية للموظف في ضوء هذا التطور القضائي الهام في فرنسا ،وتكريس مزيد من الضمانات لشريحة كبيرة من موظفي القطاع العام في ليبيا بما يتناسب مع

الفلسفة الجديدة لثورة السابع عشر من فبراير في خلق مواطن حر وفاعل من خلال سيطرة الحقوق الاجتماعية الأساسية للأفراد على المنظومة التشريعية والحقوقية في نطاق علاقات العمل الخاصة أو العامة.

ثانيا – الموقف القضائي في البلدين

كما أشرنا ، فالقضاء الفرنسي من خلال الحكم الصادر من محكمة بيزنسون في قضية السيد جلوري الصادر بتاريخ 10أكتوبر 1996 اعتبر أن هذا الحق مبدأ قانوني عام من الجيل الثاني ، وهو جيل من الحقوق بدأ في الظهور خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي . هذا النوع من الحقوق يتميز بعدم العمومية ، وتطبيقها في نطاق محدود ، وهي تشهد على إرادة ورغبة القاضي الإداري في سيطرة الحقوق الاجتماعية الأساسية للدفاع عن العاملين في الخدمة العامة ، وهو من المبادئ المستقاة من قانون العمل الفرنسي (17).

من جانبها، ترى محكمة النقض الفرنسية في حكمها بتاريخ 9 ديسمبر 2003 أن الانسحاب " بالنسبة للعامل حق وليس التزام " (18).

بالمقابل ، لم نعثر على أي سابقة قضائية في أحكام القضاء الليبي تتعرض لهذا الحق . فالفقه الفرنسي من جانبه بدأ مؤخراً أكثراهتماماً من ذي قبل بهذا الموضوع ؛ بسبب التحول الذي شهدته الوظيفة العامة في فرنسا خلال السنوات الأخيرة من حيث الدور الذي لعبه التقدم العلمي والتقني في إعادة صياغة بعض مفرداتها ، بحيث خرجت من الإطار التقليدي إلى نطاق أكثر تطوراً ، أعيد فيه تطويرها بما يتلاءم ومتطلبات العصر ، ومواكبة التقدم التكنولوجي ودوره في ضمان أفضل أداء للعمل الإداري ، بالإضافة إلى أنه كان أحد الموضوعات التي حظيت باهتمام إعلامي في السنوات الأخيرة (19).

ترى الأستاذة فابريس لومير في مقالتها حول حق الانسحاب في الوظيفة العامة بأنّه على الرغم من أن هذا الحق ظهر منذ ما يزيد على ثمانية عشر عاماً ، إلا أنّه لم يحظ بعد بدراسة شاملة بالمقارنة مع بعض الحقوق الأخرى للموظفين (20). تضيف قائلة : حتى في مؤلفات الوظيفة العامة تتم معالجته بشكل سريع ومختصر ، وفي أحسن الأحوال لايزيد عن فقرة ، بالرغم من أن القضاء كرس هذا المبدأ وأكد على أهميته منذ وقت بعيد (21). وينتهي هذا الإتجاه إلى القول : بالإمكان أن نتصور هذا الحق بمثابة استثناء يرد على الالتزام بممارسة المهام الوظيفية بفاعلية (22). في المقابل ،هناك جانب أخر من الفقه الفرنسي يعتبر هذا الحق بمثابة تخفيف لواجب الطاعة . فالموظف أو العامل في المرافق العامة يستطيع أن يعصى أي أمر من أجل الحفاظ على صحته (23).

ظهر مؤخراً في فرنسا اتجاه فقهي يدعو صراحة إلى تعديل النظام العام لحقوق والتزامات الموظفين في فرنسا بما يسمح للموظفين أيضاً بممارسة حق الانسحاب في حالة التحرش بما يضمن الحفاظ على صحتهم (24).

الذي يبدو لنا من بين كل هذه الآراء الفقهية والموقفين التشريعي والقضائي ، أننا نميل إلى الإتجاه الفقهي الذي يعتبر حق الانسحاب إحدى الضمانات القانونية القضائية من الجيل الثاني ، والتي تعني كافة العاملين بالجهاز الإداري للدولة عمالاً كانوا أو موظفين ؛ شريطة إعماله في أضيق نطاق لضمان التوازن بين سير المرافق العامة من ناحية ، وضمان أمن وسلامة العاملين فيها موظفين كانوا أو عمال من ناحية أخرى . ولتحقيق هذا التوازن يتطلب بالضرورة الاعتراف به للموظفين أيضاً وهي الشريحة أو الفئة الأكبر عدداً للعاملين في القطاع العام على الأقل لدينا في ليبيا ، وذلك بالطبع دون إغفال بالطبع مسألة التكدّس الوظيفي ، وبالتالي النص عليه ضمن قائمة الحقوق والضمانات في قانون الوظيفة العامة ، واعتباره ضمانه عامة تعني الكافة وليس لفئة بعينها .

في الواقع ، لما كان حق الانسحاب يؤدي بالضرورة إلى انتهاك سلطة رب العمل مثله في ذلك حق الإضراب ، والمساس بنظام المؤسسة كان لابد من اخضاعه إلى تأطير قانوني لا لبس فيه ، وتحديد شروط ممارسته..

التساؤل الذي يطرح نفسه الآن : هل ممارسة حق الانسحاب تتطلب توافر شروط معينة ؟ أم بمجرد توافر حالة الخطر يستطيع العامل أو الموظف ترك مهامه الوظيفية والانسحاب من مقر عمله ؟

المطلب الثاني

شروط ممارسة حق الانسحاب

عرفنا في المطلب السابق أن هذا الحق لايزال خارج منظومة الضمانات القانونية للموظفين في ليبيا وفرنسا ، بالرغم من الاعتراف به لعمال المرافق الإدارية في فرنسا ، علاوة على وجود اتجاه فقهي يدعو إلى ضرورة النص عليه ضمن منظومة الضمانات العامة للموظفين بشكل عام ، لأن المسألة اليوم في فرنسا مرتبطة بموضوع أثير في الآونة الأخيرة بشكل لافت جداً في مختلف وسائل الإعلام ، وهو موضوع التحرش المعنوي و التحرش الجنسي(25).

لذا، نجد عديد المقالات والأبحاث ظهرت هناك مؤخراً حول هذا الموضوع ، والدعوة المتكررة إلى ضرورة تحسين وإعادة إصلاح في منظومة الحماية القانونية ، سواءً عن طريق الاعتراف ببعض الضمانات والحقوق،

أو تعزيز الحماية عبر مدونة قواعد السلوك ، وإعادة إصلاح آليات الوقاية ،وهي مسألة جد جوهرية يجب أن ينص عليها النظام الأساسي للحقوق والواجبات لسنة 1983 (26).

على أيّة حال ، لممارسة هذا الحق لابد من توافر جملة من الشروط التي لازالت إلى اليوم محل بحث ودراسة من أجل ضمان استعمال أفضل يضمن سلامة وحياة العامل وأداء مهام الوظيفة ، والذي يعني بالنهاية دوام سير المرفق العام ، ويمكننا عرض هذه الشروط على النحو الآتي :

أولاً – وجود خطر جدّي وحال

لممارسة هذا الحق وفقا لأحكام القضاء الفرنسي لابد من وجود خطر جدي أو كما تقول العبارة الفرنسية "مميت وحال" ، وهذا النوع من الخطر هو ذاك الذي يمكن أن يؤدي إلى الوفاة أو العجز التام المؤقت عن أداء المهام الوظيفية (27). وقد حددت التعميمات الأولى المتعلقة بشأن ممارسة حق الانسحاب هذا الخطر بقولها : "تهديداً قابل لإثارة خطر جدي للسلامة الجسدية "(28).

بالمقابل ، نلحظ وفقا لأحكام القضاء الفرنسي أن وجود تدهور كبير في الحالة المعنوية بما يؤثر على صحة العامل يعتبر بمثابة خطر جدي (29). إلاّ أن التعميمات الصادرة مؤخراً بشأن ممارسة هذا الحق تحدد هذا النوع من الخطر بأنه : "حالة واقعية تثير ضرراً لسلامة أو الصحة الشخصية "(30). أما صفة الحال فهي أن يكون الفعل أو الحدث ينتج أثاره في زمن قصير جدًا ، بحيث لا يكون أمام العامل إلاّ برهة زمنية قصيرة للنجاة بنفسه من المخاطر المحتملة على حياته أو صحته (31).

وقد أثار شكل الخطر المبرر لممارسة حق الانسحاب كثير من التساؤلات في الفقه والقضاء الفرنسي ، ويمكن من خلال مطالعة بعض الأحكام القضائية بالخصوص الإشارة إلى بعض من هذه الأخطار التي تبرر ممارسة هذا الحق . فعلى سبيل المثال يعد وقوع حادث أبرزها (32).

بالمقابل ، لا يعد بمثابة الخطر الحال إذا كان الشخص لديه من المؤهلات والإعداد ما يجعله قادراً على إدارة هذا الخطر والأضرار المحتملة عنه ، باعتبار أن هذا هو من جوهر مهام وظيفته. من ذلك على سبيل المثال رجال المطافئ (33).

من ناحية أخرى ، لا يعد وفقاً لأحكام القضاء الفرنسي الأمراض ونتائجها بمثابة الخطر الجدي والحال ؛ والسبب كما ترى المحكمة الإدارية بفرساي في حكمها الصادر بتاريخ 2 يونيو 1994، أن خاصية جدّي وحال غير متوافرة في مرض التهاب الكبد الوبائي بالرغم من خطورة نتائجه أحياناً ؛ لأن النتائج الخطرة تحتاج إلى بعض الوقت، وهو التطور الزمني للمرض والذي يأخذ أياماً وأحياناً أسابيع ، وهنا

بإمكان العامل الحيلولة من مخاطر هذا المرض عن طريق الاستشفاء منه ، بالإضافة إلى أن هذا يكشف عن عدم أخذ وسائل الحماية الوقائية الطبية اللاّزمة من عدوى الأمراض داخل مقار العمل (34). كل هذا بطبيعة الحال ، مع عدم الإخلال بحق جهة العمل أو بطلب من الشخص المصاب نفسه بوقف العمل مؤقتاً ، في الحالات الخطرة التي قد تشكل تهديداً بالعدوى لباقي العاملين بالوحدة الإدارية ، وهنا يعد بمثابة إجراء وقائي لبيئة العمل.

أيضاً ، التحرش المعنوي بقصد الحصول على المصالح والامتيازات يمكن أن يؤدي إلى طرح تساؤلات مشابهة حول مدى إمكانية استعمال حق الانسحاب للحفاظ على الصحة النفسية للعامل أو الموظف ؟ حيث يلجأ البعض إلى استخدام كل الأساليب المتاحة وغير المتاحة لتحقيق أكبر عدد من المكاسب الرمزية ، المعنوية، المادية أو السلطوية.

يتبين من خلال أحكام القضاء الفرنسي عدم وجود إجابة قاطعة على هذا التساؤل ، حيث نلحظ أحياناً رفض القضاء إقرار حق الانسحاب في بعض الحالات والظروف ، بينما يعترف به في حالات أخرى (35). بخلاف الحال في مسألة التحرش الجنسي الذي يبرر الانسحاب وفقاً لرأي بعض الفقه الفرنسي (36). ويظل التساؤل الدقيق في أي لحظة يمكن أن تشكل الأفعال خطراً جدياً يجيز ممارسة الحق في الانسحاب ؟ وهي مسألة موضوعية تخضع لتقدير شخصي .

ثانيا – عدم وجود خطر مواز

ممارسة حق الانسحاب تشترط أيضاً ألاّ يترتب على الانسحاب وترك العمل إلحاق ضرر بالغير. فوفقاً للنصوص المنظمة لحق الانسحاب والمشار إليها سابقاً ، على العامل أن يكون متيقناً من أن وقف العمل لن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير (37).

هذا الشرط يبين لنا أن حق الانسحاب غير متصور بالنسبة للوظائف التي بطبيعتها تتضمن نوعاً من المخاطر . فعلى سبيل المثال : وظائف الحماية والأمن للأشخاص أو الممتلكات . أيضاً وظائف الإطفاء ، وظائف البوليس والشرطة ، كذلك العاملين في دار المسنين . لكن بالمقابل ، هذا لا ينفى البته حق هذه الطوائف في ممارسة حق الانسحاب في حال تخلف شروط الأمن والسلامة في أداء وظائفهم (38).

تنص المادة 5-6 من المرسوم رقم 2011-744 الصادر بتاريخ 28 يونيو 2011 بشأن الصحة والسلامة المهنية والوقاية الطبية في نطاق الوظيفة العامة على أن : " الخيار المتاح وفقا لنص هذه المادة يجب أن يمارس بطريقة لاتنشأ للأخرين أي ضرر خطير وحال "(39). المشرع الفرنسي من خلال هذا

الحكم يتصـــور وجود خطر حال للأخرين، وهو مادعاه إلى فرض مثل هذا القيد أثناء ممارســـة حق الانسحاب وإلاّ لأصبح هذا الحق خالياً من معناه أو فاقداً لحكمة وجوده.

هنا لنا أن نتساءل ، عما إذا كان بإمكان العامل أو الموظف أن ينسحب بالرغم من ذلك من مقر عمله ويترتب على هذا الانسحاب خطر شديد وحال للغير ؟

من مطالعة أحكام القضـاء الإداري الفرنسـي ، يتبين لنا أن معظم هذه الأحكام لم تتناول هذا الشـرط بشكل كافٍ مقارنة بالشروط الأخرى ، ومقارنة بأحكام القضاء العادي .

لذلك يمكن القول : أن أي تخلي غير مدروس من مكان العمل يعرض العامل أو الموظف المنســـحب للمسؤولية الجنائية عن جريمة تهور في حال ما إذا ترتب على انسحابه أضرار فيما بعد ، وتعرض الأخرين للخطر بسـبب ذلك الانسـحاب. بالاضـافة إلى احتمال إثارة مسؤوليته المدنية عن الأضـرار الناتجة عن تحقق الخطر الناتج عن الانسحاب وفقا لنص المادة 121-3 من قانون العقوبات الفرنسي (40).

بالإضافة إلى هذين الشرطين الموضوعيين ، تتطلب ممارسة هذا الحق شرط شكلي أيضاً ، وهو التزام العامل بإخطار أو إبلاغ الإدارة قبل انسحابه أو بعدها مباشرة إن تعذر ذلك .

ثالثا – الالتزام بإخطار أو إبلاغ الإدارة

وفقاً للنصوص المشار إليها سابقاً ، يجب على العامل أن يشعر الإدارة مباشرة بالخطر الجدي الحال . وقد قضـى مجلس الدولة الفرنسـي في عدة مناسـبات بأن اللوائح الداخلية للمؤسـسـة لا تفرض على العامل ضـرورة أن يخطر الإدارة كتابةً ؛ لأنّه وفقا لأحكام قانون العمل لا يجب عليه أن يجرى هذا الإخطار كتابةً ، وهي ذات الأحكام التي أدرجت في إطار الوظيفة العامة لكن هذا لا يمنع من أن يتم الإجراء كتابةً إذا كان ذلك ممكناً (41).

ويترتب على هذا الإخطار أو التبليغ ممارسة حق الانسحاب مباشرة ، أي دون انتظار الحصول على أذن أو موافقة جهة العمل . وشـرط الإخطار هو شـرط شـكلي جوهري أكّد عليه القضـاء الإداري (42). وبالمثل أكّد التعميم الخاص بممارسة حق الانسحاب في نطاق الوظيفة العامة الصادر عام 2011 على شرط الإخطار (43).

يرى جانب من الفقه الفرنسي أن عدم الالتزام بهذا الشـرط يُعرّض العامل للعقوبة ، لذا على العامل أن يخطر الإدارة بالخطر لكي يتسنى لها أن تتخذ التدابير المناسبة لتجنب الأضرار المحتملة للأخرين . و شرط

الإخطار – وفق هذا الاتجاه الفقهي – ليس من شروط ممارسة حق الانسحاب بقدر ما هو نتيجة لممارسة هذا الحق (44).

يبدو لنا أن ممارسة حق الانسحاب كونها تأتي في ظرف استثنائي الغاية منه تجنب أخطار جدية على حياة أو صحة العامل فيجب بالمقابل ألاّ نثقل ممارسة هذا الحق بمثل هذا الشرط ، أي أننا نشاطر الاتجاه الفقهي الأخير فيما ذهب إليه من عدم اعتبار إخطار الإدارة من شروط ممارسة حق الانسحاب ، لكن يظل التزام قانوني يرتب مسؤولية العامل الجنائية أو التأديبية، أو المالية عند اللزوم إذا لم يقم بإخطار الإدارة بذلك ، وترتب على هذا الامتناع أضرار جسيمة بالغير أو الممتلكات ، إذ تستطيع الإدارة أن تطالب العامل بإصلاح الأضرار(45).

أخيراً ، تجدر الإشارة إلى أن الاستعمال غير المشروع لحق الانسحاب يعطى الإدارة الحق في معاقبة العامل تأديباً أو الاقتطاع من مرتبه ، أو أن تتخذ في حقه إجراء بترك الخدمة لديها . وهذا يعني على العامل أن يستعمل هذا الحق بحذر وذكاء (46).

الخاتمة

يتضح من خلال ماتم عرضه ، أن الحق في الانسحاب وترك القيام بأداء مهام العمل أو الوظيفة لوجود خطر جدي وحال يعد من الحقوق التي عرفها القانون الخاص الفرنسي منذ مايزيد على العشرين عاماً في نطاق علاقات العمل في المؤسسات الخاصة . بالمقابل لم تعرف الوظيفة العامة هناك هذا الحق إلاّ ابتداء من عام 1995 في إطار الوحدات الإدارية العامة ، ثم في عام 2000 في نطاق الوحدات الإدارية المحلية ، ثم في عام 2011 في إطار الصحة والسلامة المهنية والوقاية الطبية في نطاق الوظيفة العامة على النحو الذي بيناه فيما سبق .

أمّا في التشريع الليبي فلم نلحظ أي تنظيم أو ذكر لهذا الحق سواءً في قانون العمل الملغي أو قانون علاقات العمل الحالي والمنظم لأحكام الوظيفة العامة أيضاً . كما تبين لنا من خلال عرض الأحكام القضائية والآراء الفقهية في فرنسا حول الموضوع مدى أهمية النص على هذا الحق كضمانة من ضمانات الموظف في ليبيا بعد التحول التي تشهده البلاد اليوم ، وعدم حصر ممارسة هذا الحق بعمال المرافق العامة دون الموظفين ، وهو الوضع التشريعي القائم حالياً في فرنسا . الأمر الذي يتطلب من المشرع سواءً في ليبيا أو فرنسا النص في قانون الوظيفة العامة الليبي مستقبلاً ، أو في النظام الأساسي أو قانون حقوق وواجبات الموظف الفرنسي لسنة 1983النافذ حالياً.

أخيراً ، أهمية هذا الحق ظهرت في الآونة الأخير في فرنسا لارتباطه بموضوع التحرش المعنوي والتحرش الجنسي في بيئة العمل، من حيث هل يستطيع المتحرش به أن يترك مقر عمله وينسحب أم لا ؟

المسألة لم تحسم بعد بشكل قاطع في موضوع التحرش المعنوي إذ نجد القضاء الفرنسي يرفض أحياناً الاعتراف بحق الانسحاب . فهو موضوع يستحق في رأينا الدعوة إلى إعادة النظر في منظومة الضمانات القانونية في تشريعات الوظيفة العامة ، وإدراج حق الانسحاب ضمن منظومة الضمانات الأساسية للموظف والعامل على حد سواءً ، وعدم الاكتفاء بالتنظيم اللائحي لمثل هكذا حق ؛ لغلّ يد الإدارة من المساس بمثل هذا النوع من الضمانات عندما تريد وكيفما تريد.

نخلص مما سبق إلى القول : بأن منظومة الضمانات القانونية المتعلقة بالسلامة المهنية للعُمّال أو الموظفين في فرنسا متقدمة جداً عن الوضع لدينا في ليبيا حتى بعد ثورة السابع عشر من فبراير ، بالرغم من التطور النسبي الملحوظ في منظومة الضمانات ؛ حيثُ وعلى سبيل المثال لا الحصر، تم ولأول مرة من عقود تشريع حق الإضراب في تشريعات الإدارة المحلية ، وهي خطوة تحسب للمشرع الثوري بعد 2011 لكنها غير كافية ، لذا نهيب بالمشرع أن يستكمل هذا النهج من خلال تشريع وإعادة موضعة هذه الحقوق والضمانات في إطرها الدستورية والتشريعية الصحيحة ، أسوةً بالتشريعات العصرية المقارنة .

الهوامش

1- **MAROT** Clarisse, *La salarié, acteur de sa propre sécurité*, Mémoir, Université de Nantes, 2013, p.4.

2 - **ALLAND** Denis et **RIALS** Stéphane, *Dictionnaire de la culture juridique*, 1ère éd, PUF, 2003, p.1384.

3- Cité chez **MAROT** Clarisse, *La salarié, acteur de sa propre sécurité*, Mémoir, Université de Nantes, 2013, p.6.

4 - Code de la fonction publique, éd 23, Dalloz, 2014,p.13 et s.

5- Code de la fonction publique, 18ème éd, 2019, p.17.

6 - **DIDIER** Jean-pierre, « Le droit de la retrait dans la fonction publique territoriale », *JCP A*,n° 1, 2002,p.1040.

7-https://www.legavox.fr/blog/frederic-chhum-avocats/mouvement-social-sncf-droit-retrait-27594.htm. Page consulté le 21/11/2019.

8- https://www.lesechos.fr/industrie-services/tourisme-transport/sncf-le-point-sur-le-trafic-au-troisieme-jour-de-conflit-1141450. Page consulté le 21/11/2019

9- **MAROT** Clarisse, *La salarié, acteur de sa propre sécurité*, Mémoir, Université de Nantes, 2013, p.50.

10- Code du travail, éd 2020, Lexis Nexis, p.1387.

11- La loi n° 2013-316 du 16 avril 2013 relative à l'indépendance de l'expertise en matière de santé et d'environnement et à la protection des lanceurs d'alerte. Disponible sur :

https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000027324252&categorieLien=id . Page consulté le 22/11/2019.

12- Article 7 du décret n° 95-680 du 9 mai 1995 modifiant l'article 5-6 du décret n° 82-453 du 28 mai 1982 relatif à l'hygiène et à la sécurité au travail ainsi qu'à la prévention médicale dans la fonction publique. Le dernier décret applicable à la fonction publique d'État est celui n° 2011-774 du 28 juin 2011 portant modification du décret n° 82-453 du 28 mai 1982, JOF, 30 juin, 2011. également voir, AUBIN Emmanuel, Droit de la fonction publique, éd 3, Gualino, 2007, p.244.

13- J.O.F, juin 2000, p.9250.

14- **MARCOVICI** Émilie, « Les insuffisances de la répression du harcèlement sexuel dans la fonction publique », *AJFP*, n° 6,2011,p.338.

15- http://www.aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=161.

16- T.A de Besançon, 10 octobre 1996, Glory, *AJFP*, n°1, 1997, p.39.

17- **PORTET** Philippe, note de jurisprudence, *T.D.P*, n°1, 1997, p.107 et s.

18- **LEMAIRE** Fabrice, « Le droit de retrait dans la fonction publique », *AJFP*,n°5,p257.

19- *Ibid.*

20- *Ibid.*

21- *Ibid.*

22- Pour un auteur qui étudie de façon originale le droit de retrait dans les limitations du droit de grève . V. **GUSTAVE** Peiser, *Droit de la fonction publique*, éd 21, coll. « Mémentos », Dalloz, 2012, p. 132.

23-**MARCOVICI** Émilie, « Les insuffisances de la répression du harcèlement sexuel dans la fonction publique », *AJFP*, n°6, 2011, p. 338 et s.

24- **MARCOVICI** Émilie, « Les insuffisances de la répression du harcèlement sexuel dans la fonction publique », *AJFP*, n° 6,2011,p.338.

25- Voir par exemple : https://www.youtube.com/watch?v=_TsUoU1eowU. Page consulté le 22/11/2019.

26- **MARCOVICI** Émilie,*ibid.*, pp.343-344.

27- **LEMAIRE** Fabrice, *ibid.*,p. 257 et s.

28- Circ. FP/4 n° 18-71, 24 janvier. 1996, relative à l'application du décret n° 82-453 du 28 mai 1982 modifié par le décret n° 95-680 du 9 mai 1995 relatif à l'hygiène et à la sécurité du travail ainsi qu'à la médecine de prévention dans la fonction publique, BO des services du Premier ministre, 25 avril. 1996, n° 96-1, p. 11-60; Circ. n° NOR INT B 01 00272, 9 octobre. 2001, portant sur le décret n° 2000-542 du 16 juin 2000 modifiant le décret n° 85-603 du 10 juin 1985 relatif à l'hygiène et à la sécurité du travail ainsi qu'à la médecine professionnelle et préventive dans la fonction publique. J.O.F. également voir, **AUBIN** Emmanuel, *Droit de la fonction publique*, Ibid.,p.245.

29- Soc. 2 mars 2011, n° 09-11.545, SA France Télécom et a. c/ CHSCT. Inédit.

30- Circ. n° NOR MFPF1122325C, 8 août 2011, relative à l'application des dispositions du décret n°82-453 du 28 mai 1982 modifié relatif à l'hygiène, la sécurité et la prévention médicale dans la fonction publique, disponible sur legifrance.fr. Page consulté le 29/11/2019.

31- V. respectivement les circulaires de 1996 et de 2011, préc.

32- TA Besançon, 10 octobre, 1996, Glory c/ Cne de Châtenois-les-Forges, préc.

33- V. pour le refus d'assurer un service de grutier par un agent disposant d'une formation professionnelle adéquate et d'une autorisation de conduire des engins de chantier : TA Nîmes, 15 octobre 2009, Felices, n° 0901641. http://www.dalloz.fr. Page consulté le 29/11/2019.

34- Hadjab et autre c./ Administration générale de l'Assistance publique, T.A. de Versailles, 2 juin 1994, *Rec.* CE, p. 1193.

35- **LEMAIRE** Fabrice, *ibid.*,p. 257 et s.

36- **Marcovici** Émilie, *ibid.* p.343 et s.

37- Les circulaires relatives au droit de retrait précitées confondent ces deux dernières notions en affirmant qu'« il peut donc s'agir de collègues de l'agent, mais aussi, le cas échéant, de tiers tels que les usagers du service public ».

38- CAA Lyon, 16 juin 2001, M. A, n° 10LY00722.: convoyeur de fonds de la Banque de France contestant l'opportunité d'avoir un seul agent dans un fourgon. http://www.dalloz.fr. Page consulté le 22/11/2019.

39- Disponible sur : https://www.legifrance.gouv.fr. Page consulté le 22/11/2019.

40- Code pénal, éd 23, Dalloz, 2014,p.13 et s.

41- TA Cergy-Pontoise, 28 sept. 2006, Mme Villemin, L I J, n° 109, 2006.p.10. : enseignants ayant alerté leur hiérarchie directe « oralement et par une lettre collective ». http://www.dalloz.fr. Page consulté le 22/11/2019.

42- TA Châlons-en-Champagne, 22 octobre 2009, Hevin, n° 0602392; TA Besançon, 9 avril. 2009, Ruiz, n° 0801102. http://www.dalloz.fr. Page consulté le 22/11/2019.

43 **LEMAIRE** Fabrice, *ibid.*,p. 257 et s.

44-*Ibid.*

45- CAA Bordeaux, 8 novembre 2007, Mme Penilla, n° 05BX00282. http://www.dalloz.fr. Page consulté le 22/11/2019.

46- **LEMAIRE** Fabrice, *ibid.,* p. 257 et s.

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

د. عمار سالم غريبة ، د. علي يوسف اخميره

الملخص:

في خضم حاجة الدول لا سيما النامية منها للارتقاء باقتصادياتها ومسايرة الأداء الذي يزخر به الاقتصاد العالمي الآن؛ وكذلك اعتماد كثير من الدول على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تسهم هذه المشاريع في امتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وفي التخفيف من مشكلة البطالة، كما أنها صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات إلا أن هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أغلب دول العالم تعاني من مشكلة التمويل؛ لذلك كان الاستثمار الأجنبي المباشر خيار مناسباً لتمويل هذه المشروعات وبدأت دول العالم توفر المناخ والبيئة المناسبة لجذب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي هذا البحث تناولنا أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وقسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية تناول المحور الأول الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المفاهيم أما المحور الثاني فتناول المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة وفي ليبيا بصفة خاصة وفي المحور الثالث قمنا بتحليل بعض البيانات والإحصائيات عن الاستثمارات الأجنبية في ليبيا وختم بحثنا بجملة من النتائج والتوصيات.

المقدمة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أكبر ركائز التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم على اختلاف درجات تقدمها، ولكن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يثير جدلا كبيرا بين الاقتصاديين ،فلا يوجد اتفاق حول تعريف موحد لهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فلقد اختلف المهتمون بهذه المشروعات حول مفهومه وذلك لاختلاف الضوابط والمعايير التي يتعين أن تأخذ في الاعتبار عند تصنيف هذه المشروعات ؛ لكونها صغيرة أو متوسطة، كما أن أغلب تلك المشروعات تعاني من مشاكل تمويلية؛ لذلك سعت الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛لتمويل هذه المشروعات حتى تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

وليبيا مثلها مثل كثير من دول العالم تسعى للاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لما توفره هذه الاستثمارات من رأس مال وتكنولوجيا متقدمة .

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية لهذا البحث في الإجابة على التساؤل الآتي:

ما طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الاستثمار الأجنبي يلعب دور إيجابيا في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

هدف البحث:

1- التعرف على الاستثمار الأجنبي وطبيعته ودوره في الاقتصاد الليبي.

2- التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

3- إيجاد طرق ووسائل لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

4- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الجانب.

5- تسليط الضوء على دور الاستثمار الأجنبي في توسيع مصادر الدخل.

6- بيان نسبة رأسمال الأجنبي في تمويل المشاريع الاستثمارية.

أهمية البحث:

1- المساهمة في تمويل الاقتصاد الليبي وتحريك عجلة الاقتصاد.

2- توضيح دور الاستثمار الأجنبي لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة و مدى إمكانية الاستفادة من هذا الاستثمار.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

مخطط البحث:

قُسِّم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي كالتالي:

أولاً: الاستثمار الأجنبي وتناول هذا المحور مفهوم وصور الاستثمار الأجنبي ،بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي في ليبيا.

أما المحور الثاني فتناول المشروعات الصغرى والمتوسطة وقسم إلى قسمين أولاالمشروعات الصغرى والمتوسطة بصفة عامة ،ثانياً المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

أما المحور الثالث: فتطرق إلى بعض تجارب الدول الأخرى وكيفية الاستفادة منها ومحاولة تطبيقها على الاقتصاد الليبي.

وأخيراً النتائج والتوصيات:

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر

مفهوم الاستثمار:

قبل الحديث عن الاستثمار الأجنبي وصوره سنتطرق إلى الاستثمار بشكل عام.

هناك العديد من التعريفات الاقتصادية للاستثمار نذكر منها ما يلي:

1- هو الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح أو المتغير في حجم رأس المال.

2- توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية (صالح شرننة، 2007، ص81).

3- هو عبارة عن إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع وحيث يعتمد حجم الناتج وبالتالي الدخل الذي يحصل عليه المجتمع على الطاقات الإنتاجية الموجودة فيه وكذا على كفاءة تشغيلها، فإن الاستثمار يؤثر مباشرة في مستوى الناتج والدخل. (نعمة الله نجيب وآخرون، ص113).

ومما سبق يمكن أن يعرف الاستثمار على أنه العملية التي يقوم بها أحد أطراف النشاط الاقتصادي في المجتمع سواء كان هذا الطرف أفراد أو منشآت أو مشروعات أو الدولة نفسها وتؤدي هذه العملية إلى خلق رأسمال أو زيادة حجم الموجود منه.

- وقيل كذلك هو تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية ،مما يمثل في الواقع زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع وتتكون عناصره من المباني والآلات والتجهيزات ووسائل النقل وغير ذلك.

وهو التضحية بالثروة الحالية لثروة غير مؤكدة في المستقبل.

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

حسب تعريف الأونكتاد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.

ومما سبق فإنه يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية. (الأسرج، 2009، ص4).

كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان أو شركة أو مجموعة شركات أو أفراد حيث إنه ليس بالضرورة أن يكون المستثمر الأجنبي دولة أو مجموعة من الدول. أو هو توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة. (لقمان وآخرون، 2015، ص48).

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدة أشكال للاستثمار الأجنبي تختلف بحسب الغرض الذي يسعى إليه هذا الاستثمار ومن هذه الأشكال حسب الغرض ما يلي:

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية و في هذا الفرع من الاستثمار نجد الشركات الأجنبية تسعى فيه للاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها بعض الدول مثل الغاز والبترول.

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ويعتبر هذا النوع من الاستثمار عوض عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار ولهذا النوع من الاستثمار أسباب متعددة منها وجود قيود مفروضة على الواردات في البلد المضيف، وارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الإدارة:

إن ارتفاع التكاليف والأجور في الدول الصناعية يدفع الشركات المستثمرة إلى الاستثمار في البلدان النامية بسبب انخفاض الأجور وهذا يؤدي إلى زيادة الربحية للشركات المستثمرة.

4- استثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

وكذلك يمكن تقسيم أنواع الاستثمار حسب القائم بعمل الاستثمار إلى نوعين:

أ- الاستثمار الأجنبي الخاص: وهو الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبية.

ب- الاستثمار الأجنبي العام: وهو الذي تقوم به الحكومات الأجنبية أو المؤسسات والهيئات التابعة لها.

وكذلك يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي حسب المدة الزمنية:

أ- الاستثمارات قصيرة المدى سنة فأقل.

ب- الاستثمارات طويلة المدى وهي الاستثمارات التي تزيد عن سنة.

وكذلك يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي لمعيار السيطرة إلى نوعين هما:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويعتبر هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمار انتشاراً ويمكن تقسيمه من حيث الشكل القانوني إلى عدة أشكال وهي:

أ- الاستثمارات ذات الملكية الفردية وهي التي يملكها شخص أو جهة بشكل منفرد.

ب- الاستثمارات المشتركة وهي الاستثمارات التي تتم بين طرفين طرف وطني والآخر أجنبي.

ج- عقود التجميع وهي اتفاقيات بين مستثمر أجنبي ومستثمر محلي يقوم على أساسه المستثمر المحلي بتجميع مكونات منتج معين لتصبح منتج نهائياً.

2- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة وتتخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة عدة صور منها حقوق الامتياز، عمليات التجهيز والتسليم ... وغيرها.

محددات الاستثمارات الأجنبي المباشر:

إن المقصود بالمحدد هو العوامل والقوى المؤثرة في الشيء ونقصد بمحددات الاستثمار هي تلك العوامل التي تؤدي إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة أو هي تلك العوامل التي تحدد وتقلل من تدفق الاستثمارات الأجنبية. وتتعدد هذه المحددات، فقد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو تشريعية أو قانونية أو مناخية وتختلف من بلد لآخر حسب سياسات الدولة.

وسنتحدث عن هذه المحددات بشكل موجز في الصور التالية:

1- المحددات السياسية وتعني مدى تمتع البلد بالاستقرار السياسي وخلوه من الاضطرابات الأهلية والأمنية وتمتعه بعلاقات سياسية مستقرة خاصة مع الدول المجاورة له.

2- المحددات الاقتصادية ومدى استقرار اقتصاد الدولة وخاصة فيما يتعلق باستقرار صرف العملة المحلية وقابليتها للتحويل وانخفاض معدلات التضخم والبطالة والعجز في الميزانية العامة وأسعار الفائدة ومدى توفر البنية الأساسية الهيكلية وعناصر الإنتاج وحرية تحويل الأرباح و مدى تطور واتساع الأسواق الداخلية ومدى وجود نظام ضريبي واضح وعادل.

3- الأوضاع الاجتماعية مثل قابلية الرأي العام المحلي للترحيب بالمشروعات الاستثمارية ومدى سهولة التعايش مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة للبلد.

4- المحددات القانونية والتشريعية ومدى وضوح وشمول التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار الوافد واستقرارها. وكلما كان متضمناً الضمانات الكافية من عدم مصادرة أو تأميم ويكفل حرية تحويل الأرباح (عبداللطيف، 2016، ص353).

مبررات اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشرة:

1- المساهمة في تحقيق التنمية.

2- زيادة الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة خلق فرص عمل وبالتالي امتصاص البطالة.

3- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

4- تجديد البيئة الداخلية في البلد المضيف.

ومن هذا السرد للاستثمار الأجنبي سنذكر بعض الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الاستثمار.

1- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي.

أ- زيادة معدل التكوين الرأسمالي، فأغلب الدول النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة؛ لتحقيق التنمية ويمكن لهذا الاستثمار الأجنبي أن يزيد من تراكم رأس مال.

ب- يؤدي تدفق الاستثمار المباشر إلى خلق فرص استثمارية حقيقية وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.

ج- توفير سلع للمستهلك بأسعار مناسبة وبنوعية جيدة وإمكانية توفير إيرادات إضافية للدولة عن طريق فرض ضرائب على هذه الشركات.

2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- الآثار على ميزان المدفوعات ففي البداية يكون الأثر إيجابي للاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات ولكن قد تنقلب هذه الآثار وتصبح سلبية على ميزان المدفوعات ،فعمل هذه الشركات يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة للسلع الوسطية والخدمات وكذلك تحويل أرباح هذه الشركات إلى الخارج وتحويل جزء من مرتبات العاملين وهذا يؤدي إلى تدني مستوى الاحتياطات الأجنبية في ميزان المدفوعات للبلد المستضيف.

ب- الآثار على التجارة الخارجية في حالة وجود عقبات وموانع تحول دون زيادة التجارة الخارجية مثل تكلفة النقل والتسويق وصعوبة التطورات التكنولوجية والإدارية.

ج- الآثار على معدلات التضخم تعاني أغلب الدول النامية من التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر يترتب عليه استخدام تحويل خارجي بشكل قروض يولد عند تسديد هذه القروض ضغوط تضخمية على الأسعار في الداخل. (جاسم، 2017، ص416).

المبحث الثاني

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مفهومها وأنواعها

لقد أصبح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول كافة بغض النظر عن شكل هذه الدول سواء كانت متطورة أو نامية، فلقد أصبحت هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وذلك من خلال استقطابها للعمالة وإسهامها في دعم الناتج القومي وتنويع السلع والخدمات.

يثير مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة جدلاً كبير بين الاقتصاديين، فلا يوجد اتفاق حول تعريف موحد لهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فلقد اختلف المهتمون بهذه المشروعات حول مفهومها وذلك لاختلاف الضوابط والمعايير التي يتعين أن تؤخذ في الاعتبار عند تصنيف هذه المشروعات بكونها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة وهناك العديد من المفاهيم التي تستخدم حالياً من قبل مختلف الدول والهيئات العامة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفيما يلي بعض المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (شامية، 2016، ص2)

1- المنهج الكمي.

2- المنهج الوصفي.

لقد ركز المنهج الكمي على معايير كمية مثل:

أ- معيار عدد العمال والموظفين.

ب- معيار حجم رأس المال.

ج- الحصة السوقية.

د- كمية وقيمة ونوعية المنتج.

كمعايير فاصلة بين ما هو صغير ومتوسط وبين ما هو كبير وركز المنهج الثاني المنهج الوصفي على المعايير التالية:

1- طريقة الإدارة والتنظيم.

2- حجم الاستقلالية.

3- مستوى الخدمات المقدمة من الدولة. (شامية ص2، 2016)

ويعتبر معيار عدد العاملين هو المعيار الأكثر استخداماً لتميز المشروعات والتفرقة فيما بينها من حيث الصغر والكبر؛ نظراً لسهولة قياسه عند قياس الحجم، يليه في الأهمية معيار حجم رأس المال المستثمر ويختلف المعيار من دولة لأخرى، فحجم المشروع يتأثر بالحالة الاقتصادية للدولة كونها نامية أو متقدمة.

ولتجنب القصور الذي يحدث عند استخدام المعيارين يتم الجمع بينهما ويطلق عليه تكلفة فرصة العمل؛ لأنه يمثل حجم رأس المال اللازم لتوظيف وتشغيل عامل واحد.

وتشير إحدى الدراسات الصغيرة الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من 55 تعريفا للمشروعات الصغيرة في 75 دولة وسنورد بعضا منها فيما يلي:

لقد صنف مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي على النحو التالي:

- مشروعات متناهية الصغر من 1-9 عمال.
- مشروعات صغيرة من 10-49 عامل.
- مشروعات متوسطة من 50-250 عامل.

ولقد عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNAITAD) المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي به من 20-100 عامل فأقل والمشروع المتوسط الذي يشغل من 101-500 عامل. (زينب وعبد المنعم ص111، 2016)

وأما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فقد عرف المشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها 50 عامل وإجمالي أصولها 3 مليون دولار بعد استبعاد الأراضي والمباني. (البكوش ص14، 2017)

أما اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأقصى فترى بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هي منشآت تشغل عمالاً بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشأة التي لا تستخدم أي قوة متحركة عن خمسين مشتغلاً ومشتغلة إذا كانت لا تستخدم القوة المحركة .(البكوش، نفس المصدر السابق)

أما تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي (الدول) فهو يختلف كذلك من دولة لأخرى ،حسب إمكانيات الدولة وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو فيها وعدد سكانها ومن هذه التعريفات ما يلي:

جدول رقم (1)

المعايير المستخدمة لتصنيف المشاريع في بعض الدول

الدولة	معيار عدد العاملين	معيار حجم رأس المال
اليابان	أقل من 300 عامل وموظف	100 مليون ين ياباني
المملكة المتحدة	أقل من 200 عامل وموظف	3.8 مليون جنيه إسترليني
الولايات المتحدة الأمريكية	أقل من 250 عامل وموظف	
الهند	أقل من 300 عامل وموظف	أقل من 280 ألف دولار أمريكي
كوريات الجنوبية	أقل من 300 عامل وموظف	أقل من 700 ألف دولار أمريكي
ماليزيا	أقل من 25 عامل وموظف	أقل من 250 مليون دولار ماليزي
أندونيسيا	أقل من 19 عامل وموظف	
الفلبين	أقل من 99 عامل وموظف	
ألمانيا	أقل من 50 عامل وموظف	
السعودية	أقل من 50 عامل وموظف	أقل من 20 مليون ريال سعودي
الكويت	أقل من 10 عامل وموظف	أقل من 200 ألف دولار أمريكي
مصر	ما بين 10-100 عامل وموظف	أقل من 500 ألف جنيه مصري

المصدر: إدريس صالح، 2009، ص30

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل هذه المشروعات إحدى الدعائم الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يتضح ذلك من خلال ما توفره هذه المشروعات من دخل وطني، بالإضافة إلى ما توفره من فرص عمل

مختلفة قادرة على استيعاب شريحة كبيرة من الأيدي العاملة من مختلف شرائح المجتمع على اختلاف قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية والفنية.

ولأهمية هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي وفي النمو الاقتصادي للدول ، أولت المؤسسات والمنظمات الدولية اهتماماً كبيراً بها، وقد دلت إحصائيات المنظمة الدولية للملكية الفكرية على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بما يتجاوز 70% من الإنتاج العالمي من السلع والخدمات.

كما تسهم هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنمو 25% إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة وذلك حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتبلغ مساهمة هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 4% إلى 6% في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ونحو 12% بالنسبة للاقتصاديات الآسيوية.

كما أن ما نسبته 1% من هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عالمية فعلاً فهي تقوم بأنشطة متعددة عبر القارات، أما بالنسبة لأهميتها للدول فهذه بعض الأمثلة.(شامية، مرجع سابق، ص6)

- تمثل الصناعات الصغيرة في اليابان ما نسبته 99% من إجمالي القطاع الصناعي وتوظف ما يقارب من 73% من إجمالي القوى العاملة الصناعية وتسهم بأكثر من 52% من الناتج الصناعي الياباني.

- وفي الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول غرب أوروبا تسهم هذه المشروعات بنسب تتراوح ما بين 80% إلى 90% من إجمالي عدد المشاريع وتسهم في قطاع التصدير بنسب تصل في بعض الدول إلى 40%.

- وفي الهند يوجد في قطاع الصناعات الصغيرة أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة 35% من إجمالي الإنتاج الصناعي الهندي وتوفر وظائف وأعمال لحوالي 17 مليون موظف وعامل. ينتجون ما يعادل 107 مليارات من الدولارات وبنسبة تصل إلى 10% من الناتج القومي في الاقتصاد الهندي (شامية ص6، 2016).

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.

جاء مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسبما ورد في الورقة المعدة بشأن هذه المشروعات من اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقا) بموجب قرار 321 لسنة 2002 على النحو التالي:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى العاملة الشابة وتتوفر بها المواصفات والشروط الفنية التنظيمية والإدارية والتقنية الملائمة لإدارتها بكفاءة وهي: (الورفلي ص86، 2006)

أ- المشاريع الصغيرة لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصر ولا يتجاوز رأس المال التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم 2.5 مليون دينار ليبي كحد أقصى.

ب- المشاريع المتوسطة لا يزيد عدد العاملين بها عن 50 عنصراً ولا يتجاوز قيمة رأس المال التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم 5 مليون دينار ليبي كحد أقصى.

كما تعتمد تعريفات أخرى على حجم رأس المال كمعيار للتصنيف ،حيث ترى أن المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يقل رأس ماله عن خمسة ملايين دولار في حين يعتبر هذا المبلغ ضخماً بحيث يصلح لإقامة مشروع كبير (صالح ص29، 2009)

أما بالنسبة لعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا فإنه من الصعب إعطاء بيانات وإحصائيات دقيقة عنها وذلك بسبب قلة الكتابات والإحصائيات حول هذه المشروعات وعدم وجود بيانات دقيقة من الجهات الرسمية في الدولة ،ولكن سنحاول أن نتكلم بشكل مختصر عنه من خلال ما توفر لدينا من معلومات.

لقد مر الاقتصاد الليبي في تجربته للمشروعات الصغيرة بمرحلتين:

المرحلة الأولى من 1980-2004

ولقد فشلت هذه المشروعات خلال هذه الفترة وذلك بسبب عدم وجود الجهات المتابعة والمشرفة والمنظمة لها. كما أنه لم تكن هناك دراسات جدوى اقتصادية لهذه المشروعات.

المرحلة الثانية من الفترة 2004 وما بعد

لقد شكلت لجنة من الخبراء والمتخصصين في مجال المشروعات الصغيرة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب رقم (32) لسنة 2004 وحدد مهمة اللجنة في إعداد ورقة بشأن المشروعات الصغيرة وخلصت اللجنة إلى تحديد مهام أو مسؤوليات القطاعات العامة من حيث تنشيط إجراءات الحصول على القروض وتخفيض الرسوم والضرائب وإقامة الدورات التدريبية للمبادرين والعاملين بهذه المشروعات بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والمعلوماتي لها.

كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل رقم (50) لسنة 2005 بشأن تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يتم الاقتراض لمزاولتها وشملت (67) نشاطاً إنتاجيا وعدد (38) خدمياً وعدد (249) نشاطاً حرفياً.

ويسعى قطاع القوى العاملة حالياً للاستفادة من تجارب الآخرين وخاصة الدول العربية وتطبيق هذه التجارب في ليبيا.

جدول رقم (2)

يوضح أعداد المشروعات الصغيرة والعاملين بها خلال الفترة 2006-2012

التصنيف / السنة	النشاط الفردي	النشاط التشاركي	النشاط الأسري	الإجمالي	إجمالي أعداد العاملين
2006	13841	2481	349	16671	41661
2007	371	11525	1160	13056	45970
2008	15531	2119	538	18188	67810
2009	15815	1753	590	18158	71436
2010	/	/	/	20304	57166
2011	/	/	/	20304	52956
2012	/	/	/	20126	65959

البكوش مصدر سابق 2017 ، 51

المبحث الثالث : تحليل لبعض البيانات في الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

في هذا المبحث سوف نتحدث عن التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الليبي وتوزيعها على بعض القطاعات ،بالإضافة إلى الحديث عن وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي من خلال بيانات الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2003 حتى عام 2007 الأرقام بالمليار دولار

البيانات/ السنة	2003	2004	2005	2006	2007
دول شمال أفريقيا	5.4	6.9	12.2	23.2	22.4
مصر	0.2	2.2	5.4	10	11.6
الجزائر	0.6	0.9	1.1	1.8	1.7
ليبيا	0.1	0.4	1	2	2.5
المغرب	2.3	0.9	1.7	2.5	2.6
السودان	1.3	1.5	2.3	3.5	2.4
تونس	0.6	0.6	3.3	3.3	1.6

المصدر: عبدالنبي عبدالمطلب باحث مصري تقرير الاستثمار العالمي 2008 الاونكتاد

يوضح لنا الجدول السابق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية في أفريقيا خلال الفترة من 2003 حتى 2007 وذلك حسب تقرير الاستثمار العالمي 2008 ،بالإضافة إلى مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول مجتمعة في كل سنة.

ونحن سوف نتكلم هنا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا من خلال الجدول رقم ( ) نجد أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا في سنة (2003) (0.1) الأرقام بالمليار دولار وكانت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا في نفس السنة 5.4 مليار دولار وهذا يعني أن نسبة ليبيا إلى دول شمال أفريقيا (1.9%) وهي نسبة منخفضة مقارنة بعض الدول الأخرى مثل المغرب التي كانت نسبتها إلى أفريقيا 42.6% والسودان والتي كانت 24% وتونس والجزائر 11%.

وفي سنة 2004 زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا ليصل إلى (0.4) كما زاد إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا حيث بلغ (6.9) مليار دولار وكانت نسبة ليبيا إلى أفريقيا 5.8% وعلى الرغم من زيادة نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا بالنسبة لدول شمال أفريقيا إلا أن هذه الزيادة في تدفق الاستثمارات إلى ليبيا تعتبر منخفضة مقارنة بدول شمال افريقيا على الرغم من انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول في سنة 2004 كما موضح في الجدول السابق، ولقد بلغت نسبة السودان إلى أفريقيا في سنة 2004 21.7% في حين كانت نسبة المغرب والجزائر 13% بينما بلغت نسبة مصر إلى أفريقيا 31.9% وذلك بسبب زيادة تدفق الاستثمارات إليها على عكس الدول الأخرى في الجدول والتي شهدت انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي.

وفي سنة 2005 بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا مليار دولار بنسبة وصلت إلى 8.2% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا علماً بأن إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا وصل إلى 12.2 مليار دولار في 2005 وفي سنة 2006 بلغ قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا 2.0 مليار دولار وإجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا 23.2 مليار دولار وكانت نسبة ليبيا إلى أفريقيا ما يقارب 8.6% بينما كانت نسبة مصر إلى أفريقيا ما يقارب 43% والسودان بنسبة تصل 15.9% وتونس بنسبة 14% والمغرب بنسبة 10.8% ،نلاحظ مما سبق حتى في سنة 2006 كانت حصة ليبيا في الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة مقارنة بدول الجوار وفي سنة 2007 بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا ما يقارب 2.5 مليار دولار بينما وصل في مصر إلى 11.6 مليار دولار وكانت نسبة ليبيا إلى أفريقيا ما يقارب 11% ونسبة مصر إلى أفريقيا ما يقارب 52% علما بأن إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي بلغ 22.4 مليار دولار.

ونلاحظ مما تم سرده من بيانات أن الاستثمار الأجنبي المباشرفي ليبيا ضعيف وهذا طبعاً يرجع للبيئة الاستثمارية في ليبيا والمكبلة بأعباء التنظيمات الإدارية والبيروقراطية ونوعية البنية التحتية غير المناسبة، وكذلك الوضع الاقتصادي والسياسي غير المستقر منذ عقود.

أما إذا أخذنا التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا خلال فترة قريبة من الفترة السابقة التي أخذت في الجدول السابق فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) ما يلي:

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في سنة 2000 189 مليون دينار تراجعت إلى 121 مليون دينار سنة 2003 وارتفعت إل 521.33 مليون دينار في سنة 2005، مع العلم أن هذه الإحصائيات لا تدخل فيها الاستثمارات في قطاع النفط وذلك لعدم وجود بيانات رسمية في هذا القطاع النفطي.

ولقد كان توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات غير النفطية على النحو التالي:

- يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى من حيث اجتذابه للاستثمارات المباشرة، فقد وصلت الاستثمارات الواردة إليه 65 مليون دينار، أما ما نسبته 34.4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000ارتفعت إلى 73.6 مليون دينار في سنة 2003 أي ما يعادل 60.7% عام 2002 وبلغت في سنة 2005 399 مليون دينار أو ما نسبته 76.6% كما هو موضح في الجدول رقم (4)

- قطاع السياحة فيأتي في المرتبة الثانية حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه 124 مليون دينار في سنة 2000 أي ما نسبته 65.6% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000 تراجعت إلى 112.4 مليون دينار بنسبة 60.3% في سنة 2003.

– يأتي قطاع الصحة في المرتبة الثالثة من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة ،فقد بلغت هذه الاستثمارات 29.6 مليون دينار ليبي أي ما نسبته 24.4% عام 2002 ارتفعت إلى 65.6 مليون دينار سنة 2005 أي ما نسبته 12.5% من إجمالي الاستثمارات في سنة 2005.

– أما قطاع الخدمات فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 17.4 مليون دينار أي ما نسبته 14.4% في سنة 2002 ارتفعت إلى 51.8 مليون دينار أي ما نسبته 9.9% في سنة 2005.

– أما قطاع الزراعة فكانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2002 65 ألف دينار أي ما نسبته 0.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نفس السنة وارتفعت إلى 4.725 مليون دينار في سنة 2005 أي ما نسبته 0.9 كما هو موضح في الجدول رقم (4)

ويتضح لنا مما سبق أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة لا تزال ضعيفة وهذا يرجع إلى ما تم ذكره فيما سبق.

جدول رقم (4)

يوضح توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية في ليبيا

بالمليون دينار

القطاع	الصناعة		الزراعة		السياحة		الصحة		الخدمات		الإجمالي
السنة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
2000	65000	34.4	–	–	124.150	65.6	–	–	–	–	189.150
2001	14763	100	–	–	–	–	–	–	–	–	14.763
2002	73636	60.7	0.650	0.5	–	–	29.63	24.4	17.40	14.4	121.763
2003	33979	18.2	–	–	112.498	60.3	30.175	16.2	3.555	1.8	186.709
2004	155047	83.4	4.960	2.7	–	–	10.556	5.7	15.190	8.2	185.753
2005	399136	76.6	4.725	0.9	–	–	65.600	12.6	51.87	9.9	521.333

المصدر: الفارسي، الشحومي، 2006، ص11

وتلاحظ من خلال التحليل السابق لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا وكذلك تدفق هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاعات الاقتصادية في ليبيا أن هذه الاستثمارات دون مستوى الطموح التي تسعى إليه الدولة الليبية في تحقيق التنمية عن طريق مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ فأغلب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لليبيا كانت ولا تزال في قطاع النفط والغاز وحتى الاستثمارات من القطاعات الاقتصادية والموضحة في الجدول رقم (3) نفذت بواسطة القطاع العام حيث بلغت نسبة استثمارات هذا القطاع العام من إجمالي الاستثمارات 88% بينما لم تزد مشاركة القطاع الخاص عن 12% خلال الفترة من 1970 إلى 1997 وذلك حسب البيانات الصادرة في مجلد الثورة في ليبيا في 30 عام ص225، 1999.

وحتى إذا رجعنا إلى الجدول رقم (2) والمتعلق بأعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا خلال الفترة من 2006 إلى 2012 نلاحظ أن إجمالي هذه المشروعات كان يسير بمعدل منخفض خلال السنوات من 2006-2009 على الرغم من أن هذه الفترة شهدت استقرار نسبي للدولة الليبية وطبعا أغلب هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تعتمد على التمويل المحلي سواء بالاقتراض أو من مصادر التمويل الأخرى.

ومن الأسباب الرئيسية في قلة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسهامها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا؛ انخفاض قدرة القطاع الخاص على المساهمة في العملية الإنتاجية وعدم وصول هذا القطاع إلى المستوى المطلوب والاستثمارات الأجنبية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة القطاع الخاص على المساهمة في العملية الإنتاجية، كما أن المستثمر الأجنبي لا يمكنه أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة وفي ليبيا مازال القطاع الخاص يعتمد في أغلبه على العمل في قطاع الاستيراد. كما أننا نرى أن هناك عوامل أخرى في الاقتصاد الليبي كان لها الأثر السيء على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتمويله للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن هذه العوامل ما يلي:

1- صغر حجم السوق المحلي في ليبيا ونقص المعلومات.

2- انخفاض دخل الفرد في ليبيا.

3- البيئة الاقتصادية في ليبيا، تعد السياسات الاقتصادية والهيكل الاقتصادي ومدى تطوره عوامل جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر ونحن نعرف حال الاقتصاد الليبي على مدار ما يقارب 50 سنة فهو لم ينعم بالاستقرار ولا بمؤسسات اقتصادية قوية على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية للاقتصاد الليبي.

4- سياسة الدولة الليبية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الدولة الليبية على مر السنوات السابقة لم تكن لديها سياسة واضحة تجاه جذب الاستثمارات الأجنبية حتى الاتفاقيات التي كانت تبرم مع المستثمرين كانت حبر على ورق.

5- العامل السياسي: وهذا العامل يعتبر من أهم العوامل التي تلعب دوراً في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالاستقرار السياسي والأمني يعتبران من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي وليبيا لم تنعم بهذين

العاملين، ففي الفترة ما قبل 2011 كان هناك نوع من الأمن ولكن لم يكن هناك استقرار سياسي وبعد 2011 لا استقرار سياسي ولا استقرار أمني فكيف نريد أن تكون هناك استثمارات أجنبية مباشرة.

ولمعرفة تصنيف ترتيب ليبيا في سلم الدول الجاذبة للاستثمارات استعنا بتقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار و مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004 والذي استخدم فيه مؤشران مهمان لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول وهما:

1- مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولقد كان ترتيب ليبيا السابع 7 عربيا من أصل 16 دولة عربية أما على المستوى الدولي وفقا لهذا المؤشر فكان ترتيبها 39 من أصل 140 دولة.

2- مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كان ترتيب ليبيا العاشر 10 من بين الدول العربية و 116 دولياً من أصل 140 دولة.

وفي سنة 2013 كان ترتيبها لمؤشر أداء ضمان الجاذبية الاستثمار 12 عربياً و78 عالميا وفي ختام هذا البحث نود أن نقول قبل التطرق إلى النتائج والتوصيات أنه قد واجهتنا بعض الصعوبات في الحصول على الأرقام والإحصائيات والمعلومات الدقيقة عن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك الحال بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولقد لاحظنا أن أغلب الكتابات والندوات والمؤتمرات قد واجهتها هذه الصعوبات وهذا ما توفر لنا من إحصائيات وأرقام.

أما بالنسبة للنتائج التي توصلنا إليها فكانت كما يلي:

1- إن نتائج هذا البحث كانت عكس فرضية البحث والتي تفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً إيجابيا في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، فالواقع عكس ذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر لليبيا لم يكن بالشكل المطلوب وكان أغلبه موجه لقطاعات معينة مثل النفط والغاز والقطاع العام بالدرجة العظمى.

2- إن المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا لا تتميز بالمغامرة بل أن أغلبها يعتمد على مشاريع الاستيراد وهذا لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لتمويلها فهي مازالت لم ترتق إلى درجة المخاطرة والتنافس.

3- إن الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة الليبية يعتبر عائقا كبيرا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- عدم وجود آلية واضحة تنظم عمل هذه المشروعات الصغرى والمتوسطة أدى إلى إبعادها عن المشاركة في التنمية في ليبيا.

التوصيات

من وجهة نظرنا لكي تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية لابد من تحقيق ما يلي:

1- الاستقرار السياسي وفرض سلطة الدولة وتحقيق الأمن.

2- وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي ودعم مسيرة تحرير الاقتصاد القوي من كافة الاختلالات الهيكلية، فضلاً عن تحريره من كافة القيود والإجراءات والقرارات الإدارية.

3- استكمال برنامج الخصخصة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- مراجعة قوانين الاستثمار.

5- نشر ثقافة المبادرة والريادة.

6- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويله للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

المراجع

1- صالح شرنته- سالم أحمد المقومات الرئيسية للاستثمار في الاقتصاد الليبي، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف طرابلس 2007.

2- نعمة الله- نجيب ابراهيم وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية مصر .91

3- حسين عبد المطلب الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار ودورها في مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر، المؤتمر الخمسين للجمعية المصرية للتشريعات 6-6-2009 مصر.

4- لقمان عثمان عمر وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي في تمويل المشاريع الاستثمارية في إقليم كوردستان، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية المجلد 7 العدد 14، .2015

5- محمد عبد اللطيف خطاب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي في السعودية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد التاسع والأربعون .2016

6- محمد سلمان جاسم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد 101 المجلد 23 سنة .2017

7- زينب حسن اجباره، عبد المنعم اجباره، دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مجلة البحوث الأكاديمية العدد الخامس يناير .2016

8- سالمة رجب البكوش، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في ليبيا، بحث غير منشور كلية الاقتصاد والتجارة الخمس، .2017

9- عبدالله أحمد شامية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات طرابلس .2016

10- إدريس محمد صالح، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية رسالة ماجستير الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك .2009

11- ثريا علي الورفلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17، 18 أبريل 2006، جامعة حسيبة بن علي الجزائر.

12- عبد النبي عبدالمطلب خبير اقتصادي مصري، بحث في الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الصادرات المصرية، 2008.

13- عيسى الفارسي، سليمان الشحومي البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي طرابلس 29 أبريل .2006

14- مجلد ليبيا الثورة في 30 عام تأليف مجموعة من الخبراء والأساتذة الطبعة الثانية الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، .1999

15- التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2013.

دور العوامل الموقعية في نمو مدينة

إعداد د.ضو أحمد الشندولي

المقدمة : مدينة بني وليد من بين المدن الليبية التي لم تنل الا قليلا من الدراسات الجغرافية حيث انحصرت في بعض من رسائل الماجستير والدكتوراه والتى انصب جلها على الجانب البشري ، وربما يعود هذا الى العديد من الأسباب ولعل اهمها قلة أهل التخصص والمهتمين بالجانب الجغرافي الطبيعي والذي يعتبر الموقع الجغرافي من أهم عوامله المؤثرة في نشوء ونمو وازدهار وتوزع المدن وتطورها ، فمدينة بني وليد الضاربة في التاريخ تصنف ضمن المناطق التي عانت من الاهمال في هذا المجال . لذا كان هذا البحث محاولة لازالة الغبار عن موقع هذه المدينة ، ومن جهة اخرى محاولة لتمهيد السبيل أمام الذين يودون الذهاب إلى أبعد من ذلك ويسعون لانجاز دراسات أكثر تفصيلا وعمقا للتعريف بهذه المدينة وموقعها الاستراتيجي الهام والذي يمثل بوابة الجنوب الليبي ، ونظرا لما لموقع المدينة الجغرافي من أهمية تم التركيز عليه في هذه الدراسة، فهو لاشك كما يفيد صافيتا ، وعطية أحد المفاهيم الجغرافية إن لم يكن أهمها على الاطلاق ، فالجغرافيا علم الاختلافات المكانية والعلاقات بين الامكنة وهذا يعني أنها علم الموقع والاختلافات والعلاقات بين مختلف المواقع على نحو أكثر تحديدا.[1]

أما الفراء فيرى عدم الخلط بين الموقع الجغرافي (Situation)والموضع(Site) فالموقع عنده مصطلح أشمل وأعم من الموضع ، فمحيط المدينة الطبيعي ومجالها البشري الذي تنمو فيه وكذلك ظروفها البيئية جميعها تندرج تحت الموقع الجغرافي ، في حين أن الموضع يعبر عن فكرة محلية أي أنه يقتصر على الحيز المكاني للأراضي التي تمتد عليه مباني المدينة ومنشآتها .[2] ، وفي ضوء هذه الرؤية المكانية الموقعيةلمدينة بني وليد يبدأ التساؤل ،حول ظاهرة نمو المدينة ،. وما هو دور العوامل الموقعية في نمو مدينة بني وليد وتوسعها المكاني لتتبوأ المركز الثالث في اقليم مصراته الفرعي بعد مدينتي مصراته وزليطن ؟ وما أصل نشأتها ؟ وكيف تطورت ؟ وما العناصر الدينامكية المتحركة التي ساعدت في تعزيز هوية وفاعلية المدينة عبر تاريخها الحضري الطويل ؟ وكيف تؤثر وتتأثر بإقليمها .

1 ـ محمد ابراهيم صافيتا ، عدنان سليمان عطية . جغرافية المدن والتخطيط الحضري .منشورات جامعة دمشق .2005 .2006م

2 ـــ محمد الفراء .علم الجغرافيا .نشرة دورية محكمة تعني بالبحوث الجغرافية . قسم الجغرافيا جامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية . العدد 22 .اكتوبر 1980 .ص 58،59

3

الخريطة رقم (1) موقع مدينة بني وليد في ليبيا

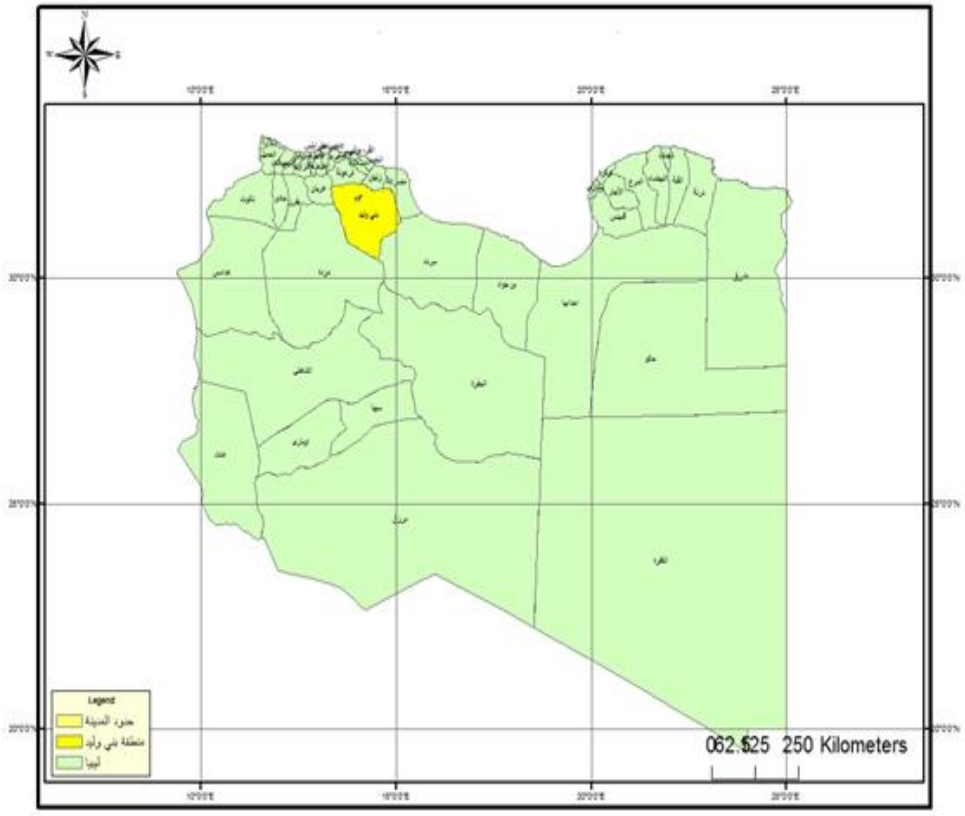

المصدر: المصدر : الاطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . أمانة التخطيط . مصلحة المساح

شركة أيسليت لخدمة الخرائط . السويد .1978م .ص28

4

الخريطة رقم (2) موقع المدينة بالنسبة لمنطقة بني وليد

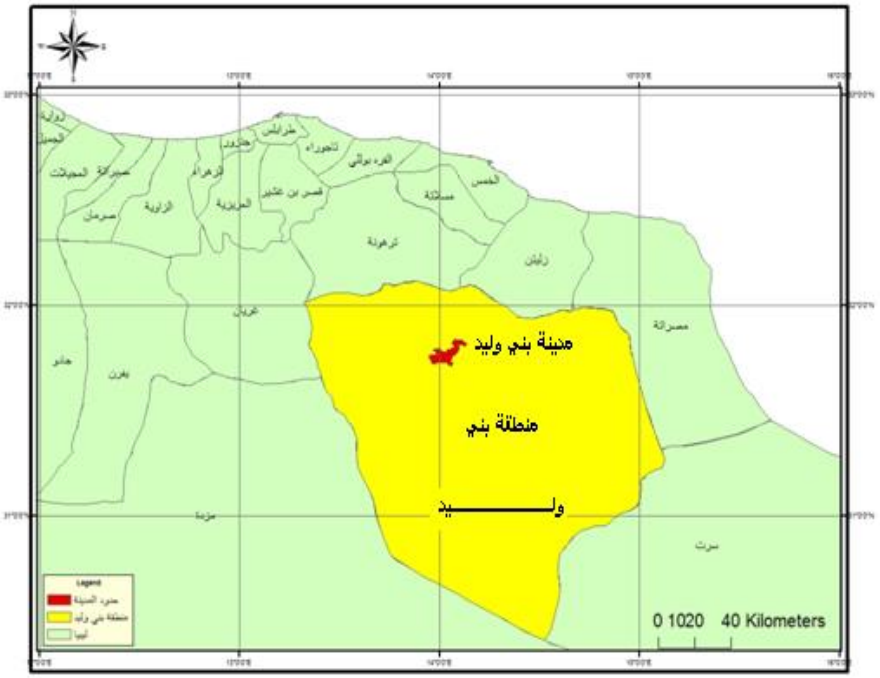

المصدر : الاطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . أمانة التخطيط ، مصلحة المساح . شركة أيسليت لخدمة الخرائط . السويد .1978م .ص28

أهداف الدراسة :

1 .تشخيص وفحص العوامل الموقعية بمفاهيمها الجغرافية المسافة والاتجاه ، والتجمع التي أعطت للمدينة شخصيتها الجغرافية وأثرت في نشأة ونمو المدينة .

2 . تحديد وتحليل مقومات وعناصر الفاعلية المستمرة للنمو الحضري .

منهجية الدراسة :اعتمدت الدراسة على المنهج المعياري أو القياسي الذي يتمثل في ملاحظة الأحداث والعمليات التي لوحظت في نمو المدينة، وذلك من أجل تحقيق علاقات ثابتة من خلال الوصف والتحليل بالاستعانة بالمصادر والرسائل العلمية التي كتبت عن المدينة الى جانب الملاحظات الشخصية للباحث حيث عاصر تطور المدينة منذ أواخر ستينيات القرن الماضي .

منطقة الدراسة :تتمثل في بني وليد المدينة من الناحية الجغرافية كمنطقة لهذه الدراسة من الناحية الجغرافية وهي جزء من منطقة بني وليد التي تقع جنوب شرق مدينة طرابلس وعلى بعد 180كم، الخريطة رقم (1)

.يحدها شمالا مصراته ، مدينة زليطن ، ومدينة ترهونة ، ومن ناحية الشرق تحدها مدينة مصراته ، ومن الغرب مدينة غريان ، ومدينة مزدة ، ومن الجنوب مدينة مصراته ، ومدينة مزدة .

5

أ . الموقع الجغرافي للمدينة وخصائصها الطبيعية :

1 .**الموقع الجغرافي**(Geographic site) : تعطى دراسة طبيعة الموقع الجغرافي (Nature of Geographic Site) لأى مدينة فكرة شاملة عن الموقع العام لها ، كما يشير إلى أن النظرة الأوسع للموقع الجغرافي للمدينة والتى تسهم في الكشف عن الدور الذي يلعبه هذا الموقع كعنصر هام يشترك مع بقية العناصر الطبيعية الأخرى في صنع خصاص البيئة التى تقع فيها المدينة ، وزيادة القيمة الفعلية للموقع الجغرافي أو تدهورها تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على المدينة وأهميتها مثلما تؤثر على دورالإنسان وعلى نشاطه .[1]

الصورة رقم (1) وادي بني وليد الذي تقع المدينة على ضفتيه

المصدر: معمل القلعة بني وليد 2007م

1 ـ أحمد خالد علام . تخطيط المدن .مكتبة الأنجلو . 1983م .ص154، 155 . 156

6

الخريطة رقم (3) مدينة بني وليد

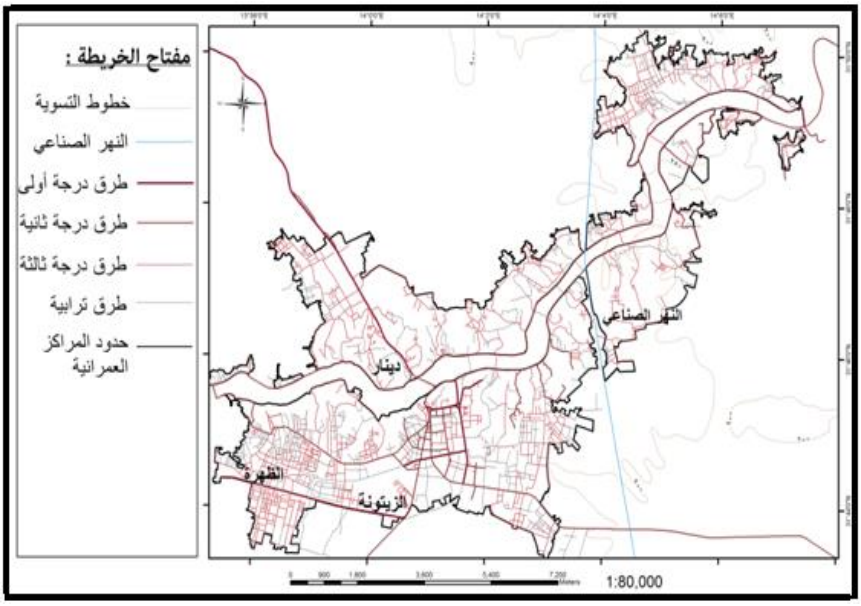

المصدر: استناداً لمصلحة التخطيط العمراني . طرابلس ، صورة بني وليد الجوية 2006م . 2007م

ومدينة بني وليد بمساحتها الحالية والبالغة (40كم2) تقريباً، هي جزء من منطقة بني وليد الشاسعة والتي تصل مساحتها الى (19710كم 2) تقريباً ، حيث تقع المدينة في الجزء الشمالي الغربي منها ، الخريطة رقم (2) ، ويمتد العمران فيها على ضفتي وادي بني وليد بمسافة تقدر بـ (25 كم تقريباً)، حيث يتماشى مع انحاءات مجرى الوادي شمالاً ، وجنوباً ، وشرقاً ، وغرباً وبمسافة تتراوح بين (1 . 2.5 كم تقريباً) ، إبتداء من ضفتي الوادي الشمالية والجنوبية ، وعلى مستوى محلاتها العمرانية .الصورة رقم (1)

الخريطة رقم (4) التجمعات الادارية بمدينة بني وليد

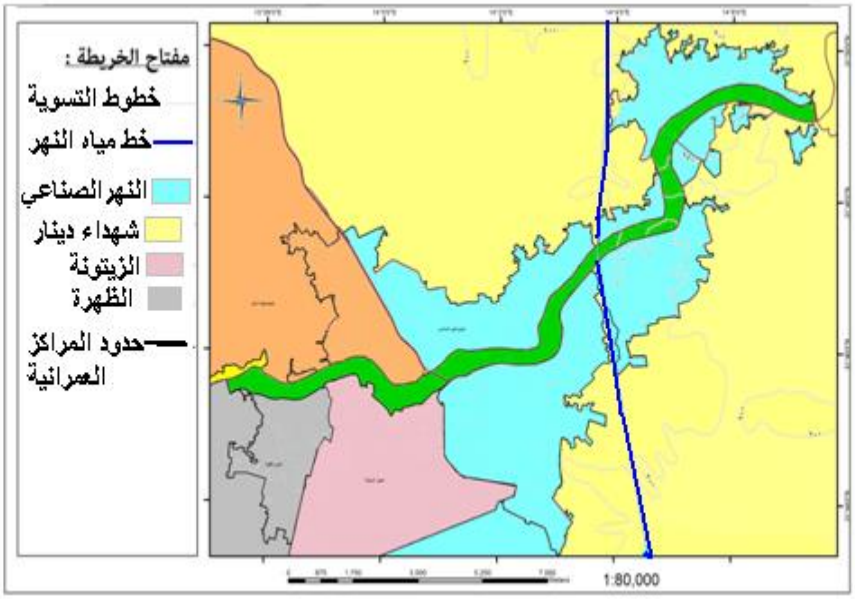

المصدر: استناداً لمصلحة التخطيط العمراني . طرابلس ، صورة بني وليد الجوية 2006م . 2007م

أما بالنسبة لحدودها الادارية فهي كالاتي : من ناحية الشمال يحدها نهاية الامتداد العمراني لمحلات المربوعة ، وأبوراوي ، والوحدة ، وأبوعمود ،والسند ، وميمون ، والخرماني ، ومن ناحية الجنوب نهاية امتداد العمران لمحلات أبونجرة ، وأبورأس ، وسوف الجين ، والبلدية ، وأشميخ ، والثنية البيضاء ، والظهرة ، وتنيناي ، وقد قسمت ادارياً الى أربع تجمعات (مؤتمرات) وهي : تجمع النهر الصناعي ، وتجمع الظهرة ، وتجمع الزيتونة ، وتجمع شداء دينار . الخريطة رقم (4)

2 . الموقع الفلكي: تقع مدينة بني وليد على خط طول(14.01) شرقاً ، ودائرة عرض (31.45°) ، ويحدها من الشمال خط عرض(31.49.30)، ومن الجنوب خط (31.45.0) ، ومن الشرق خط طول(14.7.30) ، ومن الغرب خط طول(13.58.30).

ب . الخصائص الطبيعية للمدينة : للأماكن على وجه الأرض خصائصها الطبيعية وبذلك يكون لها شخصيتها الجغرافية الخاصة والتى تميزها عن غيرها من الأماكن ، حيث تشير هذه الخصائص للأوجه الطبيعية للمكان كالتضاريس والمناخ . فشكل التضاريس قد يكون مناسبا لقيام المراكز العمرانية وتطورها ويسهم في تطور الانسان وتوطيد علاقته بالبيئة أو العكس .

حيث يدفع بالانسان للهجرة . وهنا يشير صافيتا ، وعطية إلى أثر تنوع التضاريس في أنماط الحياة في المراكز العمرانية ونموها ، خاصة المدن التي تختلف حسب موقعها بالنسبة للتضاريس الأرضية ، حيث تواجه مدن الجبال صعوبات في نموها لضيق المساحات التي تلبي حاجات السكان الخدمية بما فيها السكنية ، بينما تتمتع مدن السهول والهضاب بتوفير مساحات كافية للتوسع الأفقي في بناء المساكن والمنشآت الخدمية وفي المساحات المفتوحة التابعة لها ، لذا تتغير احجام المدن حسب تلك المواقع ،كما تؤثر التضاريس في حركة البناء والتشييد والتخديم وما يرافق ذلك من تكاليف وشروط حياة مختلفة . [1] ،فالعامل الطبوغرافي (التضاريسي) يعد من العوامل المهيمنة على أي نشاط بشري .[2]، وفي مدينة بني وليد نجد هذا العامل يتمثل في وحدتين رئيسيتين هما :الأولى وادي بني وليد والذي ينخفض بحوالي(30 متراً تقريباً) عن مستوي السهل الحجري الذي تتمتد فيه المدينة باتجاه غربي شرقي.

أما الثانية فهي السهل الحجري والذي تمتد فيه المدينة على ضفتي الوادي وبشكل طولى وباتجاه شرقي غربي وبطول يبلغ (25كم) تقريباً ، حيث يزداد اتساعا من مركز المدينة ناحية الجنوب والجنوبي الغربي ، وبعرض يتراوح بين 2 . 5 كيلومترتقريباً حول مركزها ، ويتكون أساسه الجيولوجي من أحجارعلوية متنوعة وهى أحجار جيرية ، وأحجار المرل (طين غني بكربونات الكالسيوم) . أما بالنسبة لمنطقة المركز وجنوبه وغربه، فتمتد تكوينات الحجر الجيري والتى يغطيها البازلت الأسود بغزارة حيث إن هذه الإرسابات بارزة فوق سطح الأرض ،و تمتد باتجاه جنوبي ، وجنوبي شرقي ، وحتى نهاية مخطط المدينة عند المنطقة الصناعية ، ومجمع الصناعات الصوفية .أما من ناحية الغرب فتمتد نفس التكوينات مغطاة بشواهد الزمن الثالث الطفوح البازلتية السوداء حتى نهاية محلة تنيناي ومساكن قبيلة الرزقة ، ومن الناحية الشرقية والشمالية تغطي المنطقة تكوينات تغرنه المكونة من الحجر الجيري والمارل والحجر الجيري الطابشيري .[3]

---

1 ــ محمد صافيتا ، عدنان عطية . جغرافية الوطن العربي البشرية والاقتصادية . منشورات جامعة دمشق .2003 ـ 2004م .ص2

2 ـــ خلف حسين علي الدليمي . تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية .اسس ، معايير ، تقنيات .دار الصفاء للنشر والتوزيع . عمان . ط1 .2009م .ص62

3 ـ مركز البحوث الصناعية . الكتيب التفسيري لخريطة بني وليد الجيولوجية . 1977م . ص15 ، أمانة اللجنة الشـعبية للمرافق . بني وليد . المخطط الشـامل 2000 . إقليم طرابلس . التقرير النهائي رقم ط. ن.57 .ص12

9

الخريطة رقم (5) موقع مدينة بني وليد في المناخ الشبه انتقالي

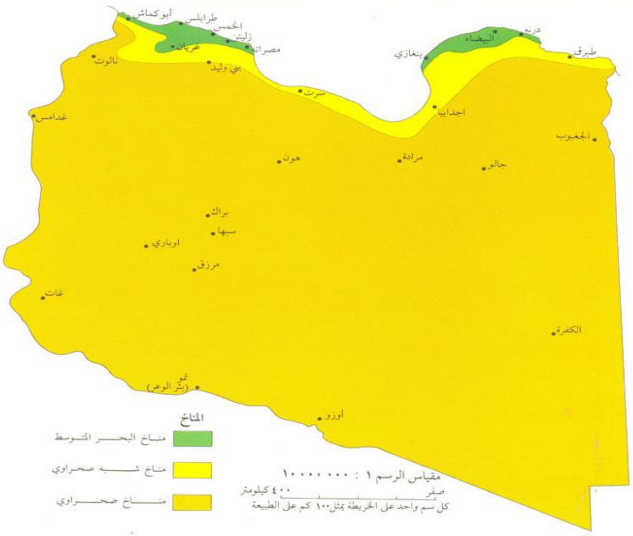

المصدر : استنادا للأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة شركة أيسليت لخدمة الخرائط . السويد .1978م .ص28

2 . المناخ السائد :تختلف مناطق العالم في ظروفها المناخية وتتباين فيما بينها ، فالمناخ في مدينة بني وليد وهو جزء من مناخ منطقة بني وليد والذي يفرضه الموقع الفلكي ويحدد تفاصيله طبوغرافية المنطقة والقرب والبعد عن المسطحات المائية ، ويتبع هذا المناخ مناخ البحر المتوسط ، حيث تشكل منطقة بني وليد بمساحتها الشاسعة الميدان الذي تتلاقى فيه مؤثراته ، فالمدينة لها خصائصها المناخية ، فموقعها الفلكي على دائرة عرض (31.50.0) شمالا ، وإلى الجنوب من جبل نفوسة ذلك الفاصل الطبيعي والذي يمنع وصول المؤثرات البحرية لها ، مما جعل مناخها يصنف من ضمن مناخ نطاق الإقليم الشبه صحراوي ، هذا الإقليم الإنتقالي بين إقليم البحر المتوسط في الشمال ، والإقليم الصحراوي في الجنوب ، والذي تبلغ مساحته كما يشير بريبش (145ألف كم2) تقريبا ، ويمثل (8.7%) من مساحة ليبيا تقريبا ، حيث يشمل مساحات واسعة من سهل الجفارة إلى جانب السفوح الجنوبية للجبل الغربي .[1] ، والذي تقع المدينة في نطاقها ،وهو يتسم بخصائص يمكن تميزها من خلال تتبع أثر هذه العناصر المناخية وتبايناتها ، حيث يبلغ متوسط درجة

الحرارة في المدينة شتاء(13.13) تقريباً ، وفي فصل الصيف (31.41°) تقريباً الا أن خصائص هذا المناخ تختفي تدريجيا باتجاه الجنوب حيث تسود الصحراء . الخريطة رقم (5)

1ـ مولود على المقطوف برييش. تطور أحجام المدن الليبية وتوزعاتها المكانية .1950ـ 2000م .رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة دمشق .كلية الآداب والعلوم الانسانية .2006م .ص202

10

1. العصر الروماني : لقد بسط الرومان سيطرتهم على المدن الثلاث لبده الكبرى ، وطرابلس ، وصبراته سنة 146ق.م بعد أن طردوا الفنيقيين منها وتقدموا جنوبا حتى فزان ، ولقد كان عهد الامبرطورسبتيموس سيفيروس 143 . 211 م عهدا متميزا في ليبيا حيث قام ببناء العديد من القلاع والحصون على الطرق الممتدة من طرابلس الى الجنوب الليبي ومنها القلاع والحصون الموجودة على ضفتي وادي بني وليد (الصورة رقم 2) ، حيث كان الغرض منها حماية المدن الثلاث لبده الكبرى ، وطرابلس ، وصبراته من هجمات القبائل الليبية بالاضافة الى استخدامها كقواعد للانطلاق باتجاه الاراضي الواقعة جنوباً . [1] ومدينة بني وليد ذات الجدور تاريخية القديمة تعود الى ذلك العصر ما قبل ميلاد المسيح عليه السلام (146 م) [2]

الصورة رقم (2) القلاع التي بناها سبتموس سيفيروس ببني وليد

المصدر : من تصوير الباحث 2011م

1ـ محمد سالم المقيد الورفلي . بعض الاثارالاسلامية بجبل نفوسة في ليبيا .رسالة دكتوره منشورة . جامعة لندن . منشورات مصلحة الاثار.طرابلس . ليبيا . 2007م .ص7

2 ـــــ الاطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . أمانة التخطيط . مصلحة المساحة .شركة أيسليت لخدمة الخرائط . السويد .1978م .ص17

11

والتي أفاد روسي أنها قد نشأت حول القلعة التي شيدها الرومان عندما بات من الضروري عليهم حماية نفوذهم خارج حدود مدنهم ، فأنشاؤ نقاطا أمامية متقدمة على الطرق الرئيسة للمواصلات . [1]، الصورة رقم (4) ، ومن بينها مدينة بني وليد والتى تمثل نقطة من النقاط الأمامية الهامة التي أنشئت عند قدم الجبل الغربي ، حيث امتازت بموقعها المتوسط بين مدن الساحل والجنوب الليبي ، وبين سرت وبرقة من جهة والجبل الغربي من جهة اخرى

2 . فترة عصر الاسلام:بعد أن تم لعمرو بن العاص فتح مصر زحف جيشه نحو ليبيا في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، حيث يشير الورفلي الى أنه استولى على برقة دون عناء ومن تم توجه نحو طرابلس التى حاصرها الجيش حتى فتحت أمامه سنة 443م ، ولم يلبث الجيش الاسلامي أن واصل زحفه نحو الغرب حيث استولى على المدينة الثالثة صبراته والتي استسلمت دون مقاومة ، وكان عمرو بن العاص قد أرسل بفرقة من الجيش بقيادة بسر بن أرطأة الى مدينة ودان بالجنوب الليبي بينما انطلق عمرو بن العاص غرباً نحوجبل نفوسة . [2]

وهكذا دانت مدن الساحل الليبي وجزء من مناطق الدواخل ومن بينها مدينة بني وليد للحكم الاسلامي ،وقد تعاقبت على ليبيا عدة دول اسلامية ، كدولة الأغالبة ، والدولة الفاطمية ، ودولة الموحدين ، والدولة الحفصية .

الصورة رقم (3) القلعة التي أنشأها علي عشقر باشا بمدينة بني وليد على انقاض القلعة الروماني عام 1842م

المصدر : المؤسسة العامة للصحافة . مجلة الوحدة العربية . ليبيا . السنة الثانية . العدد 21 .1972م .ص26

---

1 ـــــ اتوري روسي . ليبيا مند الفتح العربي حتى سنة 1911 ف ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي . دار الثقافة . بيروت . ط1 . 1974 ف . ص 37

2– Muhammad SalimMugayyidWarfalli.Some Islamic monuments of JabalNafusa in Libya .Degree of Doctor of philosophy At the University of London . Publications of the Departments of Archaeology Libya. 2007.p18.19.20.21

12

3 . فترة الحكم التركي (1835م . 1911م): عندما أعاد الترك احتلال مدينة طرابلس سنة 1835م وأصبحت طرابلس (ايالة) أي مقاطعة كبرى يحكمها والٍ برتبة باشا ، بدأ الترك كما يشير روسي في تطبيق نظامهم الجديد والذي يقضي بتحويل الايالة الى ولاية طبقاً للاصلاحات التى كانت تتجه لادخال التجديد والنظم الغربية على اداراتهم .[1] ، ومن هنا اتجه اهتمام الحكومة التركية لمدينة بني وليد نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام على طرق القوافل ، حيث قام والي طرابلس (علي عشقر باشا) سنة 1842م ببناء قصر

بني وليد على انقاض القلعة الرومانية (الصورة رقم 3) ، وكانت مدينة بني وليد أنذاك تشكل فضاء من الدرجة الأولى يتبع سنجق الخمس ، ثم أصبح سنة 1883م تابعاً لطرابلس .[2]

الصورة رقم (4) المباني الادارية التي أنشأها الايطاليون بمدينة بني وليد

المصدر : معمل القلعة بني وليد 2010م

4 فترة الاحتلال الايطالي (1911م . 1943م) : استمرت مدينة بني وليد تابعة لطرابلس حتى بعد فترة الاحتلال الايطالى سنة 1911م ، ولم تحتل وتقام فيها ادارة رسمية إلا بعد فترة الاحتلال الثاني سنة 1923 م عندما قام الايطاليون بالزحف على مدن الجنوب الليبي حيث تم احتلالها والسيطرة عليها فقد كانت تمثل لهم بوابة الجنوب الليبي حتى أطلق عليه جرتسياني مصطلح (دردنيل طرابلس الغرب) [2]

---

1 ـــــــاتوري روسي . ليبيا مند الفتح العربي حتى سنة 1911 ف ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي مصدر سابق. ص 37

2 ـــ الطاهر احمد الزاوي . معجم البلدان الليبية . دار مكتبة النور طرابلس . 1968 ف .ط1 .ص 337

3ـرودولفوجراتزياني .نحو فزان . ترجمة طه فوزي .مكتبة الفرجاني .طرابلس . ط1 . 1970 ف .ص203

الصورة رقم (5)الحامية التي انشأها الايطاليون بمدينة بني وليد

المصدر : معمل القلعة بني وليد 2010م

الصورة رقم (6) المباني التي أنشأها الايطاليون بمدينة بني وليد

المصدر : معمل القلعة بني وليد 2010م

، وقد أقام فيها الايطاليون حامية عسكرية واتخذوا من القصر(القلعة) التي بناها الأتراك مقرا لها ، كما اقاموا فيها بعد استقرارهم مجموعة من المباني الادارية كمركز البوليس ، ومبني المتصرفية ، والمحكمة الابتدائية ، ومركز البريد ، والمستوصف ، وسوق تجاري ، وفندق ، ومدرسة ابتدائية ، وحديقة الصورة رقم 3، 4 ، 5 .

5 . فترة الإدارة البريطانية (1943م . 1951م): قسمت ليبيا في هذه الفترة الى ثلاث ولايات وهي : ولاية طرابلس الغرب ، وولاية برقة ، وولاية فزان ، حيث كانت مدينة بني وليد على مستوى متصرفية تتبع ولاية طرابلس الغرب واستمرالعمل بهذا النظام طيلة فترة الثمان سنوات مابين عامي 1943 . 1951 م ، وحتى إعلان الاستقلال وأصبحت ليبيا بموجبه مملكة ليبية متحدة .

6 . فترة الحكم الملكي : وهي تمثل بداية عهد استقلال ليبيا من الاستعمار الأجنبي (الايطالي ، والانجليزي ، والفرنسي) ، والذي تم الاعلان عنه في 24 ديسمبر 1951م حيث بقي العمل بالتنظيم الاداري السابق (نظام الولايات) حتى سنة 1964م عندما تم توحيد البلاد تحت اسم المملكة الليبية المتحدة وقسمت ليبيا إلى عشر محافظات وهي : طرابلس ، والزاوية وغريان ، والخمس ، ومصراته ، وبنغازي ، والبيضاء ، ودرنة ، وسبها ، وأوباري وبذلك أصبحت مدينة بني وليد بموجب هذا التقسيم متصرفية تتبع محافظة الخمس بدلا من طرابلس .

7 . فترة ما بعد 1969م وحتى 2011م : استمرالعمل بالنظام الاداري السابق(نظام المحافظات) بالرغم من تغير النظام في البلاد في العام 1969م من ملكي الى جمهوري وأصبحت ليبيا بموجبه جمهورية حتى صدر قانون بتحديد نطاق البلديات لسنة 1973 م وكذلك القانون 39 لسنة 1975م بتقسيم ليبيا إلى 46 بلدية ، فأصبحت مدينة بني وليد مركزا للبلدية وتضم خمسة عشر محلة مقسمة إلى قسمين إداريين ، وتعرف ببلدية بني وليد .[1]

القسم الأول : بني وليد الشرقية ويضم سبع محلات وهي : محلة أبو عمود ، الخرماني ، كاف الهاوي والتي سميت بالوحدة فيما بعد ، المربوعة ، أبو راوي ، ميمون ، السند .

القسم الثاني : بني وليد الغربية ويضم ثمان محلات وهي : محلة البلدية ، سوف الجين ، أبور أس ، أبو نجرة ، الظهرة ، اشميخ ، الثنية البيضاء ، تنيناي ، وذلك حسبما جاء في التعداد العام للسكان لسنة 1973م حتى سنة 1984م .[2] ، عندما تم تقسيم البلاد إلى 24 بلدية ، فأصبحت مدينة بني وليد مركزاً للبلدية وأطلق عليها (بلدية سوف الجين) نسبة الى وادي سوف الجين .

---

1 ـــــ مذكرة أمانة مؤتمر الشعب العام . شئون المؤتمرات . النطاق الجغرافي للمؤتمرات الشعبية الأساسية 1973م ـ 1975م . ص5 ،6

2 ــ الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات . التعداد العام للسكان لسنة 1973 ف .جدول رقم 1 . ص . 30 ، 31

15

وتضم خمس فروع وهي بني وليد ، وأبو قرين ، والشويرف، وتاورغاء ، وأبونجيم ، وفي سنة 1986م عندما تم تقليص عدد البلديات إلى 13 بلدية أصبحت تسمى بلدية المرقب مركزها الخمس وتضم أربع فروع : وهي بني وليد ، والخمس ، ، ومسلاته ، وترهونه، وزليتن حتى سنة 1990 م ، وعندما قلصت البلديات إلى (12) بلدية بعدما تم دمج بلدية الكفرة مع بلدية خليج سرت ،أصبحت تسمي (بلدية خليج سرت) مركزها مدينة سرت وتضم سبع فروع وهي : بني وليد ، وسرت ، واجد ابيا، والواحات ، والجفرة ، وزليتن، ومصراته وذلك حتى سنة1991م . [1] ، وعند إعادة مقر البلدية إلى مدينة بني وليد قسمت المدينة إلى ثلاث مؤتمرات وهي : بني وليد المركز، وتيناي ، والمردوم ثم أصبحت شعبية بموجب التقسيم الإداري الذي قسمت إليه الجماهيرية إلى 31 شعبية قسم على أثرها مؤتمر بني وليد المدينة والذي نحن بصدد دراسته إلى مؤتمرين وهما : مؤتمر الظهرة المساحة ويضم ثمان محلات وهي : السند ، الخرماني، البلدية ، شميخ، الثنية البيضاء ، الظهرة ، تيناي ، ميمون ، ومؤتمر النهر الصناعي ويضم سبع محلات : وهى : المربوعة ، وأبو راوي، والوحدة ،وأبوعمود،وأبو نجرة ، وأبو راس ، وسوف الجين)) . [2]

---

1 ــ صالح الأمين الأرباح . الأمن الغّذائي أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه . الجزء الثاني . الهيئة القومية للبحث العلمي . ط1 . 1996 . ص . 558

2 . مذكرة أمانة مؤتمر الشعب العام 1973م ـ 1975م . مصدر سابق ص 5 ، 6

16

1 . النمو الحضري للمدينة : يتحدد نمو مدينة بني وليد بعدة مراحل وهي كالاتي :

أ . المرحلة الأولى فترة العهد التركي :والتى امتدت ست وسبعون سنة ما بين 1835م . 1911م ، وهذه الفترة لا تتوفر عنها أية معلومات أو بيانات عن المدينة باستثناء ما سبق ذكره عن تلك الحقبة الزمنية من تاريخ المدينة والتي اقتصرت على بناء القلعة ونشوء بعضاً من المباني الادارية الحكومية حولها .

ب . المرحلة الثانية فترة الاحتلال الايطالي : والتي امتدت اربعون سنة ما بين 1911م . 1951م وهذه الفترة كانت البداية لمدينة بني وليد حيث قام الايطاليون بعد السيطرة عليها سنة 1923م بربطها بمدينة طرابلس بطريق معبد بطول 185كم مروراً بمدينة ترهونة ، وباقامة عدد من المباني الادارية السابقة الذكر

حيث أصبحت المدينة مركزا لمنطقة بني وليد وما حولها من المناطق المجاورة ، كما أصبح لها سوق اسبوعي حدد بيومي الاثنين ، والخميس يأتيه السكان من الضواحي والوديان المجاورة للتبضع أو بيع ما عندهم من إنتاج وحيوانات، وقد شهدت المدينة تطورا عمرانيا حيث ازداد عدد المحال التجارية ، وعدد المباني السكنية نتيجة استقرار بعض من السكان في المركز وفي المحلات العمرانية المجاورة للمركز خاصة بعد أن زود الايطاليون مركز المدينة بالمياه عن طريق المحطة التي أنشؤها على بئر صرار ، ولتوفير مياه الشرب للسكان بالمحلات العمرانية البعيدة عن المركز تم استغلال طاقة الريح وتركيب مراوح هوائية لاستخراج المياه على كل من بئر القطانشة ، وبئر السبايع ، وبئر الفطمان مزودة بخزان ارضي لتجميع المياه، كما زودمركز المدينة بالكهرباء ، وفتح المدرسة الابتدائية ، وكذلك وجود المستوصف ، ومكتب الأحوال المدنية ، والمحكمة الابتدائية ومكتب البريد .

ج . المرحلة الثالثة فترة المملكة الليبية : والتي امتدت ثمانية عشر سنة ما بين 1951م . 1969م ، والتي تمثل بداية فترة الاستقراروالتخلص من حكم الاستعمار لليبيا ، فبدأت الدولة الليبية الجديدة بالنظر في احوال مواطنيها بالمدن الليبية ، وبناء الدولة الحديثة ، وببداية فترة ستنيات القرن الماضي وتحديدا في العام 1961م ، الجدول رقم (1) ، حيث شهدت الدولة الليبية الجديدة انتعاشاً اقتصادياً نتيجة اكتشاف النفط وتصديره ،فاهتمت بقطاع التعليم ، والصحة ، وبقطاع الخدمات السكنية ، والمرفقية ، وبقطاع المواصلات ، والاتصالات على مستوى البلاد ، ، وبذلك شهدت مدينة بني وليد ما شهدته المدن الليبية الاخرى من بناء واعمار.

17

الجدول رقم (1) تطور كميةالصادرات وقيمة العائدات النفطية خلال الفترة 1961. 1986م

السنة	قيم العائدات النفطية بملايين الدولارات
1961	3
62	40
63	108
64	211
65	351
66	523
67	625
68	1.002

69	1.175
70	1.351
71	1.674
72	1.563
73	2.223
74	6.000
75	5.100
76	7.500
77	8.850
78	8.600
79	16.300
80	23.000
83	12.00
86	7.00

اللجنة الشعبية للتخطيط . برنامج التعبئة الشاملة والاطار العام للتحول الاقتصادي والاجتماعي 1991. 2000

طرابلس . اللجنة الشعبية العامة للتخطيط . اكتوبر 1989م جدول رقم 12 .ص147

فأنشئت المدارس ، وتم بناء مستشفى حديث ، ومستوصف بمحلة أبوراوي ، ومبنى لمقر البلدية ، وسوق للخضروات ، وسوق لبيع اللحوم ، وسلخانة للذبح ، ومخزن لتخزين الحبوب ، كما تم بناء مجمعين سكنيين متكاملين احدهما بمركزالمدينة والاخر بمحلة الظهرة ، وعبدت شوارع المدينة ، كما تم ربط محلات المدينة العمرانية بمجموعة من الطرق، لتسهيل عملية وصول العاملين والطلبة الى مركز المدينة ، كطريق محلات اشميخ ، والتنية البيضاء ، الظهرة ، وطريق محلات السند وميمون والخرماني ، وطريق أبو عمود والوحدة ، وطريق سوف الجين ، وأبورأس ، وأبوراوي ، وأبو نجرة ،والمربوعة ، كما أنشئت سبع محطات لضخ مياه الشرب على الابار ، كمحطة بئرصرار ، ومحطة بئر ضنى مسعود ، ومحطة بئر الخزاخزة ، ومحطة بئر سيدي عقوب ، ومحطة بئر الصيعان ، ومحطة بئر اليعاقيب ، ومحطة بئر البراغثة.

وبذلك أصبحت مدينة بني وليد تشهد ازدهارا ونشاطا اقتصاديا واجتماعيا وبدأت الهجرة العكسية من المناطق المجاورة والوديان الى المدينة من قبل سكانها وذلك لتمكين أولادهم من الدراسة، وللبحث عن العمل فأخذت المدينة في التوسع مكانياً وبدأت المباني تنتشر حول مركزها باتجاه الغرب والجنوب الغربي وبذلك زادت مساحة المدينة المبنية .

د ـ فترة ما بعد قيام الجمهورية 1969م ـ 2011م : وهي مرحلة التنمية الشاملة على مستوى ليبيا نتيجة الزيادة في استخراج النفط وتصديره ، فاقيمت المدارس ، والمعاهد المتوسطة والعليا والكليات الجامعية ، وتم تزويد المدينة بالكهرباء ، و بناء المستشفى ومعهد للتمريض ، كما تم توطين مجموعة من المصانع كمجمع الصناعات الصوفية ، وعبدت الطرق داخل المدينة وخارجها ، حيث تم ربط المدينة بطرق حديثة بمحلاتها العمرانية ، وكذلك تم ربطها بالمدن المجاورة ، كمدينة مصراته ، وزليطن ، ونسمة ، والطريق الساحلي ، ولزيادة الاستقرار قامت الدولة بحفر مجموعة من الابار العميقة لمياه الشرب وأقيمت عليها محطات لضخ المياه ن كمحطة صرار ، والسويداء ، ومحفوظ ، والنورة ، والاساحقة ، والفطمان ، وزنقر ، ومن بين المشاريع الهامة التى نفدت في المدينة مشروع تزويدها بمياه النهر الصناعي ، والذي تم تنفيذه بنهاية العام 2007م حيث أصبحت المدينة مربوطة بشبكة متكاملة لمياه الشرب ، وبذلك شهدت المدينة توسعا مكانياً ونمواً كبيرا على مستوى محلاتها العمرانية حتى بلغت مساحتها 40كم ^{2} .

2 . نمو سكان المدينة واتجاهاته : السكان وزيادتهم ونموهم من العناصر الهامة التي لها الدور الأكبر في نمو المدن وتغيرها ، ومن تتبع سكان مدينة بني وليد من خلال بيانات التعدادات السكانية التي أجريت خلال السنوات ، 1973م ،1984م ، 1995م ، 2006م الجدول رقم (2) ، يلاحظ التطور المستمر الذي شهدته المدينة في عدد سكانها وذلك خلال فترة الثلاثة والثلاثين سنة ، والمحصورة ما بين سنتي 1973م ، 2006 م ، حيث زاد عدد سكان المدينة من 1913 نسمة حسب تعداد سنة 1973م إلى 43146 نسمة عام 1984م أي بمعدل نمو وصل إلى 1.65 % ، وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدل العام لعموم ليبيا والذي بلغ 3.68 % ، وهذا يرجع إلى أن عدد كبير من سكان المدينة هاجر خارجها إلى كل من مدينتي طرابلس وبنغازي في فترة ستنيات القرن بعد اكتشاف النفط والبدء في تصديره بحثا عن فرص للعمل ، ثم ارتفع العدد إلى 43146 نسمة حسب تعداد السكان لسنة 1984م وبمعدل نمو 7.68 % وهومعدل نمو مرتفع مقارنة بالمعدل العام على مستوى ليبيا والذي بلغ 4,48 % .

وسبب هذا الارتفاع في معدل النمولسكان المدينة هو عودة الذين هاجروا إلى المدن الاخرى طلبا للعمل نظرا لتوافر فرص العمل بعدما انتعشت البلاد اقتصاديا ، وتم توطين العديد من المصانع والمشاريع بالمدينة ، وكذلك الغاء المركزية الادارية والتى كانت حكراً على العاصمة ، حيث أصبحت جميع ادرات الدولة ومؤسساتها وهيئاتها لها فروع ومكاتب تمثلها بالمدن ومن بينها مدينة بني وليد ، كالمصارف ، والوزارات والجمارك ، والجوازات ...الخ ، وهذا الامر سهل على المواطنيين قضاء مصالحهم ، كما ساهم في استقرارهم بأماكن اقامتهم الأصلية ورجوع الكثير منهم الى بلدانهم .

جدول رقم (2) عدد سكان مدينة بني وليد حسب التعداد السكانية للفترة 1964. 2006م ومعدل النمو مقارنة بعدد السكان ومعدل النمو لعموم ليبيا

سنة التعداد	مدينة بني وليد		عموم ليبيا	
	عدد السكان	معدل النمو %	عدد السكان	معدل النمو %
1964م	22196	ــ	1088873	ــ
1973م	19113	1.65	2249237	3.68
1984م	43146	7.68	3642576	4.48
1995م	61731	2.55	4799065	2.52
2006م	67643	1.76	5657692	1.56

المصدر : من عمل الباحث استنادا الى بيانات التعدادات السكانية للسنوات للفترة 1964 . 2006م

أما بالنسبة لعدد السكان بالمدينة حسب تعداد سنة 1995م فقد وصل إلى 61731 نسمة ، ونتيجة لارتفاع مستوى دخل الفرد ، وتحسن مستوى المعيشة ، وتحسن الخدمات الصحية في المدينة ارتفع معدل النمو لسكان المدينة عن المعدل العام على مستوى البلاد حيث بلغ 2.55 % وكان المعدل العام 2.52 % ، ثم ارتفع عدد سكان المدينة حسب اخر تعداد أجرته الدولة سنة 2006م إلى 67643 نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ 1.76 % ، وهو أيضاً ليس ببعيد عن المعدل العام للنمو على مستوى البلاد والذي كان 1.56 % .

الجدول (3) نسبة الأمية للسكان 10 سنوات فما فوق في مدينة بني وليد للفترة 1973 . 1984 . 1995 ف

سنة التعداد	نسبة الأمية		
	ذكور	إناث %	المجموع %
1973	20.7	43.5	64.2
1984	17.9	41.4	60.8
1995	7.46	14.8	22.3
2006	4.2	9.01	15.6

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا إلى بيانات التعدادات السكانية .1973م ، 1984م ، 1995 م ، 2006م

20

ومرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض مستوى الأمية لدى سكان المدينة وخاصة الاناث والتي توضحها بيانات الجدول رقم (3) ، مما أدى إلى ارتفاع سن الزواج لدي الشباب نتيجة مواصلة الدراسة وخاصة الاناث اضافة الى دخولهن سوق العمل كالتدريس ، والتمريض ، والخدمات المصرفية ، وغيرها من الاعمال التى تتماشى وطبيعة المرأة . أما بالنسبة لأحجام المحلات العمرانية الخمسة عشر المكونة للمدينة والواقعة تحت تأثيرها الوظيفي ، ومن بيانات الجدول رقم (4) يلاحظ أنه يتكون حسب تعداد السكان لسنة 1973م والذي بلغ فيه عدد سكان المدينة 19113 نسمة من محورين رئيسيين على جانبي وادي بني وليد والذي تقع المدينة على ضفتيه، المحورالأول : ويتكون من سبع محلات عمرانية يضمها تجمع بني وليد الشرقية ويبلغ عدد سكانه 6360 نسمة ، ويمثل نسبة 33.27 % ويتميز بالتباعد بين التجمعات السكانية نتيجة لكثرة الفواصل الطبيعية والمتمثلة في الروافد المائية والتي تنحدر مياهها نحو وادي بني وليد ، وكذلك لملكية الارض ، حيث لكل قبيلة ارضها الخاصة بها ، بالاضافةالى شيوع ظاهرة البناء العشوائي ، والمحور الثاني :ويتكون من ثمان محلات عمرانية يضمها تجمع بني وليد الغربية ويبلغ عدد سكان هذا التجمع 12753 نسمة ، ويمثل 66.72% ، حيث يتميز بكثرة التجمعات السكانية وارتفاع الكثافة نتيجة لاستواء الارض وخلوها من العوائق الطبيعية وتخطيطها من قبل مرافق المدينة وقرب بعض من المحلات العمرانية من مركز المدينة .

الجدول رقم (4) عدد السكان بالمحلات العمرانية للفترة 1973م ـ 2006م

المحلة	1973	1984م	1995م	2006م

المربوعة	835	1767	2331	2692
ابوراوي	1037	2423	3796	4287
الوحدة	842	1960	2910	3018
ابوعمود	923	1838	2347	2639
بونجرة	679	4410	5172	6047
ابوراس	1169	1542	2229	2289
سوف الجين	875	1470	2196	2415
المجموع	6360	15410	20981	23387
البلدية	2149	7277	9833	10782
شميخ	1332	2766	5505	5997
الثنية البيضاء	1942	4037	6785	7773
الظهرة	2409	4635	6836	6733
تنيناي	1463	3005	3954	4201
السند	1270	1293	1290	1350
ميمون	739	1570	2093	2683
الخرماني	1449	3153	4454	4737
المجموع	12753	27736	40750	44256
المجمـوع العـام	19113	43146	61731	67643

المصدر : من اعدادا الباحث استنادا الى بيانات التعدادات السكانيةللفترة 1973م ، 1984م ، 1995م ، 2006م

وما لوحظ عن اتجاه السكان بالمدينة سنة 1973م ومحاوراتجاهها ، ومن بيانات الجدول المذكور يلاحظ أن اماكن هذه التجمعات لازالت تمثلها المحلات العمرانية الخمسة عشرالسابقة الذكر واعتبرت كأساس لجميع التعدادات التي أجرتها الدولة الليبية ، فحسب تعداد سنة 1984م والذي وصل فيه عدد سكان المدينة إلى 43146 نسمة ، وبزيادة 24033 نسمة عن التعداد السابق ، فقد بلغ عدد سكان التجمع الاول الشرقي 15410 نسبة ، ويمثل نسبة 35.71 % ، وعدد سكان التجمع الثاني الغربي 27736 نسمة ، ويمثل نسبة 64.28 % ، ثم يأتي تعداد العام 1995م والذي وصل فيه عدد سكان المدينة إلى 61731 نسمة ، وبزيادة 18588 نسمة عن التعداد السابق ، حيث بلغ عدد سكان التجمع الشرقي 20981 نسمة ، ويمثل نسبة 33.98 % ، وعدد سكان التجمع الثاني الغربي 40750 نسمة ، ويمثل نسبة 66.01 % . أما تعداد العام 2006م و يمثل اخر التعدادات التي أجرتها الدولة الليبية والذي بلغ فيه عدد سكان المدينة 67643 نسمة ، وبزيادة قدرها 5912 نسمة عن التعداد السابق ، وقد بلغ عدد سكان التجمع الأول الشرقي 23387 نسمة ، ويمثل نسبة 34.54 % ، وعدد سكان التجمع الثاني الغربي 44256 نسمة ، ويمثل نسبة 65.42 % ، ومن تتبع بيانات الجدول السابق يتبين أن المحلات العمرانية الخمسة عشر قد اتخذت أساساً في جميع التعدادات التي أجريت ، وأن محاور اتجاه السكان لازالت تسير في نفس الاتجاه السابق رغم أن الدولة أجرت تعديلا ادارياً تمثل في تقسيم المدينة الى ثلاث تجمعات (مؤتمرات) ، وهي : النهر ، وشهداء دينار، والظهرة ، ثم أضيف أخيرا تجمع اخر (مؤتمر) وهو تجمع الزيتونة فأصبحت المدينة تضم اربع تجمعات ادرارية .

3 ـ تطور التركيب المكاني لمدينةبني وليد :

ـــ المرحلة الأولى (ظهور المدينة ونشأتها): تعتبر مدينة بني وليد من بين المدن الليبية القديمة من حيث النشأة والتي ترجع إلى (146 ق.م . 211 م) وتشير الأدلة التاريخية إلى استيطان هذه المدينة منذ القدم ، وتحديدا في عصر ما قبل مجي الرومان إلى ليبيا ، وقد كانت القلعة الرومانية الواقعة على ضفة وادي بني وليد الجنوبية والتى بنى على بقاياها الوالي التركي علي عشقر باشا قلعته ، بعد تحولت إلى مركز لمدينة بني وليد ، ومن العوامل التي ساعدت على اختيار موضع المدينة موقعها الهام والذي يساعد على الدفاع عنها في ظل القلعة والتي تحتل موقعا دفاعياً قوياً فوق قمة الجبل المطلة على الوادي .

22

ثم تحولت الى مدينة مهمة على طرق القوافل المتجهة جنوباً ، بالاضافة الى خصوبة أراضي الوديان الواقعة في محيطها ، وتوافر العديد من الآبار بالوادي المطلة علية المدينة .

أ ـــ تركيب المدينة الداخلي : والذي يعني التنظيم الداخلي لاستعمالات الأرض في المدينة ، وبني وليد كغيرها من المدن الليبية القديمة يتكون تركيبها الداخلي من وحدات ســـكنية (منازل أو أحواش) قديمة وشوارع ضيقة ، ومساجد ، كالمدن الموجودة في الجبل الغربي (نالوت ، كاباو) .

لقد كان طرازمدينة بني وليد المعماري هو أقرب الى عدم الانتظام في توزيع المباني القديمة على مســـتوى احيائها الســكنية ، فقد لعب العامل الطبيعي دوره ، فعدم اســتواء الســطح ، وكثرة الفواصــل الطبيعية ، كذلك ضيق الشوارع الفاصلة بين الابنية وتزاحم وحداتها ، وظلت المدينة على هذا الحال حتى بداية فترة سبعينيات القرن الماضي ، حيث بدأ الأهالي في الانتشار خارج هذه الأحياء القديمة ، سواء حول مركز المدينة ، أو حول مراكز محلاتها العمرانية وفي مختلف الاتجاهات ، حيث بدأت المدينة تأخد الشـــكل المستطيل بامتدادها على طول الوادي الواقعة عليه ، ويمكن تقسيم الأحياء في المدينة الى قسمين وهما :

1ـــــ أحياء قديمة : والتي يرجع تاريخها الى مئات السنين والتي لازالت اثارها موجودة بمحلات المدينة العمرانية .

2 ـ أحياء جديدة : وهي تشمل الأحياء التي أقيمت ما بعد فترة سبعينيات القرن الماضي نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد بعد اكتشاف النفط وتصديره ، وهي على مستوى محلات المدينة العمرانية .

3 ـــــ ظهير المدينة : (Hinter Land)ويتمثل في محلات المدينة العمرانية والتي تقع على ضفتي الوادي حيث تظهر الأحياء على شكل محورين .

أ ـــ المحور الأول :محلات تقع بالقرب من مركز المدينة . كمحلات البلدية ، وشميخ ، والسند ، وأبو عمود .

ب ـ المحور الثاني : محلات تبتعد عن مركز المدينة. وتتراوح المسافة الفاصلة بينها وبين مركز المدينة ما بين 2كم ـ 15 كم ، كمحلة الظهرة ، الخرماني ، ميمون ، الوحدة ، المربوعة ، أبوراوي ، أبورأس ، سوف الجين .

3 ـــــ بني وليد الجديدة (المعاصرة) : حيث أصبحث بني وليد مدينة أحدث مما كانت عليه سابقاً نتيجة مجموعة من العوامل والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة ، والتي تمثلت في انشاء مجموعة من المصانع والمشاريع التي استوعت الكثير من الأيدي العاملة .

الجدول رقم (5) توزيع استعمال الأرض في مدينة بني وليد للفترة 1980 ـ 2000م

السنة	1980			2000		
منطقة استعمال الارض	الرمز	المساحة بالهكتار	%	الرمز	المساحة بالهكتار	%
سكنية	س1 ،س2 ،س3 ،س4	528.0	58.5	س1 ،س2 ،س3 ،س4	171.0	68.2
تعليمية	أ ـ 1	48.4	5.4	أ ـ 1	12.2	4.9
الصحة والضمان الاجتماعي	أ ـ 2	14.3	1.6	أ ـ 2	1.5	0.6
الدين والثقافة	أ ـ 3	24.7	2.7	أ ـ 3	11.0	4.4
التسويق والاعمال	ت	13.4	1.4	ت	4.1	1.6
الرياضة والترفيه	ر1	21.2	2.4	ر1	0.9	0.4
الادارة والخدمات العامة	ر ـ 2	6.2	0.7	ر ـ 2	0.8	0.4
الصناعة والتخزين	ص1 ـ ص2	42.6	4.7	ص1 ـ ص2	12.8	5.1
الخدمات الزراعية	خ ز	×	×	خ ز	—	–
النقل والمواصلات	ن	201.8	22.4	ن	35.0	13.9
المنافع العامة	م	2.1	0.2	م	1.1	0.5
اجمالي الاراضي الحضرية	–	402.7	100.0	–	250.4	100.0
الاحزمة الخضراء ، والمناظر الطبيعية	ح	357.0	×	ح	—	–
منطقة خاصة	×	70.0	×	×	10.4	×
اجمالي مساحة المدينة	—	1.331.7	×	—	260.8	×

المصدر : من اعداد الباحث استناداً الى بيانات الجدول 1 ، 13 . المخطط الشامل لمدينة بني وليد لسنة 2000م .ص22، 65

لذلك فقد شهدت استعمالات الأرض فيها زيادة هائلة للمساحة الصافية المبنية للمدينة في الفترة الممتدة من 1980 ـــــ 2000م ، فكانت في العام 1980م (1.331.7) هكتار تقريباً ، ثم ارتفعت الى 260.8 هكتار تقريباً ، ومن تتبع بيانات الجدول رقم (5) يلاحظ أن هناك تدبذب في نمو استعمالات الارض فخلال العشرين سنة الماضية المحصورة ما بين 1980 ـــ 2000م كان الاستعمال السائد الاستعمال السكني حيث يلاحظ أن معدله استحوذ على أكبر نسبة وقد ارتفع خلال هذه الفترة ، فمن 58.5 % للعام 1980م وصل إلى 171.0 % في العام 2000م .

هذا الارتفاع يعود إلى بدء الدولة في منح القروض السكنية للمواطنين ، وكذلك الزيادة التي طرأت على عدد سكان المدينة ، الأمر الذي سبب في ارتفاع نسبة الاستعمال السكني للارض في المدينة ، ثم يأتي النقل والمواصلات في الترتيب الثاني في الاستعمال وبنسبة تطورت من 22.4 % لسنة 1980م إلى 35.0 % للعام 2000م وذلك لاهتمام الدولة بالطرق سواء الداخلية والتى تربط مراكز المدن بمحلاتها العمرانية ، أو الخارجية السريعة التى تربط المدن ببعضها وكذلك بالعاصمة (طرابلس) ، والطريق الساحلي .

24

ب ـــــــ التركيب الوظيفي للمدينة :التركيب الوظيفي لمدينة بني وليد يتضح من خلال تتبع الأنشطة الاقتصـــادية على مختلف أنواعها في المدينة ومن خلال البيانات المتوفرة منذ العام 1980م وحتى ســـنة 2000م بالجدول رقم (5) ، يتضح أن مساحة الاستعمال الصناعي بالمدينة قد انخفضت نسبتها من 4.7 % للعام 1980م إلى 5,1 % للعام 2000م ، وهذا راجع من صـــدور قرار تمليك المصـــانع والمنشـآت الصـناعية التابعة لها كالمخازن ، والثلاجات وغيرها مما سبب في وقوف كثير من المصـانع عن العمل نتيجة الصـعوبة في الحصـول على المواد الخام والأيدي العاملة الفنية المشـغلة لها ، بالاضـافة الى احتياجها إلى برنامج صيانة مكلف ، في الوقت الذي يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (6) التطور في الحركة العامة في المدينة بجميع أنواعها ، كالبناء والانشـــاءات ، والاســـتيراد على مختلف انواعه ، والصـناعات التحويلية التى تتبع القطاع الخاص ، والخدمات العامة ، وبقية الاعمال المختلفة التي يمارسـها سكان المدينة لكسـب قوت يومهم ، وهذه الأعمال بالطبع سـاهمت في تطوير المدينة وتنمية وظيفتها بما تقدمه من خدمات مختلفة يحتاجها ساكنوها

25

الجدول رقم (6) عدد الشركات الخاصة بمدينة بني وليد مصنفة حسب المؤتمر الشعبي والنشاط

ت	التصنيف	نوع النشاط	الجملة	من اجمالي النشاط بالمدينة %
1	بناء وانشاءات % 73.18	مقاولات عامة	209	72.5
		بناء وانشاء الطرق	1	0.34
		انشاءات	1	0.34
2	استيراد للمواد العامة % 9.34	استيراد الاثاث المدرسي	1	0.34
		استيراد مواد البناء	1	0.34
		استيراد المواد الغذائية	3	1.04
		استيراد السيارات	4	1.04
		استيراد الاثاث	1	0.34
		استيراد قطع غيار سيارات	4	1.4
		استيراد ونقل البضائع	1	0.34
		استيراد القرطاسية وادوات مكتبية	5	1.73
		استيراد سجاد	2	0.69
		استيراد مستلزمات زراعية	3	1.04
		استيراد الملابس والمنسوجات	4	1.04
	صناعة تحويلية % 3.42	صناعة الجبس والديكور	1	0.34
		صناعة مواد البناء	1	0.34
		صناعات صوفية مساهمة	2	0.69

3		خدمات طبية	2	0.69
		صناعة الاعلاف	1	0.34
		صناعة السجاد والموكيت	1	0.34
		صناعة البلاط والرخام	2	0.69
		صناعة الاثاث المنزلي	1	0.34
4	الخدمات عامة % 5.57	الخدمات الزراعية	1	0.34
		خدمات الحاسوب	3	1.04
		خدمات النظافة	9	3.12
		الخدمات النفطية	1	0.34
		خدمات التموين	5	1.73
5	أعمال مختلفة 7.94	تصوير وطباعة	1	0.34
		تصوير الخرائط العامة	1	0.34
		تقنية المعلومات	1	0.34
		نقل ركاب	4	1.04
		نقل بضائع	2	0.69
		الاستشارات الهندسية	6	2.08
		تعليم تشاركي	4	1.04
		بيع السجاير	5	1.73
		توزيع مواد بناء	1	0.34
المجموع			288	100

المصدر : من اعداد الباحث استنادا لبيانات اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار . مكتب الرخص ببني وليد

26

النتائج :

تناولت هذه الدراسة دور العوامل الموقعية في نمو مدينة بني وليد كمركز حضري في اقليمها وذلك عبر مراحل تاريخها .

1ـ تاريخ مدينة بني وليد الذي يعود الى عصر ما قبل مجئ الرومان ، إضافة الى موقعها الاستراتيجي الهام على طرق القوافل المتجهة الى جنوب البلاد مما اعطاها ميزة موقعية ، كما أبرز شخصيتها الجغرافية .

2ـ موقع المدينة وما تميز به من أهمية قد ساهم في نمو المدينة وتطورها وجعلها مركزا حضاريا في أقليمها بفعل شبكة الطرق الحديثة التي ربطتها بمحلاتها العمرانية وكذلك بالمدن المجاورة .

3ـ موقع المدينة ساهم مساهمة مباشرة في اتساع رقعتها وازدياد نموها الحضري عبر مراحل تمثلت في ازدياد سكانها من 19113 نسمة سنة 1973م إلى 76643نسمة سنة 2006م ، واكب ذلك تنمية مكانية ونمواً حضرياً للمدينة تجسد في التحسن الاقتصادي والاجتماعي لمستوى المعيشة ، والزيادة في مساحة الاستعمالات الوظيفية للمدينة .

4 ـ وادي بني وليد الواقعة على ضفتيه المدينة بما توفر فيه من ماء عذب ، مثل الظهير الذي استندت إليه المدينة طوال هذه الفترة التاريخة التي أمتدت أكثر من 1800 سنة .

27

المصادر:

1ــ روسي اتوري. ليبيا مند الفتح العربي حتى سنة 1911 ف ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي . دار الثقافة . بيروت . ط1 . 1974 ف . ص 37

2 ـ علام أحمد خالد . تخطيط المدن .مكتبة الأنجلو . 1983م .ص154، 155 . 156

3 ـ الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات . التعداد العام للسكان لسنة 1973 ف .جدول رقم 1 . ص . 30 ، 31

4 ـ الاطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . أمانة التخطيط . مصلحة المساحة .شركة أيسليت لخدمة الخرائط . السويد .1978م .ص17

5. الطاهر احمد الزاوي . معجم البلدان الليبية . دار مكتبة النور طرابلس . 1968 ف .ط1 .ص 337

6 . الارباح . صالح الأمين . الأمن الغّذائي أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه . الجزء الثاني . الهيئة القومية للبحث العلمي . ط1 . 1996 . ص . 558

7 ـــ صافيتا محمد ابراهيم ، عطية عدنان سليمان. جغرافية المدن والتخطيط الحضري .منشورات جامعة دمشق .2005 .2006م

8 ـــــ الفراء محمد .علم الجغرافيا .نشرة دورية محكمة تعني بالبحوث الجغرافية . قسم الجغرافيا جامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية . العدد 22 .اكتوبر 1980 .ص58 ، 59

9ــ الورفليمحمد سالم المقيد . بعض الاثارالاسلامية بجبل نفوسة في ليبيا .رسالة دكتوره منشورة . جامعة لندن . منشورات مصلحة الاثار.طرابلس . ليبيا . 2007م .ص7

10. بريبشمولود على المقطوف. تطور أحجام المدن الليبية وتوزعاتها المكانية .1950. 2000م .رسالة دكتوراة غير منشورة جامعو دمشق .كلية الآداب والعلوم الانسانية .2006م .ص202

11 ـ مذكرة أمانة مؤتمر الشعب العام . شئون المؤتمرات . النطاق الجغرافي للمؤتمرات الشعبية الأساسية 1973م ـ 1975م . ص5، 6

12 . مذكرة أمانة مؤتمر الشعب العام 1973م ـ 1975م . مصدر سابق ص 5 ، 6

13 – **Muhammad SalimMugayyidWarfalli.Some Islamic monuments of JabalNafusa in Libya .Degree of Doctor of philosophy At the University of London . Publications of the Departments of Archaeology Libya. 2007.p18.19.20.21**

1ـ محمد سالم المقيد الورفلي . بعض الاثارالاسلامية بجبل نفوسة في ليبيا .رسالة دكتوره منشورة . جامعة لندن . منشورات مصلحة الاثار.طرابلس . ليبيا . 2007م .ص7

2 ـــــالاطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . أمانة التخطيط . مصلحة المساحة .شركة أيسليت لخدمة الخرائط . السويد .1978م .ص17

3 ـ اتوري روسي . ليبيا مند الفتح العربي حتى سنة 1911 ف ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي . دار الثقافة . بيروت . ط1 . 1974 ف . ص 37

ـ 4Muhammad SalimMugayyidWarfalli.Some Islamic monuments of JabalNafusa in Libya .Degree of Doctor of philosophy At the University of London . Publications of the Departments of Archaeology Libya. 2007.p18.19.20.21